أ. ر. نورثون



أمل والشيعة

نضال من أجل كيان لبنان

ترجمة
غسان الحاج عبدالله

دار بلال

أ. ر. نورتون



نضال [illegible] لبنان

ترجمة

غسان الحاج عبدالله

دار بلال

الطبعَة الأولى
١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

مقدّمة

يرصد هذا الكتاب عملية تسيس الطائفة الشيعية ودخولها معترك الحياة السياسية اللبنانية ـ سواء في صراعاتها الداخلية مع الإقطاع السياسي، أم في علاقاتها مع الطوائف الأخرى وسائر القوى الإقليمية والدولية وبروز حركة أمل في وسط هذا المخاض، عارضاً نشأتها ودور مؤسسها الإمام موسى الصدر، ومتابعاً مراحل نموها، والمخاطر التي تحدق بها وبممثلي خطها المعتدل وآفاق تطورها. شارحاً الأسباب التي مكنت «أمل» من لعب مثل هذا الدور الهام في الحياة السياسية في لبنان. وهو بعمله هذا إنما يعالج مسائل سياسية راهنة، تمتاز بأهميتها لدى صانعي السياسة في كل مكان.

وهو نموذج عن الدراسة الاكاديمية الموثقة والتي تستند إلى المقابلات الشخصية ومعايشة الوضع ميدانياً، استنادها إلى المراجع والمصادر ونظريات علم الاجتماع وعلم السياسة الحديثين، وهو إذ يؤسس على كافة الدراسات والمقالات الغربية، والمحلية التي كتبت حول الوضع في لبنان، فإنه لا يكتفي بمجرد الاستشهاد بها، بل يعرضها في إطار نقدي مبيناً أوجه قصورها عن استيعاب حقائق الوضع اللبناني. والكتاب بهذا المعنى دراسة نقدية للعديد من المؤلفات التي تعاطت مع الظاهرة الطائفية في لبنان.

الناشر

امل والشيعة

نضال من أجل كيان لبنان

تعريب
غسان الحاج عبدالله

مدخل

قبل ٢٥ عاماً اجتمعت مجموعة من المثقفين والديبلوماسيين والصحافيين والموظفين المدنيين لدراسة آفاق التنمية والديمقراطية في لبنان مستلهمين إنجازات العهد الشهابي. ولقد سادت في الإجتماع نزعة تشكيكية رغم تطلع المجتمعين نحو المستقبل بروح يحدوها الأمل. ورغم أن بعضهم نبّه إلى احتمال الإنهيار السياسي للدولة اللبنانية إلاّ أن غالبيتهم الساحقة لم تتوقع ذلك. وبدا كأن خلاف المشاركين من لبنانيين وأجانب والذين يمثلون مصالح وآراء مختلفة قد انحصر حول قضية واحدة. إذ تمحور النقاش حول ما إذا كان على النظام اللبناني أن يخضع لتغيير جديد أو مجرد إصلاح يتلاءم مع المطالب الجديدة. وبتعبير آخر هل النظام اللبناني هو نظام شرعي أم لا؟ كان البعض يأمل في أن يبقى النظام اللبناني على حاله مع بعض التغييرات الطفيفة، بينما تطلع آخرون بقوة إلى تغييره. فأما الذين كانوا يتمنون بقاءه فقد جنحوا إلى المبالغة في تضخيم حسناته، بينما أسهب الذين كانوا يتوقون إلى سقوطه في الحديث عن سيئاته.

كان العهد الشهابي قد نصّب بمساعدة الأمريكيين، على أثر أزمة ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨. نشبت هذه الأزمة، كما هو الحال تقليدياً في لبنان، بنتيجة

عدة عمليات محلية وإقليمية إضافة إلى نزاعات متفاقمة كان القوي والضعيف منها على السواء يحاول كسب بعض المواقع الآنية لمصلحته. فعلى الصعيد الداخلي تركز الخلاف على المسألة التالية: هل على الديمقراطية اللبنانية أن تسعى إلى الاستمرار في تأمين التناوب على السلطة بين جماعات نخبوية متناحرة؟ وهو صراع كان يتمحور حول رمز مركزي هو رئاسة الجمهورية. أما إقليمياً فدار الصراع على ما إذا كان على لبنان أن يتماهى كلياً مع الحركة القومية العربية.

اتسمت السنوات الست للعهد الشهابي بقيادة اللواء شهاب القوية، إذ وازن بين التضامن العربي والسيادة اللبنانية، كما وازن للمرة الأولى بين مصالح النخبة وحاجات فقراء الريف. سعى الحكم الشهابي إلى تقوية الدولة وتقوية سيطرتها على التنمية الإقتصادية والأمن الداخلي وصياغة السياسة الخارجية. وبينما نجح شهاب في الايحاء بالثقة بمستقبل لبنان، خضعت سياسته القائمة على مركزة سلطة الدولة وإعادة توزيع الثروة الوطنية إلى هجوم متزايد. فلقد أراد المحافظون أن يستغلوا الاستقرار الذي تمّ التوصل إليه مؤخراً لمنع أي تغيير لاحق. بينما خشي المتطرفون من أن يؤدي استمرار السياسات الشهابية إلى استقرار النظام الطائفي. ولقد فشل شهاب في ترسيخ شعور الإلتزام بالنظام اللبناني، إذ حافظ اللاعبون الرئيسيون على ورقة احتياطية، ألاّ وهي الحق في الانفصال عن المجتمع السياسي.

إلاّ أن النظام اللبناني لم ينهار بفعل الضغوط الداخلية وحدها فلقد زادت الأعباء التي ينوء النظام بحملها بفعل تزايد حدة الصراع العربي ـ الإسرائيلي بدءاً من العام ١٩٦٧ وانقلاب ميزان القوى كنتيجة لحرب الأيام الستة. هذه الصعوبات الإضافية، التي جاءت في أعقاب الجهود الساعية إلى تفكيك بنية السلطة المركزية الشهابية، أربكت أجهزة الدولة اللبنانية الأمنية والسياسية وشلت البرلمان. وهكذا فقدت الدولة اللبنانية السلطة على أراضيها وأصبحت عاجزة عن اتخاذ أي قرار دون تدخل لقوة أجنبية.

وما تبقى من سيادة القانون والنظام أو من السيادة الإقليمية وسلامة

الأراضي تكفلت أحداث ١٩٧٥ وبروز الصراع بين الموارنة والفلسطينيين بتدميره. فالحرب الأهلية اللبنانية التي أرخ لبدايتها في شهر نيسان ١٩٧٥ ما زالت تتفاقم حتى يومنا هذا. ويبدو أن لا حلّ منظورٌ لها، طالما أن حل مشاكل لبنان مرتبط بحل مشاكل إقليمية أخرى، وبما أن إمكانية التسوية الداخلية تعتمد على دعم الحكومات الأجنبية.

رغم انهيار لبنان وتحوله إلى كتلة من العنف والفوضى إلاّ أن شرعيته الدستورية لا تزال تحتفظ حتى الآن بمظهرها الخارجي. فما زال أمين الجميل متشبثاً برئاسته وما زال مجلس الوزراء قائماً يجتمع أحياناً أما بكامل أعضائه أو ببعضهم. بل وحتى يفشل رسمياً في التوصل إلى الاتفاق. وما زال لبنان ممثلاً في الخارج عبر بعثاته الدبلوماسية. كما أن الجيش اللبناني لا يزال قائماً أيضاً. وتجري حالياً مناقشة حادة تهدف إلى مراجعة الدستور، كما لو كان الدستور الحالي هو الذي يحدد توزيع السلطة والثروة والمسؤوليات. كذلك يتجدد النقاش حول الانتخابات الرئاسية المقبلة.

لعلّه من أكثر الأمور مدعاة للسخرية في الحياة السياسية اللبنانية أن العديد من مآسيها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمشكلة الخلاف حول من يتولى رئاسة الجمهورية. ورغم أن الرئاسة قد جردت من كثير من سلطاتها وبالتأكيد من كل امتيازاتها فما زال هذا المنصب يتبوأ مكاناً مركزياً في أي تسوية إلى الحد الذي يدفعهم إلى التقاتل حوله. ورغم أن الرئاسة هي حالياً من نصيب الموارنة إلاّ أنه ما أن يقترب موعد الانتخابات حتى تصبح الشغل الشاغل لجميع الفرقاء. وبينما إنحدرت العملية السياسية إلى مستوى النزاع المسلح، إلاّ أن اللبنانيين ما برحوا يشعرون بأن ثمة ما يربط بينهم سواء عبر المؤسسات المنهارة أم الحقائق الديمغرافية التي تحدد أطر النظام الإجتماعي الديناميكي الذي ينتمون جميعاً إليه.

لقد انفجرت الحرب الأهلية اللبنانية عشية انتخابات ١٩٧٦ الرئاسية وإجتاحت اسرائيل لبنان عام ١٩٨٢ أي عشية الانتخابات الرئاسية أيضاً. أما ولاية أمين الجميل فستنتهي في عام ١٩٨٨. وبما أن هذا الايقاع في السياسة

اللبنانية ما زال مستمراً رغم انهيار الدولة، فستشهد السنة القادمة جهوداً متزايدة بين اللاعبين المحليين والاقليميين لمعرفة أي المرشحين سينسحبون وأيهم سيبقى حتى النهاية، وبينما يضع كل لاعب محلي وإقليمي رهانه فإن محصلة المناورات ستحدد نوعية الحياة السياسية في لبنان للسنوات الست القادمة؛ أما استمرار دوامة التوازن السلبي وأما تسوية هشة.

إن سلطة وسيادة الحكومة اللبنانية تكاد تكون معدومة، إلاّ أن العديد من اللاعبين المحليين والإقليميين على حد سواء لا زالوا يتمسكون بوهم أن تكون الشرعية قاعدة تسوية ما في المستقبل. وإلى أن يتحقق ذلك فقد شهدت البلاد نوعاً من تقسيم الأمر الواقع إلى كانتونات فرزت الفئات الدينية المختلفة أو الطوائف نفسها في كل منها. أكثر من ذلك فحتى التفاصيل الجغرافية في هذا البلد الصغير، كحدود كل كانتون طائفي، ذات أهمية قصوى. فالكانتون الماروني لا حدود مشتركة له لا مع سورية ولا مع اسرائيل. بينما الكانتونان الشيعيان تحد أحدها اسرائيل والآخر سوريا، أما الكانتونان السنيان الساحليان فهما مدينيان أساساً، ومثقلان باللاجئين الفلسطينيين، وأهمهما محاط بشيعة وموارنة ودروز عدائيين.

إن تعددية الطوائف بالإضافة إلى الكنتنة وتركز السكان تشكل عقبات، لا يمكن تذليلها، في وجه من يبغي السيطرة على لبنان من الخارج وفي وجه اولئك الذين يسعون للتوافق مع مواطنيهم. فلا سوريا ولا اسرائيل ولا فرنسا ولا الولايات المتحدة، تمكنت من فرض إرادتها على البلاد. أما الذين سعوا فقط لمنع الحلول وتعميق الهوة كإيران أو ليبيا فقد كانوا الأكثر نجاحاً. ولكن حتى الذين حاولوا الاستفادة من مأساة لبنان لم يتمكنوا من السيطرة على النتائج. إذ بدا أحياناً وكأن لبنان يتجه ببطىء للخضوع للهيمنة السورية، إلاّ أن الموارنة والدروز والشيعة وحتى الفلسطينيين ما لبثوا أن أظهروا فجأة عن قوة المقاومة لديهم. أما اسرائيل فقد فرضت من جهتها، مع بعض المساعدة الأمريكية، اتفاقاً على لبنان بدا وكأنه يحدد علاقات البلدين المستقبلية، إلاّ أن

هذا الاتفاق لم يبرم أبداً وانتهى به الأمر إلى الإلغاء. لذا يبدو من غير المحتمل أن تنجح أي قوة أو مجموعة قوى في فرض وضع سياسي معين في لبنان لا يكون اللبنانيون راغبين فيه. بل يسود، بدلاً عن ذلك، نوع من الاتفاق السلبي على ترك المستقبل مفتوحاً بما قد يحمله من شرور جديدة لا تزال طي الكتمان.

إن كان ثمة حل لمشاكل لبنان، أو كانت هناك أي إمكانية لإعادة النظام والطمأنينة إليه، فهذا الحل، على الأرجح، لا بدّ أن يتوصل إليه اللبنانيون أنفسهم. من المؤكد أن هذا الحل لن يكون مناوئاً لسوريا أو لإسرائيل ولا للولايات المتحدة وروسيا ولا حتى لإيران ربما. إلاّ أن مسؤولية الشعب اللبناني في تحديد مصيره هي مسؤولية رئيسية. قد يكون صحيحاً أن اللبنانيين ليسوا المسؤولين الرئيسيين عن انهيار دولتهم فربما كان السبب الرئيسي للتدهور السياسي في لبنان يتمثل في انعكاسات الأزمة الفلسطينية أوالنزعة التوحيدية السورية أو الطموحات المصرية أو دور الليبيين في إثارة المشاكل أو الحذر السعودي، أو الحمى الثورية الإيرانية، إلاّ أن أحداً من هذه القوى لم يحدد كيفية رد اللبنانيين أنفسهم على هذه التحديات.

تمثل الاتجاه الغالب في رد النخبة السياسية اللبنانية على هذه التحديات في محاولة التأكيد على الشرعية اللبنانية مع الامتناع عن استخدام قوة هذه الشرعية لحماية سلطة الدولة. وفي الوقت نفسه كانت شرعية الدولة تتلقى الضربات من اتجاهين على الأقل. جاء التحدي الأهم الذي واجهته الدولة اللبنانية من الفلسطينيين وحلفائهم السنة الذين اتهموا، بحق، الحكومة اللبنانية بالسعي للبقاء على الحياد في الصراع العربي الاسرائيلي، وطالبوا بأن تقوم سياسة الدولة على قاعدة اديولوجية حركة القومية العربية. أما التحدي الآخر فرغم أنه كان أقل تمفصلاً، إلاّ أنه شكل على المدى الطويل نفس خطورة التحدي الأول. وقد نشأ هذا التحدي عن التغيير الديمغرافي. دعا التحدي المتمثل بالحركة القومية العربية إلى اعتماد وجود الأكثرية المعنوية التي تمثل الثقافة المهيمنة والصورة الذاتية للسنة العرب كأساس للصيغة السياسية اللبنانية الجديدة.

وسعى إلى جر لبنان إلى تبني خط الدول العربية الأخرى. أما مفهومها للديمقراطية فقد كان لا ينفصل عن مفاهيم القومية والشعبية وبناء الدولة. فأمام ضرورة وجود أغلبية معنوية قوية، قال هؤلاء، بلا شرعية التعددية الطائفية، القائمة على أساس غياب الأكثرية، ورأوا أن فساد النظام اللبناني يعود إلى أنه يعمد في مجال الدفاع عن مصداقيته إلى استبدال الأمة العربية بجزء صغير منها.

أما تحدي التغيير الديمغرافي فلم ينف ولا هو ينفي الآن مشروعية الطائفية بشكل عام. بل أنه يعترض على صيغة طائفية يعينها. وهي الصيغة التي اعتمدت منذ حوالي ٤٠ سنة. قامت هذه الصيغة على قاعدة الافتراض بأن اللبنانيين ينقسمون إلى مجموعتين رئيستين المسلمين والمسيحيين. كما اتفق على أن المسيحيين يشكلون أغلبية ضئيلة. واعتبر أن هناك أسبقية لأحد المذاهب داخل كل من الطائفتين الأساسيتين: الموارنة بين المسيحيين والسنة بين المسلمين. وهكذا كان من المفترض أن يعمل هذا النظام الطائفي طالما استمر التعاون بين الموارنة والسنة. إهتز هذا التفاهم لكون الفلسطينيين حلفاء السنة قد تقدموا بمطالب رفض الموارنة قبولها، ولكون الشيعة قد ازدادوا حتى أصبحوا أكبر بكثير من أي مذهب إسلامي آخر.

زادت هذه التغيرات من صعوبة الوصول إلى اتفاق سني - ماروني وجعلته يبدو أقل أهمية ما أن يتم تحقيقه. وأخذ الشيعة يظهرون ميلاً متزايداً لرفض الخضوع للقيادة السنية. فلم يكتفوا برفض الصيغة الطائفية القائمة بل ورفضوا أيضاً المقترحات البديلة القائمة على فكرة المجتمع السياسي الواحد. ولقد تمّ طرح خيار التعاون الشيعي - الماروني. إلاّ أنه يبقى الاتفاق على مسألة الغلبة ضمن النظام كله.

طالب الموارنة بوصفهم أكبر مجموعة دينية ضمن الطائفة المسيحية بموقع قيادي في الدولة ككل، بل وتسنى لهم تبوء هذا الموقع بالفعل. وبالمقابل وبما أن الطائفة الإسلامية تشكل الآن أكثرية في المجتمع اللبناني ، وبما أن الطائفة الشيعية هي الطائفة الأكبر داخلها فهي تطالب بموقع مشابه للموقع الذي يتمتع

به الموازنة إلى يومنا هذا. ثمة حجج جيدة ومنطقية لتبرير قيام تحالف ماروني ـ شيعي. إلاّ أن هناك بعض الفرقاء المنافسين داخل كلي المذهبين يعارضون قيام مثل هذا الاتفاق ما لم يضمنوا تحسين مواقعهم الخاصة. بالإضافة إلى أن هكذا صيغة تتطلب دعماً خارجياً من إيران وسوريا و/أو اسرائيل. ويبدو أنه من الصعب توقع حصول هذا التأييد من كافة القوى الخارجية دفعة واحدة.

قبل ٢٥ سنة، كان اولئك الذين يعرفون لبنان بشكل جيد يتجادلون حول نظامه الطائفي. بعضهم رأى أنه لن ينجح بينما رأى آخرون أنه يجب ألا ينجح. إلاّ أننا نجد الآن أن الخبراء ينظرون إلى النظام الطائفي بوصفه الحل الوحيد القادر على تأمين الدعم الكافي له لجعله حلاً قابلاً للحياة. أما الآن وقد إنهار النظام القديم وانهارت معه تلك القيم التي يفترض بالصيغة الجامدة أن تحافظ عليها فإنه يجري استعادة الحل الدستوري نفسه كما لو أنه قادر على استعادة تلك القيم. إلاّ أن نظاماً طائفياً يبنى على غلبة الشيعة لن يكون مجرد عملية تكييف ـ برغماتي للنظام القديم. فلقد كان النظام القديم ملتزماً أيضاً بأيديولوجية سياسية ليبرالية وبمُثل الديمقراطية التعددية. أن نقاد النظام القديم محقين في قولهم أن النخب القديمة قد خانت هذه القيم، إلاّ أنه يجب أن لا نكون من السذاجة بحيث نعتبر أن إستعادة الطائفية في ظل شروط ديمغرافية جد مختلفة سوف يستعيد اديولوجية النظام القديم المتناقضة ذاتياً.

أن مفتاح الحقائق السياسية اللبنانية المتغيرة يكمن في تغير موقع الشيعة، إذ لا يقتصر الأمر على كون الشيعة هم الآن أكبر جماعة دينية في البلاد، وبل أن نمط حياتهم التقليدي قد تعرض لهزات عميقة ـ إذ غزا أناس غرباء مناطقهم التقليدية. وتراوح مصير زعمائهم التقليديين بين التنازل وبين الإزاحة بالقوة. لا يزال الشيعة في لبنان ضعفاء وفقراء ومستغلين سواء من قبل شيعة آخرين أم من طوائف أخرى. وهم ما زالوا منقسمين سياسياً يبحثون عن هوية يجدون فيها أنفسهم. ولقد تمكنوا حتى الآن من تجنب الخضوع لأية جماعة أخرى أو

استتباع مصالحهم لتكتيكات دولة مجاورة. ومن المستحيل التنبوء فيما إذا كانوا سيتمتعون طويلاً بهذا القدر المحدود من الحرية والفرصة التي يمنحها، والتي قد يتوصلون عبرها إلى ايجاد نوع من الاجماع فيما بينهم. فالكثير يعتمد على ما إذا كانوا سيتوصلون إلى هكذا تفاهم ذاتي، وعلى ما إذا كانوا سيجدون نوعاً من تسوية للأمور مع مواطنيهم اللبنانيين.

يعالج هذا الكتاب مسألة المصير السياسي لشيعة جنوب لبنان وبالتالي لمصير لبنان نفسه. ويقدم تحليلاً سوسيولوجياً وديمغرافياً لأبعاد المشكلة الوضوعية. إلاّ أنه يقدم أيضاً وصفاً للحالة الناجمة عن الأحداث على الصعيد الإنساني. فرغم تميز الأحداث اللبنانية بأهميتها البالغة، وتأثيرها على مجريات السياسة العالمية إلاّ أنها من صنع حفنة من الناس غالباً ما يكونوا بسطاء. ولكي نفهم الطروحات والاستراتيجيات التي تبدو منطقية لتلك الحفنة من الرجال التي تتبناها على الأرض، لا بدّ لنا أن نفهم فورية الوضع الذي يجدون أنفسهم فيه. ومن الضروري أن ندع جانباً في هذه المرحلة انحيازنا لأفكارنا المسبقة لكي نستطيع أن نرى كيف تبدو الأشياء انطلاقاً من وجهة نظر أخرى.

لكن التوحد مع الآخر ليس كالتعاطف معه، كما أنه لا معنى للتماهي مع الخصم إلى حد تحويل وعي المرء لذاته. ورغم أنه لا يمكن أن نتعلم شيئاً دون أن نغير أنفسنا إلى حد ما، ولا يمكننا أن نعقد صلحاً مع خصمنا دون أن نتحول إلى أشخاص مختلفين، إلاّ أن جزءاً كبيراً من الأزمة في لبنان يعود بالضبط لكون أبطالها الرئيسيين لا يريدون التغيير ولا أن يتغيروا هم أنفسهم. فالتعلم والصلح يتشابهان في كونهما يتطلبان بالضرورة أن نغير أنفسنا، إلاّ أنهما يختلفان في كوننا نتعلم بشكل إفرادي إلاّ أنه لا يمكننا أن نعقد صلحاً دون إقامة علاقة مع الآخر. وأحسن أنواع التعلم يشبه المصالحة التي لا يعرف فيها من يؤثر بمن، والتي يقوي الوعي بالذات من هوية المشتركين فيها. وأظن أن هذا النوع من التعلم هو الذي ستجدونه في هذا الكتاب.

تعود معرفتي بالمؤلف لعدة سنوات خلت. فمنذ ذلك اليوم الذي قدم فيه

إلى مكتبي في جامعة شيكاغو، ذلك الضابط الشاب الذكي والطموح، ذي الرغبة الشديدة في معرفة الشرق الأوسط وفي استخدام قدرته على التحليل في حل أحاجيه السياسية، أجدني اتساءل إن كان قد خطر ببالي آنذاك مدى الجهد والمثابرة الذي يتطلبه القيام بهذه العملية أو مدى التغير الذي سيتعرض له هو نفسه خلالها. فلقد تطلب تأليف هذا الكتاب أكثر بكثير من مجرد تعلم بعض المهارات الثقافية أو الدقة في استخدام المصطلحات السياسية إذ تطلب سنوات من العيش في الشرق الأوسط كما في جيش الولايات المتحدة الأمريكية. ومن الجدير ذكره أن الطريق الذي اختاره لا ينطبق على نموذج الأكاديمي التقليدي ولا على الجندي المحترف، رغم أنه جندي وأكاديمي في آن.

ليست هذه هي الأطروحة التي كان ديك نورتون يظن أنه سيكتبها، كما أن الشرق الأوسط لم يعد ذلك المكان الذي كان عليه عندما جرى نقاش مخطط البحث. وحتى البرفسور نورتون فهو لم يتوجه أساساً كي يجد الشيعة في جنوب لبنان بل هم الذين وجدوه، أو على اوصح فإن الظروف هي التي جمعتهما معاً. فخدمة نورتون مع قوات الطوارىء الدولية «اليونفيل» شكلت الإطار العام لبحثه الميداني، ووفرت له مهامه كضابط اتصال مع السكان فرصة اتصال يومي عملياتي مع الشيعة، ولكن حتى ولو لم يكن ينوي في البداية أن يكتب عن حركة أمل، فإن البرفسور نورتون كان مؤهلاً لنقل التجربة إلى المجال النظري والانتقال من حل المشاكل إلى التحليل النظري. فاستغل الفرصة لكسب تجربة وخبرة عيانية مباشرة مع ما بدا أنه أحد أقصى المناطق في الشرق الأوسط مما مكّنه من اكتساب معرفة مباشرة بإحدى أهم مشاكل عصرنا.

والنتيجة كتاب فريد من نوعه لم يكن أي شخص آخر ليتمكن من كتابته، سيقدر أهمية مضمونة أولئك الذين على إطلاع على المسألة اللبنانية كما سيقدرون ذلك التقديم المتفهم. أما الذين لا يعرفون المنطقة بشكل جيد فسيتمتعون بوضوح وعمق وذكاء التحليل. والأهم من ذلك كله أن الكتاب يطغى عليه شعور بالإحترام والصدق والتجرد نحو اولئك الذين يتابع الكتاب

قصتهم المأساوية والدرامية. وهي صفات يجب تثمينها غالياً خصوصاً في هذه الأيام التي تحفل بمن يرى مصلحة له في تضخيم أو تبسيط ما يحدث في جنوب لبنان.

أما بالنسبة للقارىء المحترف فليس ثمة ضرورة للقول أن هذه دراسة لحالة خاصة من حالات التطور السياسي. وهي واحدة من تلك الحالات غير النمطية. إلاّ أنها لا تقوض أي نظرية ولا تشكل قاعدة لنشوء مفاهيم جديدة كلياً حول العالم النامي. بل هي تغني فهمنا لعملية النمو- التطور عبر أخذها لمنحى مفاجىء وغير متوقع في تطور الأحداث، ووضعها (الأحداث) في إطار مرجعي مفهومي. وهي تمنحنا فهماً أكثر عمقاً لحدود النظريات القائمة وللطرق التي يمكن فيها أن نطبق ما كنّا نعتقد أننا قد فهمناه.

ليونارد بايندر

لوس انجلوس

تشرين الثاني ١٩٨٦

تمهيد

الإرهاب، العنف، الأزمات، الفوضى، الوحشية، المجازر والتشويه والإعاقة الجسدية، هذا ما يتبادر إلى الذهن بمجرد ذكر لبنان، حتى ترادف اسم لبنان مع سفك الدماء مما خلّف حزناً عميقاً لدى كافة الذين عرفوه في الماضي، بل وحتى للذين لم يعرفوه سوى كبلد مزقه العنف. فلبنان حتى في أسوأ أوقاته، يتمتع بجاذبية أخّاذة، بل لعلّي أجزم أنه لا يوجد في الشرق الأوسط، وربما في العالم كله، بلد ساحر كلبنان. فهو بتعقيداته السياسية والاجتماعية ومهارة مواطنيه في التعامل مع الأجانب (والتلاعب بهم) ومناخه الرائع ومأكولاته الشهية، يخلّف لدى كافة الذين عرفوه ـ سواء في أوقاته الهنيئة أم العصيبة ـ شعوراً بالارتباط العاطفي من الصعب زحزحته، وتنهار أمام قدرته على الأخذ بمجامع القلوب مقاومة أشد الناس تطلباً، واللقاء معه على مرارته الحلوة يبقى محفوراً في الذاكرة.

فتذكر لبنان، يتخلل ويسيطر على أحاديث الدبلوماسيين والصحافيين ورجال الأعمال والأكاديميين من الذين قاموا بزيارته ولو مرة واحدة. هذا ما لاحظته في أيار وحزيران ١٩٨٦، لدى لقائي بعدد من الذين زاروا لبنان سابقاً خلال زيارة قمت بها لإجراء أبحاث في مصر. فرغم أن الأحداث التي كانت تضج بها مصر وليبيا واسرائيل وأماكن أخرى في الشرق الأوسط كان يجب أن تكون محور أحاديثنا، إلاّ أنه لم يكن يمضي سوى قليل من الوقت حتى نجد أن الكلام قد اتجه نحو لبنان. وأخذ القوم يروون حكايات ونوادر رهيبة أحياناً، وفاتنة ساحرة في أحيانٍ أخرى. ولاحظت أن توقعاتهم بالنسبة لمصير لبنان التي كانوا يدلُون بها بين الفينة والأخرى، تعكس مدى اهتمامهم بما يجري في لبنان

وقلقهم على مصيره، وكما لا بدّ أن يكون القارىء قد استنتج، فأنا أيضاً لم أنجُ من هذه الأعراض، لكني اثق بأن قارىء هذا الكتاب سوف يجد أن تجربتي في لبنان لم تمنعني من وصف وتحليل علله بتجرد وإخلاص.

لقد حاولت جهدي أن أكون موضوعياً، وأرجو أن لا تكون هذه الموضوعية قد حجبت إمكانية رؤية الجانب الإنساني من اللبنانيين، ذلك الجانب الذي نتشارك به جميعاً. فسواء كنّا علماء اجتماع، أم ببساطة أعضاء من الجنس البشري، علينا أن لا نقع أسرى أطرنا المفهومية، أو نقع في اللامبالاة إزاء العنف المملّ في تكراره، فلا نسمح لأنفسنا ولو للحظة واحدة أن ننسى أن المأساة اللبنانية هي مأساة بشر من لحمٍ ودم. وأنا أعلم أن هذه الملاحظات لن ترضي بعض منظري واقعية القوة في العالم، أو بعض المعلقين الذين يفضلون أم يجردوا لبنان من إنسانيته (حتى أكثر مما فعل اللبنانيون أنفسهم). إلاّ أننا جميعاً نعرف ما أدت إليه وجهات النظر هذه من كوارث.

حاولت في هذا الكتاب، أن أساعد القارىء على فهم جذور التفتت في لبنان، إلاّ أنه ليس كتاباً في تعداد الآلاف من الطرق التي ابتكرها اللبنانيون لتدمير الآخرين وتدمير أنفسهم. وهذا لا يعني أنه علينا أن نتجاهل التذابح، أو أن نتقبله ونتغاضى عنه، لكن إن لم نحدد الاطار الاجتماعي والسياسي الذي ازدهرت الفوضى من خلاله، فلن يكون هذا الكتاب أكثر من تحقيق صحفي مثير. وإني إذ أرفض ذلك المنظور العنصري الحاد الذي يبدو للعيان أنه لا يخدم إلاّ نفسه، والذي لا يرى في سفك الدماء في لبنان، إلاّ نتيجة مباشرة لعدائيات بدائية بين مجموعات من البشر نشأوا بطريقة ما بشكل معاق ـ متخلف، أرفض أيضاً ما يقوله أولئك التبريريون الذين يرون أن العنف في لبنان، إنما يعود بشكل مباشر لتلاعب وتدخلات القوى الخارجية فيه. فكِلا النقيضين لا يلتقط حقيقة وتعقيدات الاضطرابات المستشرية في لبنان. فإذا كان من الصحيح أنه أمر ليس بهذه السهولة، إلاّ أنه لا يستعصي على الفهم.

لقد لعبت الطائفية والتدخلات الخارجية دوراً مهماً دون شك، إلاّ أن

هناك عوامل أخرى لا يمكن اعتبارها فريدة في جمهورية متوسطية منكوبة الحظ كان دورها لا يقل أهمية عن ذي قبل. نشأت هذه الأزمة إلى حد كبير عن اللامساواة الاجتماعية، والظلم والحرمان، ثم فاقمها الطموح الشخصي والتقديرات السياسية الخاطئة للزعماء اللبنانيين الذين كانوا يخلطون غالباً بين القيادة وبين الجشع.

إن الصراع على قلب لبنان السياسي لا يمكن فهمه كمجرد تنافس على السلطة بين الطوائف اللبنانية. فالصراعات داخل كل طائفة هي على ذات المستوى من الأهمية إن لم يكن أكثر من الصراعات الأولى، فهي تعكس وجهات النظر المختلفة على ماهية لبنان الحالية واتجاهات تطوره. وتشكل حالة الشيعة نموذجاً صارخاً على ما نقول[١]، فحيث تصب جهود حركة أمل للحفاظ على وحدة دولة غير متجانسة ومعاقة يجري تحديها بشكل جدي من قبل مجموعة من الشيعة الجذريين الذين يسعون «لتركيب» حكم اسلامي في لبنان. ويظهر حجم هذا التحدي بوضوح عبر البيان الذي أصدره حوالي ٦٠ عالماً دينياً لبنانياً في رمضان (أيار - حزيران) ١٩٨٦ يدعون فيه إلى إنشاء نظام اسلامي بوصفه علاجاً لكافة أمراض لبنان.[٢]

تتميز الطائفة الشيعية في لبنان التي يركز عليها هذا الكتاب، بالتزام عميق ببقاء لبنان لم يتزحزح حتى عندما عقّدت كفاحيتهم المكتشفة حديثاً من مهمة إصلاح النظام السياسي اللبناني الفاقد الأهلية. فلطالما برهن الشيعة عن قدرتهم على العمل على تسهيل إعادة انتاج النظام السياسي القديم. أما إذا كان المستقبل سيجدهم يعملون على عرقلته فإن هذا يبقى واحداً من الأسئلة الرئيسية التي تنتظر الإجابة. لكن بغض النظر عن دورهم، فمن الواضح أن حضورهم المستجد الذي اتسم حتى عهد قريب بالسكون والهدوء، سينعكس على شكل وملامح الحياة السياسية اللبنانية.

بدأت أتعرف إلى الشيعة لدى التحاقي عام ١٩٨٠ بمنظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (يونتسو) كمراقب عسكري غير مسلح، ولم أكن قد جازفت

بالذهاب إلى لبنان بهدف دراسة سياسات الشيعة، بل لعب الحظ دوره في منحي فرصة غير معتادة للقيام بأبحاثي. فعندما التحقت باليونتسو كنت آمل أن أكون قادراً على استخدام أوقات فراغي لإجراء بحثي الميداني حول موضوع أطروحة الدكتوراة التي كنت أعدها في جامعة شيكاغو عن القومية الفلسطينية. إلّا أنه بعد سنة من الدراسة المكثفة للغة العربية (بما فيها اللهجة المصرية) وجدت نفسي معيناً في جنوب لبنان، حيث يعتبر حتى حديثي العهد بالعربية، من الأجانب، عملة نادرة.

فوجئت بعد وصولي بقليل، بإسنادي مهام ضابط الارتباط بين القوات الدولية (اليونيفل) والسكان. ولقد عشت حوالي السنة (من حزيران ١٩٨٠ إلى حزيران ١٩٨١) بشكل مستمر تقريباً في كفردونين وهي قرية شيعية غير بعيدة عن الحدود مع اسرائيل، تقع ضمن منطقة عمل القوات الدولية في جنوب لبنان[٣]. وكنت أقضي أكثر أوقاتي في التوسط لحل الخلافات أو النزاعات الصغيرة واستباق المشاكل المتعلقة بالأمن وتحسين شروط المعيشة السيئة للبنانيين الموجودين ضمن نطاق عمل القوات الدولية (وهي مهمة لم تتسم دائماً بالسهولة، إذا أخذنا بعين الاعتبار بنية اليونفيل البيروقراطية المزعجة). وكنت أقضي، بفعل طبيعة عملي نفسها، ساعات عدة كل أسبوع في زيارة القرى حيث كنت أشرب القهوة وأشاطر الفلاحين الطعام والشراب كتعبير عن ضيافتهم الكريمة البسيطة.

من أصل حوالي المليون شيعي في لبنان، يعيش ٤٠٪ منهم في جبل عامل، الذي يقع قسم كبير منه ضمن منطقة عمليات القوات الدولية في الجنوب (جبل عامل هو المنطقة التي تقع شرقي صيدا وصور وشمالي الجليل وجنوبي الشوف. «عامل» هو اسم قبيلة يمنية هاجرت إلى المشرق في العصور السابقة للإسلام). وكان قد بات واضحاً في أوائل ١٩٨٠ أن الطائفة الشيعية التي طالما كانت سهلة الانقياد، قد وجدت نفسها سياسياً عبر حركة أمل. لذا فقد كانت إحدى أولى مهامي الرسمية التي كلفت بها من قبل اليونفيل أن

انشىء علاقة ارتباط مع قيادة أمل في الجنوب. ونظراً لتعاطف الشيعة مع ايران فلم أكن، بصراحة، أتوقع أن أحقق، أنا الأمريكي، نجاحاً يذكر في هذه المهمة (كانت الولايات المتحدة في ذلك الوقت منشغلة تماماً بأزمة الرهائن. وكانت قبل وصولي بقليل قد فشلت في محاولتها انقاذ الدبلوماسيين المحتجزين في ايران).

إلاّ أن الذي حدث هو أن مسؤولاً لحركة أمل في المنطقة، ولسوف أطلق عليه اسم «أبو علي»، برهن عن كونه شخصاً يملك شجاعة نادرة. إذ وافق - بعد فترة - على تقبلي كإنسان لا كمواطن امريكي. وفي الواقع، فأنا لم أكن ممثلاً للحكومة الأمريكية في لبنان، بل كنت موظفاً في منظمة تابعة للأمم المتحدة. (لم أكتشف إلاّ فيما بعد أن موقف الشيعة اللبنانيين من الايرانيين ذو وجوه متعددة أكثر بكثير مما أوحى لي به افتراضي المبسط الأول).

ورغم أننا لم نكن لنتفق دائماً إلاّ أننا - أبو علي وأنا - كنّا قد اعتمدنا مبدأ الصراحة والصدق أسلوباً في التعامل فيما بيننا. وهكذا لم تمض بضعة أشهر حتى صرت اتمتع بصلة اتصال فريدة بالحركة. أنا لا أدعي الاطلاع على أسرار الحركة الداخلية ولكني أزعم أني حظيت بفرصة للإطلاع عن كثب على سياسة الشيعة في لبنان، من النادر أن يتسنى لأجنبي بمثلها. فبالإضافة إلى المناقشات الصريحة جداً التي اجريتها مع أبي علي، فقد اكتشفت أن علاقتنا قد فتحت أمامي أبواباً عدة. فرغم أن العديد من مسؤولي وأعضاء الحركة لم يكن على استعداد للثقة بي كما فعل أبو علي إلاّ أن معرفة أغلبهم بصداقتنا جعلتهم أكثر إنفتاحاً مما هم عليه في العادة.

ولقد حضرت، طوال مدة إقامتي في لبنان، اجتماعات ومهرجانات سياسية ومجالس ذكر (التي تحيي ذكرى عاشوراء والشهداء)، ولقاءات اجتماعية خاصة، توجت بتقديمي إلى عدد من الذين يدعمون الحركة مالياً، خلال اجتماع حساس جداً في عام ١٩٨١ ربما شكل ذروة علاقتي بالحركة فقد كنت اللاشيعي الوحيد في الاجتماع المنعقد لتقييم مستوى نمو الحركة في الجنوب. وقد كان السماح لي بحضور إجتماع يشارك فيه مجموعة من الرجال الذين لم يكن من

المعروف عنهم عامة تأييدهم للحركة في الوقت الذي كانت فيه العلاقات مع الفدائيين تشهد تدهوراً متسارعاً يتطلب أكبر قدر من الثقة. ولا بدّ هنا من تسجيل تحية إكبار وتقدير لشجاعة أبي علي الذي آثر استمرار علاقتنا رغم المخاطر الكامنة في ذلك، على أن يختار الطريق الآمن المتمثل بإنهائها. وأظن أنه من الإنصاف القول دون ميلودرامية من جانبي بأن إطلاع مناوئيه الدمويين على مدى علاقتنا العلنية كان من الممكن أن يمنع أي منّا من استحضارها الآن فقد كان لدينا في لقائنا الأخير، في عام ١٩٨١ ـ وهو غداء خاص أقامه أبو علي على شرفي في منزله ـ من الأسباب ما يحملنا على الاعتقاد بأن تلك هي وجبتنا الأخيرة.

ولقد احترمت من جهتي، ثقة ذلك الرجل الطيب والمرهف والذي لا يزال يمثل صوت التعقل والإعتدال. وأنا أتمنى له الخير وأشكره على إعطائي الفرصة لرؤية ما لم يكن يتسنى لي الإطلاع عليه لولاه.

ولقد ذكرت أسماء مصادر معلوماتي إن كان ذلك ممكناً، وحيث وجدت أن الحس السليم وضرورات الأمن تسمح لي بذلك، إلاّ أن الوضع في لبنان ليس سهلاً مما حملني على الاعتقاد بأن ضرورات الالتزام بالتوثيق التام ليست كافية في العديد من الحالات، كحالة أبي علي مثلاً، لتبرير ذكر اسم المصدر وتعريضه للمخاطر. فنحن لا نتعامل هنا مع مسألة خلاف في واشنطن أو لندن حيث أقصى ما يمكن أن يتعرض له المرء هو مجرد الإحراج.

عدت إلى لبنان في تشرين الأول ١٩٨٢، بهدف معاينة أثر الغزو الإسرائيلي على حركة أمل. ولقد قضيت، في زيارتي الأخيرة هذه، وقتاً طويلاً مع أبي علي، واستطعت عبر مساعيه الحميدة أن ألتقي عدداً من أهم رجالات الشيعة في لبنان بمن فيهم المفتي عبد الأمير قبلان. ومنذ ذلك الحين وأنا ألتقي أحياناً بعدد من اللبنانيين الشيعة وغير الشيعة. ولقد تمكنت كنتيجة مباشرة لعملي في لبنان والكتب التي ألفتها، من مقابلة عدد من النواب البارزين، وقادة مليشيات ورجال أعمال ومسؤولين حكوميين. ولقد زرت الشرق الأوسط مرتين

بعد عام ١٩٨٢ إلاّ أن دواعي البقاء المادية كانت تردعني عن العودة إلى لبنان.

وبالطبع فإنه من الإنصاف القول أنه لا تـزال لدى بعض الأسئلة التي لم تحظ بـأجوبـة فأنـا ما زلت بـرانياً، إلاّ أنني واحـد من الذين سمـح لهم أحيانـاً بالولوج إلى الداخل.

أ. ر. ن.

وست بوينت

آب ١٩٨٦

الهوامش

(١) بالطبع فإن كل ما جاء في الكتاب يتحمل مسؤوليته المؤلف وحده، ولقد وصل بنا الامر الى حد عدم وضع أغلب المصطلحات التي يستخدمها بين مزدوجين تأكيداً على الحفاظ على واحد من الاهداف التي أملت ترجمة هذا الكتاب ـ الاطلاع على وجهة نظر أمريكية قريبة من مركز صناعة القرار في الولايات المتحدة، بل هي إحدى مراحله.

(٢) أنظر: «علماء الاسلام يعلنون الموقف الشرعي الواجب على المسلمين أتخاذه بشأن الغد» بيان من أربع صفحات في حزيران ١٩٨٦.

(٣) حول كل ما يتعلق باليونيفل، أنظر دراستي: «Observations on U.N Peacekeeping in Lebanon» الملقاة في ملتقى المؤتمر الجامعي الدولي حول القوات المسلحة ٢١ ـ ٢٣ تشرين الاول ١٩٨٣ في بالمر هاوس، شيكاغو ـ إيليونوس.

الفصل الأول

مقدمة

لعلّه من السخرية بمكان أن يكون لبنان ذلك البلد المدمر والمنكوب، قدم في يوم من الأيام بوصفه نموذجاً يحتذى للدولة النامية، حتى أن الدراسات الأكاديمية المحترمة التي انجزت قبل ١٢ عاماً فقط، لا يمكن قراءتها اليوم دون هزة رأس وشعور بالأسى للحالة المرضية التي تنتاب هذا البلد المتوسطي الصغير. لنأخذ مثلاً الرأي التالي لباحثين غربيين: «في رأينا، أن التجربة اللبنانية، التي قد لا تكون ملائمة تماماً ولا تصلح لتصديرها بالكامل قد تقدم الكثير للدول التي تواجه مشاكل خطيرة، وأزمات دينية وثنية وعرقية»[1]. ولكي لا يتبادر إلى ذهننا أن عدم توقع المخاطر الكامنة وعدم استشفاف الطبيعة الهشة للنظام اللبناني يقتصر على غير اللبنانيين فقط يجدر بنا أن نلاحظ أن اللبنانيين أنفسهم لم يكونوا ليتوقعوا الانفجارات اللاحقة. فإيلي سالم مثلاً، أحد الأكاديميين اللبنانيين ووزير للخارجية اللبنانية، لاحقاً أثنى على «مرونة» النظام اللبناني: «لبنان بلد غالباً ما تكون انطباعات المرء الأولى عنه خاطئة. إذ وصف بأنه «رجراج» و«غير محتمل» و«فسيفسائي» إلاّ أن مرونة نظامه، ووعي وخبرة زعمائه واستقرار مؤسساته قد فاجأت كافة المراقبين»[2].

إن كانت هذه الكتابات السابقة لحمّام الدم فشلت غالباً في توقع حتى الخطوط العامة لما كان لا يزال في طي الكتمان فإنه لا يمكن القول أن المراقبين اللاحقين قد قدموا تحليلات متميزة في دقتها ووضوحها. باختصار، فإن أكثر من عشر سنوات من التذابح على الأرض اللبنانية لم تسفر إلاّ عن إحاطة القصة

الحقيقية في لبنان (التغيير السياسي والاجتماعي) بمزيد من الغموض والإبهام وحتى قبل اندلاع الحرب الأهلية في عام ١٩٧٥، كانت البلاد تحفل بالتغييرات الخطيرة والهامة، تلك التغييرات التي أطاحت بالتوزيع التقليدي للإمتيازات السياسية، وساهمت بشكل بالغ في تعقيد مهمة أي كاتب في الكتابة عن العنف الذي وضع لبنان في قبضة الموت. فلقد عمانا دخان المعارك والمناوشات عن ملاحظة التغيرات التي حولت الجسم السياسي اللبناني. صحيح أن بعض الصحافيين والدبلوماسيين وإلى حد أدنى الأكاديميين سطروا مئات المقالات والرسائل والتقارير والأطروحات، إلاّ أن العوامل نفسها التي لم تمكننا من رؤية التغير ساهمت أيضاً في إحباط أي محاولة لصياغة تحليل نافذ. فبالمقارنة مع حجم الدم والحبر الذي أهدر في لبنان لا تزال معرفتنا بالأسباب والعوامل الفاعلة في مسار الأزمة اللبنانية متخلفة بشكل ملحوظ.

من ناحية أخرى فإن معرفتنا بهذا البلد الممزق محدودة بعوامل المكان والزمان، إذ أنه من الصعوبة بمكان اعتبار النزاع المسلح مختبراً فاتحاً أبوابه للذين يودون اكتشاف الحقائق السوسيولوجية، لذا فقد كان من الأسهل دائماً اللجوء إلى القبول بالقوالب الجامدة التي غالباً ما كانت تشوه أكثر مما تكشف. فبدلاً من متابعة التعقيدات المتغيرة في لبنان، كانت القوالب الأكثر قبولاً تجمد الوضع في لبنان على ما كان عليه اوائل عام ١٩٧٥، ولم يبادر إلاّ عدد ضئيل جداً من المعلقين إلى التساؤل عمّا إذا كانت «حقائق» عام ١٩٧٥ ما تزال دقيقة في ١٩٧٩ أو حتى في ١٩٨٢. كما أن نفر قليل من هؤلاء اعتبر أن هذه «الحقائق» لم تكن تنطبق أصلاً على الوضع في سنة ١٩٧٥[٣]، فمعظم المعلقين لجأوا إلى تحليل مريح يصف الأزمة على أنها نزاع بين المسلمين والمسيحيين أو بين اليمين واليسار (وهي ثنائية أخرى لا تعني في العادة أكثر من مرادف غير دقيق للثنائية الأولى النزاع المسيحي ـ المسلم) وبالتالي فغالباً ما فسرت الأحداث المتتالية ضمن إطار مفهومي مشكوك بدقته.

والعلاقة بين المسلمين والمقاومة الفلسطينية قد تشكل مثالاً جيداً على ما سبق، فعندما نشب القتال في ربيع ١٩٧٥ كان الموارنة متحدين في مواجهة

ائتلاف هش ضم الفدائيين والأرثوذكس والدروز والشيعة والسنة (على الرغم من أن العديد من السنة تجنبوا بشكل متعمد الانخراط في القتال). إلاّ أن إخلاص اللبنانيين للمقاومة الفلسطينية لم يدم طويلاً. ففي نهاية السبعينات كان اللبنانيون بمن فيهم عدد من حلفاء الفدائيين السابقين، يقتربون من التوصل إلى معارضة جماعية لوجود أي قوات غريبة على أرضهم سورية كانت أم فلسطينية أم اسرائيلية. وكان الشيعة المحرومون اقتصادياً وسياسياً، والذين كانوا يعتبرون سابقاً حلفاء طبيعيين للفلسطينيين، قد بدأوا في نهاية السبعينات بخوض المعارك الطاحنة ضدهم. وقد فشل عدد كبير من المراقبين في ملاحظة هذا التغيير في خريطة التحالفات. فبعضهم لم يكن يعرف أكثر من ذلك، إلاّ أن آخرون رأوا في الحديث عن تحول في الولاءات نوعاً من الهرطقة. ولعلي ما زلت أذكر بشكل جيد اجتماعاً لعدد من الباحثين حول الشرق الأوسط في عام ١٩٨١، تناول فيه بعضهم الوضع اللبناني بالتفصيل، وأذكر أنه إذا أجرينا تعديلاً بسيطاً في تاريخ الأحداث لبدا أن تحليلهم ينطبق على فترة بدء الحرب في عام ١٩٧٥. وعندما شككت في إخلاص المسلمين للمقاومة الفلسطينية على قاعدة أن الفدائيين قاموا بشكل منتظم باستعداء حلفائهم السابقين (وخصوصاً الشيعة) رفضوا مثل هذا الاحتمال بلطف وكياسة. هكذا تشكيك في رأيهم هو نوع من الهرطقة لسببين: أولهما أنه تشكيك في الحقائق المنزلة في أعمالهم الرؤويه. وأما السبب الثاني فيعود إلى كون هذا التشكيك يمثل انتهاكاً لقدسية الأديولوجيات التي يعتنقونها.

بل وأكثر من ذلك فإن فهمنا للبنان لا يتعدى نطاق العاصمة اللبنانية: بيروت. فمعظم التقارير، الصحافية منها أم الديبلوماسية أم الأكاديمية، كانت تعد في أفضل مناطق العاصمة ومن السهل معرفة السبب، إذ لا توجد مدينة أخرى في لبنان قادرة على تأمين خدمات التلكس والفنادق والمحلات... والمصادر. فالصحافيون، وغالباً ما يكونوا غير مؤهلين أساساً، وجدوا أن تعبئة العمود المطلوب منهم يمكن إنجازه بسهولة في مكان مريح كفندق الكومودور في بيروت الغربية، وهو مؤسسة رائعة تكفي نظرة سريعة لمعرفة لماذا لم يحاول بعض المراسلين الابتعاد عن محيطه. إنه فندق تتناسب أسعاره مع قدرات نزلائه.

وتتوفر فيه المشروبات والطعام الجيد وآلات التكرز والتلكس، وكافة المجلات والصحف، كما تعتبر ردهته نفسها مصدراً مهماً للمعلومات، ففيها يستطيع المراسل المتجول شراء نسخة من صحيفة «..Middle East Reporter» الشرق أوسطية التي تحتوي تقريراً أخبارياً جيد النوعية، مليء بالإشاعات والتحليلات والحقائق التي من المؤكد إنها ساهمت في صياغة عدد من التقارير المرسلة من بيروت.

قبل الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، كان بإمكان المرء مغادرة فندق الكومودور في الثامنة صباحاً والتوجه إلى مركز قيادة منظمة التحرير في الفاكهاني ثم التوقف عند سفارة أو إثنتين، والتحادث مع أحد مصادر الأخبار ومن ثم العودة إلى الفندق حوالي العصر لكتابة مقاله وإرساله بالتلكس إلى صحيفته قبل موعد الطبع، وهو إلى ذلك كله كان لديه الوقت الكافي لتناول بعض الكؤوس بالإضافة إلى وجبة طعام شهية والاستمتاع بحمام سباحة. توجد طبعاً بعض الاستثناءات. إلاّ أن أغلبهم لم يجد، إلاّ فيما ندر، أي ضرورة للسفر إلى البقاع أو كسروان أو الجنوب. أضف إلى ذلك أن الصحافيين يخشون دائماً التواجد في مكان ما بينما تدور أحداث خبطة صحافية في مكان آخر. أما القلة التي كانت على استعداد لتخطي النظام السائد ومواجهة احتمال بعدهم عن أي حدث ساخن قد يطرأ، فقد كان عليهم بالإضافة إلى ذلك أن يواجهوا مخاطر متعددة.

فمنذ عام ١٩٧٥ ولبنان مقسم إلى مقاطعات أو مناطق أمنية تسيطر عليها المليشيات والجيوش والعصابات[٤]. وعلى من يريد الوصول إلى مكان ما خارج بيروت (وغالباً حتى في داخلها) المرور ليس فقط بالعديد من الحواجز التي يديرها عناصر المليشيات المزاجيون، بل وقد يجد لدى وصوله إلى الوجهة التي يقصدها أن السفر دون مرافقين أو ضباط اتصال أو ناطقين رسميين أمر جد خطير. وهكذا فحتى الصحافي المخلص والمغامر الذي يترك أسباب الراحة والرفاهية المألوفة في بيروت لا يرجع بأكثر من «إحساس بالوضع». لذلك كانت النتيجة أن التقارير التي كتبت في الداخل اللبناني لم تختلف إلاّ فيما ندر عن تلك

التي كانت تكتب في بيروت. هكذا عكس قصر نظر المراسلين مواقف البيروتي المرهف، الذي لا يهتم في الغالب لما يحدث في المناطق الخلفية كالجنوب مثلاً.

أكثر من ذلك، فالقصة (الحدث) بالنسبة لمعظم المراسلين الصحافيين في بيروت قبل عام ١٩٨٢، لم تكن لبنان بل المقاومة الفلسطينية. لم يكن لبنان سوى المسرح الذي تلعب عليه المسرحية الفلسطينية. ولذلك لم تتضمن معظم التقارير المرسلة من بيروت، على وفرتها، إلاّ النزر اليسير. وبالطبع فإن الصحافي الميداني إنما كان إلى حد كبير يستجيب إلى طلب رؤسائه وإهتمامات قرائه. فمنظمة التحرير الفلسطينية هي الخبر لا لبنان.

أما الدبلوماسيون وخصوصاً الأميركيون منهم فكانوا يتمتعون بحرية حركة أقل من حرية الصحافيين، فلقد أدت التهديدات الأمنية إلى فرض قيود قاسية على حركة الدبلوماسيين، وزيادة اعتمادهم على مصادر المعلومات الصديقة، الذين عبروا في الغالب عن مشاغلهم وأهوائهم (في العام ١٩٨٢ كان ممنوعاً على موظفي السفارة الأميركية أن يصلوا إلى جنوبي الدامور دون الحصول على تصريح السفير). كان من الطبيعي في هذه الحالة أن يكتفي العديد من الدبلوماسيين بالمكوث في العاصمة التي تمتاز بشبكة اتصالاتها ووسائل الراحة فيها. وكذلك وجد بين الدبلوماسيين من شعر بضرر العزلة فبذل كل جهد ممكن لتخطي الإطار الدبلوماسي. كالدبلوماسية النروجية التي كانت تعرف لبنان معرفة وافية، إلاّ إنها كانت حالة استثنائية حتى في نظر الصحافة والسلك الدبلوماسي، فعندما نعرف أن أغلب المراسلات سواء الصحافية منها أم الدبلوماسية كانت تنتج عبر تعاون فريق ثلاثي مؤلف من الصحافيين والدبلوماسيين والمسؤولين اللبنانيين، يصبح من السهل فهم كيفية تولد «الحقائق» وإكتسابها حياة خاصة بها.

أما الأكاديميون فوضعهم مختلف تماماً لأن لبنان لا يوفر جواً ملائماً للأبحاث. لذا وجد الباحثون المهتمون بالسياسة اللبنانية إنه من الأسلم لهم أن يدرسوا الوضع عن بعد دون أن يزوروا البلد ويعرضوا أنفسهم بالتالي لخطر

اكتشاف زيف الأساطير التي يتمسكون بها. كذلك فإن عدد الباحثين اللبنانيين الذين انتجوا كتباً مفيدة وإعلامية حول فترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ قليل جداً. فقد قدم وليد الخالدي دراسة أنيقة ورائعة حول الحرب الأهلية ونتائجها لكنه من المفاجىء أن تكون المكتبة الأكاديمية تفتقر بشكل عام إلى دراسات حول هذا الموضوع(٥). وبالمقارنة مع الأعمال الصحافية يبدو الإسهام الأكاديمي تافهاً ورديئاً(٦). عندما أعادت حرب ١٩٨٢ لبنان إلى واجهة الاهتمام العالمي وجد الباحثون أنفسهم يكتشفون حقائق «جديدة» لم تكن في بعض الأحيان «جديدة» إلاّ بالنسبة إليهم. كذلك لم تخل الساحة الأكاديمية من الانتهازيين فلقد كتب أحد الباحثين كتاباً عن غزو اسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ مرتكزاً إلى معلومات استوفاها خلال ٢١ يوماً فقط من البحث الميداني ومستنداً إلى المساعدة الودية التي تلقاها من ضباط المعلومات في جيش الدفاع الاسرائيلي.

وحتى بالنسبة للمغامرين. لم تكن فرصة البحث متاحة في السنوات الأخيرة، إذ عرف البلد بجذبه للمتآمرين والعملاء وصائدي الثروات على اختلاف مشاربهم. إلاّ أن اندلاع الأزمة ضاعف عدد المتآمرين والمؤامرات (الحقيقي منها والمتخيل) ومع انكشاف ظاهرة الازدواجية [«الدوبلة»] كان هناك غالباً ما يبرر الشك في الصفة التي يقدم بها الشخص نفسه. وباختصار فقد فرض الوضع التزام جانب الحذر في العلاقات الشخصية مع الباحثين الذين يزعمون البحث في مواضيع سياسية (إدعى إحد مسؤولي فتح أن ١٠٪ من الفدائيين عملاء ـ غالباً من غير قصد ـ لقوى أجنبية، وليس مهماً أن تكون هذه التهمة صحيحة بقدر ما هو مهم مجرد صدورها) وحتى الأسئلة التي تبدو بريئة في ظاهرها. كانت تصطدم بالخشية من عواقبها الأمنية. وسواء كان موضوع البحث الموارنة أم الشيعة أم الفلسطينيين فإنه من السهل أن تنقضي عدة أشهر قبل الحصول على أجوبة لأسئلة جد أساسية ـ بريئة في الظاهر ـ تتعلق بالسكان أو بالبرامج السياسية والإجتماعية وهكذا فقد اتجه العديد من خيرة باحثينا في شؤون الشرق الأوسط نحو محور اهتمام آخر بدلاً من الوقوع في شرك حقل الأبحاث العدائي هذا.

لدى استقطاب لبنان للاهتمام العالمي عام ١٩٨٢، تمّ اكتشاف مدى الجهل المشترك فيما يخص البلد. فقد ساهم المسؤولون اللبنانيون الذين كانوا ولفترات طويلة غائبين عن بلادهم في نشر صورة عن لبنان لم تعد قائمة. أما المسؤولون الاسرائيليون فكانوا مصرين على فرض حقائق لا تتوافق مع إمكانيات حلفائهم ولا مع الحقائق الإجتماعية - السياسية اللبنانية. في حين سعت الولايات المتحدة وراء رومانسية ساذجة غير معقولة في براءتها. كان جميع هؤلاء محكومين بالفشل، فلقد كانوا يبحثون في عام ١٩٨٢ عن أجوبة للأسئلة الخاطئة، لأن إدراكهم لما حدث قبل ١٩٨٢ - إن كان هناك أي إدراك - كان ضعيفاً جداً.

نشوء السياسة الطائفية

إننا نؤرخ للدولة اللبنانية عادة منذ عام ١٩٤٣، فهو العام الذي شهد الاتفاق على الميثاق الوطني الذي يوزع حالياً المناصب الرسمية على أساس تعداد للسكان - موضوع خلاف - جرى في عام ١٩٣٢ وعلى ضوئه منح الموارنة منصب رئاسة الجمهورية ومنح السنة منصب رئاسة الوزراء وأسند للشيعة رئاسة المجلس النيابي. إلاّ أن العمل بهذه الهيكلية السياسية كان متبعاً قبل عام ١٩٤٣ بزمن طويل. ففي عام ١٨٤١ مثلاً، شكل بشير الثالث مجلس ملي طائفي من ١٠ أعضاء (٣ موارنة - ٣ دروز - ١ كاثوليك ١ ارثوذكس - ١ شيعي - ١ سني) لتمثيل هويات البلد الطائفية المختلفة.[٧]

وفي عام ١٨٦٠ وبعد انتفاضة الفلاحين الموارنة على الدروز أصحاب الأراضي قُتل ١١ ألف ماروني في فترة لا تتعدى بضعة أسابيع. وأثر مجزرة ١٨٦٠ وبضغط من بريطانيا وروسيا وفرنسا والنمسا الذين كانت كل دولة منهم تتعاطف مع إحدى الطوائف اللبنانية، وافق السلطان العثماني على Règlement Organique لعام ١٨٦١ والذي ينص على إنشاء مجلس تمثيلي يضم ممثلين عن كل طائفة رئيسة وقد تمّ تعديل هذا النظام في عام ١٨٦٤ لمنح الموارنة والدروز والكاثوليك تمثيلاً عددياً أكبر، إلاّ أنه في هذه المرة أيضاً جرت مراعاة النسب

الطائفية العددية فقد تتغير نسبة التمثيل من آن لآخر إلاّ أن الصيغة تحافظ على ثباتها.

وهكذا فمع بداية الانتداب الفرنسي عام ١٩٢٠ كانت أواليات السياسة اللبنانية قد رسخت. فأنماط الهوية القائمة على الاشتراك في الدين والمنطقة والعلاقات الخارجية الفريدة انتجت نظاماً سياسياً لا يمكن فصل السياسية فيه عن الهوية الطائفية.

تحولات السكان

برهن النظام الطائفي اللبناني ولسوء الحظ عن كونه نظاماً هشاً جداً لا يستجيب لا للمطالب التي يفرضها نمو السكان، ولا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وكانت إعادة رسم الفرنسيين لحدود لبنان عام ١٩٢٠ من العوامل الحاسمة التي حكمت على هذا النظام بهشاشة تركيبية. فبينما كان القصد من توسيع لبنان عام ١٩٢٠ من جبل لبنان إلى لبنان الكبير، زيادة فرصة البلد في الحياة، إلاّ أنه رغم مضاعفة مساحة أراضيه فقد تعقد إلى حد كبير مستقبله السياسي. وذلك عبر تغيير الواقع السكاني في البلاد بإضافة المسلمين الشيعة في الجنوب وفي وادي البقاع والأرثوذكس والأرمن والسنة في المدن الساحلية والكاثوليك في وادي البقاع. وهكذا فإن توسيع الأحجية الطائفية منع إمكانية هيمنة أي طائفة ومع تخفيض القوة النسبية لكل فئة، نمت التحالفات الثنائية الداخلية (كما بين الكاثوليك والموارنة، والسنّة والأرثوذكس) وتوثقت الروابط الخارجية.

عندما ندرس تاريخ لبنان في المائة وخمسين سنة الأخيرة نرى أنه كان يشهد حتى نيله لاستقلاله في سنة ١٩٤٣، تعديلات دورية سواء في نسب التمثيل الطائفي أم في توزيع بعض المناصب المحدودة. إلاّ أنه منذ إقرار الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ لم تجر سوى تعديلات متواضعة، وذلك رغم كون الفرق في نسبة زيادة الولادات لدى الطوائف قد غير بشكل ملموس من وجه لبنان

الديموغرافي. وليس مفاجئاً أن تكون الطوائف التي تتمتع بأرفع مرتبة اجتماعية - سياسية كالموارنة والسنة هي التي شهدت انخفاضاً في نسبة الولادات، بينما عرف الذين هم في أسفل السلم الاجتماعي - الشيعة نسبة ولادات عالية جداً. وليس هذا اكتشافاً هائلاً فنحن نعرف أنه مع ارتفاع المرتبة الاجتماعية - الاقتصادية تميل نسبة الولادات إلى الانخفاض وذلك بالإضافة إلى أن التغييرات في أنساق الهجرة شكلت عاملاً في غير صالح المجتمع المسيحي ككل، بل هي أفادت المسلمين الشيعة بشكل خاص. وبتعبير آخر، كان المهاجرون المسيحيون اللبنانيون يتجهون أكثر فأكثر إلى الاستقرار في بلدان الاغتراب (اوروبا الغربية والأمركيتين على وجه الخصوص) بينما كان من المتوقع أن يعود المهاجرون الشيعة إلى لبنان بعد قضاء عدة سنوات في الخليج أو افريقيا الغربية.

يجب التشديد على أنه من المستحيل في ظل الظروف الراهنة، الحصول على تعداد دقيق للسكان، إلّا أن معالجة الديموغرافيين لبعض المعطيات المحدودة تظهر بما لا يقبل الشك أن المسيحيين قد فقدوا منذ زمن طويل نسبة الـ ٦ : ٥ التي كانوا يتفوقون بها على المسلمين[٨]. فبينما يظهر الإحصاء الأخير الذي أجري عام ١٩٣٢ أن الشيعة هم ثالث أكبر طائفة في البلاد فإن أحداً لا يجادل الآن في كونهم الطائفة الأكبر. فهم يشكلون حوالي ٣٠٪ أو أكثر من مجموع عدد السكان (فبحسب أحد التقديرات المبنية على معطيات حسابية في أوائل السبعينات كان متوسط عدد أفراد العائلة الشيعية ٩ أشخاص في مقابل ٦ أشخاص لدى المسيحيين)[٩] فإذا أخذنا المسلمين مجتمعين (الشيعة والسنّة والدروز) لوجدنا أنهم يمثلون على الأرجح ٦٠٪ من السكان. ولقد حدثت كل هذه التحولات الديموغرافية دون أن تترافق مع تغيرات موازية لها على صعيد توزيع السلطة السياسية.

إن مبدأ توزيع المناصب السياسية على الطوائف قد أثار لدى الشيعة شعوراً جماعياً بالحرمان لتوازيه مع التمثيل المنخفض تاريخياً للشيعة في المؤسسات السياسية. وكما لاحظ روبرت مالسون وهوارد ولوب: «إن تبعية المؤسسات السياسية لمصالح الطوائف ينحو إلى تقوية الأزمة الطائفية»[١٠].

ثمة عامل سكاني آخر مهم وهو تـدفق اللاجئين الفلسطينيـين إلى لبنان. فلقد لجأ حوالي المائة ألف فلسطيني إلى لبنـان أثر حـرب فلسطين الأولى في عام ١٩٤٨. وبفعل الزيادة الطبيعية كان عدد هؤلاء لدى اندلاع الحرب الأهليـة في عام ١٩٧٥ يربو على المائتي ألف، يعيش أكثر من نصفهم في مخيـمات اللاجئين ورغم أن نسبة لا بأس بها من الفلسطينيين الذين يعيشون خارج المخيمات، أي الفلسطينيين ذوي المرتبة الإجتماعية السيـاسية العـالية، تمكنت من الانـدماج في المجتمـع اللبناني، إلاّ أن هـذه الفرصـة لم تكن متـاحـة عـلى الإطـلاق لسكـان المخيمات وهكذا وجدت منظمة التحرير الفلسطينية في سكان المخيمات الموجـودة في كافة المـدن السـاحليـة اللبنانيـة نبعاً لا ينضب من المنتسبـين الجدد إليهـا. ثم ازدادت نضالية سكـان المخيمات بشكـل ملحوظ بعـد الهزيمـة الكبرى في حرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧ أو بعد الذل والهوان الذي لحق بالعرب. وفي الوقت نفسه ازداد استخدام لبنان كقاعدة لانطلاق الهجمات ضد اسرائيل مما جعله أكثر فأكثر ساحة لتبادل إطلاق النار العربي ـ الإسرائيلي وبما أن أغلب الفلسطينيين من المسلمين السنة أخذ العديد من الحزبيين المارونيـين في المنطقـة الشرقية يعتـبرون أنهم يشكلون خطراً على استمرار الهيمنة المارونية في لبنان.

خـلال عـامي ١٩٧٠ و ١٩٧١، دخلت مـوجـة ثـانيـة من الـلاجئين الفلسـطينيين إلى لبنـان ولكنهم كـانـوا هـذه المـرة مسلحـين يعصف بهم شعور بالغضب بعد طردهم من الأردن، فبعد خسارة الأردن كقاعدة للعمليات أصبح لبنـان البلد الوحيـد الذي تستـطيع منـظمة التحـرير الفلسـطينية أن تعمـل فيه باستقلال ذاتي نسبي. إن وجود منظمة التحرير الفلسطينية المسلح والهجومي في لبنان أطلق، أكثر من أي عامل آخر، الشرارة التي أشعلت التوتـرات والمطالب الكامنة في صميم المجتمع اللبناني.

أبعاد التغيير السياسي:

لقد زادت ١٢ سنة من النـزاع الداخـلي والغزو والفـوضى المدنيـة من قوة وحدة القوى السياسية ـ الاجتماعية التي كانت تعمل على تغيير لبنان حتى منذ ما

قبل بدء الحرب الأهلية في عام ١٩٧٥. ورغم طغيان أخبار المجازر على العناوين الرئيسة إلاّ أن القصة الحقيقية في لبنان تبقى قصة التغيير السياسي والإجتماعي الذي يرتبط في أذهاننا عادة بالتحديث. إن عدداً كبيراً من اللبنانيين قد وجدوا أنفسهم سياسياً وما عادوا يتقبلون أي نظام سياسي يتجاهل مطالبهم. إن الفشل أو عدم الرغبة في معرفة أبعاد التغيير هو العنصر المميز للحكومات اللبنانية في الخمسة عشر سنة الأخيرة. أن جحود النخب الحاكمة هذا يشكل التفسير الأهم لاستمرار لبنان عرضة لتدخل القوى الأجنبية. فالجماعات التي لم تجد لمطالبها أذناً صاغية داخل النظام السياسي كانت غالباً ما تتجه إلى القوى الخارجية المستعدة لمساعدتها.

نتيجة لازدياد التعليم والهجرة الداخلية والخارجية، ومتابعة وسائل الإعلام والابتعاد عن الزراعة نحو قطاع الخدمات، تجاوز سكان القرى العزلة والمطواعية التي غالباً ما ترتبطان بشكل عفوي في أذهاننا بالسكان غير المدينيين. ورغم أن اللبنانيين ما زالوا ينشدون الاشعار التي تتغنى ببراءة وأصالة قراهم الوادعة فإن هذه القرى ليست الآن سوى جزء من تاريخ لبنان الإجتماعي، فسكان القرى والبلدات والمدن على حد سواء هم الآن أكثر حزماً وإصراراً وهم بالتالي أكثر استعداداً للإنخراط في العمل السياسي.

وبينما كان الناس يتسيسون في لبنان كانت هناك مجموعة متنوعة من المنظمات السياسية تتنافس فيما بينها لاستقبال المتسببين الجدد، ولقد حاول عدد من أكثر هذه الحركات نجاحاً استقطابهم عن طريق التوجه إلى الهوية الطائفية (الدينية) التي يحصل عليها اللبنانيون لدى الولادة. ولعلّه ليس من المستغرب أن ينجح التوجه إلى المشاعر البدائية في استقطاب العناصر الجديدة فلقد سبق لنا أن أشرنا إلى أنه من الصعب على اللبناني التهرب من الهوية المزدوجة فهو أما سنّي - لبناني أو ارثوذكسي - لبناني وهكذا. ولقد طاول التسيس على مر السنين حتى المؤسسة الزوجية نظراً لكون الزواج المدني غير مسموح به في لبنان. فمن بطاقة الهوية التي تحدد الطائفة إلى المناصب السياسية التي توزع وفقاً للصيغة

الطائفية يصعب على الناس في لبنان أن يكونوا لبنانيين فقط[١١]. وهكذا فإن بروز مجموعات كالقوات اللبنانية (المارونية) وحركة أمل (الشيعية) والحزب التقدمي الاشتراكي (الدرزي) يجب أن لا يسمح له بحجب العنصر الأساسي ـ الضمني ـ المتمثل في التزايد الكبير لعدد المسيسين بين السكان. هذا العامل لا يعقد فقط العلاقات بين الطوائف بل وداخل كل طائفة أيضاً.

كبرت صفوف المسيسين وتغير الإطار العام للممارسة السياسية بشكل جذري فبعد أن بقيت السياسة في لبنان ردحاً من الزمن حكراً على رؤساء سياسيين يدعون بالزعماء، لخلو البلاد من المؤسسات السياسية المركزية القوية. وهؤلاء الزعماء ينتمون لبضعة دزينات من العائلات فقط ـ ٢٦ عائلة احتلت ٣٥٪ من مقاعد البرلمان في كافة الدورات منذ الاستقلال في عام ١٩٤٣. وكل زعيم يمثل مجموعة الوكلاء التي تبادل ولاءها السياسي الجاهز ببضاعة الزعيم السائرة من الخدمات السياسية التي توزع على طريقة زعماء الأحياء في شيكاغو. وكانت الزعامة نفسها تنتقل من الأب إلى الابن بوصفها أرثاً سياسياً. فأسماء مثل آل الجميل، آل شمعون، آل سلام، آل الأسعد، آل فرنجية، آل جنبلاط وآل الصلح كان يتوالى ظهورها المرة تلو الأخرى على قائمة متولي الحقائب الوزارية. إلاّ أن نشوب الأزمة والتغيرات الإجتماعية والاقتصادية المتسارعة التي رافقتها همشت أكثر فأكثر دور الزعماء في لبنان المعاصر. فمنذ الغزو الإسرائيلي عام ١٩٨٢ أصبحت مراقبة حماة النظام السياسي القديم ـ في اندفاعهم لاستعادة سيطرتهم على الاقطاعيات التي يسيطر عليها، جزئياً على الأقل، جيل جديد من القيادات غالبيتهم من ذوي أسماء عائلات غير مشهورة أو غير معروفة ـ من أشد الرياضات العقلية امتاعاً. لا يعني هذا أن الزعماء قد فقدوا أية أهمية سياسية إلاّ أن مدى نفوذهم في المناطق الشيعية والمارونية على الأخص قد تضاءل كثيراً.

أبرز الصراع على السلطة أسماء غير معروفة سياسياً مثل سمير جعجع قائد القوات اللبنانية (المارونية) ونبيه بري قائد حركة أمل (الشيعية). ويشكل

هؤلاء في مزاجهم وأصلهم الاجتماعي وثروتهم المادية النقيض للزعماء الذين يسعون إلى الحلول محلهم. نشأت القوات اللبنانية عام ١٩٧٦ على يد بشير الجميل ابن مؤسس حزب الكتائب بيار الجميل وبالرغم من أن بشير ليس بالتأكيد مجهولاً سياسياً فإن المنظمة التي انشأها تألفت إلى حد كبير من الفئات الدنيا من الطبقة المتوسطة المارونية التي تسكن في ضواحي بيروت الشرقية. وقد رفض هؤلاء على وجه الإجمال سياسات الجيل القديم (بما فيه حزب الكتائب) وكما لاحظ لويس سنايدر في مقالة رائعة له أن القوات اللبنانية ليست مجرد ميليشيا بل هي حركة عضوية ترفض النمط السياسي القديم الذي تمارسه المؤسسة الإسلامية والمسيحية[١٢]. ومنذ اغتيال بشير الجميل في أيلول ١٩٨٢ انتقلت القيادة إلى مجموعة من الفعاليات الشابة التي لا يوازي تشبثها في الاحتفاظ بحصة من السلطة إلاّ التزامها بحماية هوية مجتمعها المارونية.

لعلّ التحول الأساسي الأكثر بروزاً هو ذلك الذي شهدته الطائفة الشيعية التي تميزت مؤخراً بمطالبتها الصارخة بحقوقها[١٣]. وهذا الكتاب يسلط الضوء على حركة امل بوصفها المنظمة الشيعية الأبرز. أنشأ حركة أمل قائد ديني براغماتي ذي شخصية ساحرة (كاريزماتية) يدعى موسى الصدر الذي نجح في في معارضته المتعمدة لسلطة الزعماء التقليديين. اختفى موسى الصدر - ويبدو أنه اغتيل - خلال زيارته الغامضة إلى ليبيا في عام ١٩٧٨. وكان لاختفائه وظهور نموذج الثورة الإسلامية في ايران والضربات الانتقامية التي تلقاها الشيعة في الجنوب، هذه العوامل الثلاثة متحدة ولدت إحساساً بالذات كان غائباً منذ فترة بعيدة. ويقود حركة أمل اليوم المحامي نبيه بري، الذي ولد في سير اليون لعائلة جنوبية تتعاطى التجارة والذي عاش لدى عودته إلى بيروت فترة في أحزمة البؤس. يثير إسمه احتقار الزعماء الذين يهزؤون من عدم امتلاكه لمؤهلات النخبة التقليدية. لكن يبقى أن نبيه بري وأمثاله هم الذين يمكنهم أن يتحدثوا بإسم أغلبية الشيعة لا الزعماء الذين غالباً ما لم يعد نفوذهم يتعدى في هذه الأيام حدود صالوناتهم.

إن تضافر عاملي التفتيت السياسي الداخلي والتدخل الخارجي قد فاقم كثيراً من الصعوبات التي تواجه أية حكومة لبنانية. فحل المشكلة لا يكمن فقط في مجرد تلبية مطالب الطوائف المتصارعة في وسط سياسي تتدخل فيه القوى الأجنبية أيضاً، بل وفي تحديد من يتكلم بإسم كل طائفة أو مذهب. ومن الواضح أن التظاهر بأن التغيير لم يحدث، من الصعب اعتباره تكتيكاً يؤمل نجاحه، كما اكتشف ذلك بالفعل ولسوء حظه الرئيس أمين الجميل. فالشيخ أمين الجميل الذي انتخب في ايلول ١٩٨٢ أثر اغتيال أخيه بشير، الرئيس المنتخب آنذاك، يفتقد إلى قاعدة عريضة في المجتمع الماروني ويظهر أنه حاول أن يسترضي العدد الكبير من منتقديه الموارنة برفضه الاتفاق مع القيادة الناشئة للشيعة والدروز (يجدر بنا أن نتذكر أن المسألة تتعلق باقتسام السلطة السياسية التي يرى الشيعة والدروز أن الموارنة يحوزون على أكثر من حصتهم فيها). فبدلاً من التعامل مع أمثال نبيه بري إختار الجميل أن يتجه إلى كامل الأسعد رئيس المجلس النيابي آنذاك. إلاّ أن قاعدة الأسعد الانتخابية كانت قد تضاءلت إلى درجة الزوال التام، لذا لم يؤد عمل الرئيس إلاّ إلى تغذية الانطباع بأنه كان يسعى قبل كل شيء إلى تجنب أي تسوية مع القوى الاجتماعية الصاعدة (باستثناء طائفته بالطبع). وجاءت السيطرة الشيعية ـ الدرزية على بيروت الغربية في ٦ شباط ١٩٨٤ لتبرهن عن فداحة الخطأ الاستراتيجي الذي ارتكبه.

أن عمليات التغيير التي حملت الشيعة والموارنة الحديثي التسيس إلى الواجهة السياسية (لا يمثل الدروز، برغم حنكتهم السياسية سوى حوالي ٧٪ من عدد السكان) كانت تنذر بإعادة خلط التحالفات في السياسة اللبنانية. فالسنة الذين شاركوا طويلاً الموارنة في السلطة السياسية يقلون عددياً عن الشيعة ويفتقدون المنظمات السياسية الجماهيرية التي يملكها الشيعة والدروز على حد سواء. وفي الواقع أنه لمن المفارقات المثيرة أن مؤسسة الزعامة لدى السنة، الذين يتمتعون بمستوى نمو اقتصادي واجتماعي عال، تتمتع بثبات أكثر من مثيلاتها لدى الطوائف الأخرى. ويتفق معظم المراقبين على أنه في حال الاتفاق على صيغة سياسية جديدة في لبنان فإن الطائفة السنية هي الخاسر الرئيسي إن لم

تكن الخاسر الوحيد.

إن السعي لتحقيق الوفاق الذي يخضع لمخاض عسير ويمتاز بعدم الاستمرارية والتعرج والمخادعة لن يحظى بالنجاح إن كان مجرد وسيلة لتمكين الزعماء من استعادة نفوذهم السياسي. والوفاق بين السياسيين التقليديين ليس بالطبع غير ذي أهمية إلاّ أنه غير كاف. فلا بدّ إن قدر لحمام الدم في لبنان أن ينتهي ويعود السلام إليه أن يفسح الزعماء في المجال أمام القادة الجدد الذين ينهضون بالمطالب الشرعية لقاعدتهم الشعبية.

إن بروز هؤلاء القادة الجدد والقوى الاجتماعية التي يمثلونها يزيد بشكل هائل من تعقيد الأحجية اللبنانية. قد تكون هذه الأحجية غير قابلة للحل في الوقت الحالي إذا أخذنا بعين الاعتبار تفتت السلطة السياسية (والنشاطات السورية والاسرائيلية والايرانية التي لا رادع لها) لكن لا يمكن أن ننفي أن أي محاولة لترميم لبنان عبر استعادة الأطر القديمة البالية هي محاولة محكومة بالفشل. ويبدو هذا الحكم على أشد ما يكون من الوضوح في حالة الشيعة التي سوف نعالجها الآن بتفصيل أكثر.

الهوامش

(١) دافيـد سمـوك وأودري سمـوك، The Politics of Pluralism: A Comparative Study of Lebanon and Ghana, P.IX.

(٢) إيـلي أديـب سـالم، «Modernization without Revolution: Lebanon's experience.», P.XIII.

(٣) لاستثناء جدير بالتنويه، أنظر إيليا حريق، «Lebanon: Anatomy of Conflict.».

(٤) أنـظر مقالي «Lebanon's Shifting Political Landscape.»، New Leader (آذار ١٩٨٢) ٨ـ ٩.

(٥) العناوين الجديدة بالتنويه تشمل، وليد خالدي، «Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East»; Maius Deeb, «The Lebanese Civil War»; and Kamal S.Salibi, «Crossroads to Civil War: Lebanon 1958-1976».

(٦) John Kifner and Thomas Friedman of the New York Times; Trudy John Cooley, and Robin Wright of the Christian Science Monitor; Wiliam Claiborne. Jonathan Randal, and David Ottoway of the Washington and Bdavi Ignatius of the Wall Street Journal.
هؤلاء جميعاً ارسوا مستويات جديدة للكتابة عن لبنان، فالمراسلون الأجانب يمثلون كمجموعة نخبة مختارة ممتازة جد موهوبة وغير مقدرة حق قدرها بحيث يميل المرء إلى الإعتقاد بانه لو أطلق ناشريهم الحرية لهم لقدموا نوعية أفضل من التقارير. فالقول بأن المراسلين غالباً ما تفوتهم «القصة الحقيقية» في لبنان يشكل نقداً لكيفية عمل أغلب الصحف لا إنتقاصاً من كفاءة أولئك المراسلين.

(٧) تجد تحليلاً فـذاً لهذه الفترة في كتاب، William R. Polk in «The Opening of South Lebanon. 1788-1840:»

(٨) أنـظر مـثـلاً، Joseph Chamie, Religion and Fertility: Arab Christian Muslim Differentials.

(٩) المرجع نفسه ص ٤٤

(١٠) Robert Melson and Howard Wabpe, «Modernization and the Politics of Communalism: A Theoretical Perpective,» American Political Science Reports 64 (December 1970): 1112-1130.

(١١) مما له دلالته ان الخطاب الرئيسي الذي أعلن فيه رئيس الوزراء رشيد كرامي عن سياسته في ٣١ أيار ١٩٨٤ تضمن الدعوة إلى إلغاء الطائفية، لكن لسوء الحظ لم ياخذ هذا الإصلاح، كغيره من الاصلاحات طريقه الى حيز التنفيذ.

(١٢) Lewis W.Snider, «The Lebanese Forces: Their Origins and Role in Lebanon's Politics,» Middle East Journal 38 (Winter 1984): 1-33, see 3.

(١٣) انظر الفصل الذي كتبته بعنوان «حركه أمل»، في الدين والسياسة (Political Anthropology) PP.105-131. وحول التغير السياسي والاجتماعي العام في لبنان انـظر Paul A. Jureidini and Ronald D. Melaurin, «The Impact of Social and Generational Change on Lebanese Politics» (unpublished paper, March 1984); and Edward Azar et al; «The Emergence of a New Lebanon: Fantasy or Reality?»

الفصل الثاني

معنى التغيير ومصادره لدى الشيعة في لبنان

إذا أخذنا برأي بعض المصادر، قد يتراءى لنا أن الشيعة في لبنان قفزوا فجأة إلى المسرح السياسي، وذلك إلى حد كبير كصدى للثورة الايرانية عامي ١٩٧٨ - ١٩٧٩، إلّا أن وجهة النظر هذه تنطوي على خداع ذاتي، إذ أن فعالية الشيعة الحالية هي في الحقيقة محصلة عملية تحديث طويلة. فقد ظهرت مؤشرات أهمية الشيعة السياسية المتنامية قبل الأحداث التاريخية في إيران بوقت طويل. من جهة أخرى فقد إنساق عدد من المراقبين إلى تقديم السياسة الشيعية بوصفها مزيجاً من العاطفية والغضب واللاعقلانية، ولكن وجهة النظر هذه، هي بدورها وجهة نظر تضليلية.

صحيح أن التشيع - وخصوصاً المنهج الداعي إلى الفعالية السياسية السائد حالياً في ايران - كثيراً ما يُعتبر نمطاً من الاحتجاج الاصطلاحي ذي المرجع الثقافي يمد حامله برمزية فعالة وإيحائية تستثير العواطف وتستعيد الماضي التاريخي. إلّا أن دراسة البرنامج السياسي للحركة السياسية التي تمثل غالبية الشيعة في لبنان يظهر بوضوح أن اهتمامه بالقضايا (العقائدية) مثل الارتداد والتطبيق السليم للتعاليم الدينية أقل بكثير من اهتمامه بالاصلاحات السياسية من النوع «العادي» والمألوف. لذا فإن إحدى طروحات الكتاب المركزية هي أن السياسة كما يمارسها الشيعة في لبنان ليست أكثر غموضاً أو غرابة من سياسات أي طائفة لبنانية أخرى.

وهي أيضاً ليست أقل شفافية ووضوحاً من أي شكل سياسي آخر. كما

أن العمليات السياسية والاجتماعية القائمة حالياً لا تخلو من التناقض ولا يجدر بنا أن نتوقع غير ذلك أصلاً. إلاّ أن مفتاح فهم سياسة الشيعة يقع في حقل علم الاجتماع وميدان السلوك السياسي على الأرض، لا في الصور المثيرة للمتعصبين إلى حد الجنون المستعدين للتضحية بأنفسهم مقابل بطاقة سفر ذهاباً إلى الجنة. وبينما تتراوح أهداف الفرد الشيعي بين التافه والسامي، وبين الحقير والنبيل يمكننا أن نرصد معنى النشاط السياسي الشيعي في إطار السياسة اللبنانية التي توزعت فيها صفات مثل المخادعة، الشجاعة، الفساد، الأنانية، ونكران الذات على الشيعة بنفس الطريقة العشوائية التي توزعت بها على غيرهم.

والشيعة، تلك الجماعة المعزولة سياسياً والمتجاهلة في أحيان كثيرة، بقيت زمناً طويلاً على هامش الاقتصاد والمجتمع اللبناني[١]. يبحث هذا الفصل في قوى التحديث التي أثرت في الشيعة ويسلط الضوء على العوامل التي أسهمت في بروزهم. مركزاً بشكل خاص على الإطار اللبناني وخصوصاً الطائفية في لبنان، لكي نوضح لماذا وجد الشيعة أنفسهم سياسياً كشيعة وليس في إطار هويات سياسية أخرى. وستعرض بالتحليل في الفصول اللاحقة للقوى الداخلية التي أعطت تسيس الشيعة شكلاً معيناً، كما أننا سندرس المنظمات التي لعبت دور الأداة في تعبئتهم السياسية.

الطائفة المُتجاهلة

إن الأعمال الأكاديمية التي اتخذت من الشيعة في لبنان موضوعاً لبحثها، قليلة وسطحية بشكل ملحوظ. ولكن هذه الندرة ليست على أي حال مفاجئة وغريبة، فالباحثون يميلون إلى السير على الطرق المطروقة من قبل. الأمر الذي يعني على الصعيد اللبناني الاكتفاء بدراسة الطوائف النافذة سياسياً أي الموارنة والمسيحيين والدروز والمسلمين السنّة. نادرة جداً هي الدراسات التي تخص الشيعة بأكثر من ذكر عابر. فهم ليسوا بالنسبة إلى العديد من المؤلفين أكثر من نتاج غريب للصراعات الأولى على الخلافة في الاسلام، لذا بدا أن فقرهم

وتخلفهم الاجتماعي وتمثيلهم السياسي المتدني، قد حرمهم من أي اهتمام جدي. ولقد وصف أحد الرحالة، دافيد أوركهارت، في منتصف القرن التاسع عشر الشيعة بأنهم شعب خامل خانع يتمتعون بالقذارة والفساد، وحتى بعد ذلك بقرن من الزمان، كان هذا الوصف لا يزال صحيحاً في نظر العديد من المؤلفين:

«يلبسون جميعاً أسمالاً بالية، باستثناء بعض المشايخ، وجميعهم متسولون. يتحلقون حول النار التي يطهى عليها الطعام في الهواء الطلق، وإذا طلب من واحدهم أن يحضر بعض البيض هز كتفيه. وإن قيل له أنه سيجزى مالاً لقاء تعبه (في إحضار البيض) يجيب «لا يوجد». وإذا طلب من شخص آخر بيع عنزة أو دجاجة قال «إنها ليست لي». إن قذارتهم تثير الاشمئزاز حتى تكاد تظنهم يتفاخرون بخروجهم عن القانون والشريعة، سواء شريعة جبل الطور أم شريعة مكة فيما بعد، فهم لا يحافظون لا على نظافة أنفسهم ولا على نظافة قراهم»[٢].

ويبدو أن السمة الأبرز التي عرف بها الشيعة حتى في الخمسينات من القرن الحالي هي عدم تأثيرهم في مجرى السياسة اللبنانية.

وحتى اعتراف إحصاء ١٩٣٢ بالشيعة كثالث أكبر طائفة في البلاد، لم يكوِّن حافزاً قوياً لدراسة طائفة ذات فعالية سياسية متواضعة بالمقارنة مع عددها. ولقد تمكن البرت حوراني في ملاحظاته المختصرة من أن يعبر عن مشاعر الباحثين الذين ساروا على خطاه. لاحظ حوراني تخلف الشيعة ومستوى معيشتهم المنخفض وقال «إنهم يحتاجون قبل أي شيء آخر إلى تنظيم اجتماعي إصلاحي وإلى ظروف اقتصادية محسنة»[٣].

كانت الطائفة، أو على الأصح أجزاء من الطائفة، ترزح غالباً، تحت وطأة سيطرة عدد قليل من الزعماء، الذين استمدوا قوتهم السياسية من ملكية الأراضي ومن اللافعالية السياسية لقاعدتهم الشعبية، فقد توطد نفوذ عائلات مدينية الانتماء أو الإقامة وتعمل في التجارة، كآل عسيران في صيدا وآل الخليل

في صور وآل الزين في النبطية عندما حازت في أواخر القرن التاسع عشر على ملكية أراضي أو حصلت على التزام (تحصيل ضرائب) لدى الباب العالي العثماني. كما ضاعف الالتزام نفوذ عائلات أخرى تمثل تاريخياً عشائر قوية كآل الأسعد في الطيبة وآل حمادة في بعلبك. سيطر هؤلاء الزعماء بعد الاستقلال على السياسة الطائفية (داخل الطائفة) وفازوا المرة تلو الأخرى بمقاعد نيابية وحقائب وزارية.

ورغم أن الميثاق الوطني (عام ١٩٤٣) الذي صاغ قواعد تقسيم المناصب السياسية في الجمهورية الجديدة اعترف بالحصة الديمغرافية للشيعة عبر منحهم ثالث أهم منصب سياسي - رئاسة المجلس النيابي، إلاّ أن ذلك لم يكن انعكاساً للوعي السياسي للطائفة. فحصة الشيعة كما لاحظ ليونارد بايندر، هي في الحقيقة حصة الزعماء السياسيين التقليديين الذين كانوا يتربعون على السلطة بدون منازع[٤]. فلقد ترجم الزعماء سيطرتهم الاقتصادية لدى حلول الانتخابات إلى سيطرة سياسية عبر تأمين تأييد آلي لهم من ناخبيهم المطواعين[٥]. فالاستمرار في ظل هكذا نظام يفترض أن تصبح من «الزلم» الذين يؤيدون اللائحة التي يعينها الزعيم ويدافعون عن مصالحه وممتلكاته ويسهرون على الحفاظ على المهابة والاحترام اللائق به.

وهكذا فإن الطائفة الشيعية المتوحدة نسبياً والحازمة سياسياً كما هو بيّن اليوم، تشكل ظاهرة سياسية حديثة وهامة. وهذا التطور هو نتاج عناصر متعددة بما في ذلك عدة عقود من التغيير الاقتصادي - الاجتماعي وبالتالي فإن هذا الفصل يهدف إلى تحليل كيفية إنحلال القيود التي نسجتها عدة قرون من العزلة السياسية والاجتماعية عبر تغييرات درامتيكية وعادية في آن.

والموضوعات التي تحكم هذا الفصل هي:

١) بحلول الستينات كان الشيعة قد شهدوا تغيراً اقتصادياً واسع النطاق وتمزقاً اجتماعياً، كان عمل كارل دويتش على التعبئة الاجتماعية قد توقع بعض دلالاته.

٢) أدى تخفيف عزلة الطائفة تحت تأثير تغير نمط الزراعة وزيادة الاطلاع على وسائل الاعلام، وتحسن الطرقات الداخلية والخارجية وتدهور الوضع الأمني، إلى جعل الزعماء التقليديين أقل قدرة على تلبية الحاجات المتنامية والمطالب المتكاثرة لقواعدهم.

٣) وحتى قبل اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ كانت تشكيلة واسعة من الحركات السياسية العلمانية تتنافس فيما بينها لكسب أعضاء جدد من الطائفة الشيعية التي يزداد تسيسها. لكن الهوية الطائفية لم تبرهن فقط عن ثباتها بل ازدادت ترسخاً بفعل الطابع المميز للنصاب السياسي - الاجتماعي في لبنان.

٤) تقدم لنا أدبيات علم السياسة في معالجتها لدلالة وأثر انقسام الناس بين مدينيين وريفيين في ممارستهم السياسية مفهوم الثنائية، وهو مفهوم برهن عن عدم انطباقه على الوضع اللبناني. إذ أن آثار المدنية المقترحة بما فيها تزايد الانخراط في الممارسة السياسية برزت بالوضوح نفسه في المناطق غير المدينية، مما يقودنا إلى الاستنتاج بأن التمييز بين الريفي والمديني قد فقد كثيراً من معناه بالنسبة للعمل السياسي في لبنان.

٥) تظهر الحالة اللبنانية بوضوح أنه بالنسبة للدول ذات الحجم الجغرافي المتواضع والتي تخضع لتغييرات اجتماعية - اقتصادية هامة فإن ثنائيات الريفي - المديني قد تضر أكثر مما تنفع.

٦) عندما يقضي التغيير على حصون العزلة في القرية، تصبح القرى والمدن معاً مواقع هامة للعمل السياسي.

٧) رغم ثبات الهوية الطائفية واستمرار أهمية مثال القرية في الحياة السياسية اللبنانية، إلاّ أن نجاح حركة شيعية مميزة ذات قاعدة عريضة لم يكن بالنتيجة الحتمية. فقد كان من السهل أن تتمزق الطائفة على مجموعة من المنظمات المحلية الشعبية وعلى خليط من الأحزاب «العلمانية» التي ترفع

مطالب الشيعة ولقد حصل ذلك بالفعل في بعض الأوقات. إلّا أن أحداثاً وقعت خارج لبنان مكّنت إلى حد كبير حركة إصلاح طائفي ذات قاعدة عريضة من أن تبرهن على أنها العامل الأهم في تعبئة الشيعة.

الشيعة والتخلف الاقتصادي ـ الاجتماعي.

إن تقدير عدد السكان في لبنان أمر ينطوي دائماً على قدر من المجازفة فآخر إحصاء رسمي أجري قبل أكثر من خمسين سنة ـ إلّا أن كافة المراقبين المطلعين يجمعون على أن الشيعة يشكلون الآن أكبر طائفة في البلاد ويمثلون ٣٠٪ من السكان على الأقل، أي بين ٩٠٠,٠٠٠ والمليون نسمة[٦]، وهكذا فإن عدد الشيعة الآن يتجاوز عدد أي من الطائفتين (السنّية والمارونية) اللتين سيطرتا على الجمهورية منذ حصولها على الاستقلال في ١٩٤٣. والنظام الطائفي اللبناني يُمأسس (من مؤسسة) لرئاسة مارونية ورئاسة وزراء سنيّة ورئاسة مجلس نيابي شيعية، وذلك وفقاً للنسب السكانية لاحصاء ١٩٣٢، فإذا نجح الشيعة في مطالبتهم بضرورة أن يعكس النظام السياسي وضعهم كأكثرية فمن الواضح أن ذلك سينتج عنه إعادة توزيع جوهرية للسلطة السياسية في لبنان.

إن التأثير المحتمل لتغيير حصص السكان يمكن رؤيته بوضوح إذا نظرنا إلى عدد مقاعد كل من الشيعة والموارنة في المجلس النيابي. فالمجلس الحالي المؤلف من ٩٩ نائباً والمنتخب في ١٩٧٢ يضم ١٩ شيعياً مقابل ٣٠ مارونياً. لكن إذا تمّ توزيع المقاعد بحسب حقائق التغيير الديموغرافي، فإن الشيعة سيربحون ١٠ مقاعد بينما يخسر الموارنة العدد نفسه. وإذا قسم التمثيل النيابي بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين ـ وهو إصلاح مطروح على بساط البحث منذ ١٩٧٦ ـ فإن الشيعة سينالون حصة الأسد من مقاعد المسلمين وذلك على حساب السنة، الطائفة المسيطرة سابقاً، والتي تشكل الآن حوالي ٢٠٪ من عدد سكان لبنان، كما هو على حساب الدروز أيضاً الذين يمثلون أقل من ١٠٪ من عدد السكان. إلّا أن العدد والفقر لا يشكلان ضمانة للنجاح السياسي رغم أنهما

يساعدان في توضيح صورة مطالب الشيعة إن لم يكن حزمها وإصرارها. وأكثر من ذلك، فلسوف أظهر أنه رغم أهمية زيادة التمثيل السياسي لدى الشيعة، فلقد كانوا منشغلين عنها بأهداف أقل أهمية بكثير، منها مثلاً تحسين حالتهم الاقتصادية، وتفشي انعدام الأمن الذي كانوا يعانون منه خصوصاً في الجنوب، المحافظة اللبنانية المتاخمة لاسرائيل.

أُعتبر شيعة لبنان منذ زمن طويل أكثر الطوائف اللبنانية حرماناً، فوفق أغلب إن لم يكن كافة المقاييس التي تحدد الحالة الاجتماعية ـ الاقتصادية يأتي الشيعة في أدنى درجات السلم بالمقارنة مع الطوائف الأخرى. فمثلاً يلاحظ جوزف شامي، استناداً إلى احصاءات ١٩٧٢ أن معدل دخل العائلة الشيعية كان ـ ٤٥٣٢ ليرة لبنانية (كان الدولار في العام ١٩٧٦ يعادل الثلاث ليرات لبنانية) بينما يبلغ معدل دخل الفرد ـ ,٦٢٤٧ ل. ل.، وإنهم يملكون أكبر نسبة مئوية من العائلات التي يبلغ مدخولها أقل من ـ, ١٥٠٠ ل. ل. وهم الطائفة الأقل تعلماً (٥٠٪ بدون تعليم مقابل ٣٠٪ في البلد كله)[٧] والطائفة التي تضم أقل عدد من العاملين في الحقول التالية: المهني/التقني، النشاط التجاري أو الصناعي/إدارة أعمال، الوظيفة المكتبية والأعمال الحرفية، وأكبر عدد من العمال والمزارعين والباعة المتجولين[٨]. ولقد وجد مايكل هدسون في دراسته التي أجراها عام ١٩٦٨ إن نسبة التلاميذ إلى السكان في المنطقتين اللتين تعيش فيهما أغلبية شيعية (البقاع والجنوب) والبالغة حوالي ١٣٪ تقل بـ ٥٪ عن المحافظات الثلاث الأخرى[٩]. ووجد رياض ب طيارة في تحليله للفروق التعليمية أنه في ١٩٧١ كان ٦,٦٪ فقط من الشيعة قد نالوا تعليماً ثانوياً وما فوق مقابل ١٥٪ و ١٧٪ على الأقل للسنة والمسيحيين على التوالي[١٠]. ووجد حسن شريف أنه بناء على احصاءات الدولة الرسمية لعام ١٩٧٢ فإن الجنوب الذي يبلغ عدد سكانه ٢٠٪ تقريباً من عدد السكان العام لا يحظى بـ ٠,٧٪ من ميزانية الدولة[١١]. ويظهر وصف شريف للتخلف في الجنوب الظروف التي كان على العديد من الشيعة أن يعيشوا في ظلها:

«يحظى الجنوب بأقل نسبة من الطرقات المعبدة سواء بالنسبة للفرد أم بالنسبة للكلم المربع. والمياه الجارية لا تزال مفقودة في كل القرى والبلدات رغم أنه تمّ في أوائل الستينات تمديد الأنابيب إلى العديد من المناطق وكذلك مدت شبكة الكهرباء في الوقت نفسه تقريباً، إلاّ إنها ظلت لا تعمل في معظم الوقت. ولا توجد تجهيزات لتصريف المياه إلاّ في المدن والبلدات الكبيرة، ويغيب الهاتف كلياً خارج المراكز الكبيرة اللهم من كابينة يدوية واحدة هي في العادة معطلة. ويزور الأطباء القرى مرة في الأسبوع وأحياناً مرة في الشهر كله. ولا توجد المستوصفات إلاّ في القرى الكبيرة، إلاّ إنها لا تعمل بانتظام، بينما لا توجد المستشفيات والصيدليات إلاّ في المراكز الكبيرة. أما التعليم الابتدائي فيجري عادة في بيت قديم غير صحي تقدمه القرية نفسها. أما المدارس التكميلية فقد أدخلت إلى البلدات الكبيرة في منتصف الستينات»[١٢].

وبناء على بحثي الميداني في لبنان عامي ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ فإن وصف حسن شريف لا يزال محتفظاً بصحته بشكل عام. فالظروف التي يصفها لا تزال في غالبيتها على الأقل سيئة بالمقدار نفسه، بل لعلّها قد ازدادت سوءاً في مجالات عدة عبر سنوات الحرب الأهلية والتفتت الاجتماعي.

تخطي الهامشية السياسية

إن فقر الطائفة الشيعية هو أمر لا يمكن إنكاره، إلاّ أنه لا يكفي بحد ذاته لتفسير كيف تمكن هذا الحشد الهائل من «أكياس البطاطا» (بحسب تشبيه ماركس القاسي) من تخطي تخلفهم السياسي. فبغض النظر عن نشاطات الزعماء الذين يمثلون قطاعات معينة من الجماعة، فإن الشيعة كمجموعة عرفوا منذ زمن بعيد بالهدوء السياسي أو حتى بعدم علاقتهم بالسياسة في لبنان. ولعلّ أحد أهم الأسئلة المركزية لدارسي التغيير السياسي، إن لم يكن السؤال الأساسي، هو ما هي العملية التي يتم عبرها تسيس الناس؟ إن عملية التغيير، ودينامياته، وسرعته، وقوته هي جوهر التطور السياسي.

لماذا وكيف وجد الشيعة غير المشاركين سابقاً في النشاط السياسي أنفسهم سياسياً؟ أنا أرى أنها نتاج عملية من شقين:

الشق الأول وهو «سبب» حدوث العملية وهذا يمكن وصفه بسهولة بأنه نتاج انسلاخ الشيعة إقتصادياً وإجتماعياً عن بيئتهم الأصلية وكما سنرى لاحقاً فإنّ أخذ التغيرات السياسية والاجتماعية التي جرت في لبنان مؤخراً بعين الاعتبار، يساعدنا في فهم قابلية الشيعة المتزايدة للعمل السياسي، إلاّ أنه لا يفسر لنا وجهة هذا العمل أو شكله. لكن أهمية الجماعة المنسلخة ليست إلاّ بالقوة فقط، ولا تتحقق بالفعل إلاّ عندما تعبأ لخوض العمل السياسي. وهكذا فإن المرحلة الثانية مرحلة «كيف»، يمكن أن نطلق عليها مرحلة التعبئة السياسية للشيعة وسوف نعرضها في الفصل التالي بالتفصيل. إلاّ إننا سنشدد حالياً على الخطوة الأولى من العملية التي مكنت الشيعة من كسر أطر العزلة السياسية والحرمان الاقتصادي.

في أواخر الستينات كانت رياح التحديث تهب على الشيعة فتقتلعهم وتجعلهم أكثر من أي وقت مضى مؤهلين للتعبئة السياسية. ولقد كان لبنان حتى قبل الحرب المفتوحة في عام ١٩٧٥، يتعرض لتغيرات اقتصادية ـ اجتماعية عميقة وعريضة. ورغم أن هذه التغيرات لم تتحول إلى نزاع مسلح إلاّ أنها تسارعت وتفاقمت بفعل التفتت المجتمعي والاضطرابات الأهلية المرافقة له، وإذ يبدو، للوهلة الأولى، إن اعتبار الفوضى والحرب الداخلية ظواهر مصاحبة للتحديث السياسي ذي دلالة متضاربة، إلاّ أن حالة لبنان تظهر بالملموس إلى أي مدى يمكن لسنوات من هدر الدماء أن توسع من حجم الشرائح المتسيسة في بلدها.

ورغم أن العملية كانت رهيبة جداً، إلاّ أنه من الواضح أن العديد من اللبنانيين الذين كانوا يوماً ما وادعين قد خرجوا من الحرب الأهلية ومن الغزو [الاسرائيلي] مصرين على ضرورة تلبية مطالبهم وتحسين ظروفهم. وطبيعي أن هذه التطورات لم تنحصر بطائفة بعينها، بل أثرت في جميع طوائف البلاد[١٣].

وزادت الأزمة الداخلية، والغزو، وسيادة الاضطراب والفوضى من حدة الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي الذي بدأ حتى قبل الحرب الأهلية في عام ١٩٧٥. فالتقدم التعليمي التدريجي وازدياد السفر داخل لبنان وإلى الخارج، وازدياد الاطلاع على الصحافة ومشاهدة التلفزيون، وتدهور الزراعة وتوسع قطاع الخدمات، كلها عوامل غيرت كثيراً من الحياة في القرى وحتى في أحزمة البؤس المدينية. فالناس الذين لم تكن لهم ذات مرة علاقة بالنظام السياسي، هم الآن مصممون أكثر فأكثر على فرض إرادتهم السياسية. ولقد فشل المراقبون غالباً في ملاحظة هذه النتيجة الهامة للأزمة في لبنان وركزوا عوضاً عن ذلك على المناحي الظاهراتية[١٤]. إلاّ أن هذه النظرة، رغم كونها مفهومة، تتجاهل التغييرات العميقة، بل وربما الدائمة، التي عصفت بالنظام السياسي اللبناني.

أدت سنوات الأزمة والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة إلى جعل الزعماء عاجزين أكثر فأكثر. فالطائفة الشيعية التي رزحت طويلاً تحت سيطرة ٦ عائلات «مقاطعجية» (اقطاعية) هي آل الأسعد آل الخليل، آل الزين، آل عسيران، آل حيدر وآل حماده بدأت بالتحرر من سيطرتها في الستينات إن لم يكن قبل ذلك. وبحلول السبعينات دفع اندماج عاملي التغيير والنزاع المسلح إلى الواجهة بجيل جديد من القادة، أكثر تحمساً بمطالب قاعدتهم الشعبية الجديدة. وقد أصبح لزاماً علينا الآن، أن نتفحص عن كثب عمليات التغيير والنزاع لما كان لها من تأثير هائل في لبنان.

التعبئة الأجتماعية

لا يملك أي نظام سياسي مناعة تحصنه من التغيير، لكن يبقى أن هناك دراسات سياسية، بل وحتى أعمال تخصصت في دراسة التطور السياسي تتجاهل أو تقلل من أهمية ديناميات التغيير[١٥]. هناك مقالتان للعالم الانتربولوجي المتميز امريز ل. بيترز Emrys L. Peters توضحان بشكل رائع مخاطر النظر بشكل ضيق إلى التغيير السياسي. أجرى بيترز، في الخمسينات بحثاً ميدانياً في قرية

جنوبية، واكتشف أنه بإمكان الأفراد الانتقال من شريحة اجتماعية إلى أخرى إلاّ أنه فشل، كما اعترف في مقالته اللاحقة، في التوصل إلى أن الشريحة الاجتماعية نفسها يمكن أن يعاد ترتيبها باختلاف درجة تقبل فرص التعليم والهجرة والزراعة. فالعائلات المتعلمة التي بدا له في عام ١٩٥٢ أنها تمثل النخبة في القرية، عاد واكتشف، في زيارة لاحقة له بعد ذلك بعشرة سنوات، إنها جردت من سلطتها السياسية ويعود ذلك بشكل رئيسي إلاّ أنها فشلت في التكيف مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتغيرة[١٦]. فمقالات بيترز يمكن أن تعتبر عامل تذكير لنا بتلك الخاصية المقلقة للتغيير المتمثلة بإمكانية توليده، كما أنه يذكرنا أنه يمكن -حتى لأحد سادة العمل الميداني- أن ينحو إلى الفشل في استشفاف الآثار الكاملة للتغيير.

وفي الحقيقة فإن هناك عدداً ضئيلاً من المحاولات الجدية القيمة لشرح مصادر وأهمية التغيير في المجتمعات التي تخضع لعملية التحديث. وليس هذا بالأمر المفاجىء. فكما أن التغيير هو التحدي الأهم للقادة السياسيين سواء كانوا من رجال الدين الشيعة، أم من الرؤساء الموارنة، فلقد برهن أيضاً على أنه أحجية فائقة الصعوبة حتى بالنسبة لعلماء السياسة.

يشكل عمل كارل دويتش محاولة نموذجية لدراسة أثر التغيير. إذ طور في مقالة هامة له في عام ١٩٦١ مفهوم «التعبئة الاجتماعية»، وهو كناية عن محاولة طموحة لشرح كيف تطلق التغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية القوى الاجتماعية وتوسع من رقعة الشرائح الاجتماعية الفاعلة سياسياً[١٧]. وتطرح بالتالي تحديات جديدة على القادة السياسيين والأنظمة السياسية. وكما سنرى فإن منشأة دويتش الفكرية ليست كاملة، حتى إنها لا تفسر كيف تتحول التغيرات الاقتصادية ـ الاجتماعية إلى تغيرات سياسية. إلاّ أن عمله يشكل خطوة مفهومية أولى باتجاه فهم أهمية التغيير في لبنان.

ثمة، في الواقع بعدان للتعبئة الاجتماعية. الأول: إنها مؤشر وملخص لعملية التغيير «التي تحدث لجزء أساسي من السكان في البلدان التي تنتقل من

أنماط الحياة التقليدية إلى الطرق الحديثة» (يحذر دويتش من أن التعبئة الاجتماعية ليست متطابقة مع «عملية التحديث ككل»)[١٨]. وفي الواقع فإن التعبئة الاجتماعية هي العملية التي يصبح السكان عبرها «متاحين» للتحديث، الذي يمكن أن نعتبره عملية التبني الفعلية لالتزامات سياسية وأنماط سلوك جديدة. والبعد الثاني هو أنها تشير بشكل غير دقيق إلى ازدياد المتطلبات وهي الظاهرة التي تميز المجتمعات الخاضعة للتحديث.

يصنف هذا المفهوم، بوصفه مؤشراً للتغيير، عدداً كبيراً من المتغيرات التي بتتابعها الزمني، تدل على مدى التغيرات التي تحدث في بلد ما. لذا يقترح دويتش أن نوجه اهتمامنا إلى وحدات التغيير التالية: التعرض إلى مناحي الحياة الحديثة (الاعلام، السلع الاستهلاكية والتكنولوجيا وغيرها) تغير السكن وخصوصاً الهجرة من الريف إلى المدينة، تغير العمل كالتحول عن العمل الزراعي، انخفاض نسبة الأمية وتغير الدخل.

يصف دويتش نتائج التعبئة الاجتماعية كما يلي «إذا حدثت (التعبئة الاجتماعية) في أي بلد فإنها تحضر معها توسعاً في الشرائح الاجتماعية ذات الفعالية السياسية بين السكان»[١٩]. ويضيف «وكذلك تجلب التعبئة الاجتماعية تغيراً في نوعية السياسة عبر تغير نطاق حاجات السكان الذي يلقي بثقله على العملية السياسية فالناس المقتلعين من عزلتهم المادية والثقافية عبر اقتلاعهم من مكان سكنهم، ومن عاداتهم القديمة وتقاليدهم وفي الغالب من أنماط عملهم أيضاً، يخضعون لتغيرات هائلة في حاجاتهم»[٢٠].

فليست التعبئة الاجتماعية مجرد عملية ينفصل فيها الناس عن ولاءاتهم القديمة بل هو أيضاً عملية قد تفقد فيها أنماط السلوك السياسي القائمة وظيفتها. فما أن «يقتلع» الناس من هوياتهم القديمة حتى يختبروا احتياجات جديدة ويطرحون تحديات جديدة على حكوماتهم. فإن لم تلب هذه المطالب كما هي الحال في لبنان، فإنهم يلوحون بشبح الاضطرابات السياسية. وكما لاحظ وليم فولتز «ما يستدعي التقدير الكبير لمقالة دويتش أنه قام قبل زمن طويل من

طرح هنتغتون لشبح «التعفن السياسي» وعرض كسفير «Kasfir» لضرورة ورغبة بعض حكومات العالم الثالث في الحد اصطناعياً من المشاركة السياسية، «بقياس» مدى إمكانية أن تجد حكومات معينة نفسها في هذه المضائق الخطرة»[٢١].

وقام مايكل هدسون مستلهماً مفهوم دويتش بدراسة ظاهرة التعبئة السياسية في لبنان، وقد قدم كتابة الصادر عام ١٩٦٨ براهين مقنعة، رغم إنها أحياناً ظرفية، على أن البلد كانت تمر في أواخر الستينات بعملية تعبئة سياسية سريعة ومتفاوتة وضعت «الجمهورية الرجراجة» في مواجهة تحديات ومشاكل جد خطيرة[٢٢].

ورغم ندرة الأرقام المتوافرة وخصوصاً حول الطوائف فإن ما توفر من المعطيات يستمر في الإشارة إلى حدوث تغيرات اجتماعية ـ اقتصادية هامة في لبنان في العقود الأخيرة. وخصوصاً في مجال الوظيفة ونمط السكن. وهي تغيرات مركزية في مفهوم دويتش للتعبئة الاجتماعية. ويمكننا بالتالي من أن نستنتج من أنها أثرت بشكل متفاوت على الشيعة.

فمثلاً، بين عام ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ انخفضت نسبة إجمالي قوة العمل الموظفة في الزراعة ـ العمل الأكثر انتشاراً بين الشيعة ـ من ٣٨٪ إلى ١١٪. وتوجه غالبية الذين تركوا الزراعة للعمل في قطاع الخدمات المديني الذي زادت حصته من ٣٩٪ إلى ٦٢٪ خلال الفترة نفسها[٢٣]. إن أسباب هذا التغير معقدة. ولكنها تشمل بالإضافة إلى التهجير الناتج عن الحرب، جمود أسعار المحاصيل النقدية (التبغ والشمندر)، وزيادة زراعة الحمضيات الرأسمالية المكثفة التي شهدت زيادة مرتفعة نسبياً في حجم القوة العاملة (٣٪ سنوياً في الفترة بين ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠)، والظروف الأمنية الخطرة وغير المستقرة (وخصوصاً في الجنوب والبقاع وهي المناطق الزراعية التي يسكن فيها أكثر بكثير من ٥٠٪ من الشيعة ـ بينما يتوزع الباقي على بيروت وضواحيها)، وعدم دعم القطاع الاقتصادي الرئيسي سواء من قبل الدولة أم من القطاع الخاص (بلغ إجمالي دعم الدولة

٢,٣٪ من ميزانيتها لعام ١٩٧٣، بينما بلغ حجم القروض المصرفية ٢,٣٪ من إجمالي القروض التي منحتها المصارف عام ١٩٧٤).

فمن غير المستغرب في هذه الحالة أن تكون النتيجة تزايد فقر ملاك الأراضي الصغار، الذين يملك الواحد منهم ٣ هكتارات على الأكثر ويمثلون ثلاثة أرباع عدد السكان في المناطق الزراعية (يظهر أحد احصاءات ١٩٧٣ التقديرية أن مدخول العائلة التي تعمل في الزراعة بلغ ٥٠٠ ليرة لبنانية سنوياً للشخص الواحد مقابل ١١٠٠ ليرة لبنانية في القطاع الصناعي و ٨٠٦٠ ليرة لبنانية في قطاع الخدمات). وفي أواخر الستينات ـ قبل زمن طويل من اندلاع القتال ـ كان ٥٦٪ من الذين يعملون في الزراعة في الجنوب قد اتخذوا لنفسهم وظيفة أخرى (عمالاً في العادة)[٢٤]. والمذهل في الأمر أن أغلبية الذين سعوا وراء عمل إضافي هم من أصحاب الأراضي. فإذا أضفنا إلى ذلك ظواهر هامة أخرى وإن تكن أقل درامية، كمضاعفة استهلاك الفرد للطاقة بين عامي ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ فإن لبنان كان يمر بتغيرات من النوع الذي حددته منشأة التعبئة الاجتماعية.

يشكل تدهور القطاع الزراعي دافعاً مهماً للهجرة الداخلية التي تتجه عادة نحو بيروت وضواحيها والهجرة الخارجية (يهاجر الشيعة غالباً إلى افريقيا الغربية والخليج) وهو عامل لم يأخذه دويتش بعين الاعتبار، فإذا افترضنا أن عدد سكان لبنان بلغ في عام ١٩٨٠، ٣ ملايين فإن حوالي ٦٪ من الذكور في قوة العمل، اللبنانية كانوا عمالاً مهاجرين في البلاد العربية[٢٥]، بينما بلغت نسبة الذين يودون العودة إلى البلاد من العاملين في الخارج ما يزيد عن ٢٥٪ من إجمالي قوة العمل. فحتى قبل أحداث ١٩٧٥، كان حوالي ٤٠٪ من سكان الجنوب وحوالي ٢٥٪ من سكان البقاع قد هاجروا[٢٦].

أما النازحون للمدينة ـ وهم غالباً من الذين لا يملكون أرضاً ولا عملاً ولم يتلقوا تعليماً جيداً ـ فمن الطبيعي أن لا يجدوا في أحياء بيروت الفقيرة سوى البؤس والفساد. وفي الحقيقة فإن عدداً قليلاً منهم استطاع تجاوز وضعه

الطارىء غير المستقر، وهو عامل ما لبث أن برهن عن أهميته في تعبئتهم سياسياً. من الناحية الأخرى، كان الذين يهاجرون إلى الخارج نوعاً ما أفضل تعليمياً، وبينما لم يكن لدى سكان أحزمة البؤس أي خيار آخر سوى الحفاظ على تحالفاتهم السياسية الريفية، اتجه المهاجرون نحو إقامة تحالفات سياسية جديدة في مناطق تواجدهم الجديدة. ومما له دلالته إن كافة الجاليات اللبنانية في افريقيا يقودها شيعة. فلقد وجد الشيعة أنفسهم في مجتمعات فرضت عليهم حواجز اللون والقومية فيها العودة في النهاية إلى لبنان، بعكس موجات المهاجرين اللبنانيين السابقة التي كانت تستقر نهائياً في الأمريكيتين وفي اوروبا. وهكذا لم ينقطع المغتربون الشيعة عن لبنان بل على العكس فقد حافظوا على علاقة وثيقة بوطنهم كان من نتائجها أن أصبح المهاجرون مصدراً هاماً لتمويل الحركات السياسية التي اعترفت بوضعهم الاجتماعي ـ الاقتصادي المكتسب حديثاً، بل وحافظت عليه.

من التعبئة الاجتماعية إلى التسيس

بحث دويتش في نتائج التعبئة الاجتماعية أعني «توسع الشرائح الفعالة سياسياً بين السكان»[٢٧] وبتعبير آخر التسيس بوصفه أحد نتائج التعبئة الاجتماعية الرئيسية[٢٨]. لكن رغم كونه يشير إلى أنه لدى ازدياد عدد السكان المعبئين اجتماعياً فإن مطالبهم ستترجم في النهاية إلى ازدياد في المشاركة السياسية، فإنه لا يوضح في أي مكان من عمله الهام كيف تتم هذه الترجمة. وذلك كما يلاحظ هيرولد غرين في نقد جدير بالتنويه: «ولسوء الحظ فإنه لا يقول لنا سوى القليل جداً عن أواليات ازدياد التسيس والمشاركة. إذ يكتفي دويتش بالقول بنشوئها، ثم يحيلنا ضمنياً إلى نظرية الديموقراطية لفهم ديناميات هذا النشوء»[٢٩].

ولقد قام جورج دومنغز باختيار العلاقة السببية بين التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية، فوجد أثر دراسته للمعطيات في التشيلي والمكسيك وفنزويلا

وكوبا في أوائل القرن التاسع عشر أن التعبئة الاجتماعية ليست دليلاً يمكن الركون إليه على المشاركة السياسية بل «تعتمد المشاركة السياسية على القادة والمنظمات الذين يعملون وسط جمهور غير محنك نسبياً وغير مديني»[٣٠].

أما دافيد كاميرون فقد رفض في نقده اللاذع لدويتش فرضية الحتمية الاجتماعية «أي أن التعبئة السياسية هي النتيجة، أو الناتج النهائي لبعض أنواع الانقسام الاجتماعي والتغيير الاجتماعي»[٣١]. ورغم أنه قد التبس عليه الأمر على ما يبدو فيما إذا «كانت طروحات دويتش تتعلق بالتعبئة الاجتماعية أم «السياسية» إلّا أن عدم وضوح المصطلحات السياسية لديه لا يضعف النقطة المركزية التي يتبناها، والقائلة بأن أهداف ومصادر وبيئة، والأهم من ذلك كله وجود عامل التعبئة بحد ذاته هو الذي يحدد ما إذا كان المهيئين للتسيس، سوف يحرضون على الانخراط في العمل السياسي. «ترى النظرة التقليدية إلى التحريض على أنه عملية سلبية وحتمية، لا يحظى التنظيم أو أنماط السلوك التي يتم التحريض عبرها بأي اهتمام، رغم استحالة حدوثه في غياب منظمة تسعى إلى استقطاب عناصر جديدة كما أنه من المرجح أن مدى التحريض قد يتأثر بالمنظمة نفسها. فسياساتها الانتسابية وحوافز الترقية التي تتبناها وقدرتها على خلق صورة ايجابية مرضية عن نفسها، وتبني ادبياتها حلولاً للمشاكل الراهنة وتكييف تنظيمها ليتلاءم مع البنية التحتية الاجتماعية القائمة كلها عوامل قد تؤدي إلى نجاح أو فشل أي حركة سياسية جديدة في استقطاب أعضاء جدد»[٣٢].

وباختصار فإن اتجاه دويتش للتعامل مع السياسة بوصفها متغيراً تابعاً يقلل من أهمية، بل وحتى يتجاهل، الطرق المتنوعة التي يمكن عبرها إدخال المتسيسين الجدد إلى النظام السياسي أو منعهم عنه.

أضف إلى ذلك، فإن دويتش يتجاهل العامل الدولي، الذي كما توضح حالة لبنان، قد يؤثر في آن معاً على الاستقرار ومعدلات التغيير في مجتمع ما[٣٣] ـ ويؤثر بالتالي على قابلية السكان للتعبئة السياسية. وهكذا فإن القوة التوضيحية لعمل دويتش على التعبئة الاجتماعية تقع في معالجته للعملية التي لا

تكسب معنى إلّا في إطار السياسة[٣٤]. وقد لخص ليونارد بايندر هذه الحقيقة بقوله أن التعبئة الاجتماعية كما قدمها دويتش تنتهي حيث تبدأ التعبئة السياسية[٣٥].

ثبات الهوية الطائفية

عملت التعبئة الاجتماعية في لبنان على جعل عدد متزايد من الشيعة متاحين للعمل السياسي (أي للتعبئة السياسية) ولقد سبق لي أن شددت على أن شكل عملهم السياسي سوف يعتمد على الظروف التي استقطبوا خلالها والتي تحددت بالسمات العامة للنظام السياسي اللبناني إلى جانب ثلاث تطورات حدثت خارج لبنان (سنتعرض لها في الفصل التالي). وهي الثورة الايرانية، إخفاء رجل دين شيعي جماهيري، وتحول ملحوظ في ممارسات اسرائيل الانتقامية.

من الواضح أن الشيعة لم ينساقوا جميعاً للانتساب إلى تنظيمات سياسية، تحت تأثير المد الطائفي، إلّا أنه مع مرور الوقت كان عدد كبير منهم قد فعل ذلك بالضبط. أما كون الشيعة يتعاطون بوصفهم شيعة ـ لبنانيين لا مجرد لبنانيين فليس أمراً غير متوقع على الأقل في أدبيات علم الاجتماع التي تعرف جيداً ظاهرة ثبات واستمرار «المشاعر البدائية»[٣٦].

في ظل توفر ظروف معينة، تتمثل نتيجة التحديث النهائية في ظهور قومية مشتركة. هذه هي الفكرة الرئيسة التي عبر عنها دويتش في كتاب القومية والاتصال الاجتماعي[٣٧]. إلّا أن دويتش اعترف ـ ولو متأخراً كما يرى بعضهم[٣٨] ـ إنه في بعض الأوضاع السياسية، كما هو الحال في لبنان، لا تؤدي التعبئة الاجتماعية للسكان إلى التمثل بل إلى التفاضل. «إن نفس العملية قد تتجه إمّا إلى تقوية أو إلى تدمير وحدة الدول التي يكون سكانها منقسمين أصلاً إلى عدة مجموعات ينتمون إلى ثقافات وأنماط حياة متباينة ويتحدثون بلغات مختلفة»[٣٩].

والتفسير الأوضح لتضامن الشيعة النسبي يكمن في أنه من شبه

المستحيل، كما هو شائع، أن يتخلص المرء من هويته الطائفية في لبنـان. فسواء نظرنا إلى النجاح الضئيل للأحزاب السيـاسية العلمانيـة، أم إلى استمرارية المليشيـات الطائفيـة فإنـه من الصعب أن لا نصـطدم بما يثبت استمرارية وثبـات الهويـة الطائفيـة ولقد اثبت الـزعماء اللبنـانيون النـاجحون، فضـلاً عن المنظمات التي تحدت سلطتهم، صحة مقولة فؤاد خوري «إن الترتيبات السياسية تبقى قائمة طالما ظلت تعكس الحقائق الاجتماعية»[٤١].

فمن الصعب أن نجد حتى بين مثقفي بيروت المحنكين، من لا يميز بين معارفه طائفياً. هذا لا يعني بالضرورة أن الحمىٰ الدينية منتشرة بشكـل واسع، إلاّ أن الهوية الدينية هي التي تحدد للمرء المنظمة الاجتـماعية الأوليـة التي يحافظ بواسطتها على أمنه السياسي[٤٢]. أمـا التفاضـل بحسب الطوائف فيقـوى أيضاً بالقواعد السلوكية والحقول الثقافيـة المميزة: الـدين، اللباس، قـانون الأحـوال الشخصية، المأكل، بل وحتى شكل الحلاقة المفضل.

وكل هذا لا ينفي ظهور بنية طبقية أولية في لبنـان، إلاّ أنه عنـدما يـوجد الـوعي الطبقي فـإنه يكـون عادة محجـوباً (ومعميـاً) بالهـويـات البـدائيـة. وفي الحقيقـة، وكما يـزعم ايليا حـريق عن حق أنه في حـالـة لبنـان (والعـراق) فإن ظروف الشيعة الاقتصادية ـ الاجتماعية الموضوعية تتطابق مـع مشاعـرهم الأولية إلى درجـة لا يعود معهـا من الممكن فصل الـواحد عن الآخـر[٤٣]. وبينما يـوفر وضع الشيعة الاقتصادي قاعدة تحديد انتسابهم إلى مجموعـة واحدة، فـإنه لم يؤد إلى ممارسة على قاعدة طبقية تتخطى إطار الطوائف.

ولقد وجد خوري في دراسته الهامة لاثنتيـن من ضواحي بـيروت ـ الشياح والغبيري ـ أن الهوية الطبقية قد تحدد أحياناً بعض المناحي الثقافية الصغيرة مثل وقت تنـاول الـطعـام وأنمـاط التسليـة، وكيفيـة استخـدام المسـاحـة المخصصة للجلوس في المنـازل (غرفـة الجلوس والمطبـخ) إلاّ أن الـطبقـة ذاتهـا لم تكن إلاّ «الأداة الأقـل أهمية للتنـظيم (السياسي والاجتـماعي)»[٤٤]. وكما لاحظ خـوري فإن «الطبقة الاجتماعية في الغرب هي العامل المحدد للاختـلاف التنظيمي، أما

في الشرق الأوسط فهي العامل المحدد للاختلافات السلوكية»[٤٥]. وهكذا فإن ملاحظات هنتنغتون ونلسون تصبان في النقطة نفسها: «عندما تنظم السياسة على أسس فئوية فإن القضايا والولاءات مرشحة لتجاوز الاختلافات الطبقية ولتخطي الحدود بين المدينة والريف، فلا تعود تصنيفات مثل الفلاحين، المهاجرين، العمال تشكل قاعدة لعمل سياسي جماعي، على الرغم من أنه قد يبقى ثمة مجال بارز لفرص التحرك والتنظيم الجماعي»[٤٦].

تعزز الوعي الشيعي الجماعي، حتى أكثر من ذي قبل، بترسخ الاعتقاد بشكل واسع - الذي ليس بلا مبرر - بأنهم قد عانوا وطأة استمرار الأزمة في لبنان أكثر من أي مجموعة أخرى في البلاد دون أن يهتم أحد بمعاناتهم. فقد هجر الشيعة بالقوة من بيوتهم في الجنوب والمناطق الواقعة على الجانب المسيحي من الخط الأخضر في بيروت. وكانوا جنود القوات «اليسارية» خلال الحرب الأهلية ووقود حربها. إذن نحن نتعامل مع حالة من الواضح أن «للمشاعر الأولية والظروف الاقتصادية - الاجتماعية الموضوعية. . . مفعولاً مقوياً»[٤٧].

أما بالنسبة لمئات الألوف الشيعة الذين استقروا سواء بشكل دائم أو مؤقت، في بيروت وضواحيها، فإنه أصبح معروفاً بشكل جيد الآن إن السكن في المدينة لا يمحو بالضرورة الهويات الطائفية بل غالباً ما يكون له تأثير عكسي[٤٨]. فكما يلاحظ هدسون «يبدو أن بوتقة بيروت لم تقولب حتى أقل المواطنين اللبنانيين التزاماً. . . . يبدو أن التمدين يحصن ضيق الأفق اللبناني بدلاً من أن يضعفه»[٤٩].

وليس من الصعب أن نفهم كيف تحصنت الهوية الطائفية. فقد كان معظم المهاجرين من المحاصصين ومستأجري الأراضي الزراعية والعمال الزراعيين الذين هجروا من أرضهم في الجنوب والبقاع بفعل الحرب وتقهقر المداخيل الزراعية، وتدهور الزراعة التي تعتمد على العمالة الكثيفة. وقد ضاعف هؤلاء، نظراً لتدني مستوى تعليمهم وعدم امتلاكهم سواء لمصدر دخل أو لمهارات تساعد على توظيفهم، من عدد أشباه البروليتاريا في أكواخ بيروت

وضواحيها»[٥٠]. بل وأكثر من ذلك فإنه «بخلاف رجال الأعمال السنة الرقيقين المهذبين كان الشيعة يوصفون من قبل مواطنيهم البيروتيين بتعابير تحاكي عنصرية جيم كروبيجوت. فلقد استمعت إلى نساء مارونيات متعلمات وهن يشرن إلى «هؤلاء الناس» بنبرة ازدراء جلية يحتفظ فيها المرء للوحوش لا للبشر. وإذ تصف سعاد جوزيف في دراستها عن برج حمود، إحدى ضواحي بيروت، موقف الأرمن من الشيعة، تقول: «يصور المسلم على أنه وسخ وغير جدير بالثقة، مهووس جنسياً، وجشع. إن هذه هي صورة الشيعي في برج حمود، الذي يصور كخطر دائم على النساء الأرمنيات»[٥١]. وبالطبع فإن هذه الصور الجامدة المبسطة والمشوهة لا يتفرد بحملها الموارنة والأرمن وحدهم، ولكنها تتطابق مع التمييز الاجتماعي بين المقيم والطارىء، فإنها تشير إلى وجود انقسامات حادة (عمقتها السنوات اللاحقة).

وكما يرى مايكل جونسون في دراسة مقنعة له، فإن المهاجرين الشيعة إلى بيروت (كحلفائهم الموضوعين، اللاجئين الفلسطينيين) يبقون إلى حد كبير خارج شبكة السيد - التابع المدينية، التي يسيطر عليها الزعماء المسلمون السّنة والقبضايات[٥٢]. فاستمر المهاجرون، لحرمانهم من هذا النظام في الحفاظ على علاقات وثيقة بقراهم ومع الزعماء في الريف[٥٣]. وهكذا فحتى ابتعاد الشيعة عن القرية لم ينه دورها كمحور علاقاتهم السياسة، رغم الانخفاض التدريجي لأهمية هذه العلاقات.

إذ انخفضت فعالية الزعماء في الاستجابة لحاجات اتباعهم، ولم يعد بامكانهم ضبط الوضع الأمني المتدهور الذي سيطر على القرى (وبخاصة في الجنوب). ولا توجد دلائل تشير إلى أنهم قاموا بمحاولات جدية (أو حتى شبه جدية) لتحسين الأوضاع التي يرزح تحتها، سكان المدن الفقراء. ويمكن القول اعتماداً على ما سبق أنه لم يكن يوجد ما يدفع الزعيم إلى تحسين أوضاع مؤيديه في أحياء العاصمة الفقيرة. فلن يؤدي ذلك إلاّ إلى أضعاف الروابط بين المهاجرين وقراهم. وبالتالي بين المهاجرين والزعيم. وجد الشيعة المدينيون

أنفسهم كرفاقهم في المعاناة (من اللاجئين الفلسطينيين) هائمين على غير هدى في خضم البحر السياسي الهائج.

وحتى لو سعى سكان المدينة الجدد، في أوائل السبعينات، لقطع العلاقات مع القرية كي يتمكنوا من المشاركة سياسياً في محيطهم المديني الجديد، فإن قوانين الانتخابات اللبنانية جعلت الأمر صعباً عليهم بل ومستحيلاً. (فالعمليات القانونية الطويلة المتعلقة بمحاولات تغيير مركز الاقتراع من دائرة إلى أخرى أغلقت الباب أمام أكثر اللبنانيين). ففي برج حمود حيث بلغ عدد السكان الشيعة في أوائل السبعينات الثمانين الفاً لم ينتخب في الواقع إلاّ حوالي ٤٠٠ أو ٥٠٠ منهم في مكان إقامتهم[٥٤]. لاحظ خوري أنه رغم بقاء ١٧٪ فقط من السكان في الريف بعد الهجرات (المتتالية) في الخمسينات والستينات والسبعينات إلاّ أن قانون الانتخابات تجاهل هذه التغييرات الديموغرافية المهمة:

«يجب على المواطن، بغض النظر عن مكان إقامته، أن يعود إلى قريته ليمارس حقه في التصويت. إن نقل حق الاقتراع من منطقة إلى أخرى إجراء صعب يحتاج إلى أمر من محكمة لتنفيذه. فلو عدل قانون الانتخابات بحيث يمنح ١٧٪ من المقاعد النيابية للمناطق الريفية و ٨٣٪ للمناطق المدينية، لانقلبت البنية السياسية للبنان رأساً على عقب. ولكن هذا القانون الانتخابي ساعد في الزام المقترع بقريته...»[٥٥].

وكما تدفع الفراخ للمبيت في خمها، كان سكان المدينة ينقلون إلى قراهم حتى ينتخبوا ممثل الاقطاع السياسي في منطقتهم مقابل خدمات ينتظرون أن يتلقوها وأحياناً لقاء مبالغ نقدية. يقدم توما الخوري صورة أدبية رائعة «للباصات الانتخابية» التي كانت تعيد الناخبين إلى قراهم «جاء موسم الانتخابات، فعجت القرى بالحركة حتى غدت كزبد البيض المخفوق، وتحولت أزقتها إلى ما يشبه خلايا النحل وأخذت الباصات تروح وتجيء ناقلة الناخبين من المدن والقرى ومن كل مزرعة ودسكرة وبيت»[٥٦].

وهكذا فإن القرى كانت تلحق بالقرويين إلى المدينة سواء على الصعيد الاجتماعي أم السياسي، ولم تنقطع صلات المدينة الوثيقة بالقرية[٥٧]. وهي حالة يعبر عنها خير تعبير ذلك التساؤل العامي «أصلك من وين؟».

من نتائج العلاقة الوثيقة بين القرية والمدينة أن قرى الجنوب كانت تتمتع على الأقل بنفس مستوى أهمية أحزمة البؤس التي تحيط بالمدينة كأرض خصبة للتعبئة السياسية الشيعية. قد يكون ذلك مفاجئاً إلى حد ما حتى لو أخذنا الوضع الأمني الخاص في الجنوب بعين الاعتبار. خصوصاً وإن بعض الكتابات الرئيسة حول التحديث تزعم وجود علاقة مهمة بين التمدين وظواهر ازدياد النشاط السياسي (أي المشاركة)[٥٨]. ولكي نعالج هذا الخلل بين الوضعي والنظري لا بدّ لنا من مراجعة بعض الحجج التمثيلية كمعنى التمدين وعلاقته بالنمو السياسي.

التمدين

يتعاطى دانيال لارنر مع التمدين بوصفه المرحلة الأولى من التحديث ويزعم «أن انتقال السكان من المناطق الداخلية المبعثرة إلى المراكز المدينية هو الذي يستثير الحاجات ويوفر شروط «الاقلاع» باتجاه المشاركة الواسعة»[٥٩]. ويرى لارنر ان المجتمع الحديث «يتميز بأنه مجتمع صناعي، مديني متعلم ومشارك»[٦٠].

ويساوي كارل دويتش إلى حد كبير بين عملية التغيير نفسها، التي تحول المجتمع عن أنماط الحياة التقليدية وتدفعه إلى تبني الأنماط الحديثة، وبين التمدين. لذا وكما أشرنا من قبل، فهو يقترح لقياس التعبئة الاجتماعية رصد متغيرات مثل «تغير السكن» «التحول عن العمل الزراعي» وبخاصة «التمدين». فلدى اختبار المجتمع لمزيد من التعبئة الاجتماعية (أي التمدين) يقال لنا أنه يجب أن نتوقع «ازدياد الشرائح الاجتماعية التي تتعاطى السياسة بين السكان»[٦١] مما يقود بدوره «إلى ازدياد المشاركة السياسية»[٦٢]. ويصبغ

هنتنغتـون النقطة نفسهـا بشكل مبـاشر إذ يقول «التمـدين وزيادة نسبـة الأمين والتعليم، ومتابعة وسائل الأعلام كلها عوامل تـزيد من الـطموح والتـطلعات، التي إن لم يستجب لها، تدفع بالأفراد والمجموعات إلى السياسة»(٦٣).

وبالطبع، فإننـا لا نهدف هنا إلى تسفيـه عمل أكـاديميين آخـرين، بل إلى صياغة نقطة نظرية هامـة، إضافـة إلى أهميتها في فهم الحـالة اللبنـانية: فـالمعنى الخاص للإقامة في المدينة بما هو انخـراط في العمل السيـاسي قد فُقـد في لبنان، ولا يعود ذلك بالضرورة إلى خطأ نـظري بل لأن التمييـز بين مـديني - ريفي في لبنان فقد الكثير من معناه(٦٤). فهو بلد لا تتجاوز مسـاحته ٤٠١٥ ميـلاً مربعـاً (١٠٤٥٢ كلم مربع) وهو بلد يمكن الانتقال فيه براً من أقصى قـرية إلى المـراكز المدينية الرئيسية في ٣ ساعات كحد اقصى (وأقل من ذلك بكثير غالباً) وهـو بلد الهجرة إلى الخارج (والعودة) إحدى تقاليده، كما أنه بلد فـرضت نوبـات العنف الوحشي موجات متتالية من الهجرة الداخلية. وهـو بلد غالبيـة سكانـه العظمى غير ريفية في مظهرها الخارجي. ويبدو أن ما تقترحه الحالة اللبنـانية هـو أن ايليا حريق محق تمامـاً إذ يعتبر أن مفهـومي جماعـات «مدينيـة» و«ريفية» أقـل نفعاً في تحليـل النمـو السيـاسي من عمـل دويتش عـلى السيـاسـة الـريفيـة والتغيير الاجتماعي(٦٥). وكما لاحظ انطون وحريق في عمـل مهم عن السيـاسـة الريفيـة والتغيير الاجتماعي «لقد رأينا أن خصائص التحديث كمعـرفة القـراءة والكتابـة ومتابعة وسائل الاعـلام، والمشاركـة السياسيـة وعقلنة الانتـاج والإدارة وارتفاع مستوى المعيشة، يمكن أن تحـدث على صعيـد القريـة كما تحدث في المجتمعات المدينية»(٦٦).

والحالة اللبنـانية ليست حـالة فـريدة، ففي تحليـل للمشاركـة الريفيـة في الثـورة الايرانيـة، وجد ايـريك هـوغلانـد أن الشباب الـذين انتقلوا للعمـل في المدينة، هم مدينيون فعـلاً في العديـد من نشاطـاتهم ومواقفهم. (من المفيـد أن نذكر أن هوغلاند يتحدث عن قرى تقع في محيط دائرة يتراوح شعاعها بـين ٤٥ و ٥٠ كلم عن المدن الكبيرة، بينما لا توجد أي قرية في لبنان عـلى بعد أكـثر من ٦٠ كلم عن بيروت - صيدا - زحلة - طرابلس - صور(، وبالتالي فـإنه يمكن أن

نطبق بسهولة هذا الوصف - فيما عدا بعض التفاصيل - على حالة لبنان:

«والكل تقريباً لديهم أقارب يعيشون في المدينة، والفتهم بالحياة المدينية تضاهي معرفة أي مديني. وهم يظهرون اهتماماً كبيراً بالأحداث القومية، التي غالباً ما تكون موضوع الحديث في اللقاءات الاجتماعية وهم يعتبرون أنهم أكثر اطلاعاً من آبائهم، ولا يترددون في إبداء آرائهم أمام المسنين في القرية. ويعتبرون سماع الأخبار على الراديو وسيلة لملء أوقات الفراغ. وبينما كان العديد منهم يقرأ الصحف بانتظام خلال الثورة. فقد واظبوا على قراءتها بعد الثورة وإن بشكل غير منتظم. وكان هؤلاء الشباب على إطلاع دائم على كافة التطورات السياسية طوال عام ١٩٧٨، الذي ما إن انقضى حتى كان تسيسهم كتسييس أي مجموعة أخرى»[٦٧].

إن القول بصعوبة توخي الدقة، بناء على المعطيات المتوفرة عن لبنان، هو قول لا يزال أقل من الواقع بكثير. إلّا أن المعطيات المتوفرة على ندرتها، لا تتناقض على أي حال، مع الانطباعات التي توصلت إليها في عملي الميداني، إلّا في كونها تقلل من أهمية مستوى تسيس الشيعة «الريفيين» خاصة واللبنانين عامة. ففيما يتعلق بمدى التمدين مثلاً، فإن احصاءات البنك الدولي تظهر بأن ٧٦٪ من السكان مدينيون[٦٨]. إلّا أني أرى بأن هذا العدد يقلل من نسبة تمثيل بعض سمات التمدين ويضخم سمات أخرى. فإذا كنّا نعني بالتمدين التعرض لبعض مظاهر الحداثة كالتكنولوجيا، ووسائل الاعلام، والسلع الاستهلاكية، والتبادل النقدي والتعليم، فإن لبنان يكاد يكون مدينياً بشكل تام، وذلك بالرغم من تعلق اللبنانيين بالصورة الخرافية الطهرانية لقراهم التي لم تتلوث بفساد المدينة. وفي الحقيقة فإن هذه القرى ليست سوى جزء من تاريخ لبنان الاجتماعي[٦٩]. فالقرى الرعوية المعزولة، لا يصح مجرد القول بأنها غير منتشرة في لبنان، بل هي نادرة أساساً. فكما لاحظ حريق «أن لبنان كله، من نواحي عدة، هو ضاحية كبيرة واحدة لبيروت»[٧٠] فللأسباب التي توسع خوري في

عرضها، أصبح نموذج القرية المعزولة، الآمنة في تقاليدها وعاداتها والتي لم تؤثر فيها ديناميات التحديث، اطلالا تدرسها الانثوغرافيا. «بشكل عام لا تملك أي جماعة (قرية، ضاحية، مدينة) في لبنان حدوداً طبيعية توازي حدودها الاجتماعية ـ الثقافية. ورغم كونها مسألة درجات متفاوتة فالظاهرة البارزة هي ظاهرة تخطي المجموعات الاجتماعية للحدود الجغرافية، وهي خاصية أقرب للتقاليد المدنية منها للتقاليد الريفية»[٧١] ولقد اكتسب عمل خوري المنشور في ١٩٧٥ أهمية أكبر على ضوء التغيرات التي حدثت منذ نشره.

لكن حتى الفلاحين «البسطاء» والفلاحين الذين عرفتهم يمكن نعتهم بأي صفة باستثناء البساطة، يظهرون مدى زيف صورة الفلاحين الساذجين المعزولين عن العالم الخارجي. فالقرويون، رغم موقفهم المحافظ في عدد من القضايا الاجتماعية، يبدون تفهماً متطوراً بشكل معقول لما يقدمه العالم خارج القرية في سلبياته وايجابياته. ولا شك في أن هذه الحجة قد تصح على قرى في بلدان أخرى، إلّا أنه في لبنان بالتحديد عملت عدة عوامل فريدة على تقصير المسافة الاجتماعية ـ السياسية التي تفصل قطاع الريف عن القطاع المديني. كالهجرة الدائرية التي يهاجر فيها الأبناء إلى الخارج كي يبحثوا عن رزقهم، إلّا أنهم يعودون لزيارة قريتهم بشكل منتظم، وغالباً ما يعودون للاستقرار النهائي فيها. يشير أحد التقديرات إلى أنه في عام ١٩٨٣ كان ٣٥٪ من قوة العمل اللبنانية خارج لبنان، وإن ٥٠٪ من إجمالي قوة العمل اللبنانية كان في الخارج مرة أو أكثر خلال العقد الماضي[٧٢]. ففي إحدى القرى الغنية، والتي اعتبرها نموذجية، يبلغ عدد السكان في الصيف ضعف عددهم في الشتاء. وهذا ناتج عن عودة التجار الشيعة لقضاء إجازتهم السنوية من مركز عملهم في دكار وابيدجان. والمهاجرون العائدون للوطن، سواء بصفة نهائية أم مؤقتة، يحضرون معهم تكنولوجيات وأفكاراً وأساليب جديدة، بل إن وجودهم بحد ذاته، يرمز إلى صلة القرية بالعالم الخارجي.

عامل آخر، يخفف من حدة الانقسام الريفي ـ المديني هو التعليم، ففي

عام ١٩٧٩ كان ما يقارب ١٠٠٪ من الأطفال، الذين هم في سن التعليم الابتدائي يذهبون بالفعل إلى المدرسة. (٥٠٪ في التعليم الثانوي). وهي أرقام مذهلة إذا أخذنا ظروف البلاد بعين الاعتبار، وهي تعكس مدى فهم السكان للأهمية الوظيفية للتعليم. فالفلاحون وأصحاب الحوانيت من أميين وشبه أميين يرسلون أبناءهم وبناتهم لتلقي العلم. وبينما يتفاوت مستوى المدرسة الابتدائية بين قرية وأخرى ـ ويجب الاعتراف أن بعضها سيء جداً ـ فمن الواضح أن النظرة السائدة تعتبر التعليم شرطاً جوهرياً مسبقاً لتمكين المرء من شق طريقه في العالم (أي خارج البلدة أو القرية) إذ كان الأطفال يتلقون العلم حتى في ظل أقسى الظروف الأمنية، في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات. وفي هذا الاطار، تجدر الملاحظة بأن الدولة اللبنانية رصدت للتعليم في ميزانيتها لعامي ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ على التوالي، مبلغاً أكثر مما رصدته لأي بند آخر. (من انعكاسات التدهور المأساوي الذي شهده لبنان منذ عام ١٩٨٢، عدم ذهاب الأطفال إلى المدارس بسبب المخاطر الكامنة، بالإضافة إلى أن العديد من المدارس العاملة إنما تعمل بشكل متقطع).

وأخيراً، فإن الخطر الأمني الحاضر أبداً يلعب دوراً هاماً في كسر عزلة القرية. إذ يتابع المرء وسائل الاعلام ليحافظ على حياته. والعلاقات مع سكان المدن ليست مجرد علاقات عابرة أو اجتماعية، بل هي غالباً نتيجة تهجير السكان الذي لازم الحرب الأهلية. فمثلاً هاجر سكان الجنوب كلهم تقريباً، إلى بيروت والضواحي كنتيجة مباشرة لعملية الليطاني، ولقد انعكس اتجاه التدفق في أحيان كثيرة، فلطالما التجأ سكان بيروت إلى أقاربهم في الجنوب وكافة أنحاء لبنان. فالحرب تعطل الحياة وتجر حتى القرويين «البسطاء» إلى الاطلاع على أحداث تجري بعيداً جداً عن الحقول التي يمضون فيها سحابة يومهم. قد يزدري القروي السياسة وخصوصاً السياسة القائمة على العنف، إلاّ أنه حتى في ازدرائه هذا، يخضع لعملية تسيس.

ومن الناحية الأخرى فإن احصاءات التمدين في لبنان تضخم بعض

العوامل. فالنظام السياسي في لبنان، بالتخطيط وبالممارسة، لا يسيطر في المركز بل في الأطراف[٧٣]. قد تكون بيروت هدف طالبي الثروة إلاّ أن محور المشاركة السياسية هو في الغالب القرية، ففيها ينتخب المواطنون ويقيمون علاقات عائلية وإليها يرجعون في أوقات الشدة. وبينما توفر المدينة أحياناً مكاناً بديلاً للممارسة السياسية، إلاّ أنها تتجه في لبنان نحو لعب دور المكمل للمدينة بدلاً من الحلول محلها كمكان مناسب للعمل السياسي. لذا فإن الاقتراح بأن تعتبر «علاقة المدينة ـ الريف علاقة اتصالية لا ثنائية» يبدو اقتراحاً ملائماً بشكل خاص للبنان[٧٤].

المشاركة السياسية

كما رأينا فإن إحدى الانعكاسات المزمنة للتخلف السياسي للشيعة، تمثل في استمرار رابطة السيد ـ التابع بين الزعماء والفلاحين. لدى حلول الانتخابات يقوم الناخبون الشيعة ـ كالكثير من اللبنانيين ـ بانتخاب الزعيم ومرشحه دون أي اعتبار للبرنامج السياسي (الذي لا نهتم به نحن أيضاً على أي حال) ولا للأيديولوجيا ولا حتى لمواصفات المرشح. فالمشاركة السياسية مشاركة معبأة أكثر منها مشاركة ذاتية مستقلة وهي مشاركة تهدف إلى مراعاة الآخرين، أي غير نابعة عن أي شعور بالمسؤولية المدنية[٧٥]. ولكن هذه الروابط ما لبثت أن انحلت كنتيجة للتحديث المتواصل. يلاحظ ارنولد هوتنغر في مقالته الأصيلة المبدعة أن السلطة الفعلية كانت تنسل من أيدي الزعماء منذ أوائل الستينات، ويعود ذلك بشكل واسع إلى نمو أجهزة الدولة الإدارية التي منحتهم كخدمات عدداً من السلع السياسية التي كان يوزعها الزعيم كتقديمات[٧٦]. ومع انتشار تهجير السكان، والتحولات في تنظيم الاقتصاد والوضع الأمني المتدهور في الجنوب، وجد الزعيم أن تلبية حاجات اتباعه المعقدة والمتزايدة ومطالبهم المتكاثرة تزداد صعوبة بشكل تدريجي (ولسوء الحظ فإن الدولة أيضاً لم تستطع أن تواكب هذا التطور).

المؤسسات السياسية محكومة بالتقاليد والثقافة، لكن التقاليد لا تدفعها نحو الاستمرار، فالناس تنخرط في السياسة (وبالتالي في العلاقات السياسية) لأغراض عملية. وهكذا فمع تقلص حجم الانتفاع من التبعية التقليدية ومع عجز الدولة عن الاستجابة لمطالبهم، سعى الشيعة كغيرهم من اللبنانيين، إلى تبني وسائل أخرى للتغلب على سوء وضعهم الاقتصادي - الاجتماعي، وبالطبع فإنه عندما يطالب الناس بصوت سياسي أكثر فعالية فهم يصرون على ضرورة إسماع صوتهم، أي أنهم يودون المشاركة في تقرير مصيرهم. وليست المشاركة السياسية هي هدفهم بل مقدار النفع الذي يحصلون عليه من جراء هذه المشاركة. فالعديد من المتسيسين الشيعة الجدد تخلوا عن النظام السياسي القديم لأنه أدار أذناً صماء لمطالبتهم بالأمن، والتعليم، والخدمات الصحية، والتوظيف.

بحلول الستينات كان عدد من الشيعة قد أصبح أكثر تشدداً من أي وقت مضى في التعبير عن مطامحهم ومطالبهم السياسية. وكان الحزب الشيوعي اللبناني إلى جانب حركة ذات طابع شيعي مميز يلاقيان نجاحاً هاماً في اكتساب العناصر الجديدة. كذلك ازدهرت نوادي الشباب والرياضة والثقافة في كافة المناطق الشيعية. أما الرابطات العائلية المرخصة من قبل الدولة، والتي تقدم الخدمات الاجتماعية والخيرية، وتساعد على تأمين الوظيفة، فكانت تشهد إقبالاً على تأسيسها بسرعة لم تشهد مثيلاً لها من قبل. توجد هذه الرابطات في مناطق التواجد الشيعي سواء في المدينة أم في الريف، وهي تقدم العديد من الخدمات التي كان يوفرها الزعيم. يذكر سمير خلف أنه رغم أن الشيعة لم يشكلوا خلال الثلاثينات سوى ما نسبته ٨، ١٢٪ من الرابطات العائلية المرخص لها (خمس رابطات) فلقد بلغت النسبة ذاتها ٢، ٤٧٪ في الستينات (٧٧ رابطة)[٧٧].

الحرب الأهلية كأزمة مشاركة

من اهتمامات علماء الاجتماع الثابتة والدائمة: البحث عن الطريقة الفضلى التي على الحكومات الهشة، التي تحكم دول العالم الثالث وجزء كبير مما

يسمى العالم المتقدم، أن تتعامل بها مع القوى الاجتماعية الناشئة في حال نشوئها. هل تسحق أم تُحتوى، أم يسيطر عليها، أم يستجاب لها، أو يعمد إلى اعتماد مزيج من هذه الخيارات(٧٨). لقد شاهدنا، في الأزمنة الحديثة، محاولات لسحقها، في السلفادور، والفليبين، لم تسفر سوى عن نتائج متفاوتة في أحسن الأحوال. لذا فإن دعوة ساموييل هنتنغتون لاحتوائها دعوة جد بديهية. أما علاج دافيد ابتر وهو ما يدعوه غرين ب «المشاركة الظاهرية» فقد فشل في غانا، ومصر، كما فشل مؤخراً في ايران البهلوية(٧٩).

وفي الحقيقة، لا توجد خيارات سهلة، إلاّ أنه في دولة مثل لبنان حيث يتحدد الحكم أساساً بقيامه على قاعدة التوزيع الثابت للسلطة السياسية فإن الخيارات ليست فقط صعبة جداً، لكنها قليلة جداً أيضاً. إن أسباب الاضطراب المدني في لبنان ليست أسباباً محض داخلية. لكنها تمثل جزئياً، حتى في النطاق التي هي فيه داخلية، المطالبة بإعادة توزيع السلطة السياسية وموارد الدولة. فما شهدناه في لبنان خلال العقد الأخير هو ما يدعوه ما يرون واينر وزملاؤه بـ «ازمة مشاركة» الشيعة من أبطالها الرئيسيين. «يمكن تعريف أزمة المشاركة كأزمة تقع عندما تعتبر النخبة الحاكمة مطالب أو سلوك الأفراد أو الجماعات الساعية للمشاركة في النظام السياسي مطالب غير شرعية... والذي يميز أزمة المشاركة عن غيرها من أزمات النمو هو أن المطالب، بغض النظر عن مضمونها الخاص، تشمل أيضاً حق المشاركة في السلطة»(٨٠).

وبالفعل، فإن التعبئة الاجتماعية للشيعة، بلغت في أواخر الستينات مستوى من التصميم لم تعرفه من قبل. فبينما كان الشيعة لا يزالون خلف الطوائف الأخرى وفق المعايير المتبعة لقياس الحالة الاجتماعية ـ الاقتصادية، كانت ثمة أدلة قاطعة تشير إلى ظهور تغير اقتصادي ـ اجتماعي حاد، وبالتالي إلى ظهور التعبئة الاجتماعية. ولكن وكما رأينا فإن الانتقال من التسيس بالقوة إلى الممارسة السياسية يعتمد على توفر عملاء التعبئة. وكما ذكرنا أعلاه فإن دافيد كاميرون قد هاجم في نقده لدويتش ذلك «التصور التقليدي للتعبئة»، الذي

يعتبر أن التحريض السياسي عملية سلبية وحتمية[٨١]. إن تشديد كاميرون على «عميل التعبئة» يوجه اهتمامنا نحو الأدوات التي تحرض المعبأ اجتماعياً على السياسة[٨٢]. وبالتالي نحو تشديد ني وبوويل وبروويت على دور المنظمات الوسيطي[٨٣]. يدرس كاميرون كيف يتبنى عميل التعبئة أو منظمة ما اديولوجيته ليطبقها على الغضب الداخلي بحيث تكسبه معناه وكيف تحول «موارد المجتمع المحلي إلى منفعتها الخاصة عبر اختراقها للبنية التحتية التنظيمية القائمة أساساً في المجتمع وتتكيف معها لخدمة أغراضها الخاصة[٨٤].

في أوائل السبعينات، كان عدد من عملاء التعبئة وخصوصاً الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي يتنافسون وحركة شعبية اصلاحية ـ يقودها عالم ديني من مواليد ايران هو الامام موسى الصدر ـ على اكتساب أعضاء شيعة حول فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ يقول وليد الخالدي «أن أبرز انعكاس لظاهرة الشيعة هو الاختراق العميق للمنظمات السياسية الجذرية وخصوصاً الماركسية للمناطق الشيعية. كما انعكست أيضاً في تزايد نضالية السيد موسى الصدر القائد الشيعي الشعبي ضد النظام»[٨٥]. كان السباق، إلى حد لم يقدر بشكل واسع، على تعبئة الطائفة الشيعية، في أوائل السبعينات، سباقاً بين الأحزاب العقائدية وبين حركة ذات طابع طائفي مميز. وهذا لا يعني أنه لم تكن هناك أوجه شبه براغماتية بينهما. فالاتجاهان العلماني والطائفي كانا متفقين على لعنة النظام الطائفي لحفاظه على السلطة السياسية لأصحاب الامتيازات على حساب اولئك الذين يمنعون من فرصة متكافئة للدخول إلى النظام السياسي. (وكانا مختلفين في رؤيتهما لمسألتي دور الدين والشريعة واختيار الحلفاء الخارجيين)[٨٦].

وهكذا، ما لبثت النخب الحاكمة في لبنان ـ غير الراغبة في الاستجابة لمطالب الشيعة، وغير القادرة على سحقهم أو احتوائهم أو السيطرة عليهم ـ أن وجدت أن الشيعة الحديثي التسيس قد انتسبوا إلى مجموعة عريضة من أحزاب وميليشيات معارضة منحتهم وعداً بالتقدم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بالإضافة إلى مستلزمات تعزيز وضعهم ـ أي المال والسلاح، هذا إذا لم نأت

على ذكر فرصة ضرب رموز النخب الحاكمة.

لم يبدأ الأفق السياسي للشيعة في تطويق الدولة بهذا الشكل إلاّ في أواخر الستينات. قبل ذلك كان الشيعة على هامش نظام الحكم. وتبدو تسميتهم بالطائفة الشيعية اللبنانية تسمية مغلوطة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تشتتهم السياسي وسيطرة ٦ عائلات قوية عليهم.

مع تحديث الطائفة الشيعية تعرضت سلطة الزعماء لتحدٍ خطير وحل مكانها، بشكل حاسم، عدد من المليشيات والأحزاب السياسية. وهذا التحدي كان الأنجح في ارتقائه حركة شعبية سياسية إصلاحية معارضة، طالبت بأن تؤمن للشيعة حقوقهم الانسانية الأساسية، حرمة المأوى والحق في العيش الكريم، بالإضافة إلى المطالبة بمساواتهم في الحقوق بوصفهم مواطنين لبنانيين، فإلى نشوء هذه الحركة - حركة أمل - ننتقل الآن.

الهوامش

(١) يمكن الإستدلال على مدى هامشية الشيعة من كون الدراسات السياسية التي صدرت قبل الحرب الاهلية تجاهلتهم بشكل كلي تقريباً، والكتابان التاليان من الاستثناءات الجديرة بالتنويه: Michael C.Hudson, «The Precarious Republic: Political Modernization in lebanon»; and David R.Smock, «The Politics of Pluralism: A Comparative Study of Lebanon and Ghana.»

(٢) David Urquhart, «The Lebanon: Mt. Souria, A History and a Diary,» 2 Vols, 1: 223.

(٣) Albert H.Hourani, «Syria and Lebanon: Apolitical Essay», P.135.

(٤) Leonard Binder, «Political Change in Lebanon», in Politics in Lebanon, ed Leonard Binder, PP.283-327.

(٥) المرجع نفسه ص ٣٠١.

(٦) يمكن الحصول على إحصاءات سكانية مفيدة في: Joseph Chamie, «The Lebanese Civil War: An Investigation into the Causes», World Affairs 139 (Winter 1976/1977): 171-188; and Riad B.Tabbarah. «Background to the Lebanese Conflict», International Journal of Comparative Sociology 20, nos. 1-2 (March 1979) 101-121. ولدراسة ديموغرافية رائعة انظر: Joseph Chamie, «Religion and Fertility: Arab Christian-Muslim Defferentials.»

(٧)هي من حيث ترتيبها العددي التقديري: الشيعة، الموارنة، السنه، الارثوذكس، الدروز، الكاثوليك، والارمن الارثوذكس.

(٨) Chamie, «Lebanese Civil War», P.179.

(٩) Hudson, «Precaurious Republic», P.79.

(١٠) Tabbarah, «Background to the Lebannes Conflict», P.118.

(١١) Hassan Sharif, «South Lebanon: Its History and Geopolitics», in South Lebanon, ed. Elaine Hagopian and Samih Farsoun, PP.10-11.

(١٢) المرجع نفسه ص ١١.

(١٣) أنظر: Lewis W.Sinder, «The Lebanese Forces: Their Origions and Role in Lebanon's Politics», Middle East Journal 38 (Winter 1984): 1-33; Snider, «Political Instability and Social Change in Lebanon» (unpublished, January 1984).

(١٤) Augustus R. Norton, «Lebanon's Old Politics Must Yield to the New», New York Times, January 3, 1984.

(١٥) التغيير السياسي مغيب كليا في: Gabriel Almond and James S. Coleman, eds., «The Politics of the Developing Areas» (Princeton: Princeton University Press 1960)، انظر ايضاً: Almond and G. Bingham Powell, Jr., «Comparative Politics: A Developmental Approach» (Boston: Little, Brown, 1966) ولدراسة مفيدة ونقد للادبيات التي عالجت موضوع التغيير السياسي أنظر: Samuel P. Humtington, «Compatative Politics 3 (April 1971): 283-322.

(١٦) Emrys I. Peters, «Aspects of Rank and Status among Muslims in a lebanese Village», in Mediterranean Countrymen: Essays in the Social Anthropology of the Mediterranean», de. Julian Pitt.Rivers, PP.159-200; and Peters, «Shifts of Power in a Lebanese Village», in Rural Politics and Social change in the Middle East, ed. Richard Antoun and Iliya Harik, PP. 165-197. Karl W. Deutsch, «Social Mobilization and Political Development», American Political Science Review 55 (September 1961): 493-524.

ومن المحاولات التفصيلية لتطبيق عمل دويتش في إطار متوسطي:

Farhad Kazemi, Poverty and Revolution in Iran: The Urban Poor, Urban Marginality and Politics, PP.68 FF.

(١٨) Deutsch, «Social Mobilization», P.493

(١٩) المرجع نفسه ص ٤٩٧ ـ ٤٩٨ .

(٢٠) المرجع نفسه ص ٤٩٨ .

(٢١) William J.Foltz, «Modernization and Nation-Building: The Social Mobilization Model Reconsidered, in From National Developement to Global Community»: Essays in Honor of Karl W. Deutsch, ed. Richard L. Merritt and Bruce M.Russett, PP. 25-45; quatation at p.26.

(٢٢) أنظر .Hudson, Precarious Republic, esp.PP.53-86

(٢٣) World Bank, World Development Report, P.147.

انظر أيضا:

Michael Johnson, «Popular Movements and Primordial Loyalties in Beirut». in Sociology of «Developing Societies»: The Middle East, ed. Talal Asad and Roger Owen, PP.178-194; in Particular. see P. 178.

(٢٤) Salim Nasr, «Backdrop to Civil War: The Crisis of Libanese Capitalism», MERIP Reports 73 (December 1978): 3-13.

(٢٥) Alan B. Mountjoy, «Migrant Workers in the Arab Middle East», Third World Quarterly 4 (July 1982): 530-531.

(٢٦) Naser, (Backdrop to Civil War», P.10.

(٢٧) Deutsch, «Social Mobilization», PP.497-498.

(٢٨) Jerrold D.Green, «Revolution in Iran: The Politics of Countermobilization», P.2.

(٢٩) المرجع نفسه ص٣.

(٣٠) Jorge Dominguez, «Political Participation and the Social Mabilization Hypothesis: Chèle, Mexico, and Cuba, 1800-1825», Journal of Interdisciplanary History 5 (Autumn 1974): 237-266; quotation at P.266.

(٣١) David R. Cameron, «Toward a Theory of Political Mobilization», Journal of Politics 36 (February 1974): 138-171; quotation at P.139.

(٣٣) Gabriel A. Almond, «Approaches to Developemental Cousation», in Cridis, Choice and Change: Historical Studies of Political Development, ed. Gabriel A. Almond, Scott C. Flanagan, and Robert J. Mundt, PP. 1-41; انظر ايضاً: Augustus R. Norton, «External Entervention and the Politics of Lebanon».

(٣٤) لاولـويـة الـسـيـاسي أنـظر: Seymour Martin Lipset, ed, Politics and the Social Sciences». وخصوصاً مقدمة: Lipset, (PP.VII-XXII); and Giovanni Satori, «From the Sociology of Politics to Political Sociology», PP.65-100.

(٣٥) Leonard Binder, In a moment of Enthusiasm: «Political Power and the Second Stratum Egypt, , P.27. وكما يلاحظ ما يندر «رغم اهمية التمييز بين أنماط التعبئة السياسية، إلا انه غالباً ما يفتقد في الدراسات الاكاديمية».

(٣٦) انـظر مثـلاً: Clifford Greetz, «Old Societies and New States: The Quest for Modernity in Asia and Africa»

(٣٧) Karl W.Deutsch, «Nationalism and Social Communication: An Inguiry into the Foundations of Nationality».

(٣٨) لدراسة نقدية لموقف دويتش من التماثل انظر Walker Connor's «Nation Building ot Nation-Destroying? «World Politics 24 (April 1972): 319-355 Esp 321-328

(٣٩) Deutsch, «Social Mabilization», «.501. See Also «Deutsch's Politics and Government: How People Decide their fate», 2d ed; P.544,
حيث يـلاحظ أن «التعبئة الاجتـماعية تجعـل الناس اكثر إتاحـة للتغيير. وهي تقـوم بذلـك عبر حضهم ـ أو تعليمهم ـ عـلى تغيـير مسكنهم ونـوع عملهم واتصـالاتهم ومعـارفهم ومـظهـرهم الخـارجي وخيالهم. وتخلق حـاجات ومـطالب وطموحـات وقدرات جـديدة إلا أن كـافـة أنمـاط التصرف هذه قد تفرّق السكان أو توحدهم وقد تخلق التعاون أو الاستباع

(٤٠) الدخول في «المعترك السياسي» يعني غالباً الدخول في نظام الطائفية السياسية وحتى اكثر الاحزاب ذات الاسماء التي تبدو علمانية ليست في الغالب اكثر من اسماء ملطفـة لتجمعات سـياسية طائفية (كالحزب التقدمي الاشتراكي الدرزي بشكل كـامل تقـريباً): «والـطامحون الشبـاب للزعامـات السياسية يسعون جميعاً لايجاد قاعدة سياسية لهم لا على قاعدة برنامـج سياسي أو مـواقف واضحة من القضايا السياسية الهامة بل على قاعدة عدد المفاتيح والاتباع الشخصيين». (,Samir Khalaf «Changing Forms of Political Patronage in Lebanon», in Patrons and Clients in Mediterranean Societies, ed. Ernest Gellnerant John Waterbury, P. 195).

(٤١) Fuad I.Khuri, From Village to Suburb: Order and Change in Greater Beirut, P.211.

(٤٢) أنظر: Hudson, «Precarious Republic», P.22.

(٤٣) Iliya Harik, «The Political Elite as a Strategic Minority, «in Leadership and Development in Arab Society, ed. Fuad I.Khuri, PP.62-91; see P.71.

(٤٤) Khuri. «From Village to Suburb», P.217.

(٤٥) المرجع نفسه ص ١٠١.

(٤٦) Samuel P. Hutington and Joan M.Nelson, No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries, P.113.

(٤٧) Harik, «The Political Elite as a Strategic Minority», P.71.

(٤٨) حول الحفاظ على الهوية الطائفية في بيروت انظر: Fuad I.Khuri, «The Social Dynamics of the 1975-1977 War in Lebanon», Armed Forces and Soriety 7 (Spring 1981): 383-408; and Khuri, «A Comparative Study of Migration Patterns in two Lebanese Villages,» Human Organization 26, no. 4 (1967): 206-213 أنظر أيضاً: Smock and Smock, Politics of Pluralism, P.93.

(٤٩) Hudson, Precarious Republic, P. 61.

(٥٠) Johnson, «Popular Movements», p. 181.

(٥١) Suad Joseph, «Politicization of Religious Sects in Borj Hammoud», P. 210 أطروحة دكتوراه، جامعة كولومبيا ١٩٧٥).

(٥٢) لدراسة قيمة وفريدة حول زعماء السنة والقبضايات في بيروت أنظر Michael Johnson, «Political Bosses and Their Gangs: Zu'ama and Qabadayat in the Sunni Muslim Quarters of Beirut», in Patrons and Clients, ed. Ernest Gellner and John Waterbury, PP. 207-224. وفي المجلد نفسه راجع سمير خلف. «Changing Forms of Political Patronage», pp. 185-206.

(٥٣) Johnson, «Popular Movements», p.191.

(٥٤) Joseph, «Politicization of Religious Sects», p.109.

(٥٥) Khuri, «Social Dynamics of the War», p.392.

(٥٦) Touma al Khouri, «The Election Bus», in Modern Arabic Short Stories, trans. Denys Johnson-Davies, pp. 173-181; quotation at p.173.

(٥٧) لمعالجة روائية مفيدة (وخلافية) لمحاولة إمرأة شيعية «الهرب» من طائفتها وقريتها أنظر: Tawfik Yusuf Aurvad, «Death in Beirut», trans. Leslie: McLoughin.

(٥٨) ثمة إستثناء هام يتمثل في كتاب ريتشارد أنطون وإيليا حريق، «Rural Politics and Social Changein the Middle East«. eds, يقول الكاتبان في المقدمة. «فيما يتعلق بالمشاركة في التنظيم السياسي والانتخابات، وتكوين الرأي في المسائل الوطنية ومحاولة حل مشاكل المجتمع المحلي، فالقرويون قد يكونون أكثر تسيساً من المدنيين.» (ص ١١).

(٥٩) Daniel Lerner, «The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East», p.61.

(٦٠) المرجع نفسه. ص ٥٠.

(٦١) Deutsch, «Social Mobilization», pp. 497-496.

(٦٢) المرجع نفسه، ص. ٤٩٩.

(٦٣) Samuel P. Hunttington, «Political Orderin Changing Societies», p. 47.

(٦٤) رغم فقدان التمييز بين الريفي والمديني للكثير من معناه، إلا أنه لا يزال ذا أهمية بالغة لدى الفرد اللبناني فالقرية بالنسبة له تمثل مكان الراحة، والملاذ، والتقاعد.

(٦٥) Iliya Harik, «The Political Mobilization of Peasants: A Study of an Eguption Community», p.212.

(٦٦) Antoun and Harik, «Rural Politics and Social Change», p.7.

(٦٧) Eric Hooglund, «Rual Participation in the Revolution», MERIP Reports 87 (may 1980): 3-6; quotation at p.5.

(٦٨) يزعم خوري في كتابه المذكور في الهامش ٥٥ أن ٨٣٪ من سكان لبنان مدينيون.

(٦٩) يركز عمل فؤاد عجمي الجديد وهو قيد الانجاز على حقائق الحياة في القرية في لبنان المعاصر.

(٧٠) Iliya Harik, «Voting Behavior: Levanon», in Electoral Politics in the Middle East: Issues, Voters and Elites, ed. Jacob Landau, Ergum Ozbudun, and Frank Tachau, p.156.

(٧١) Khuri, «From Village to Suburb p.8

(٧٢) Joe Stork, «Report from Lebanon, «MERIP Reports 118 (October 1983): 3-13,22 see p.13.

(٧٣) بالطبع فإن الحديث عن الأطراف بوصفها كلاً موحداً يمكن أن يكون مضللاً، بل لعل القول بأن المركز قد فشل في السيطرة على نظام سياسي شديد التجزئة، قد يكون أقل دقة إلا انه أكثر كشفاً. لنقاش مثير للإهتمام حول دور المركز والأطراف في العالم النامي أنظر: Gerald A. Heeger, «The Politics of Underdevelopments», pp.47-74.

(٧٤) Antoun and Harik, «Rural Politics ans Social Change», p.10.

(٧٥) أعتمد في التمييز بين المشاركة الذاتية والمعبأة على تمييز Ergun Ozbudun in «Social change and Political Participation in Turkey». ولقد اقتصر مفهوم المشاركة السياسية بمعناها الأضيق على الإقتراع. وفي الواقع فإن دافيد ليرنر في كتابه المحترم بشكل واسع، «The Passing of Traditional Society» يساوي بشكل صريح بين المشاركة السياسية. والإقتراع، بالإضافة إلى ان العديد من الأدبيات حول موضوع المشاركة تكاد رغم تعدادها للعديد من أوجه المشاركة تقصر دراستها على تحليل الإنتخابات، لسبب بسيط وهو أنه من الصعوبة بمكان إجراء الأبحاث حول أشكال المساهمة السياسية التي تتعدى صندوق الاقتراع.

أما المفهوم الأوسع للمساهمة السياسية فركز على دراسة النشاطات السياسية العنيفة ـ التي يدعوها لويس كانتوري بالمشاركة بواسطة AK 47 [أي الكلاشينكوف] التي ميزت ما سمي بالنظام السياسي في لبنان منذ عام ١٩٧٥. أما فيما يتعلق بدراستنا فاننا نرى ان مايرون وايز يقدم تعريفاً مفيداً: فهو يرى أن المشاركة تتضمن «أي عمل طوعي سواء كان ناجحاً أم غير ناجح، منظماً أم غير منظم، متواصلاً أم متقطعاً يستخدم الوسائل الشرعية أم غير الشرعية بهدف التأثير على خيارات السياسات العامة، وإدارة الشؤون العامة وإختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي محلي أو وطني». Myron Weiner, «Political participation: Crisis of the Political Process», in Crises and Sequences in Political Development, by Leonard Binder, James S. Coleman, Joseph La Palombara, Lucian W. Pye, Sidney Verba, and Myron Weiner, pp.159-204; quotation at p.164.

وبينما يقدم هذا المفهوم نشاطات متنوعة يصعب قياسها، إلا أن حوادث الاحتجاج والتظاهر والعنف والتهديد تشكل ـ رغم عدم دقتها ـ بعض المقاييس التي يمكن بها قياس مدى سعي الأفراد والجماعات إلى التأثير على وجهة السياسات المتبعة. ونظراً لصعوبة تحديد الاطر الشرعية والقانونية في مجتمع يتميز بتراجع السلطات الشرعية المتزايد، فإنه من الأهمية بمكان أن لا نربك

بحثنا بحصره «بالمساهمة القانونية» لمفهوم واسع نسبياً حول المساهمة، أنظر: Sidney Verba and: Norman H.Nie, «Participation in America».

(٧٦) Arnold Hottinger, «Zu'ama' in Historical Perspective», in Politics in Lebanon, ed. Binder, pp.88-105.

(٧٧) Samir Khalaf, «Adaptive Mordernization: The Case for Lebanon», in Economic Development and Population Growth in the Milddle East, ed. Charles A. Cooper and Sidney S. Alxander, pp. 567-598.
يلاحظ خلف أهمية الدور الذي لعبته الرابطات العائلية لدى كافة الطوائف اللبنانية الرئيسية في عملية التغير الاجتماعي: «هذه الطوائف اللبنانية الرئيسية اتبعت بشكل عام النسق نفسه في عملية امتصاص بعض ميولها العلمانية المتضمنة في التحديث. وبهذا المعنى فإنه يمكن إعتبار الرابطات العائلية عارضاً من عوارض التغيير الاجتماعي ورد فعل عليه في آن» (ص ٥٨٤). ويلاحظ سمكوكس في «Politics of Pluralism» أن غالبية الرابطات العائلية العاملة في بداية السبعينات كانت على الأرجح رابطات شيعية (ص ٨٧).

(٧٨) بينما ليونارد بايندر، وعلى الرغم من تجنبه إختيار إسلوب محدد، إلا أنه قدم واحداً من أهم الأعمال النقدية لمفهوم المشاركة السياسية إبان عملية التنمية، وخصوصاً لتفسيرات معنى المشاركة في العملية السياسية («Review Essay: Political Participation and Political Development», American Journal of Sociology 83 [November 1977]: 751-760).

(٧٩) مصطلح المشاركة الظاهرية «Pseudoparticipation» نقلناه عن Green, «Revolution in Iran», P. 5. Cf. David E. Apter», «The politics of Modernization»; Huntington and Nelson, No Easy Choise; and Huntington, «Political Order in Changing Societies». وكما يلاحظ بايندر لدى تناوله عمل هانتنغتون: «فالمشاركة والتمأسس تعتبر أموراً متناقضة خلال مرحلة التنمية». («Review Essay», P. 754).

(٨٠) Weiner, «Political Participation», P. 187—

(٨١) Cameron, «Toward a Theory», P. 145.—

(٨٢) المرجع نفسه، ص ١٤٧.

(٨٣) Norman H. Nie, G. Bingham Powell, and Kenneth Prewitt, «Social Structure and Political Participation», American Political Science Review 63 (June 1969): 361-378; (September 1969): 808-832.

(٨٤) Cameron, «Toward a Theory», P. 140.

(٨٥) Walid Khalidi, Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East P. 42.

(٨٦) إن الخلاف حول دور الدين وقانون الأحوال الشخصية ينعكس بوضوح في الملاحظة التالية للشيخ محمد مهدي شمس الدين نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى: «أنا أنتمي الى التيار الذي يعتبر إلغاء الطائفية السياسية في مجال الوظيفة وفي التمثيل النيابي ضمانة لإصلاح أغلب ما نشكو منه في النظام اللبناني. وأضيف إلى ذلك الحاجة إلى تغييرات في النظام الاقتصادي الحر. أما التيار الآخر؛ تيار الحركة الوطنية الذي يدعو إلى ما يسمى بالعلمنة الكاملة فهو في رأيي تيار خاطىء». Center for the Study of the Modern Arab World, «Islamic law and Change in Arab Society», CEMAN Reports, vol 4 [1976]: 105;

الفصل الثالث

التعبئة السياسية

بغض النظر ـ بل على الرغم من ـ تخلف شيعة لبنان السياسي والاجتماعي والاقتصادي فإنهم لم يكونوا بمنأى من عملية التغيير العميق التي كانت تؤثر على لبنان كله في أوائل الستينات. وكما أشرنا في الفصل السابق فإن التحولات القطاعية على المستوى الاقتصادي دفعت بالفلاحين بعيداً عن زراعة العمالة المكثفة ونحو الوظائف القليلة الأجر في قطاع الخدمات في ضواحي بيروت أو نحو البطالة. وبينما لم تشهد البنية التحتية ـ الطرقات، الآبار، خطوط الهاتف، والكهرباء ـ تحسناً فعلياً، ازدادت امكانية وسهولة الانتقال بين المدينة والقرية ووصلت وسائل الاعلام (الصحف، وخصوصاً الراديو) إلى مزيد من المناطق التي كانت تعتبر نائية. وبينما كانت مدارس الشيعة لا تزال أقل عدداً ونوعية من المدارس المتاحة لغيرهم من اللبنانيين، أصبح التعليم وخصوصاً في مرحلته الابتدائية متوفراً بسهولة ويسر. وفتحت الحوانيت في قرى لم تعرف مثلها من قبل، وهاجر رجال، كانوا في السابق يسيرون على خطى آبائهم من الفلاحين، إلى بيروت أو إلى الخارج. فالشيعة مثلهم مثل بقية اللبنانيين كانوا قد دخلوا في دورة التغيير. وأخذوا يعانون من انتزاعهم من محيطهم المألوف وارتباطاتهم الحميمة، في الوقت الذي كانت فيه ضغوطات النظام السياسي التقليدي تتزايد بشكل حاد. وبإختصار فمع قدوم الستينات كانت أعداد متزايدة من الشيعة مستعدة، أكثر من أي وقت مضى، للانخراط في الحركات السياسية (عملاء التعبئة) التي تترجم تسيسهم الأولي إلى عمل سياسي. وبينما لم يكن أحد خارج

لبنان ليعيرهم أدنى اهتمام. كان الشيعة قد بدأوا صحوتهم السياسية التي كان من المقدر لها أن تلعب دوراً هاماً في تحديد مصير لبنان السبعينات والثمانينات.

وفي الحقيقة، فإن تحسس أثر التغيير في لبنان إنما جرى على مستوى القيادة أولاً. فكما لاحظ مايكل هديسون في كتابه الرؤوي الصادر عام ١٩٦٨ «الجمهورية الرجراجة»، فإن التحديث التدريجي للقيادة السياسية الشيعية هو من أهم التطورات التي جرت بعد الحرب العالمية الثانية[١]. إلاّ أنه لم يكن يوجد ما يحتم السير في وجهة معينة دون أخرى. ففي ظل غياب حركة أو حزب متطور بشكل جيد بوسعه أن يتوجه إلى الجماعة بشكل عام ليس من المفاجيء أن يكون الشيعة قد أعاروا أعدادهم إلى مجموعة متنوعة من المنظمات السياسية. فلقد كان من البديهي أن ينجذب أناس عانوا طويلاً من وطأة الزعماء، الذين يسيطرون على الأرض والثروة والسلطة السياسية، إلى الشعارات الحزبية التي تنادي بالمساواة وتحسين الخدمات الاجتماعية والصحية وتحسين ظروف العمل والسكن. وهكذا إنضم عدد كبير من الشيعة إلى الحزب الشيوعي اللبناني وإلى منظمات أخرى مناوئة للمؤسسات مثل منظمة العمل الشيوعي في لبنان.

أضف إلى ذلك، إن الساحة لم تقتصر على الأحزاب العلمانية المناهضة للمؤسسات. فقد التحق العديد من الشيعة، بفعل التشابه بين مأساتهم ومأساة اللاجئين الفلسطينيين، بالمنظمات الفدائية المختلفة، إضافة إلى عدد من الأحزاب التابعة للمقاومة الفلسطينية، إذ التحق عدد لا بأس به من الشيعة بجبهة التحرير العربية، وحركة القوميين العرب وجناحي البعث: السوري والعراقي. لكن الجدير بالذكر هو أن الايمان بالمبادىء السياسية لم يكن الدافع الوحيد، فقد انضم عدد منهم إلى المنظمات ـ الميليشيات لمجرد الحصول على الراتب. (وبحلول أواخر السبعينات كان من المستحيل على الأرجح أن نجد قرية أو حياً شيعياً لا تسمع فيه الحكايات عن الشباب الذين يرحلون ذات صباح للالتحاق بإحدى المليشيات ثم يعودون بعد ذلك ببضعة أسابيع متأبطين بندقية كلاشينكوف و/أو مسدس وحفنة من الليرات اللبنانية). لم يتمكن تنظيم

بمفرده أن يستقطب الغالبية الساحقة من المنتسبين الجدد، ولكن ما يبدو جديراً بالملاحظة الآن هو ذلك التنوع الايديولوجي العريض الذي انضموا تحت لوائه.

إلى جانب الأحزاب العلمانية والمجموعات الفدائية، كانت هناك حركة طائفية ذات طابع شيعي متميز يقودها رجل دين هو السيد موسى الصدر (الذي أصبح معروفاً لدى تابعيه فيما بعد باسم الامام موسى الصدر). هذه الحركة المعروفة اليوم باسم حركة أمل والتي كانت في أوائل الستينات لا تزال في طور النشوء، أصبحت تسيطر الآن وإلى حد كبير على السياسة الشيعية في لبنان. فلقد استطاعت عبر مزيج من حسن الطالع والقيادة الفذة أن تبز العديد من منافسيها. وبينما انقطعت أخبار مؤسسها منذ اختفاءه في العام ١٩٧٨ خلال زيارة له إلى ليبيا، إلاّ أنه لا يمكن إنكار دوره التأسيسي، ومن المهم بالتالي دراسة سيرة حياة هذا «المارد» (كما يدعوه أتباعه عادة).

الامام وتعبئة الشيعة

ولد موسى الصدر في قم، ايران في عام ١٩٢٨، لقائد ديني مهم هو آية الله صدر الدين الصدر. تابع دروسه الابتدائية والثانوية في قم، ثم التحق بكلية الحقوق والاقتصاد السياسي في طهران ولم يكن ينوي أن يصبح رجل دين بل كان يود العمل في الحقل المدني، لكنه اضطر إلى التخلي عن طموحاته هذه نزولاً عند رغبة أبيه الذي خشي على استمرارية المؤسسات الشيعية، فرجع إلى قم حيث درس الفقه. وهناك رئس تحرير مجلة «مكاتب اسلامي» (مدارس الاسلام) التي ما تزال تصدر حتى الآن في ايران. ثم انتقل، بعد عام من وفاة والده إلى النجف، العراق حيث درس على المرجع الكبير السيد محسن الحكيم.

زار لبنان الذي قال أنه بلد أجداده لأول مرة في ١٩٥٧ (يذكر أنّ جد جده اضطر للفرار من لبنان واللجوء إلى النجف). فترك خلال زيارته انطباعاً إيجابياً قوياً لدي زملائه من العلماء. ثم دعي أثر وفاة الزعيم الروحي - الديني لمدينة صور الساحلية السيد عبد الحسين شرف الدين، في ١٩٥٨، من قبل

جماعة الشيعة في جنوب لبنان للحلول محل المفتي المتوفي. انتقل إلى صور في أواخر ١٩٥٩، أو أوائل ١٩٦٠، بتشجيع فعال من أستاذه ومرشده السيد محسن الحكيم، حيث كان من أول أعماله البارزة تأسيس مؤسسة مهنية في بلدة برج الشمالي الجنوبية كلف إنشاؤها نصف مليون ليرة لبنانية (١٦٥ الف دولاراً) جمع قسماً منها من المتبرعين والباقي من وزارة التربية ومن قروض المصارف، ولقد أصبحت هذه المؤسسة رمزاً هاماً لقيادته، وهي ما تزال تعمل بإدارة ورعاية شقيقته السيدة رباب الصدر، موفرة التدريب المهني لحوالي ٥٠٠ يتيم.

استطاع السيد موسى الصدر بحضوره المادي القوي وذكائه وشجاعته وسحر شخصيته (كاريزما) ونشاطه الهائل، (يزعم أحد مساعديه السابقين أنه كان يعمل في الغالب ٢٠ ساعة في اليوم)، أن يجذب مجموعة كبيرة متنوعة من المؤيدين تراوحت بين التجار الذين جنوا ثرواتهم في افريقيا الغربية والشباب البرجوازي الصغير. شرع موسى الصدر في تكريس نفسه كالزعيم الأوحد للشيعة. وما كان ممكناً أن يصل في وقت أفضل فهو وإن لم يكن المستثير الوحيد لوعي الشيعة السياسي، إلاّ أنه استفاد من تسيس الشيعة المتبرعم فأثاره وعقلنه في آن[٢]. فقد شهدت تلك الفترة بروز عدد من المؤشرات على وجود أشكال من التنظيم السياسي الأولي، بما فيها النمو المذهل للرابطات العائلية، وحلقات النقاش السياسي الصغيرة وغيرها من أشكال التنظيم الاجتماعي ذات الدلالة السياسية[٣].

الذي جاء به موسى الصدر إلى لبنان، بالإضافة إلى صفاته المتميزة الأخرى، هو القدرة على النظر إلى الطائفة ـ الضحية المشتتة من الخارج ورؤيتها ككل[٤]. فالبنسبة للإيراني، ليس لبنان سوى بلد متواضع الحجم فعلاً. وبينما قد يتحدث اللبنانيون عن بلدات لبنانية «بعيدة» كما لو كانت في بلاد غريبة إلاّ أن تلك المسافات الصغيرة التي تفصل بين البقاع والجنوب وبيروت لم تترك في نفسه أثراً كبيراً. ولقد تمكن رغم الفروقات الاجتماعية الملموسة أحياناً بين

سكان أحزمة البؤس في بيروت وفلاحي الجنوب وعشائر البقاع من أن يمنح العديد من الشيعة هوية مجتمعية شاملة[٥]. أضف إلى ذلك أنه كان يذكر تابعيه باستمرار بأن عليهم أن لا يتقبلوا حرمانهم كقدر لا مفر منه، فطالما أنهم يستطيعون أن يعبروا عن رأيهم من خلال دينهم، فإنهم يستطيعون التغلب على ظروفهم. وكما لاحظ مرة «عندما ينخرط الفقراء في ثورة اجتماعية، فإن هذا تأكيد على أن الظلم ليس قدراً»[٦].

كان فارسياً عندما وصل إلى لبنان لكن سرعان ما تمّ تقبله كلبناني عاطفياً وقانونياً ـ (منحه الرئيس شهاب الجنسية اللبنانية في عام ١٩٦٣). يذكر كريم بقرادوني أنه لما وصل الإمام إلى لبنان كان يتكلم اللغة العربية بصعوبة أما في العام ١٩٧٥، ومع احتفاظه بلكنة فارسية، فقد كان يتكلم اللغة العربية بطلاقة تنسجم مع استعداده الشخصي ومؤهلاته[٧]. ومن جهة أخرى كان الإمام موسى الصدر على دراية جيدة بإمكانيات الدين ورموزه التعبوية ـ التأثيرية. واستطاع أن يدرك أن مصدر قوته يعود جزئياً إلى كونه قيماً على هذه الرموز، وهو يجيد توظيف المؤثرات الروحانية. إذ كانت خطبه الحماسية تزخر بالإحالات إلى رموز التشيع المركزية. ففي خطاب ألقاه في مناسبة الاحتفال بذكرى عاشوراء في الكلية العاملية عام ١٩٧٤، قابل موسى الصدر بين حركته وبين استشهاد الإمام الحسين في كربلاء:

«وفي الحقيقة كان هناك حاجة إلى تضحية عظيمة تهز الضمائر وتحرك المشاعر فكانت كربلاء تلك التضحية... وضع الإمام الحسين عائلته وقوته وحتى حياته في الميزان ضد الطغيان والفساد. ثم تفجّر العالم الاسلامي بهذا الحدث الذي لم يسبقه اليه أحد...

إن هذه الثورة لم تمت في رمال كربلاء، بل دخلت في مجرى حياة العالم الاسلامي وانتقلت من جيل إلى جيل ووصلت إلى يومنا هذا، إنها وديعة في أيدينا وعلينا أن نستفيد منها وأن نستخلص منها مصدراً لإصلاح جديد، لحركة جديدة، لثورة جديدة تقهر الظلم وتوقف الطغيان.

أيها الأخوة عليكم أن تختاروا بين صف الطغيان وصف الحسين وإنني على ثقة أنكم لن تختاروا سوى صف الثورة والاستشهاد، حتى تتحقق العدالة ويُقضى على الطغيان»[٨].

حوّل نفوذ الامام الصدر الهائل اجتماعات الذكر الدينية، إلى أدوات بناء لركائز تضامن الطائفة وأسس وعيها السياسي. وأدى ظهوره في الأماكن العامة إلى إعادة إحياء ذكرى عاشوراء وغيرها من المناسبات الشيعية في قرى لا توجد فيها حتى ذكرى لإحيائها. والأهم من ذلك كله، أنه وضع مطالب الشيعة في إطار ثقافي [حضاري] شرعي خلق تأييداً للحركة التي يقودها.

وفوق ذلك كله، وكما لم يكف عن تذكيري أحد معاونيه المقربين، فقد كان الإمام الصدر براغماتياً. فسجل تحالفاته يشي بالتأكيد عن براغماتية متأصلة. ولعلّ ملاحظة عدد من اللبنانيين الحسني الاطلاع بأن أحداً لا يعرف أين يقف الإمام الصدر على وجه التحديد تشكل اعترافاً بقدراته السياسية ومهاراته التكتيكية. فلقد ساند مرة فتح ضد الصاعقة (المنظمة الفدائية التي أنشأها حليفه السوري)، مما دفع أحد المسؤولين السوريين إلى القول «لقد أدركنا فجأة أن صديقنا وحليفنا الإمام موسى الصدر هو شيك من دون رصيد»[٩].

ورغم أن أتباعه اليوم غالباً ما يصبغون عليه صفة الناقد العنيف للشاه، إلّا أن علاقاته مع الشاه لم تتدهور جدياً إلّا بعد حرب اكتوبر ـ تشرين الأول ١٩٧٣. ففي خريف ١٩٧٣ شنّ الصدر هجوماً عنيفاً على الشاه متهماً إياه بقمع الدين في إيران، وشجب مواقفه المؤيدة لاسرائيل واصفاً إياه بـ«الدمية الامبريالية». إلّا أنه كان قد أقام ولفترة تزيد عن عشرة سنوات علاقة وثيقة بل وودية مع نظام بهلوي، وكانت زياراته لإيران في الستينات وأوائل السبعينات تقابل بالترحيب والتكريم. ويذهب شهبور بختيار إلى حد الزعم بأن الشاه هو الذي أرسله إلى لبنان لدعم مخطط قيام إتحاد شيعي يضم إيران والعراق ولبنان[١٠].

وبما أن الشيعة مثلهم مثل الموارنة، أقلية في ظل عالم عربي ذي أغلبية سنيّة، ولبنان بالنسبة إلى كلتي الطائفتين هو الملجأ الذي يمكن فيه الحفاظ على هوية طائفية وضمان أمنها، فليس من المفاجىء أن يرى عدد من الموارنة في الإمام الصدر حليفاً طبيعياً لهم، خصوصاً قبل تنظيمه للميليشيا الخاصة به في عام ١٩٧٤. كان الإمام مصلحاً ولم يكن ثورياً. لقد سعى لتحسين وضع الشيعة في إطار لبناني وكان كثيراً ما يردد «لبنان بالنسبة إلينا هو وطن نهائي». ورغم إدراكه لدلالات التحولات السكانية التي جعلت من الشيعة أكبر طوائف لبنان، إلاّ أنه امتنع عن المطالبة بإجراء إحصاء جديد. أدرك موسى الصدر أسباب عدم اطمئنان المسيحيين واعترف بحقهم في احتكار الرئاسة، إلاّ أنه انتقد موقفهم المتعجرف من المسلمين والشيعة خاصة. وكان يرى أن الحكومات التي يسيطر عليها الموارنة أهملت الجنوب منذ الاستقلال وحولت الشيعة إلى «شبه بروليتاريا محرومة في لبنان»[١١].

كان الامام الصدر خصماً للشيوعية فكما لاحظ باحثان في عام ١٩٧٤: «بالنسبة إليه فإن نفي الماركسية لله ليس في إلحادها العلني بقدر ما هو في الغاء الفرد وتجريده من حرياته». ويمكن تلخيص موقفه في جملتين غالباً ما كان يرددهما «نحن لسنا يميناً ولا يساراً ولكننا نتبع الصراط المستقيم والحديث النبوي الشريف: «ليس مسلماً من بات شبعاناً وجاره جائع[١٢]».اتهم الامام الشيوعيين إثر القتال الدموي في عامي ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، باستغلال الطائفية في لبنان عبر الزعم أن الاسلام في خطر كي يحصلوا على ا لتأييد[١٣]. إلاّ أن المرء قد يشك في أن معارضته للشيوعيين قامت على الأسس العقائدية وحدها، إذ كانت المنظمات الشيوعية المتعددة من ضمن منافسيه الرئيسيين على إكتساب مزيد من الاعضاء الشيعة الجدد.

وبينما كان جناحاً البعث (العراقي والسوري) يحرزان تقدماً داخل صفوف الشيعة في بيروت وضواحيها، عمد الإمام الصدر أحياناً إلى مصادرة شعاراتها. ورغم أن الحركة التي أنشأها ـ «حركة المحرومين» تحالفت مع الحركة الوطنية

اللبنانية في المرحلة الأولى من الحرب الأهلية التي بدأت في عام ١٩٧٥، إلّا أنه كان يرى في قائدها الدرزي كمال جنبلاط شخصاً غير مسؤول ومستغلاً للشيعة. فكما قال لبقرادوني «تريد الحركة الوطنية مقاتلة المسيحيين إلى آخر شيعي». عازياً استمرار الحرب إلى دور جنبلاط «لولا كمال جنبلاط لانتهت الحرب في شهرين. وبسببه تستمر منذ عامين والله أعلم إلى متى ستدوم»(١٤).

من الصعب أن تعتبر أن تخليه عن الحركة الوطنية، في أيار ١٩٧٦، لدى تدخل سوريا في لبنان إلى جانب المليشيات المارونية وضد الحركة الوطنية وحلفائها من الفدائيين، يتوافق مع توجهاته السياسية، فرغم صداقته الوطيدة بالرئيس الأسد، الذي كان يعتبره بيت سره، إلّا أنه لم يكن يثق بالدوافع السورية في لبنان، ويرى إن ما منع سوريا من هضم لبنان هو أنه يصيبها بعسر الهضم. ومع ذلك كان السوريون ورقة أساسية في لعبة الموت التي خاضها مع المقاومة الفلسطينية.

إدعى الإمام الصدر أنه يؤيد حركة المقاومة الفلسطينية، إلّا أن علاقته بمنظمة التحرير الفلسطينية تميزت في أحسن الأحوال بالتوتر والحذر، فخلال الصدامات بين الجيش اللبناني والفدائيين، في عام ١٩٧٣، لام الإمام الصدر المسلمين السنّة على تأييدهم للفدائيين وألقى باللائمة على الحكومة لفشلها في حماية الجنوب من العدوان الاسرائيلي، لكنه انتقد من الناحية الأخرى منظمة التحرير على قصف اسرائيل من الجنوب مما يدفع اسرائيل إلى الرد. وكما لاحظ لاحقاً «لم تكن المشكلة في تسلل الفدائيين، بل في إطلاق الصواريخ والقذائف عبر الجنوب على اسرائيل. وهذا شيء غير مسموح به على الاطلاق، فإطلاق الصواريخ والقذائف عمل غير ثوري على الاطلاق وهو يعني أيضاً أن لبنان في حالة حرب مع اسرائيل. من يطلق النار؟ ليس هذا مهماً. فجوهر المسألة هو أن الأراضي اللبنانية تحولت إلى قاعدة لاطلاق الصواريخ والقذائف»(١٥) ولقد عبّر باستمرار عن تعاطفه مع القضية الفلسطينية، إلّا أنه لم يرغب في تشجيع الأعمال التي تعرض المواطنين اللبنانيين وخصوصاً المواطنين الشيعة في الجنوب

إلى مزيد من المعاناة، فإذا أخذنا بعين الاعتبار ضعف الجيش اللبناني المزمن، ومستواه المتدني نسبياً في العتاد والعديد بالمقابلة مع مستوى الجيش الاسرائيلي فلسوف يكون من المحتم أن يطالب موسى الصدر منظمة التحرير بضبط النفس ويبرز بالتالي كخصم لها[١٦].

بعد هزيمة منظمة التحرير في الأردن، في العام ١٩٧٠، انتقلت الكتلة الرئيسية من مقاتليها إلى جنوب لبنان حيث بدأوا بالحلول مكان السلطات الشرعية. وحذر الإمام موسى الصدر ـ وكأنه يرى إلى المستقبل ـ المنظمة من أنه ليس من مصلحتها إقامة دولة داخل دولة في لبنان[١٧]. وكان لفشل منظمة التحرير في الأخذ بهذه النصيحة، أن ساعد في النهاية على توليد النفور الحاد بين الفلسطينيين وبين الشيعة «حلفائهم الطبيعيين»، الذين قاوموا بفعالية، بعد ذلك ببضعة سنوات، وجود الفدائيين في مناطقهم. ونقل مصدر موثوق به على ما أظن ـ عن السيد الصدر قوله «أن منظمة التحرير هي عامل فوضى في الجنوب، إن الشيعة يتغلبون الآن على عقدة الدونية التي يعانون منها حيال المنظمات الفلسطينية، لقد تحملنا الكثير ولم يعد بإمكاننا أن نتحمل أكثر[١٨]». لقد شكك في مجالسه الخاصة بحسن نية الفلسطينيين، ورأى أنهم يفتقدون إلى حس الشهادة وأن منظمة التحرير هي قبل أي شيء آخر آلة عسكرية لإرهاب العالم العربي وابتزاز الأموال والهبات واكتساب تأييد الرأي العام العالمي. أما مسؤولو منظمة التحرير، فرأوا من جهتهم أن موسى الصدر هو صنيعة المكتب الثاني (المخابرات اللبنانية)[١٩].

لكن خصمه اللدود الدائم كان كامل الأسعد الزعيم الجنوبي القوي والذي تولى رئاسة مجلس النواب تكراراً من عام ١٩٦٨ إلى ١٩٨٤. اعتبر كامل الأسعد عن حق أن السيد موسى الصدر (كان يصر على رفض تسميته بالإمام) يشكل خطراً على قاعدته السياسية. كما اعتبر ـ وهو محق على ما يبدو ـ أنه هدف السيد الوحيد[٢٠]. وبالمقابل فقد كان كامل بيك يمثل في نظر الإمام وأتباعه كل ما هو سيء في النظام السياسي اللبناني. ورغم أن الإمام

الصدر لم ينتقد أحداً بالاسم، إلاّ فيما ندر، غير أن أهداف حملاته لم تكن بحاجة إلى مزيد من الايضاح. ففي رأيه أن كامل الأسعد إقطاعي سياسي، وهو رجل يستمد قوته السياسية من اتقانه لألاعيب السياسة الطائفية على حساب جماهير الشيعة - وهو أيضاً منافس قوي. شهدت أوائل السبعينات نازعاً حاداً على السلطة بين المتنافسين، كانت إحدى ساحاته الرئيسية هي المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى.

عام ١٩٦٧ وضع المجلس النيابي قانوناً (رقم ٦٧/٧٢) - صوت إلى جانبه كافة النواب الشيعة باستثناء واحد - ينشيء مجلساً شيعياً أعلى، يوفر للمرة الأولى هيئة لتمثيل الشيعة بشكل منفصل عن السنة. وحتى تأسيس هذا المجلس لم يكن يوجد منصب شيعي ينافس في مكانته ونفوذه منصب رئاسة المجلس النيابي. فالمحكمة الجعفرية (التي تعالج الأحوال الشخصية للشيعة) على القها، كانت ذات شخصية دينية بالتعريف، وبالتالي هامشية سياسياً، رغم أن رئيسها حسين الخطيب نافس الصدر على رئاسة المجلس الشيعي الأعلى. ولقد أدى انشاء المجلس المخول ربط المطالب الشيعية المتنامية في النظام السياسي، إلى إدخال عناصر جديدة في حسابات توزيع السلطة السياسية.

خرج المجلس إلى حيز الوجود فعلياً في ١٨ أيار ١٩٦٩، لدى انتخابه الإمام الصدر رئيساً لفترة ٦ سنوات - مما أكد وضعه كرجل الدين الشيعي الأول في البلاد، وواحد من أهم الشخصيات السياسية الشيعية. وما لبث المجلس أن تقدم بمطالب شملت الأصعدة العسكرية والاقتصادية والسياسية. بما في ذلك الاجراءات الكفيلة بتحسين الدفاع عن الجنوب وتوفير اعتمادات الإنماء والبناء وتحسين المدارس والمستشفيات وزيادة عدد الشيعة المعينين في الفئات الوظيفية الحكومية العليا.

وظف الامام منصبه الجديد خير توظيف، ففي ربيع ١٩٧٠، وبعد غارة اسرائيلية وحشية على جنوب لبنان، نظم السيد الصدر إضراباً عاماً للاحتجاج على «الإهمال وعدم الاكتراث بالمشاكل التي يتعرض لهاجنوب لبنان، وبالمخاطر

التي تتهدده وبالكارثة التي يعاني منها»[٢١]. و«للتعبير عن الوضع الذي يعاني منه السكان في الجنوب في مواجهة التهديد العسكري الاسرائيلي»[٢٢]. ونـدد الإمام بموقف الحكومة المتمثل باكتفائها بلعب دور الجمعية الخيرية ووكالة الغوث، التي لا تمد يده المساعدة لمواطنيها إلّا بعد وقوع الواقعة، فتأتي مصحوبة بخيم الصليب الأحمر، بدلاً من السهر على تأمين الأمن داخل حدود البلاد. وبعد الاضراب بأسبوع واستجابة له، انشأت الحكومة مجلس الجنوب برأسمال قدره ٣٠ مليون ليرة، مخصص لدعم وتنمية المنطقة، إلّا أنه لسوء الحظ فإن مجلس الجنوب سرعان ما اشتهر بوصفه بؤرة فساد أكثر منه مركزاً للمشاريع ذات المنفعة العامة[٢٣]. كان إنشاء المجلس نصراً لموسى الصدر، إلّا أن كامل الأسعد هو الذي سيطر على إدارته، وكما ذكر أحد المراقبين «يصر البعض على أنه لكي يحصل المرء على مساعدة مجلس الجنوب فلا بدّ له من أن يعلق صورة كامل الأسعد في صدر داره»[٢٤].

لكن حرب التنافس على النفوذ السياسي والسلطة التي اتسمت بالمد والجزر، لم تضع أوزارها، بل سعى كلاهما إلى مواصلتها بزخم أشد في أوائل ومنتصف السبعينات. فمن أصل الـ ١٩ نائباً شيعياً في البرلمان حافظ ٦ نواب على دعمهم لرئيس المجلس وبالتالي للواقع السياسي القائم، بينما تبنى الباقون مواقف مكملة على الأقل لمواقف الإمام. وفي ٢٢ حزيران ١٩٧٣ وقع ١٣ نائباً على إتفاقية تعهدوا فيها بالسعي لنيل كافة حقوق الشيعة[٢٥]. (أما المطالب الشيعية التي سنبحثها في الفصل التالي فقد قدمت إلى رئيس الوزراء تقي الدين الصلح في تموز ١٩٧٣). ثم زادت حدة التوتر بين الرجلين بنسبة كبيرة في أواخر ١٩٧٣، ويعود ذلك جزئياً إلى طرح مسألة تعديل إحدى مواد النظام الداخلي للمجلس الشيعي الأعلى بحيث تتيح تمديد فترة ولاية الرئيس حتى يبلغ الخامسة والستين بدلاً من تحديدها بست سنوات مما يعني أن عدو الأسعد اللدود سيحتفظ بالموقع السياسي المتميز الذي يتربع عليه. حاول الأسعد منع هذا التغيير، إلّا أن المجلس الشيعي إعتبر أن سلطة المجلس النيابي (أقرأ رتبة) لا تخوله حق التدخل في هذه المسألة، وأقر التعديل. طوال تلك الفترة كان محازبو

الأسعد في داخل المجلس ينتقدون السيد موسى الصدر بحدة. وفي آذار ١٩٧٤، قام «قبضايات» رئيس المجلس النيابي بالاعتداء على النائب حسين الحسيني، وهو حليف مهم للصدر في البرلمان. وفي الشهر التالي أفيد عن اعتداء على المفتي الجعفري الممتاز الشيخ عبد الأمير قبلان في داخل أحد مساجد الجنوب على يد أنصار الأسعد.

من الأنصاف القول أن الصدر قد ربح من المعارك أكثر مما ربح منافسه. كما حدث في كانون الأول ١٩٧٤ عندما أجريت انتخابات فرعية لانتخاب نائب واحد عن منطقة النبطية، حين تفوق المرشح الذي دعمه الامام، (رفيق شاهين) على رجل الاسعد بنسبة ٢ إلى ١، في مباراة كانت تعتبر بشكل واسع اختباراً لشعبية الإمام. إلاّ أن كامل الأسعد لم يعدم بعض الانتصارات، أهمها السيطرة على مجلس الجنوب والحفاظ على نفوذه في دوائر الدولة وخصوصاً في الميدان الهام جداً؛ المتمثل في الوظائف الحكومية.

من الاصلاح إلى الغضب

مع تدفق آلاف الفدائيين خلال عامي ١٩٧٠ ـ ١٩٧١، أثر أحداث الأردن الدموية، تفاقمت مشاكل الشيعة الاقتصادية ـ الاجتماعية القائمة أساساً بإضافة عنصر جديد إليها تمثل بالتدهور المتسارع للأمن في الجنوب. ورغم أن الجيش قام بمحاولات متواضعة للسيطرة على المناضلين الفلسطينيين، إلاّ أنه سرعان ما أصبح واضحاً أن الانقسامات السياسية والاجتماعية بين اللبنانيين تحول دون اتخاذ أي خطوات حاسمة على هذا الصعيد. وهكذا فإن اتفاقية القاهرة، لعام ١٩٦٩، التي كان المفترض أن تحد من نشاطات الفدائيين من لبنان وفيه، عملت بدلاً من ذلك على تشريع إقامة دولة رديفة، وهكذا انقلبت الأوضاع بسرعة مذهلة. فبينما كان المجلس الشيعي الأعلى يؤدي مهامه كأداة مفيدة للدفاع عن مصالح الشيعة (كما يراها موسى الصدر بالطبع) فقد فعاليته في وسط كانت السيطرة عليه تنتقل بسرعة إلى المليشيات والأحزاب غير المرخصة.

ونظراً لعدم قدرة الدولة على حماية مواطنيها، أدخل موسى الصدر شعار الكفاح المسلح في حملته لتمثيل وتعبئة الشيعة، فصرح، أثر حرب تشرين الأول ١٩٧٣، أنه لا يوجد «خيار آخر أمامنا سوى الثورة والسلاح»[٢٦]، ثم أعلن في خطاب له في شباط ١٩٧٤ في بدنايل، البقاع:

«لا نريد أن نصطدم مع النظام، مع أولئك الذين يهملوننا. فنحن اليوم نرفع صوتنا في وجه الأخطاء المرتكبة بحقنا، سحابة الظلم التي لحقت بنا منذ بداية تاريخنا. وبدءاً من اليوم لن نحتج ولن نصرخ. يقولون إننا متاولة، إسمنا الرافضون المخالفون الثائرون الخارجون على كل طغيان من أي جهة أتى ولو كلفنا روحنا ودمنا. والحسين وقف ضد اعدائه ومعه سبعون واليوم عددنا أكثر من سبعين وعدونا ليس ربع العالم كله... لا نريد عواطف بل أفعال. لقد تعبنا من الخطابات والمشاعر والكلمات.

ولقد كنت أكثر من ألقى الخطابات وأكثر من دعاكم إلى الهدوء... ومن اليوم فصاعداً لن أبقى صامتاً، وإن التزمتم الصمت فأنا لن أفعل... نطالب بحقوقنا كاملة ليس فقط في الوظائف بل بالمطالب العشرين التي تضمنتها العريضة ولن نقبل عنها بديلاً»[٢٧].

وليس هناك من شك أن خطاب موسى الصدر الأكثر شهرة هو الذي ألقي في ١٧ آذار ١٩٧٤، في مدينة بعلبك، أمام جمهور قدره مراسل النهار بخمسة وسبعين ألفاً. وقف موسى الصدر أمام جمهور من مؤيديه معظمهم يحمل السلاح لينتقد الحكومة بشدة لفشلها في الاستجابة للحاجات الأساسية لشعبها. ولاحظ أن بعلبك مدينة العشرة آلاف نسمة ليس فيها إلّا مدرسة رسمية واحدة تعود إلى أيام الانتداب الفرنسي وأضاف أن المدرسة هي بداية الطريق. وهاجم الحكومة بعنف لتباخلها في صرف الاعتمادات المخصصة للتنمية ومشاريع تخزين المياه[٢٨]. وذكر أن آلاف اللبنانيين في الجنوب والشمال محرومون من هويتهم اللبنانية ومحرومون بالتالي من خدمات الدولة (ناهيك عن صندوق الاقتراع). وندد بالجيش لعدم حمايته المواطنين في الجنوب. وطالب،

معلناً أن «السلاح زينة الرجال»، كل الحاضرين أن يدلـوا بقسم يتعهدون فيه بـالسعي إلى تحصيل حقـوقهم أو الإستشهاد دون ذلـك. ولقد اخـبرني عدد من مستشاري الصدر المقربين أن الإمام شعر بأنه لم يعـد يملك أي خيار في مواجهة إهمال الدولة وضرب الشيوعيـين والبعثيين عـلى وتر الإحبـاط والغضب الشيعي وكون محاولاته المرنة السابقة لم تحظ بأي نجاح؛ هذا الوضع يلخصه بشكل جيد ذلك التساؤل الذي ورد في خطابه «ماذا تتـوقع الحكـومة؟ مـاذا تتوقـع منّا غير الغضب والثورة؟»[٢٩].

كان هذا هـو المهرجـان الذي أطلق فيـه الإمام الصـدر حركتـه الشعبية، حركة المحرومين، التي تعهد أن يناضل عبرهـا حتى تتحقق مطالب المحـرومين ـ أي الشيعة عملياً ـ وترتفع كافة أنواع الظلم الاجتماعي عنهم. وكما يذكر كمال صليبي المؤرخ اللبناني البارز «حتى أنه هدد بمهاجمة واحتلال قصور النـافذين إن لم يستجب لمطالب الفقراء والمقهورين»[٣٠].

بعد ذلك بعام واحد، طغت الحرب الأهلية عـلى جهود الإمـام. وأصبح معروفاً في عام ١٩٧٥ أنه تمّ إنشاء ميلشيا تـابعة لحـركة المحـرومين[٣١]. تلقت هذه المليشيا ـ أفواج المقاومة اللبنانية والمعروفة باسم أمل ـ تدريبـاتها الأولى على يد فتح ولعبت من ثم دوراً ثـانويـاً في معارك ١٩٧٥ و ١٩٧٦. وبفعـل طغيان القوة العسكرية لمنافسيه المتعددين في ميلشيات اليسار، وضعف الثقة نوعاً ما به نتيجـة الازدواجيـة المـزعـومـة لـدوره في سقـوط النبعـة، في آب ١٩٧٦، بيـد الكتائب[٣٢]، تراجع الإمام الصـدر إلى الجنوب مـع حفنة من أتبـاعه الخلص. ورغم استمرار نشاطه في إلقاء الخـطب وتوعيـة انصاره، بـالإضافـة إلى زياراته المتعددة إلى بلدان الشرق الأوسط، إلاّ أن سمعته الوطنية وشعبيته خفتتا بشكل جـوهري بـين عام ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨. (يقـال أنه لعب دوراً هـاماً خـلال هـذين العامين في إثارة المعارضة للشاه بين الشيعة الايـرانيين. إلاّ أن الـطبيعة الخـاصة لهذه النشاطات لا تزال نوعاً ما غامضة).

وكما سبق لنا أن أشرنا، فإن حركة المحرومين والمليشيا التابعـة لها (أمـل)

كانتا متحالفتين مع الحركة الوطنية وحلفائها من الفدائيين خلال السنة الأولى من الحرب الأهلية، إلّا أن الصدر تخلى عن هذا التحالف لدى تدخل القوات السورية في حزيران ١٩٧٦ لمنع هزيمة الجبهة اللبنانية التي يسيطر عليها الموارنة. فقبل أربعة أشهر من التدخل السوري قبل الرئيس سليمان فرنجية «بالوثيقة الدستورية» واعتبرها الإمام قاعدة صالحة لتحقيق الاصلاح السياسي. وبدا أن هذه الوثيقة ـ التي تدعو إلى زيادة حصة المسلمين في المقاعد النيابية، بالإضافة إلى تقليص بعض صلاحيات رئيس الجمهورية ـ تشكل قاعدة لإعادة الهدوء إلى لبنان. فإذا أضفنا إلى ذلك إمكانية الهيمنة على منظمة التحرير بفضل التدخل السوري المرتقب، لبدا أن هناك إمكانية فعلية لبداية جديدة. إلّا أن فرصة إيقاف التذابح كانت فرصة ظاهرية لا فرصة حقيقية. فرغم خفوت حدة القتال في أواخر ١٩٧٦ فقد استمر العنف، وبقي الاصلاح ـ دستورياً كان أم غير دستوري ـ طموحاً بعيد المدى.

إن قدرة السيد موسى الصدر على تعبئة الشيعة قبيل اندلاع الحرب الأهلية لعبت دون شك دوراً طليعياً في تزايد تسيس الشيعية، إلّا أنه ينبغي أن نعيد التذكير بأن الإمام لم يقد سوى قسم من المتسيسين في طائفته، فالأحزاب والمليشيات المتعددة الطوائف هي التي جندت أغلبية الأعضاء الجدد، ولقد حمل عدد متزايد من الشيعة السلاح تحت راية هؤلاء لا راية أمل. ولقد عانى الشيعة أكثر من غيرهم، في الحرب كما في السلم، فتكبدوا عدداً من الاصابات أكبر بكثير من أي طائفة أخرى. ولعلّ النصر الأهم الذي حققه موسى الصدر هو تقليص سلطة ونفوذ النخب التقليدية ـ الزعماء، لكن اندلاع الحرب الأهلية وما ارتبط بها من نمو للأحزاب غير المرخصة هو الذي أحال هذه الشخصيات السياسية إلى مجرد رموز لمرحلة غابرة، ذات دور هامشي في النظام السياسي اللبناني.

وبغض النظر عمّا كان الامام فعلاً، ورغم حماس مؤرخيه أحياناً، فهو لم يكن رجل حرب. ولقد أسر بالفعل إلى أحد معاونيه بأنه لم يسمع طلقة غضب

واحدة، قبل مجيئه إلى لبنان. فسلاحه كان الكلمات والرموز، ونتيجة لذلك نجحت الحرب الأهلية في إعاقة جهوده السياسية. حتى بدا أن العنف الذي غمر لبنان قد طغى على حضوره. ومن سخرية القدر أن يكون اختفاؤه في عام ١٩٧٨ هو الذي ساعد على استرجاع الأمل والوعد الذي جسدته جهود الإمام الأولى.

الانبعاث الجديد لحركة أمل

سرعت ثلاث أحداث جرت في فترة العشرة أشهر الواقعة بين آذار ١٩٧٨ وكانون الثاني ١٩٧٩ من عملية تعبئة الطائفة الشيعية وساهمت في توطيد نفوذها السياسي في ظل قيادة أمل التي انبعثت فيها الروح من جديد؛ (كان اسم حركة المحرومين قد بطل استخدامه). ففي آذار ١٩٧٨ شنت اسرائيل غزوها الرئيسي الأول على لبنان، عملية الليطاني، وفي آب ١٩٧٨، اختفى الإمام الصدر خلال زيارة غامضة له إلى ليبيا، وفي كانون الثاني ١٩٧٩، أطاحت الثورة الاسلامية في إيران بالشاه. هذه الأحداث الثلاثة، هي التي أعادت الروح إلى حركة امل ومكنتها من لعب دور لم يسبق له مثيل ـ وإن كان من المحتمل أن يكون عابراً ـ في الحياة السياسية اللبنانية.

عملية الليطاني

إن الغزو الاسرائيلي في عام ١٩٧٨، الذي أدى إلى مقتل ١٠٠٠ نسمة (معظمهم من الشيعة) وتدمير عدد كبير من المنازل في كافة أنحاء الجنوب، لم يكشف فقط عن فداحة الخسارة البشرية التي قد يلحقها الاسرائيليون بسكان الجنوب كنتيجة للوجود الفدائي المسلح، ولكنه أشار أيضاً إلى بدء الحملة الاسرائيلية الهادفة إلى تنفير الشيعة من الفلسطينيين الذين يعيشون في مناطقهم. فبعد عملية الليطاني، لم يعد جيش الدفاع الاسرائيلي مهتماً بالحفاظ على حجة الانتقام الواهية، وانتقل إلى تنفيذ مخطط يرمي إلى وضع الفدائيين

وحلفائهم في موقع الدفاع الدائم عبر سلسلة من الهجمات المتواصلة والغارات الجوية وعمليات الخطف ونسف المنازل، ولقد ساعد سلوك الفدائيين القاسي والمتعجرف والقصير النظر على أن تحظى الحملة الاسرائيلية بنجاح هائل. وأكد رئيس الأركان الاسرائيلي الجنرال رافاييل ايتان على المبدأ الذي اعتمدته بلاده قائلاً «سنستمر في ضربنا متى نريد، وأنّى نريد، وإن مصلحتنا الذاتية هي العليا وهي التي تملي علينا عدم السماح للارهابيين (أي الفدائيين) بالعودة إلى الشريط الحدودي»(٣٣).

من النتائج الهامة لهجوم «جيش الدفاع الاسرائيلي» تذكير سكان الجنوب بشكل دائم بأن استمرار المقاومة الفلسطينية في المنطقة سوف يحبط أي محاولة لانهاء حملة [الإرهاب] الاسرائيلية. فعاش القرويون، وخصوصاً سكان المناطق المتاخمة للشريط الحدودي، الذي تسيطر عليه اسرائيل بواسطة حليفها ودميتها سعد حداد، في رعب مستمر من الغارات التي تشن على المتعاطفين مع الفلسطينيين أو على الذين يشتبه بانتمائهم إلى مجموعات لبنانية معادية لاسرائيل أو لحداد. وبالفعل فقد خلقت هذه الغارات هوة عميقة، إذ اكتشف القرويون أنهم بتبليغهم عن أخصامهم يتذوقون حلاوة الانتقام ويصفون حساباتهم القديمة. وهكذا عانى عدد كبير من الأبرياء من القبضة الغاشمة لجيش الدفاع الاسرائيلي. وفي هجوم «نموذجي» قام الاسرائيليون في كانون الأول ١٩٨٠، مصحوبين باتباعهم اللبنانيين بالإغارة على خمس قرى جنوبية، فقتلوا ثلاثة عن عمد - بدم بارد - في قرية برعشيت، وجرحوا عشرة ودمروا أو الحقوا أضراراً بـ ١٤ منزلاً(٣٤). كان لهذه الغارات عدة آثار مهمة. أولاً: في المناطق التي يتمكن الاسرائيليون وعملائهم فيها من الانتقال بحرية، اضطر المناضلون المتعاطفون مع الحركة الوطنية أو منظمة التحرير أما إلى الرحيل أو التواري عن الأنظار مما خفض من إمكانية استقطاب عناصر جديدة تاركاً المجال مفتوحاً بشكل متزايد أمام حركة أمل التي اكتشف الاسرائيليون في وقت مبكر أنها حليف ضمني. ثانياً اكتشف القرويون الذين لم تكن لهم علاقة بالسياسة من قبل أن الطريقة الأفعل للحماية من زوار الفجر المتطفلين هي التعاطف مع

حركة (أمل) تمنع «غير المرغوب فيهم» من دخول قراهم.

ولقد بلغ الأمر بالسكان المحليين أن شكلوا في عدد من القرى والبلدات قوتهم الأمنية المحلية الخاصة، التي كانت تقوم بدوريات حراسة ليلية، ومع الوقت مالت هذه المليشيات المنشأة للغاية المشار إليها أعلاه إلى الانضمام أو على الأقل إلى التعاطف مع حركة أمل. ثانياً: كانت النتيجة النهائية للحملة بروز هوة واضحة تتسع باستمرار بين حركة المقاومة الفلسطينية وبين القرويين في الجنوب. كذلك شهدت أحياء بيروت الشيعية نفوراً متزايداً شبيهاً بما كان يحدث في الوقت نفسه في الجنوب. فقد كان الفدائيون وحلفاءهم يستنفذون بسرعة ما قوبلوا به من ترحيب.

في أواخر السبعينات، أصبح من الشائع لدى زيارة القرى الشيعية أن تستمع إلى كافة أنواع الحكايات التي يكون فيها اللبنانيون هم الضحايا والفلسطينيون هم الأشرار. فقد تبنى حتى أكثر الفلاحين بساطة شعارات مناوئة للفلسطينيين، فبدلاً من إلقاء اللوم على الاسرائيليين - كما كان الحال في الماضي - أرجع القرويون في معظم الأحيان سبب مأزقهم إلى الوجود الفلسطيني. ولقد استمعت شخصياً إلى عدد من الناس المتواضعي الحال وهم يغمغمون أن الفلسطينيين هم أصل المشكلة، بينما كانوا قبل عشرة سنوات فقط يعتبرون أن أصل المشكلة هو فلسطين. هذا التحول يمثل نجاحاً هاماً للخطة الأمنية الاسرائيلية يمكن فهمه بسهولة، إلّا أنه تجدر الإشارة إلى أن المذهل في الأمر هو قوة مشاعر القرويين لا منبعها. إذ يمكن في الواقع إرجاع جذور هذا الموقف إلى أوائل السبعينات، عندما قام بعض الشيعة بمظاهرات تأييد للجيش اللبناني أثر إصطدامه بالفلسطينيين[٣٥].

مع استمرار الأزمة في لبنان تزايدت عزلة الشيعة كطائفة. ففي السنوات الأولى من الحرب الأهلية، شكل الشيعة وقود الحرب لمعظم الفئات المتحالفة مع منظمة التحرير، وكانوا يوصفون غالباً وعن حق بأنهم، كشعب مهجر، الحلفاء الطبيعيين للفلسطينيين. إلّا أنهم سرعان ما أصبحوا ضحايا الحرب

الاسرائيلية ـ الفلسطينية على اسرائيل ـ فلسطين. وجد الشيعة أنفسهم بفعل عملية ديالكتيكية لا تعرف الشفقة، مستهدفين من الاسرائيليين بسبب قربهم المكاني من الفدائيين، بينما قوبلوا بالريبة والاحتقار من الذين حاولوا الابتعاد عنهم. ويجب التشديد هنا، على أن الحملة الإسرائيلية لم تكن لتحظى بمثل هذا النجاح لو لم تتعزز بعدم شعبية الفدائيين[٣٦]. أدت حملة جيش الدفاع الاسرائيلي المكثفة التي بدأت عام ١٩٧٨ إلى إخراج التناقضات والتوترات الكامنة والدفينة إلى السطح[٣٧] وشكل تحول الشيعة عن الفلسطينيين أرضاً خصبة لنمو منظمة ـ أمل ـ وعدت بتلبية حاجة ملحة جداً هي الأمن.

قام العديد من الشيعة، تدفعهم إلى حد كبير، الرغبة في حماية عائلاتهم وبيوتهم وقراهم، أما بالانضمام إلى حركة أمل أو تأييدها بشكل فعال. وجرت في عامي ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ اصطدامات مهمة بين أمل من جهة والفدائيين وحلفائهم من جهة أخرى. سعى مسؤولو فتح بدون نجاح يذكر أحياناً وإدعوا أنهم يسعون في أحيان أخرى إلى ترتيب صلح بين أمل وبين أعدائها اللدودين (كجبهة التحرير العربية، التي تدعمها العراق، والاتحاد الاشتراكي العربي الذي تموله ليبيا)، إلاّ أن أولويات الشيعة والفدائيين كادت تكون متعارضة تماماً. وتوقع عدد كبير من الشيعة أثر أسبوع من القتال العنيف جداً، الذي دار بين الفلسطينيين وأمل في ربيع ١٩٨٢ نشوب حرب فدائية ـ شيعية في أية لحظة[٣٨].

اختفاء موسى الصدر

كان التطور الثاني الذي ساعد في ايقاظ حركة أمل هو اختفاء قائدها الإمام موسى الصدر. فبعد وصوله إلى ليبيا في ٢٥ آب ١٩٧٨، اختفى الإمام في ظروف لا تزال غامضة، ويعتقد معظم قادة أمل أن الزعيم الليبي معمر القذافي هو المسؤول عن مصيره. ولم تتبخر هذه الشكوك بمرور الزمن، كما تشهد بذلك سلسلة من الأعمال المعادية لليبيا كخطف الطائرات والأشخاص

وغيرها من الهجمات على المسؤولين والتجهيزات الليبية[٣٩].

وصل السيد موسى الصدر برفقة اثنين من مساعديه، الشيخ محمد شحادة يعقوب والصحافي عباس بدر الدين، إلى ليبيا في ٢٥ آب ١٩٧٨ في زيارة لم تحدد مدتها أو هدفها. ويقول أحد كبار معاوني الصدر إلى أن الزيارة تمت استجابة لدعوة من القذافي قبلها الصدر ليتسنى له «الدعوة إلى عودة السلام إلى لبنان ومن أجل العمل في سبيل السلام»[٤٠] وكان الصدر قد زار، قبل وصوله إلى ليبيا، المملكة العربية السعودية والكويت والجزائر للسبب نفسه على ما يبدو.

وبحسب رواية مصدر متعاطف معه، قرر الامام مغادرة ليبيا في ٣١ آب ١٩٧٨، أي عشية العيد الوطني الليبي بمناسبة ذكرى ثورة ١ أيلول ١٩٧٠، بعد أن قابل خلال زيارته مسؤول مكتب العلاقات الخارجية الليبية السيد أحمد الشحطي، والمفترض أنه قابل القذافي أيضاً. ويزعم الزعيم الزئبقي لليبيا أن السيد موسى الصدر قد غادر ليبيا على متن طائرة تابعة لشركة ايطالية متجهة إلى روما. إلّا أن أتباعه ينفون ذلك ويدعون أنه لم يغادر ليبيا على الاطلاق. ولقد أيد تحقيق رسمي ايطالي نفيهم هذا[٤١]. يقول أحد كبار مساعديه، وهو الذي اخبرني أنه حثّ الامام على عدم الذهاب إلى ليبيا، إن الليبيين وضعوا ثلاثة أشخاص على متن الطائرة المغادرة إلى روما بالإضافة إلى حقائب الإمام ورفيقيه حتى يتمكنوا من الإدعاء بأن الوفد قد غادر ليبيا[٤٢]. وعلى أي حال فقد انقطعت أخباره منذ ذلك الحين ورغم أنه بين الفينة والأخرى تتردد الإشاعات بأنه ما زال على قيد الحياة[٤٣]. إلّا أن أغلب المراقبين الحياديين يعتقدون بأنه توفي، وهذا ما يعبّر عنه أيضاً عدد لا بأس به من أتباعه عندما يتطرقون إلى الموضوع في مجالسهم الخاصة.

رغم كثرة الروايات التي تعلل أسباب اختفاء الإمام، لكن المؤكد إنها مسألة غامضة لن يتوصل أحد على الأرجح إلى الكشف بشكل نهائي عن ملابساتها. إلّا أنه من المفيد أن نطلع على هذه الروايات لأن كلا منها يخبرنا

شيئاً عن المدى الذي وصل إليه البعض في استغلال هذه الحادثة الغريبـة، إن لم يكن في استغلال مصير الإمام نفسه.

فبحسب إحدى الروايات، كان القذافي قد أعـطي ٣ ملايـين ليرة لبنـانية (حوالي المليون دولار) للصـدر الذي لم يستـطع أن يقدم كشفـاً بكيفية إنفـاقها. وتزعم هذه الرواية أن المبلغ وجد طريقه إلى أحد المصارف السويسريـة وإن هذا هـو السبب الذي حـدا بالقـذافي إلى إعدامـه أو زجـه في السجن. هنـاك عـدة أسبـاب للتشكيـك بهـذا التقريـر. أولاً وزعت الأمـوال الليبيـة على عـدد من المنظمات الفلسطينية واللبنانية (كالاتحـاد الاشتراكي العـربي) دون أي محاسبـة أو حتى تساؤل. ثانياً يقول رفاق الصدر المقربون جداً أنه كان غارقاً في الديـون (٢ مليون دولار) لدى اختفائه، بنتيجة القروض التي كـان قد وقـع عليها شخصيـاً لتشغيل المؤسسة المهنية في برج الشمالي (قرب صـور). ولقد كشف التـدقيق في حسابات الصدر الشخصية عن مبالغ متواضعة جـداً. ثالثـاً كان الصـدر يعيش حياة بسيطة رغم إنها لم تصل إلى حد التقشف. ولا يوجد أي سبب يحمـل على الاعتقاد بأنه ادخر مـالاً كان من الممكن استخـدامه في دعم حـركته، فعلى أي حال كان كل ما يؤدي إلى نمو حركته يعزز بالنهاية من مكانته الشخصية. أضف إلى ذلـك، إن المقابـلات التي أجريت مـع أشخاص يعـرفـونـه بمن فيهم بعض أخصامه، لم تسفر عن أي اتهام لـه بالفسـاد. وأخيراً يـدعي اتباع الصـدر أنهم أبلغوا القذافي عن استعدادهم، في حال تمكن من إقامته الدليل عـلى أنه أعـطي الامام أي مبلغ من المال، للموافقة على سجنه أو حتى إعـدامه. وكـما قال أحـد كبار مسؤولي أمل بالحرف «فيما يتعلق بقضية المال، فإننا نعتبر إدعاء القذافي بأنه أعطي الامام أي مبلغ من المال ادعاء عبثيـاً كاذبـاً، ولقد أبلغنـا القذافي أنـه إذا تمكن من إثبات صحة ما يدعيـه فإننـا نوافق عـلى سجنه أو حتى إعـدامه. لكن القذافي اكتفى في رده علينا بالقول أن الامام غادر ليبيا إلى ايطاليـا، بينما تـظهر كافة الدلائل أنه لم يترك ليبيا على الاطلاق»(٤٤).

وتزعـم روايـة أخرى أن شاه إيران كلف جهاز مخابراتـه (السافـاك) بتصفية الصدر، الذي لعب كـما يبدو دوراً ثـانويـاً على الأقـل في إثارة المشـاعر المعـادية

للشاه في ايران. ثمة علاقة وثيقة جداً تربط تقليدياً بين القادة الدينيين الشيعة في ايران وزملائهم في لبنان، خصوصاً وإن عدداً من العلماء اللبنانيين «تدرب» لفترة في مدارس ايران الدينية. (كما فعل موسى الصدر لفترة قصيرة). أضف إلى ذلك، فإن الصدر لم يكن ايرانياً بالولادة فقط بل تربطه صلة نسب (عبر الزواج) باثنين من أعداء الشاه الرئيسيين آية الله روح الله الموسوي الخميني وآية الله محمد حسن طبطبائي. (ابنة أخيه تزوجت من أحمد ابن الخميني، وإحدى شقيقاته هي زوجة صادق طبطبائي ابن آية الله طبطبائي)، مما يوفر بالتالي إمكانية سطحية معينة لتصديق هذه الرواية.

وفي الحقيقة، فعندما تشكلت قوات الطوارىء الدولية في لبنان (اليونيفل) في ربيع ١٩٧٨، شاركت ايران بكتيبة ـ ذكر إنها كانت تعج بعملاء السافاك ـ وبحسب تقارير أحد المراسلين الصحافيين فإن الوحدة الايرانية كانت مشغولة «بتحديد وعزل اتباع الزعيم المناهض للشاه الإمام موسى الصدر»[٤٥] لكن رغم احتمال توفر الدافع وبالطبع الامكانية المادية لتصفية الصدر إلّا أن اتباع الامام، والنظام الايراني الحالي ـ وكلاهما يملك الكثير من الدوافع التي تحملهم على وضع اللوم على الشاه ـ يصران على القاء التبعة على كاهل القذافي. وكما لاحظ مسؤول ايراني في عام ١٩٨٠ «إننا نعتبر الحكومة الليبية مسؤولة مباشرة عن الغموض الذي ما يزال يحيط بالمسألة»[٤٦].

أما شهبور بختيار، الذي سلمه الشاه الحكم لدى مغادرته ايران، فيقدم بدوره برواية أخرى لملحمة الاختفاء، زاعماً أن الشاه أرسل الصدر إلى لبنان لتعزيز مخطط يرمي إلى إنشاء دولة شيعية تضم ايران والعراق ولبنان، وإنهما اختلفا لاحقاً بسبب فشل الشاه في ارسال ٥٠٠ ألف دولاراً كان قد وعد الصدر بها (تشير مصادر أخرى إلى أن هذا المبلغ كان مخصصاً لبناء مستشفى في صور). إلّا أن شهبور يزعم أن المسؤول عن اختفاء الصدر ليس الشاه بل الخميني الذي كان الصدر منافساً قوياً وخطيراً له. ويرى بعض المراقبين الحسني الاطلاع أنه حتى بعد انتصار الثورة الاسلامية فقد كان هناك خوف من أن «يستولي الأمليون على الثورة».

والأمر المثير للاهتمام هو أن هذه الرواية تلقى قبولاً من أحد رفقائه الأقربين، وهو رجل كان على علاقة مباشرة بالتحقيق الذي أجري حول اختفاء الامام، يرى هذا المصدر أن الامام لقي مصرعه بنتيجة مؤامرة سورية ـ ليبية ـ ايرانية. ويضيف أنه بغض النظر عن الروابط الشخصية والدينية فإن كلاً من الخميني والصدر لم يكن يحب الآخر. (يشير شخص مطلع آخر إلى أن الخميني بدا غير مهتم عندما سأله صحافي مصري بارز عن سر اختفاء موسى الصدر). وبحسب المصدر الأول فإن السوريين وبالتحديد وزير الخارجية آنذاك عبد الحليم خدام، هم الذين حثوا الامام على قبول الدعوة الليبية، بالطبع يحتاج المرء إلى قفزة استدلالية جوهرية كي يصل إلى الحديث عن مخطط اغتيال متكامل، لكن قد تكون هناك دوافع أخرى وراء الترويج لمثل هذا الاحتمال[٤٨].

هناك رواية أخرى تربط اختفاء السيد موسى الصدر بنمو المعارضة للوجود الفلسطيني المسلح في جنوب لبنان وبالعلاقات المتوترة بين الحركة الشيعية وبين المنظمات الفدائية التي يدعمها القذافي على وجه الخصوص. يقول عزيز عمر الشنيب، ديبلوماسي ليبي سابق عمل في الأردن والتجأ إلى المملكة الهاشمية، إن القذافي حاول فرض خط سياسي جديد على الإمام موسى الصدر وقد أدى به الاعتراض إلى الإعدام. وبحسب رواية الشنيب فإن المصير نفسه كان بانتظار ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لانحرافه عن خط الرفض في مواجهة اسرائيل. ويذكر الديبلوماسي السابق أن ثلاثة من مساعدي القذافي ـ أحمد رمضان، وبوكبير حنيش، وخليفة حنيش ـ هم الذين نفذوا الاغتيال. ويقول أن جثث الامام ورفيقيه دفنت جنوبي بلدة ساحلية تدعى سرت بالقرب من مشروع زراعي يديره أحد أبناء عم العقيد، ويدعي أن لديه ما يثبت ذلك من الوثائق، إلاّ أن هذه الوثائق لم تخرج إلى العلن حتى الآن[٤٩]. ويدعي آخرون تابعوا هذه الملحمة أن القذافي كان يكره الامام كرهاً شديداً وإنه تظاهر بالنوم خلال اجتماع جمعه به حتى يظهر عدم احترامه له. ورغم أنه يبدو أن وجود يد للقذافي في تصفية الصدر أمراً لا يخرج عن إطار

شخصيته، لكن لنقل أن محضر القضية لم يقفل بعد.

بينما يبقى لغز اختفاء ومصير الامام الصدر مفتوحاً، إلاّ أن اختفاءه هذا كان ذو أهمية رمزية بالغة لدى حركة أمل. فلقد رفع العديد من شيعة لبنان شخصه إلى مقام الشهيد الوطني. وفي عام ١٩٧٩، أخذت صورته مكانها في فسيفساء الملصقات الجدارية التي تشهد على ذلك الكم الهائل من القضايا والأحزاب في لبنان. أما صحيفة أمل فتضع صورة الامام على صدر صفحتها الأولى وتعيد بانتظام نشر خطاباته وتعليقاته (المصحوبة عادة بصور إضافية له). ويعرف أعضاء الحركة عن نفسهم من آن لآخر بوصفهم «صدريين». ويضع أغلب أعضاء الحركة الحديثي السن زراً أو قلادة عليها صورة الإمام الصدر، وبل بعضهم يلبس قميصاً (تي شيرت) قطنياً يحمل صورته. ففي بلد لا يوجد فيه سوى عدد قليل من الأبطال المعاصرين نال موسى الصدر درجة رفيعة من الشهرة.

ولو كان الامام الصدر قد اختفى عن مسرح الأنظار بشكل هادىء، لكان من المرجح أن تكون سياسة الشيعة أشرس بكثير مما هي عليه الآن. فبينما يحيي أتباعه إنسانيته وتفانيه وتضحيته والتزامه العميق بمحرومي لبنان وبلبنان نفسه، يشير اولئك الذين يقللون من شأنه إلى تكتيكه في تغيير التحالفات، والى ذلك الدور المتعمد أو غير المتعمد الذي لعبه في خدمة مصالح «الثورة المضادة» ومؤسساتها (أي المكتب الثاني) وفي خدمة طموحاته السياسية. وبالتالي فلو كان واصل جهوده في لبنان لكان من غير المرجح أن يكون قادراً على رأب أو تجاوز الهوة التي تفصله عن زعماء الشيعة وإتباعهم من جهة وعن العديد من المجموعات المناصرة للحركة الوطنية اللبنانية من جهة أخرى. ورغم أن إختفاءه لم يلغ هذه الانقسامات، إلاّ أنه جعلها نوعاً ما غير ذات بال. فالعديد من الشيعة يجدون في أمام مختفي رمزاً أصيلاً على الصعيد الثقافي يلزمهم بالتعبير عن القهر الذي فرض عليهم أن يعانوا منه. إن اختفاء الصدر قد غذى وتكامل مع مزاج سياسي، وشكل عاملاً مؤاتياً لتبلور حركة شعبية هي حركة أمل.

يسلم عدد ليس بالقليل من قادة أمل بأن إماماً «مش موجود» هو بلا شك ذي قيمة أكبر من إمام «موجود» في تعبئة الجماهير سياسياً. إذ أن اختفاء الامام الغامض لم يؤد فقط إلى جعل انتقاد الحركة التي يمثلها أصعب بكثير، بل ومن الواضح أن «غيابه» يذكر بإيمان الشيعة بعقيدة الامام الغائب، مما يعزز من أصالة المنظمة السياسية الوحيدة في لبنان، الشيعية بشكل كلي[٥٠]، وكما يسلم أحد مفكري أمل فإن اختفاء موسى الصدر هو «أهم شيء» حصل لحركة أمل.

الثورة الاسلامية

كان لانتصار الثورة الاسلامية في إيران، بلا ريب، أثراً قوياً جداً على لبنان. فلقد شكل خلع الشاه في كانون الثاني ١٩٧٩ نموذجاً مهماً، يظهر ما الذي تستطيع أمة مؤمنة، حسنة التنظيم ومعبأة أن تنجزه في وجه الظلم والطغيان ناهيك عن أن النظام الجديد في طهران كان يعد بأن يكون مصدراً مهماً للدعم المادي والمعنوي.

وللروابط التي تربط شيعة جبل عامل وشيعة ايران تاريخ طويل ومتميز. فكما يذكرنا ميشال مازاوي: «وفي الواقع أن الفصل المتعلق ببروز التشيع في إيران أثر قيام الدولة الصفوية في أوائل القرن السادس عشر لا يمكن كتابته دون الإحالة المباشرة إلى الدور الذي لعبه علماء عامليون من جنوب لبنان الذين توافدوا على البلاد ما أن سيطر النظام الجديد عسكرياً وسياسياً»[٥١]. وفي القرون التالية، تلقى العديد من رجال الدين اللبنانيين تعليمهم الديني في النجف ـ العراق التي طغت على جبل عامل كمركز للتعليم الديني الشيعي. ثم ومع بروز قم كمركز للتعليم الديني أخذ عدد من العلماء الشيعة اللبنانيين يتلقى العلم فيها أيضاً[٥٢].

لعب عدد من مسؤولي أمل دوراً هاماً في الأحداث الأخيرة في ايران كما تلقى عدد من الايرانيين بمن فيهم ابن الخميني أحمد الخميني ونسيبه صادق طباطبائي تدريبهم العسكري في لبنان تحت إشراف أمل[٥٣]. ولعلّ المثال الأهم

هو مثال مصطفى شمران: ايراني درس الهندسة في امريكا، تولى إدارة المؤسسة المهنية في برج الشمالي حتى عام ١٩٧٩، حين غادر إلى ايران ليصبح رئيساً لمجلس الدفاع الأعلى في الجمهورية الاسلامية الجديدة. وبينما ليس من غير المنطقي الافتراض بأن وجود هذا المسؤول في مكان مناسب إلى هذا الحد قد ساعد بشكل هائل على توفير مساعدات جوهرية لأمل. إلاّ أن موته الغامض في عام ١٩٨١ الذي يقال أنه من جراء حادث تحطم طائرة على الجبهة العراقية- يلقى ظلالاً من الشك على هكذا افتراض. ويعتقد العديد من اللبنانيين المؤيدين لحركة أمل أن موت شمران من صنع أشخاص أو فئات مؤيدة لنظام الخميني رأت في شمران منافساً قوياً له، لذا فمن المرجح أن تكون المعلومات المنتشرة بين الناس حول تدفق مساعدات مكثفة ومتواصلة من طهران إلى أمل معلومات إلى حد ما غير دقيقة. ولقد تعزز هذا الرأي بدعم الجمهورية الاسلامية بشكل مباشر منظمات إسلامية «حقيقية» في تنافس مباشر مع حركة أمل، وهو موضوع سندرسه بتفصيل أكثر في الفصل السادس.

من المهم أن نميز بين النتائج السياسية الخاصة بالثورة الاسلامية التي انتجت ما أفضل أن أسميه «بالنموذج الايراني» وبين الظاهرة الاجتماعية- السياسية الأعرض المتمثلة بالتشيع (أو الدين بشكل عام) كملجأ للذين يجدون أنفسهم معزولين أو مستثنيين من النظام السياسي والذين يجدون في الدين هوية جماعية مألوفة، وأداة للنضال من أجل تحقيق أهدافهم السياسية.

إن ظاهرة «الانبعاث الاسلامي» ليست ظاهرة جديدة ولا حتى متجانسة. ورغم تنبؤات الأكاديميين المبكرة- بأن «العلمنة سوف تبتلع ظاهرة الأحزاب السياسية الدينية»(٥٤). فقد أصبح من البين الآن أن هذه التنبؤات كانت في أحسن الأحوال سابقة لأوانها. فهذه الحركات كما توصلت في دراسة مقارنة لي عن حركات الاحتجاج الاسلامي في لبنان وسوريا، ليست جزءاً من «كتلة خرسانية تزحف من مكان لآخر في الشرق الأوسط، لكنها تمثل خليطاً من التاريخ الطبيعي والبرامج والاحتمالات»(٥٥). ففي سوريا مثلاً تمسك المسلمون

السنّة بعد أن فقدوا السلطة، بالاسلام كوسيلة لإضفاء الشرعية على حملتهم «السياسية» العنيفة غالباً على نظام حافظ الأسد. أما في لبنان، وحيث الطائفة هي جوهر السياسة فقد سعى الشيعة لنيل حقوقهم السياسية في حركة تضع هويتهم اللبنانية الشيعية على المحك. وفي الحالتين معاً فإن سبب اتخاذ الاحتجاج طابعه الديني يعود - جزئياً على الأقل - إلى فشل الطابع العلماني.

ومع ذلك لا يمكن إنكار القوة الايحائية للنموذج الايراني. إلاّ أن العديد من الباحثين قد فشلوا في ملاحظة أن الشيعة اللبنانيين العاديين - كالعديد من مسلمي الأمة - يملكون نظرة مزدوجة إلى الثورة الاسلامية، فثمة من جهة اعتراف بأنها قد برهنت عمّا يمكن لجماعة مؤمنة معبئة أن تنجزه، ولكنها من جهة أخرى لا تعتبر بشكل واسع نموذجاً يصلح للتطبيق في لبنان. وباختصار، فإن الأهمية العاطفية للثورة الاسلامية أكثر أهمية من شكلها المؤسساتي. فالكثير من اللبنانيين الذين يمجدون النموذج الايراني تراهم يدينون ويشجبون - بصراحة ودون أي قيد - المغالاة التي وقعت فيها الثورة (الاعدامات المتعجلة، التعذيب وغيرها، بالإضافة إلى الرؤية السياسية التي عفا عليها الزمن لعدد من شخصياتها الرئيسية) وحتى منتصف عام ١٩٨٦ على الأقل لم يكن يوجد ما يشير إلى أن التيار المسلم الرئيسي (الشيعي والسني) يسعى إلى نقل الثورة الإسلامية إلى لبنان، وفي الواقع فإن العديد من المسلمين اللبنانيين يزدرون ويخشون في آن ما يصفونه أحياناً «بالخمينية». غير أن هذا لا ينفي أن العديد من الشيعة اللبنانيين يرون إلى لبنان كجزء من الأمة، إلاّ أنه جزء ينبغي المحافظة عليه لا إستبداله بالكل الاسلامي. يبقى أن النقطة المهمة هي أن الأحداث في ايران قد شكلت حافزاً مهماً لتعبئة الشيعة سياسياً، دون أن ترى فيها أغلبية الشيعة نموذجاً للتقليد.

الهوامش

(١) Michael C. Hudson, «The Precarious Republic: Political Modernization in Lebanon», see PP. 31-32.

(٢) في مقابلة خاصة في شباط ١٩٨٤، أكد أحد المقربين من الإمام الصدر على بدائية التنظيم السياسي.

(٣) لنقاش مفيد حول الرابطات العائلية ودورها في التطور السياسي والإقتصادي - الإجتماعي أنظر: Samir Khalaf, «Adaptive Modernization The Case for Lebanon», in Economic Developement and Population Growth in the Middle East, ed. Charles A. Cooper and Sidney S. Alexander, PP. 567-598.

(٤) هذه الملاحظة مستعارة من فؤاد عجمي في مقابلة خاصة معه في نيسان ١٩٨٤.

(٥) حول التنويعات والاختلافات المناطقية بين الجنوب والبقاع أنظر Raymond Adams in «Paradoxes of Religions Leadership among the Shi'ites of Lebanon». MERA Forum 6 (Winter 1983): 9-12.

(٦) Quoted in al-Sadr!? P. 27.

(٧) Karim Pakradouni, «La paix manquée», see PP. 105-107; quotation at P. 106.
معظم المواد المتضمنة في الفقرات التالية تعتمد على هذا الكتاب.

(٨) Quoted in Thom Sicking and Shereen Khairallah, «The Shi'a Awakening in Lebanon: A Search for Radical Change in a Traditional Way, «Vision and Revision in Arab Society, 1974, CEMAM Reports 2 (1975): 97-130; quotation at PP.115-116.

(٩) Quoted in Raphael Calis, «The Shüte Pimpernel», Middle East (November 1978), 58-54, quotation at P. 54.

(١٠) Shahpur Bakhtiar, «The Catastrophe» (excerpts from his book, Mafidelité) al Watan al-Arabi, October 8-14, 1982.

(١١) Pakradouni, «La paix», P. 106.

(١٢) Sicking and Khairallah, «The Shi'a Awakening», P. 111.

(١٣) أنظر المصور (القاهرة) ٢٧ أيار ١٩٧٧.

(١٤) Pakradouni, «La paix», P. 106.

(١٥) الدستور (لندن) ٢٦ حزيران - ٢ تموز ١٩٧٨.

(١٦) حول موقف الإمام الصدر من الوجود الفدائي أنظر المصور ٢٧ أيار ١٩٧٧؛ والحوادث ٢٤ كانون الأول ١٩٧٦؛ والدستور ٢٦ حزيران - ٢ تموز ١٩٧٨.

(١٧) الدستور ٢٦ حزيران - ٢ تموز ١٩٧٨.

(١٨) Pakradouni, «La paix», P. 107.

(١٩) استناداً إلى نقاشات بين الكاتب وبين مسؤولي فتح في جنوب لبنان ١٩٨٠-١٩٨١.
(٢٠) الحوادث ١ آذار ١٩٧٥.
(٢١) بيان المجلس الشيعي الأعلى في ٢٤ أيار ١٩٧٠.
(٢٢) David R. Smock and Audrey C. Smock, «The Politics of Pluralism: A Comparative Study of Lebanon and Ghana», P. 141.
(٢٣) يدعوه العديد من اللبنانيين بمجلس الجيوب بدلاً من مجلس الجنوب، نظراً لشهرته في الرشوة وتوزيع الإعتمادات بطريقة غير قانونية. أصبح المجلس هدفاً هاماً تركز عليه أمل نشاطها في عام ١٩٨٠، عندما إحتلت مكاتبه في صيدا تعبيراً عن مطالبتها بضرورة أن تتوفر في إدارة المجلس صفات النزاهة والكفاءة.

في عام ١٩٨٢، تولى حسين كنعان، أحد أوائل المقرّبين من السيد موسى الصدر رئاسة مجلس الجنوب، ثم أستبدل بمحمد بيضون، أحد قادة حركة أمل، ويبدو أن المجلس عمل بقدر أكبر من النزاهة في ظل رئاسة هذين الرجلين.
(٢٤) Sicking and Khairallah, «The Shi'a Awakening», P. 110.
(٢٥) المرجع نفسه ص ٩٩. أما مدى رؤية خصوم الصدر له بوصفه مغتصباً للسلطة التي هي من حقهم الشرعي، فيظهر من خلال هذا التصريح للنائب حميد دكروب العضو في كتلة الأسعد: «لا الإمام الصدر ولا المجلس الشيعي الأعلى مسؤول عن أمور الطائفة الشيعية، المسؤول الوحيد هو كامل الأسعد» (الأسبوع العربي ١٦ شباط ١٩٧٤).
(٢٦) الأسبوع العربي ١٦ شباط ١٩٧٤.
(٢٧) Sicking and Khairallah, «The Shi'a Awakening», PP. 117-118.
انظر النهار ١٨ شباط ١٩٧٤؛ والحياة ١٨ شباط ١٩٧٤.
(٢٨) النهار ١٨ آذار ١٩٧٤.
(٢٩) المرجع نفسه.
(٣٠) Kamal S. Salibi, «Crossroads to Civil War: Lebanon 1958-1976», P. 78.
(٣١) المرجع نفسه.
(٣٢) يرى المراسل البريطاني جون بولوك أن سقوط النبعة في ١٦ آب ١٩٧٦ قد سهله تحوّل السيد موسى الصدر إلى السوريين (بالإتفاق مع كامل الأسعد!!)، الذين كانوا في ذلك الوقت متحالفين مع الكتائب، أنظر (Death of a Country: The Civil War in Lebanon, PP. 172-173). انظر أيضاً رواية ماجدة سليمان التي لا تناقض رؤية بولوك بل تضع المسألة في إطار مختلف «The Lebanese Communities: and Their Little Wars», Khamsin 10 [1983]: 13-20 guotation at P. 17:

في بداية الحرب الأهلية، كان سكان النبعة يؤيدون المنظمات الفلسطينية واليسار اللبناني، الذي جعل قيادته المركزية في هذه المنطقة الاستراتيجية جغرافياً. لكن مع استمرار القذائف بحصد المزيد من الأرواح والحصار القاسي الذي أطبق على الحي خفتت حماسة السكان وحلّ محلها الحقد والضغينة. فمنظمات «اليسار الإسلامي ـ الفلسطيني» لم تهتم كثيراً بالمشاكل التي يعاني منها السكان في حياتهم المدنية اليومية (السكن والغذاء، إلخ). وحصرت نطاق عملها في المجال العسكري، وهكذا استثيرت المشاعر الطائفية الشيعية من جديد وتعمّقت أكثر مع إنشاء السيد

موسى الصدر لمستشفى في الحي، الأمر الذي بدا متناقضاً بشكل حاد مع المنظمات السياسية التي لم تكن تنفق المال إلاّ على شراء الأسلحة.

بعد ذلك بقليل، وعندما سقطت النبعة بيد الكتائب، لم يقاوم السكان الشيعة الهجوم، فهي معركة بين «قوتي احتلال» لم يشعر السكان الشيعة بأنها تعنيهم.

(٣٣) Quoted in the Jerusalem Post, March 25, 1981.

(٣٤) Monday Morning (Beirut), December 22-28, 1980—

(٣٥) أنـظر Smock and Smock, «Politics of Pluralism», P. 142 and Salibi, «Crossroads to Civil War», PP. 63-64.

(٣٦) لرواية جديرة بالتنويه أنظر David K. Shipler, «Lebanese Tell of Anguish of living under the P.L.O». New York Times, July 25, 1982.

(٣٧) أنـظر Walid Khalidi, «Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East» PP. 115-116.

(٣٨) بناءً على ملاحظاتي خلال إقامتي في لبنان (١٣ شهراً)، ١٩٨٠-١٩٨١.

(٣٩) أنـظر Augustus R. Norton, «Political Violence and Shi'a Factionalism in Lebanon, «Middle East Insight 3, no. 2 (1983): 9-16; or New Out look: Middle East Monthly (Israel) (January 1984): 19-21, for an affreviated version.

(٤٠) رسالة من عضو في مجلس القيادة، أيار ١٩٨٢.

(٤١) PP. 61-62 «Al-Sadr!?» الوثائق التي يحتويها الكتاب تبنت ادعاءات أتباع الصدر.

(٤٢) مقابلة خاصة مع مسؤول سابق، حزيران ١٩٨٣.

(٤٣) أشار تقرير صحافي مؤرخ في ٩ أيلول ١٩٨٠ إلى أن الصدر محتجز في معسكر عسكري ليبي قرب الحدود الجزائرية (New York Times, September 10, 1980).

(٤٤) رسالة من عضو في مجلس القيادة، أيار ١٩٨٢.

(٤٥) Christian Science Monitor, April 17, 1978.

(٤٦) Sadig Tabataba'i, quoted in L'Orient-Le Jour, September 16,1980.

(٤٧) Bakhtiar, «The Catastrophe»، أنظر خاصة ص ٥٦.

(٤٨) عبر بعض النافذين الشيعة، والذين كانوا من رفاق موسى الصدر الأوائل، في أحاديثهم الخاصة عن إحتمال أن يكون ثمة دور إيراني ما في إختفاء الإمام، لكن دعواهم قد تكون مجرد محاولة لإقناع مراقب أمريكي، بمدى استقلالية أمل عن الهيمنة الإيرانية وجعل الحركة بالتالي تحظى بمزيد من القبول أكثر لدى الجمهور الأمريكي.

(٤٩) الوطن العربي ٣٠ أيلول - ٦ تشرين الأول، وفرانس برس (باريس) الساعة ٢٢.١٤ حسب توقيت غرينتش ١٨ تموز ١٩٨٣.

(٥٠) تتحدث مطبوعات الحركة عن «إخفاء» الإمام الصدر.

(٥١) Michel M. Mazzaoui, «Shi'ismand Ashura in South Lebanon», in Ta'ziyah: Titual and Drama in Iran, ed. Peter J. Chelkowski, PP. 228-237; quotation at PP. 229-230.

(٥٢) لعرض مختصر حول علاقة جبل عامل بإيران أنظر أيضـاً: Tarif Khalidi, «Shaykl Ahmad, Arif al-Zayn and al-Irfan», in Intellectual Life in the Arab East, 1890-1939, ed: Marwan R. Buheiry, PP. 110-124.

(٥٣) ومنهم أيضاً وزير الطاقة عباس كافوري فارد، ومحمد بيراقي سفـير إيران لـدى نيكاراغوا (المجلة [لندن]، تشرين الثاني ٥ ـ ١١ ـ ١٩٨٣).

(٥٤) Donald E. Smith, «Religion and Political Development», P. 124.

(٥٥) Augustus R. Norton, «Militant Protest and Political Violence under the Banner of Islam», Armed Forces and Society 9 (Fall 1982): 3-19 quotation at P. 17.

الفصل الرابع

نهاية حلف طبيعي

إستفادت حركة أمل، كما أشرنا في الفصل الثالث، وإلى حد كبير، من عدد من الظروف التي لم يكن لها يد في نشوئها. إذ لم يكن ثمة ما يحتّم بروز حركة أمل أو أي منظمة شبيهة بها. فلو أن موسى الصدر عاد من ليبيا، أو استمرّ حكم الشاه في إيران، أو كيَّف الفلسطينيون أنفسهم فقلّلوا من عدائيتهم وزادوا من تعاطفهم مع مضيفيهم اللبنانيين، لكانت السنوات الأخيرة قد أنتجت ربّما أنماطاً مختلفة كثيراً من النمو التنظيمي لدى الشيعة. فالحركة ما أنقذها من الدخول في طي النسيان، إلاّ إنتاجها للبطل والمثال والوعد بالأمن لشيعة لبنانيين تعبوا من دفع الديّة وضريبة الدم نيابة عن الفلسطينيين والإسرائيليين وغير الشيعة من اللبنانيين. يعرض هذا الفصل للطريقة التي شكّل فيها المحيط الأمني القاعدة التي قامت عليها الحركة كمنظمة وكمحور للهويّة الشيعية، وإذ يركّز هذا الفصل على جنوب لبنان فإنّه تجدر الملاحظة إلى أن الأحداث التي تجري فيه تنعكس على الجماعة الشيعية ككل. فالجنوب، بما هو جبل عامل، هو المركز السطحي (Epicentre) الروحي للجماعة، كما أن دور الروابط العائلية الكثيفة التي تربط بين الشيعة في كافة أنحاء لبنان يتّسم بالأهميّة نفسها. فهي تعمل على توليد درجة كبيرة من الاهتمام بأحداث الجنوب التي كانت في الغالب إمّا تمارين (بروفة) أو إعادات لأنماط عنف مشابهة في ضواحي بيروت.

أمل كأداة لأمن الجماعة:

رغم أن تباعد مصالح الفدائيين والشيعة لم يكن، في أواخر الستينات،

بالتطوّر الجديد، إلاّ أن الشيعة لم يبدأوا إلاّ في تلك الفترة بالانخراط في معارضة منظمة للوجود الفلسطيني المسلّح. فالأغنياء والفقراء، والمتعلمون والأميّون، والمدنيون والريفيون، وجّهوا جميعاً عدائيتهم نحو الفدائيين، فلاموهم على تعريض عائلاتهم ومنازلهم وأرزاقهم للخطر الدائم. ورغم أنه من المؤكد أن هناك عدة متهمين آخرين بالتورّط في المأساة اللبنانية إلاّ أن الفدائي هو الذي بدا للعيان، وهو الذي وقع اللوم عليه.

حتى قيادة أمل التي ظلّت لوقت طويل تبذل قصارى جهدها للحفاظ على مظاهر العلاقات الودّية مع الفدائيين وحلفائهم كانت تتجه وبشكل متزايد إلى اللجوء إلى النقد العلني لحلفائها السابقين. والملاحظات التالية التي أدلى بها نبيه بري (الذي مارس مهام رئيس الحركة منذ أوائل ١٩٨٠) في أوائل ١٩٨٢، حول الثمن الفادح الذي دفعه الشيعة، تعكس مزاج الجماعة بدقّة «أن شعب الجنوب بمَن فيهم الشيعة، أعطى القضية الفلسطينية أكثر ممّا أعطاها كافة العرب مجتمعين. لقد أعطوا القضية أرضهم وأبناءهم وأمنهم وحقوقهم ـ أعطوها كل شيء باستثناء شرفهم وعزّتهم وكرامتهم ـ». [١] إلاّ أن تعليق بري كان لا يزال يحتفظ بضبط النفس إذا ما قورن بالآراء المتشدّدة التي كانت تتردّد في قرى الجنوب في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات.

فالقروي، الذي كان من المؤكد أن لهجة بري هي لهجة ملطّفة في نظره، كان يضع المسألة في إطار مباشر. أعطينا الفلسطينيين كل شيء ولم يعطونا بالمقابل سوى الإهانات والجثث ودروساً في الفساد، ولقد قال لي أحد المخاتير تعبيراً عن احتقاره «لمنظمة التحرير الفلسطينية»: «الثورة الفلسطينية بتصير التجارة الفلسطينية بلبنان». إشارة إلى عدم إخلاص المنظمة (بحسب رأيه) لأهدافها المركزية. نفد صبر الناس، ومع كل حادث وكل صدام وكل إهانة كانوا ينشدون أكثر نحو حركة شعبية وعدت بتحقيق الأمن للفلاح والعامل والمزارع والمعلّم.

إنّ ميلنا للتفكير وفق منشورات بنائية مألوفة، قد جعل الكثير من

الدراسات الأولى تميل إلى التشديد على أن الشيعة قاموا ببساطة بتنظيم أنفسهم في ميليشيا تتنافس مع الميليشيات الأخرى المتواجدة بكثرة على الساحة اللبنانية.[٢] إلاّ أن نظريات كهذه تنقص من شأن حركة أمل، فهي لم تكن كقوة عسكرية بمستوى خصومها، حتى إن قادتها أنفسهم تمكّنوا بسرعة من اكتشاف ضعفها العسكري: «إذا كان المقياس هو السلاح والذخيرة والمعدّات فنحن، على الأرجح الحزب الأضعف في البلاد والأرجح أن تكون أصغر منظمة أحسن تسلحاً وأفضل تجهيزاً منا، إلاّ أن قوتنا تتمثّل في قدرتنا على جعل الناس، الجماهير، ينفّذون أوامرنا، وهم يفعلون ذلك لأنهم يعلمون أننا إنما نستجيب لمطالبهم».[٣] إذا كانت ملاحظة بري هذه تبالغ إلى حد ما في تقدير ضعف أمل العسكري، إلاّ أنها تلقي الضوء على قوة الحركة الحقيقية وهي قدرتها على تجاوز القوة العسكرية المجرّدة وامتلاكها - بالتالي - لنفوذ سياسي جوهري في لبنان.

في الجنوب، الذي أمدّ أمل بالكثير من قوتها، وتعهّد نموها، كان عدد أعضاء الحركة الفعليين - بالتعارض مع عدد مؤيديها - ضئيلاً بشكل غير معقول. ففي إحدى القرى الشيعية الرئيسة لم يزد عدد أعضاء الحركة عن التسعين عضواً بينما بلغ عدد الذكور العاملين ١٥٠٠ رجلاً. وتراوح عدد الأعضاء في قريتين مهمتين أخريين بين ٣٠ و٤٠ عضواً، ورغم ذلك اعتُبِرت هذه القرى معاقل قوية لحركة أمل. وليس المقصود هنا أن هناك تضخيم لأهمية الحركة بل علينا أن ننظر إلى أمل بمعناها الأعرض كحركة سياسية ينتمي إليها الشيعة فكرياً إن لم ينتسبوا إليها رسمياً.

يتماهى الناس مع حركة أمل في عدد ليس بالقليل من القرى الجنوبية، لكنهم لا يملكون أي رابطة تنظيمية تربطهم بها. بالطبع يرى عدد غير قليل أيضاً من القرويين أن أحسن سياسة هي اللاسياسة، وهو شعور يعبّر عنه بشكل جيد المثل الشيعي الذي يقول «رأي البقر أحسن من سياسة البشر»، إلاّ أنه من المستحيل بشكل عام تجنّب السياسة خصوصاً في أشكالها العنيفة.

وهكذا كان من الشائع جداً أن تصادف قرية جدرانها مغطّاة بالملصقات التي تمجّد الإمام الصدر وآية الله الخميني، ومختارها وأعيانها وفلاّحيها يجمعون على تبني الشعارات التي تمثّل أمل خير تمثيل، ثم تكتشف أن مسؤولي أمل، الذين يملكون كل الحق في أن يدّعوا أن لديهم عدداً كبيراً من الأعضاء في تلك القرية، ليس باستطاعتهم أن يدّعوا وجود عضو واحد مسجّل رسمياً. فعندما يقول القروي: «أنا مع حركة أمل»، فإنه إنما يؤكّد على أن رسالة أمل الشعبية تضرب على وتر حقيقي وأساسي في وجدانه.

وبينما دعت قيادة أمل إلى إعادة بناء النظام السياسي اللبناني تركّزت أهداف القرويين على مسألة محليّة هي بكلمة واحدة، «الأمن». وهذا ما دفعهم إلى تأييد حركة شعبية تدعو دون هوادة إلى تمكين الشرعية ومؤسساتها (وخصوصاً الجيش) من ممارسة دورها. وإلى تأييد النضال الفلسطيني في فلسطين لا في لبنان، وإلى نزع السلاح من الميليشيات وقطاع الطرق وشذاذ الآفاق المتغلغلين في كافة أرجاء البلاد.(٤)

هذه القرى والبلدات كانت تمدّ أمل بالكثير من قوتها، إلاّ أنها كانت في الوقت نفسه منبع ضعفها. فبينما شكّل التجار والطبقة الوسطى الزراعية الصغيرة الحجم والمهاجرون مصدر دعم مالي مهم للحركة، فمزارعو الحمضيات الأغنياء مثلاً (أصحاب البساتين على الساحل الجنوبي خصوصاً المنطقة الواقعة جنوبي مخيّم الرشيدية للاجئين) ساهموا بحماس في دعم الحركة، إلاّ أنهم باستثناء حضور بعض الاجتماعات المتفرقة، (وحضورها بحد ذاته أمر ينطوي على خطورة) فإن مشاركتهم الفاعلة في نشاطات أمل خارج نطاق قراهم كانت شبه معدومة (وبما أنه تسنّى لي حضور عدة لقاءات جمعت بين قادة في حركة أمل وبين المتبرّعين فبوسعي أن أشهد على الطبيعة البدائية للهيكلية التنظيمية للحركة في عامي ١٩٨٠ - ١٩٨١).

تعتمد أمل على قاعدة شعبية تمتدّ على رقعة جغرافية متنوعة وحدتها الرئيسة هي القرية، وبالتالي فإن حركة أمل لم تكن قادرة دائماً على تركيز قوة

عسكرية أو سياسية رادعة، مما دفعها، وفي الجنوب بشكل خاص، إلى تبنّي أسلوب دفاعي والمؤكد أن الوضع استمرّ هكذا طوال عام ١٩٨١. (٥) وباختصار فإن أمل كانت تعاني من نقص حاسم إذ تضطر لمواجهة خصومها على أرضهم ووفق شروطهم. ولم تبدأ الجاهزية العسكرية لقوات الحركة بالاقتراب من مستوى جاهزية أعدائها إلاّ في أوائل عام ١٩٨٢.

من جهة أخرى لا يتسم الحديث عن حركة أمل واحدة بالدقة. ففي كل قرية يهيمن فيها المتعاطفون مع أمل ثمة حركة أمل منفصلة بذاتها، والنتيجة منظمة تدّعي عن حق بأنها تلقى تأييداً واسعاً، إلاّ أنها لا تتمكّن في الغالب من ترجمة قوتها المؤثرة إلى سيطرة فاعلة لا على أعضائها ولا على نشاطاتهم. ويشير هذا الرأي الثاقب لأحد قياديي حركة أمل البارزين إلى هذه الظاهرة إذ يقول «لا تنسوا أن أمل حركة. وبالتالي فإنه لا يمكن إعطاء أوامر مباشرة، بل يجب على القيادة أن تكون مزيجاً من الإقناع وتوفير القدوة، وما شابه ذلك». (٦)

حافظت البنية التحتية للحركة على تخلفها رغم توفر المال والسلاح فلقد صرف عدد من قادتها الأكثر كفاءة جلّ وقتهم في إخماد الصدامات المسلّحة ومحاولة الحفاظ أقلّه على وهم علاقة أخوّة مع الفئات الأقل عداء، بشكل علني، في القوات المشتركة، (قيادة عسكرية خاضعة لسيطرة فتح، تجمع بين مقاتلي منظمة التحرير ومقاتلي الحركة الوطنية اللبنانية). كذلك تعرّضت جهود بناء التنظيم لعقبات إضافية وذلك ببساطة لأن عدداً من القادة الرئيسيين إضطر للبقاء في عمله طلباً للرزق (عادة بحكم الضرورة). وشكّل الأمن الشخصي همّاً رئيسياً آخر، إذ كان العديد من القادة، يعيشون في قرى آمنة في داخلها، إلاّ أنها متاخمة لمواقع عسكرية تابعة للقوات المشتركة (كان أحد القادة الأساسيين في الحركة يعيش في بيت يبعد مئتي متر عن مركز عسكري يبدو أنه اختير في موقعه بالذات لإرهابه ومراقبته. ولقد اكتشفتُ بنفسي في حزيران ١٩٨١ مدى تعرّض هذا الرجل للخطر عندما حاصرنا الفدائيون، في منزله ـ لاعتقادهم الخاطئ بالطبع ـ بأننا قد تورّطنا في عمل تخريبي ما. بعد تلك الحادثة بعدة أشهر قامت عناصر من القوات المشتركة بطرده وإحراق منزله).

لم تكن الحركة على هذا القدر من الضعف في ضواحي بيروت وخصوصاً في معقلها القوى في الغبيري، حيث سهّل تركز الوجود الشيعي والطبيعة المتكاملة في حدّ ذاتها للأهالي، نمو الحركة ونبذ «الغرباء». (تباهى أحد سكان الغبيري بأن اليساريين والفدائيين لا يجرؤون على دخول المنطقة). وبالتالي ففي بيئة يسيطر عليها العنف، كما هو الحال في لبنان، فإن مدى السيادة الجغرافية لمجموعات السكان الشيعة هو الذي يحدّد إلى حد كبير مدى نمو حركة أمل «الرسمي» أو الجماهيري.

أمّا في الجنوب، ونتيجة لغياب التنظيم المتكامل، فقد كان اسم «أمل» أحياناً ملكاً لمَن يشاء استخدامه. فهو بالنسبة إلى العديد من القرى الشيعية، مجرّد مرادف لأي نشاط جماعي في القرية يهدف إلى الدفاع عن النفس. وكان هذا بحد ذاته دليلاً مقنعاً ـ وإن ملتبساً ـ يشير إلى مدى رؤية القرويين للحركة كرمز/ عنوان للتنظيم الشيعي. وهكذا جرى تبنّي اسم حركة أمل في بضعة حالات على الأقل، من قِبَل شباب محليين وجدوا أنه يوفّر لهم ولنشاطاتهم شرعية معيّنة ما كان متاحاً الحصول عليها لولاه. زد على ذلك، أن العديد من الذين انتموا في السابق إلى جبهة التحرير العربية أو إلى العديد من المنظمات الشيوعية الأخرى استكشفوا اتجاه الريح ووجدوا أن الوقت مناسب لتغيير «اليافطة». ولقد كان هذا الاتجاه قوياً إلى درجة دفعت بالحركة في ربيع ١٩٨١ إلى التوقّف مؤقتاً عن قبول أي انتساب أقلّه في الجنوب حيث كان من المعروف بشكل عام ـ وهو اعتقاد له ما يبرّره ـ أن الحركة قد نظّمت عدداً من العناصر المشكوك في ولائها وخلفيتها. (ولكي لا نضلّل القارئ، فإنّه من الضروري الإشارة إلى أنّه بينما كانت حركة أمل في أوائل الثمانينات تنمو على حساب أحزاب «اليسار» فإن الحزب الشيوعي اللبناني ظلّ يقوم بحملات تنسيب ناجحة حتى بدء الاجتياح الإسرائيلي في عام ١٩٨٢).

ليست الخصائص والتطوّرات المشار إليها أعلاه أمراً مفاجئاً، كما أنها ليست تعبيراً عن خلل وظيفي بالنسبة إلى تنظيم ناشئ ذي قاعدة مجتمعية

كحركة أمل. إلاّ أن بنيتها التحتية الضعيفة جعلتها عرضة لأن يقاسمها القادرون على استخدام الرموز نفسها - أي رجال الدين - ولاء الناس لها. خلفت موسى الصدر في قيادة أمل قيادة غير دينية، ورغم أنها حافظت على اتصالاتها بكبار رجال الدين، إلاّ أنه لا توجد دلائل على مشاركة علماء دين في أعمال المتابعة اليومية. إذ طالب البعض في داخل الحركة بتكامل أوثق مع رجال الدين لكن يبدو أن هؤلاء لم يتمتعوا بتأثير يُذكر قبل ١٩٨٢. (٧) ومع ذلك يوجد من الناحية الأخرى ما يشير إلى أن الشيخ محمد مهدي شمس الدين نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، (فالإمام هو الرئيس رسمياً) نجح في بداية العام ١٩٨٢ في منافسة نبيه بري على قيادة حركة أمل، هذا الصراع على السلطة الذي توقّف بفعل الغزو الإسرائيلي ما لبث أن تجدّد - كما سنرى - بعد الغزو.

على الصعيد المحلي، كان عدد من رجال الدين المتعاطفين مع أهداف أمل الأمنية يتردّدون في التسليم بدور قيادي لقيادتها الدنيوية. ولقد لعب هؤلاء، مستلهمين على ما يبدو دور رجال الدين الإيرانيين، دوراً مباشراً في تنظيم نشاط شعب [الوحدات التنظيمية] أمل في القرى الحافلة بالنشاطات المليشياوية والأمنية. حدثت حالة طريفة من هذا النوع في قرية صدّيقين الجنوبية، إذ استشاط شيخ البلدة غضباً، بعد أن قصفت عناصر مؤيدة للعراق منزله وقرّر أن يردّ بنفسه متجاهلاً ممثلي الحركة في القرية، فوجّه ميليشيا البلدة والظاهر أنه قادها بنفسه. وعندما حاول مسؤولو الحركة أن يردّوا الشيخ المنشق إلى بيت الطاعة، رفض أن يسلّم بسلطتهم. ولم يبدأ في التعاون معهم إلاّ بعد أن قام الشيخ محمد مهدي شمس الدين بإقناعه بناء على طلب من قيادة الحركة ولكنه فعل ذلك وهو بادي التذمّر. وقال مزدرياً حق المسؤولين اللا دينيين في تمثيل الأهالي وتوجيه نشاطاته: «أنا صدّيقين وصدّيقين أنا».

البرنامج الأمني للحركة:

مع التعدّد الهائل للمليشيات والمجموعات السياسية في لبنان أصيبت البلاد بالتخمة من جرّاء تعدّد البرامج السياسية الحافلة بوصفات العلاج لكافة الأمراض.(٨) وقبل أن نعرض لمساهمة أمل في هذا الكمّ المجنون الحافل بكل أنواع المقترحات السياسية البنّاءة منها والمبتذلة، لا بدّ لنا من عرض الأسباب التي تجعل من تقديم البرنامج السياسي لأمل أمراً في غاية الصعوبة.

من البديهي جدّاً في أي حرب أن تكون المُثل العليا التي يحملها المتحاربون من أولى ضحاياها. والحرب اللبنانية، التي بدأت في عام ١٩٧٥، لم تشذّ عن هذه القاعدة، إلّا في كون مُثل المتحاربين قد انطفأت بسرعة مذهلة. وبينما كان بوسع كل ميليشيا شاركت في الحرب أن تدّعي - إلى حد أكثر أو أقل - أنها تملك تصوّراً سياسياً عقلانياً، إلّا أن منطق أو لامنطق النزاع سرعان ما أحال الأساس النظري الذي تستند عليه الصدامات والحملات الفردية إلى نوع من البراغماتية العسكرية. تبدأ الحروب بأهداف كبيرة ولكنها تُخاض بأهداف صغيرة. وفيما التذرّع بالضرورة التكتيكية لبعض الاصطدامات يمكن أن يكون موضع نقاش، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار ذلك العدد الهائل من حوادث العنف التي تشعلها إهانة ما على حاجز تفتيش، أو قتل أو خطف الأصدقاء والأقارب أو حتى الفرصة المتاحة للسطو والنهب.(٩) لكن الحرب تصبح مبرر ذاتها. ولا يملك المشتركون فيها وقتاً أو ميلاً للتفكير في مستقبلهم الجماعي. وبالتالي فلا بدّ في محيط لاسوي كالمحيط اللبناني للمقترحات الداعية إلى إزالة الظروف التي سبّبت الحرب أن تنتظر غالباً حتى يستنفذ المتقاتلون بعضهم أو حتى يتمّ التوصّل إلى نتائج حاسمة (أي «النصر» أو «الهزيمة»).

من المهم أن نعرف أن حركة أمل كانت تعمل قبل غزو ١٩٨٢ على تحقيق برنامجين متكاملين؛ الأول ضمني ينكره مسؤولوها علناً، والثاني صريح ومحدّد في برنامجها، وقبل أن ننتقل إليه في الفصل الخامس، لا بدّ لنا أن نتعرّض لبرنامجها الضمني أو المخبّأ.

كما رأينا، فإن الدافع الأولي على الصعيد المحلي للانضمام للحركة أو تأييدها كان ببساطة ووضوح، التخلّص من الوضع الأمني السّيء الذي يخيّم على معظم أرجاء لبنان. وكما دلّ تزايد حدة الصدامات بين أمل والقوات المشتركة في عامي ١٩٨١ ـ ١٩٨٢، على أنهم اعتبروا أن التهديد الرئيسي لأمن «المجتمع» الشيعي إنّما يصدر عن الفدائيين وحلفائهم في الحركة الوطنية اللبنانية،(١٠) وبما أن وجود المقاتلين الفلسطينيين وحلفائهم كان يرى بوصفه دعوة لقيام إسرائيل بهجماتها، فقد كان من المفهوم أن يعارض القرويون وجود القواعد الفلسطينية في مناطقهم. أكثر من ذلك لم يقتصر الأمر على الخوف من خطر الهجمات الإسرائيلية، بل غالباً ما كان وجود الفلسطينيين في مكان قريب يعني مصادرة الأراضي الزراعية والمشاعية والمنازل، ناهيك عن الاعتداءات الجسدية والإهانات الدائمة. (هذه الآثار الجانبية الكريهة لم تقتصر بالطبع على المناطق التي احتلّها الفدائيون بل كانت إحدى أعراض انتقال سلطة القمع إلى المجموعات المسلّحة والمليشيات في كافة أنحاء لبنان).

أملت الهجمات الإسرائيلية المتتالية والقصف المدفعي والغارات الجويّة على الفدائيين نشر قواعدهم في أماكن متفرّقة حتى لا يصبحوا هدفاً أكثر سهولة للمدافع الإسرائيلية، إلاّ أن هذا الانتشار أدّى إلى تزايد استياء وإصرار الذين دفعوا أغلى ثمن ـ القرويين. وبالتالي فإن حركة أمل لم تفعل، مع ازدياد قوتها، أكثر من زيادة تقييد حرية الفدائيين في الحركة ممّا جعلهم بالتالي أكثر عرضة من أي وقت مضى للهجمات الإسرائيلية. وهكذا فإن برنامج أمل الضمني الهادف إلى منع نفاذ الفدائيين إلى «المجتمع» الشيعي لم يكن ليؤدّي إلاّ إلى إضعافهم. فليس من المستغرب والحال هذه، أن يدرك مسؤولو أمل من جهة وقادة التنظيمات في القوات المشتركة من جهة أخرى النتائج المترتبة عن نمو الحركة. فعمدت المجموعات التي تتعرّض للخطر المباشر أكثر من غيرها إلى شن حملة هدفت إلى إعاقة الحركة وصولاً إلى تصفيتها. وقد كانت الجبهة العربية على وجه التخصيص، بارتباطها الوثيق بنظام صدام حسين في بغداد وكرهها العميق للحركة الموالية لإيران ـ إضافة إلى المنظمات الشيوعية المختلفة المنافس الرئيسي

للحركة على استقطاب العناصر ـ من أشدّ المعادين لأمل تصلّباً.

إذ أدرك مسؤولو فتح الخطر الذي يمثله تنامي قوة حركة امل، دعوا في الوقت نفسه إلى ضرورة الحفاظ على علاقة جيدة أقلّه ظاهرياً مع الحركة الأهم في الطائفة الشيعية. حاولت فتح تجنّب أي عداء مكشوف مع أمل. إلاّ أن مسؤولي الأخيرة سارعوا إلى الإعراب عن عدم ثقتهم بنوايا فتح، إذ رأوا أنها تحرّض على القيام بنشاطات معادية للحركة رغم أنهم لم يغفلوا عن أهمية الدور المؤقت الذي يمكن أن تلعبه كبرى منظمات منظمة التحرير الفلسطينية «كواسطة». (وفي الواقع كانت فتح بلا شك المنظمة الأبرز في القوات المشتركة والوحيدة القادرة على محاولة فرض النظام على خصوم حركة أمل). برزت هذه الأهمية ـ ولو المرحلية ـ لحركة فتح في أواخر آذار ١٩٨٠، عندما نشب قتال ضار في شوارع بيروت بين أمل من جهة والجبهة العربية والتنظيم الشعبي الناصري من جهة أخرى. هذا القتال، الذي خلّف وراءه ٢٧ قتيلاً، أثار ياسر عرفات (زعيم فتح ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية) إلى الحد الذي دفعه إلى مغادرة دمشق قاطعاً مشاركته في المؤتمر الرابع لحركة فتح والعودة إلى بيروت ليتوسط في حل النزاع.

في صيف ١٩٨٠، كان يمكن تمييز اتجاهين داخل حركة أمل فيما يتعلّق بالموقف من الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان: رأى الاتجاه الأكثر اعتدالاً انطلاقاً من التعاطف مع القضية الفلسطينية والاعتراف بأن الوجود الفدائي لن يصل على الأرجح إلى نهايته، بواسطة حل سلمي، في وقت قريب، وإنّ أعداء أمل هم مؤيدو النظامين المحتقرين العراقي والليبي، وهؤلاء لا تعتبر فتح مجرد «واسطة» مفيدة في التعامل معهم، بل وحليف جدير بالثقة. أمّا الاتجاه الثاني، والذي كان في عام ١٩٨٠ يمثّل الاتجاه الغالب في الجنوب فقد اعتبر أن المقاتلين الفلسطينين وكافة «الغرباء» مسؤولون عن المشاكل المستمرة في لبنان. وبحسب هذا الاتجاه فإن أي علاقة مع فتح (أو مع أي منظمة فلسطينية أخرى) هي علاقة تكتيكية ومرحلية.

رغم الوقفة العلنية لمسؤولي أمل وجريدة «أمل» الأسبوعية المؤيدة بحزم لمنظمة التحرير فإن الوفاق الجزئي الهش القائم بينهما أخذ يتدهور باطّراد بين عامي ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢. وأخذت الاصطدامات تتوالى بشكل متسارع وبينما حاول مسؤولو فتح تطويع حركة أمل عبر اللجان الأمنية المحليّة المشتركة (التي كانت فتح تسيطر عملياً عليها)، وعبر أشكال مختلفة من الضغط والتهويل، باءت هذه المحاولات بالفشل بفعل نمو التأييد الجماهيري المتسارع للحركة وانتشارها الجغرافي وتوزّع قيادتها [(في المناطق)].

من النتائج المنبثقة عن برنامج أمل الضمني التي تجدر الإشارة إليها ذلك التأييد العلني المستمر (قبل ١٩٨٢) لانتشار الجيش في جميع الأراضي اللبنانية. فبينما مثّلت الحركة الوطنية والجبهة اللبنانية بنى شرعية بديلة، ألزمت أمل نفسها بالوقوف الحازم إلى جانب إقامة السلطة المركزية القوية ـ وهو موقف محافظ أساساً ـ بدا أنه يخدم بشكل جيد مصالح القاعدة الشعبية التي كانت تسعى إلى الأمن «زائد» حصة عادلة من المناصب السياسية. ساهم موقف أمل من انتشار الجيش في ازدياد التباعد بينها وبين أخصامها الذين كانوا يعتبرونه جيشاً فئوياً يهيمن عليه الموارنة وهو بالتالي مناوئ بالتعريف للحركة الوطنية وحلفائها الفلسطينيين.[11] وأدّى هذا الموقف إلى ازدياد تأكّد القوات المشتركة من الخاصية التناحرية لموقع الحركة. وهكذا نمت بذرة الشك في أن تكون الحركة (أو على الأقل بعضها) ليس سوى ستاراً للمخابرات اللبنانية المعروفة باسم المكتب الثاني (وبينما أثلج تأييد أمل صدر البعض في الجيش اللبناني، إلاّ أنه ليس هناك ما يشير إلى ضلوع المكتب الثاني في توجيه أو دعم الحركة رغم الاتصالات المستمرة بين فعاليات من أمل والمكتب الثاني خلال الفترة السابقة لعام ١٩٨٢).

بالإضافة إلى تأييد الجيش، سعت الحركة إلى المشاركة في أي جهد أو مؤسسة ترمز إلى الشرعية في لبنان. أكثر من ذلك، فلقد اغتنمت كل فرصة سنحت لها لإجبار الحكومة على بسط سلطتها. وركّزت باستمرار على لامبالاة الدولة إزاء ما يحدث في الجنوب، الذي يعتبر مجلس الجنوب (الذي أُنشئ في

١٩٧٠ لتشجيع النمو الاقتصادي ولكنه تحوّل إلى مؤسسة يعشعش فيها الفساد) من أهم رموزه. جعلت أمل المجلس هدفاً لحملاتها المركّزة، ثم أقدمت في أيلول ١٩٨٠، على احتلال مكاتبه في صيدا مانعة الموظفين من الدخول إلى المبنى. وأعلن نبيه بري عن سلسلة من المطالب التي شملت التعويض المناسب، ودون أي تأخير غير مبرّر، للمهجرين ولأصحاب المنازل المتضرّرة. وهدّدت الحركة بأنها ستتولى إدارة مجلس الجنوب بنفسها ما لم يُستجب لمطالبها.[١٢] إن اختيار مجلس الجنوب هو اختيار للهدف السياسي الأكثر ربحاً، فلقد طرحت أمل قضية تحظى باهتمام واسع وأجبرت حكومة سليم الحص الضعيفة على أن تكثّف اهتمامها ـ أو تتظاهر بالاهتمام ـ برعاية مصالح مواطنيها، وأعربت عن تماهيها مع وظيفة حكومية شرعية.

العلاقة مع سوريا:

إن العلاقة بين أمل وسوريا هي علاقة مثيرة للاهتمام. كان الإمام موسى الصدر، قبل زمن طويل من انقلابه على تحالفه مع الحركة الوطنية اللبنانية في عام ١٩٧٦، (عندما أيّد السوريين على حلفائه السابقين)، قد أنشأ علاقة متينة مع حافظ الأسد. وفي وقت لاحق، وبينما كانت حركة أمل تتمتّع بموقعها الجديد في أعقاب اختفاء الإمام موسى الصدر، تلقّت الحركة أسلحة «عبر» سوريا.[١٣] ولعب السوريون دوراً في تدريب مليشيا أمل خصوصاً منذ عام ١٩٨٠. وأكّد بري في شباط ١٩٨٢ على علاقة حركته بالحكم السوري، فطالب في مجال تعداد أهداف حركة أمل في لبنان ب «إقامة علاقة مميّزة عسكرياً وأمنياً واقتصادياً وثقافياً بين سوريا ولبنان، وتحديد إسرائيل بوصفها العدو الرئيسي».[١٤]

قدّمت علاقة أمل ـ سوريا دليلاً جديداً على الخطر الذي تمثّله الحركة على القوات المشتركة. فمنذ التدخّل السوري في حزيران ١٩٧٦ إلى جانب الجبهة اللبنانية والعلاقات بين سوريا وفتح (وحلفائها) تتسم في أحسن حالاتها بالبرود

الشديد.[١٥] وبالتالي فإن علاقات أمل الجيدة بسوريا لم يكن بوسعها إلاّ أن تزيد حدة الصراعات القائمة. ولقد شكّلت أمل من وجهة نظر الرئيس حافظ الأسد أداة مفيدة لتليين وإعاقة أو حتى للسيطرة على أعمال المجموعات التي تقع خارج نطاق نفوذه. وخصوصاً تلك المناطق الواقعة جنوبي «الخط الأحمر» الذي حدّدته إسرائيل. وهكذا ففي المناطق التي استثني منها وجود القوات السورية والتي للنفوذ السوري المباشر فيها دور محدود، يمكن لحركة ناشطة تسعى لخدمة مصالحها أن تخدم أيضاً مصالح دمشق.

تمهيد للغزو الإسرائيلي:

في بداية عام ١٩٨٢، زادت حدة تدهور العلاقات بين أمل وأخصامها، مع نشوب مناوشات واسعة في عدد من القرى الجنوبية. ثم إندلع القتال في بيروت و١٦ قرية جنوبية في نيسان. وبحسب رواية أمل فإنه خلال هذا القتال قامت عناصر تنتمي إلى فتح أو متحالفة معها بقصف متواصل للمؤسسة المهنية في برج الشمالي دام عشر ساعات.[١٦] شكّلت هذه المواجهات الخطيرة حداً فاصلاً لأكثر من سبب. فعندما توقّف القتال حافظت قوات الحركة للمرة الأولى على مواقعها في قرى كانت سابقاً موضع تنازع.[١٧] وبينما كانت الحركة لا تزال بعيدة جداً من أن تصبح منظمة عسكرية فعّالة ومتكاملة، فإنها برهنت عن مهارات تكتيكية أساسية، وصلت إلى حد القيام بهجمات تمويهية. والعنصر الأهم هو إنّه للمرة الأولى يتم، بإشراف لجنة التنسيق العليا التي تهيمن عليها سوريا (وتتألف من ممثلين عن منظمة التحرير وأمل والحركة الوطنية وسوريا)، الاتّفاق على أن تلتزم منظمة التحرير الفلسطينية «بعدم التدخل في الشؤون الأمنية اللبنانية الداخلية». لم يتوقع أحد أن تراعي منظمة التحرير هذه الاتفاقية، إلاّ أن إقرارها بحد ذاته كان بمثابة وثيقة اتّهام.

بلغت التناقضات التي تفصل بين حركة أمل والقوات المشتركة في الأشهر التي سبقت الغزو الإسرائيلي حداً من الوضوح لا يمكن تجاهله. ولعلّ النموذج

الأبرز عن هذا التدهور يتمثّل في التصريحات المتناقضة لكل من صلاح خلف (المعروف باسمه الحركي أبو أيّاد) والذي غالباً ما يُشار إليه بوصفه الرجل الثاني في فتح، والشيخ محمد مهدي شمس الدين نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى. عندما سُئِل صلاح خلف في كانون الأول ١٩٨١ عن علاقة فتح بأمل أجاب «في الواقع لا توجد أزمة والعلاقات جيّدة بالفعل».[١٨] وفي تصريح له بعد ذلك بشهرين فقط بدا واضحاً أن صلاح خلف قد فقد صبره مع الحركة «إنّنا نتوجه لأخواننا في حركة أمل، لا للمتآمرين في الحركة، بل إلى إخواننا الوطنيين الذين نعرف أنهم سيأخذون المبادرة في الحركة ويشتركون في القيادة المشتركة والقوات المشتركة في الجنوب لكي نتمكّن من منع كافة العناصر الشريرة والمتآمرة من التآمر في جنوب لبنان. إنّنا نؤكّد أننا نحرص على حركة أمل... حتى يكونوا معنا في الخندق نفسه في ظل قيادة مشتركة واحدة».[١٩]

أمّا الشيخ شمس الدين فوجّه في تصريح له إثر اندلاع القتال في نيسان، أول انتقاد علني للفدائيين وللحركة الوطنية اللبنانية. أُعتبِر التصريح التالي المصاغ بعبارات قاسية، بشكل واسع، مؤشراً على تصلّب مهم في الموقف الشيعي (والأملي): «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى يحثّ كافة المسؤولين في المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية على وقف القصف على القرى فوراً وسحب المسلحين منها والسلاح الموجّه إليها. إن استمرار هذا الوضع ينذر بعواقب وخيمة على الوضع العربي كلّه. إن أهل الجنوب يواجهون الآن رصاصاً عربياً من المفترض أن يوجّه نحو إسرائيل، ويهجّرون من بيوتهم لا من قِبَل إسرائيل بل من قِبَل عرب مثلهم».[٢٠] حتى نبيه بري الذي كان قد تبنّى موقفاً علنياً توفيقياً حذراً لم يتردّد في دحض مزاعم قادة منظمة التحرير التي قالت إنّ الفلسطينيين لم يتدخلوا في صدامات نيسان.

قضت اصطدامات ١٩٨٢ على آخر أمل بالتوفيق بين الجانبين، لكن إنْ أخذنا أهدافهم المتضاربة بعين الاعتبار لا يمكن اعتبار هذا الحكم اكتشافاً مذهلاً.

الهوامش

(١) Lydia George, interview with Nabih Berri, Monday Morning, February 1-7, 1982, trans. by FBIS, Daily Raport-Middle East and Africa, February 10, 1982, PP. G 1-G 6; quotation at P. G 4.

(٢) أنـظر مـثـلاً: John Yemma, «Lebanon's Shiite Muslims Flex Military Muscles», Christian Science Monitor, January 12, 1982; Thomas L. Friedman, «One Civil War Is over, Others Fast Multiply», New York Times, May 23, 1982; «The Rise of Yet Another Enemy for the Palestinians», Economist, May 1, 1972; and Schehrimade Faramarri, «Shiites Get Some Hope, New Force Arisesin Lebanon, «Sunday Record (Middle tonn; N. Y.) February 28, 1982. Cf. Augustus R. Norton, «Lebanon's Shiites», New York Times, April 16, 1982.

(٣) Nabih Berri interview, February 1-7, 1982, P. G.2—

(٤) لـوصف الوضـع في لبنان في عـام ١٩٨١-١٩٨٢ أنظر: Augustus R. Norton, «Lebanon's Shifting Political Landscape», New Leader (March 8, 1982): 8-9; idem, «The Violent Work of Politics in Lebanon», Wall Street Journal, March 18, 1982; and William Haddad, «Divided Lebanon», Current History (January 1982): 30-35.

(٥) حتى لا يخرج القارىء بـانطبـاع خاطىء يجب أن نـلاحظ بأن أعضـاء الحركـة لم يتوانـوا عن القيام بأعمال هجومية، عندما يتسنى لهم ذلـك. كذلـك لم تمتنع الحركة عن اتخـاذ إجراءات عمليـة ضد أخصامها. ففي ١٨ شباط ١٩٨١ جرت محاولة لاختـطاف أحد معـارضي أمل الـسيـد أحمد شـوقي الأمـين، من بلدة مجدل سلم الجنـوبية. أمـا في بيروت فقـد كانت أمـل هي البادئـة بـاللجـوء إلى الاصطدام في عدد من المناسبات.

(٦) مقابلة خاصة مع أحد أعضاء مجلس القيادة ١٩٨١.

(٧) Le Matin (Paris), May 28, 1982—

(٨) حـول مواقف مختلف الأفـرقاء قبـل حزيـران ١٩٨٢ أنـظر: Monday Morning issues of December 22-28, 1980; December 29-January 4, 1981; January 12-18, 1981; January 19-25, 1981; and January 26-February 1, 1981.

(٩) لـروايـة شخصيـة عن حجم الحـرب الأهليـة أنـظر: Lina Mikdadi Taffara, «Survival in Beirut: A Diary of Civil War», trans. Nadia Hijab.

(١٠) ملاحظة: لم تبدأ تصريحات مسؤولي أمل العلنيّة بالتطابق مع تقديراتهم الخاصة إلاّ في أوائل عـام ١٩٨٢.

(١١) يصعب الحصول على أرقام تعدد نسب التـوزيع الـطائفي في القوات المسلحـة اللبنانيـة ويصعب الحصول على تقديرات رسمية: إلاّ أنه يبدو أن قبول الضباط الجدد يتم على أساس المناصفة بين

المسلمين والمسيحيين ويحافظ على نسبة التوزيع الطائفي لكافة الطوائف اللبنانية السبعة عشر. وتشير بعض التقديرات إلى أن فئة ضباط الصف والجنود تنقسم بنسبة ستين إلى أربعين بالمائة لمصلحة المسلمين. أما في سلك الضباط فهي ٦٠ إلى ٤٠٪ لمصلحة المسيحيين (مع ازدياد كبير في نسبة التمثيل الماروني من فئة رائد وما فوق). لمقابلة مع إبراهيم طنوس أنظر مجلة الوطن العربي عدد ١٧-٢٣ حزيران ١٩٨٣، لمطالعة إحدى المرات النادرة التي يبدي فيها قائد الجيش رأيه في هذا الموضوع، وهو يزعم أنه في عام ١٩٨٣ كان هناك ثلاثة مجندين مسلمين مقابل كل مجندين مسيحيين.

١٢ النهار، ١٨ أيلول ١٩٨٠.

(١٣) مقابلة مع نبيه بري، ١ ـ ٧ شباط، ١٩٨٢ ص G.2.

(١٤) المرجع نفسه.

(١٥) أنظر أبو أياد (صلاح خلف) مع إريك رولو: My Home, My Land: A Narrative of the Palestinian Sturggle, trans. Linde Butter Koseoglu.

(١٦) إتصال خاص مع أحد الحاضرين من مسؤولي أمل.

(١٧) Economist, May 1, 1982.

(١٨) الوطن (الكويت) ٢٥ تشرين الثاني ١٩٨١.

(١٩) من خطاب لصلاح خلف اذاعة صوت الثورة الفلسطينية.

(٢٠) مقابلة مع الشيخ محمد مهدي شمس الدين، النهار العربي والدولي ٢٤ ـ ٣٠ أيار ١٩٨٢.

(٢١) إنتقد عدد من مسؤولي أمل، بمن فيهم بعض أهم المعتدلين، ميل بري للمواربة.

(٢٢) مقابلة مع نبيه بري، «المندي مورنتغ»، ١٠ ـ ١٦ أيار ١٩٨٢.

الفصل الخامس

التناقض والثبات في سياسة أمل

يحتوي الاتجاه (أو بالأحرى) الاتجاهات السياسية التي تبنّتها حركة أمل على عناصر استمرارية وثبات وعناصر تناقض. التناقض في أنّه رغم كون حركة أمل طائفية بشكل جوهري، تدين بحيويتها وببروزها إلى شعور معمّق بالهوية الشيعية المشتركة، إلّا أنها وفي الوقت نفسه تدعو باستمرار إلى إنهاء النظام السياسي الطائفي (أي النظام القائم على قاعدة توزيع الامتيازات السياسية وفقاً لمقاييس طائفية). وهكذا نجد أن الحركة تندّد بالسياسة الطائفية، وحتى ولو برهنت عن مهارتها باللعب بحسب قواعدها. ورغم أن قادة أمل قد يبررون هذه الانحرافات الظاهرية بوصفها تنازلات مؤقّتة فرضتها حقائق الوضع القائم، فإنه من غير المفاجئ أن تواجه الحركة اتّهام العديد من منافسيها وخصومها بالازدواجية والرياء نتيجة للتناقض بين النظرية والممارسة.

بالطبع يدفع هذا إلى التساؤل عمّا إذا كان إلغاء توزيع المناصب السياسية بحسب الطوائف يؤدّي إلى إضعاف دور العامل الطائفي في السياسة اللبنانية. وفي الواقع قد لا يكون هناك تناقض، كما يبدو للوهلة الأولى، بين إعادة توزيع الامتيازات السياسية بما فيه مصلحة الشيعة والدعوة إلى إلغاء النظام الحالي ككل. وبتعبير آخر، إذا أخذنا بعين الاعتبار مدى تحصّن الهويات الطائفية في لبنان منتصف الثمانينات، نجد أنّه من المرجّح في هذه الحالة أن يحافظ الناخبون الشيعة - أو ناخبو أي طائفة أخرى - على وعيهم العميق بالعامل الطائفي. فهناك إذن ما يبرّر الافتراض بأنه بوسع الحركة أن تدعو إلى إصلاح للنظام السياسي باتجاه منح سلطة أكبر لنتائج الانتخابات المجرّدة بدلاً من الصيغة

الطائفية التحاصصية القائمة التي ألغاها أصلاً النمو السكاني المتفاوت طائفياً.

ولسوء الحظ فإن أي نقاش لإصلاح سياسي عميق في لبنان يبقى أمراً سابقاً لأوانه. إلاّ أن الراهن أن حركة أمل ازدادت تصلّباً في مطالبتها بحقوق الشيعة الشديدي الاستياء من مستوى تمثيلهم السياسي المنخفض في لبنان. ولقد قبلت حركة أمل عدة برامج تشترك جميعها في إقرار إعادة توزيع السلطة السياسية، بما يخلّ بموقع الطائفة المارونية المسيطرة ويعطي الشيعة بعض الامتيازات، كان آخرها عندما وقّع نبيه بري (مع وليد جنبلاط ممثلاً الدروز وإيلي حبيقة ممثلاً القوات اللبنانية ذات الغلبة المارونية) في ٢٨ كانون الأول ١٩٨٥ على اتفاق جهيض، تمّ التفاوض بشأنه في دمشق، يزيد من التمثيل الشيعي في البرلمان ويضعف من سلطة الرئاسة، وهو منصب - كما يذكر القارئ - محفوظ تقليدياً للموارنة.

إن التزام الحركة بلبنان كوطن نهائي متميّز هو الخط الثابت الذي يبرز في كافة أدبيات حركة أمل، وهو ما يميّز الحركة عن مناوئيها من الشيعة الراديكاليين الذين يعتبرون لبنان جزءاً من الأمة الإسلامية ينبغي إقامة الجمهورية الإسلامية على أرضه. إذ تكفي قراءة سريعة لميثاق حركة أمل بالمقارنة مع البرنامج السياسي لحزب الله (وكلاهما أُعيد نشره في الملاحق) للكشف عن الفروقات الحادة في البرنامجين.

البرنامج السياسي:

قد تكون اهتمامات ومشاغل حركة أمل الحالية قد تحدّدت بفعل ضغط الوضع الأمني المتدهور والفوضى المستشرية، وهي حالة ساهمت أمل بدورها في تفاقمها، إلاّ أنه من الخطأ الافتراض أن الحركة، في جوهرها، هي مجرّد تشكيل من تشكيلات المليشيات.[1] فالحركة نشأت في البداية كحركة احتجاج ذات طابع إصلاحي وهي ما زالت كذلك. وإن أحاط الغموض أحياناً ببرنامجها السياسي تحت ضغط الضرورات الآنية في خضم المعارك والصدامات، إلاّ أنه

يبقى هو الأساس الذي يحدّد نشاطات الحركة. يتميّز برنامج الحركة كما يتبيّن من دراسته بنسبة عالية من الوضوح وبقدر كبير من البراغماتية.[٢] وسندرس الآن هذا البرنامج بالتفصيل مشيرين إلى بعض الحالات التي توضّح فيها عبر الممارسة، فكما أن المصالح والأهداف تحدّد الممارسة، فالممارسة بدورها تكشف عن الأهداف والمصالح وتؤكّدها.

باختصار، حركة أمل هي حركة شيعية واعية لذاتها تعتبر الالتزام بالتراث الشيعي أحد مبادئها المقرّرة. إلاّ أنها لا تسعى لإقامة دولة إسلامية أو شيعية في لبنان وهي تثني باستمرار على لبنان بوصفه بلد يمتاز تاريخياً بالتسامح الديني. رفض عدد من قادة أمل في عدة مناسبات علنية النموذج الإيراني في ولاية الفقيه، إلاّ أنهم بذلوا مجهوداً كبيراً للتعبير عن احترامهم لآية الله الخميني الذي يشير إليه نبيه بري مجاملة بـ لقب «سيدي». ونظراً للحيوية التي ما زال يتمتّع بها منافسها الأكثر جذرية ـ حزب الله، وقدرته على الاستقطاب العاطفي في صفوف أقلية شيعية كبيرة، أُجبرت أمل على لعب لعبة دقيقة، فعليها من جهة أن تدّعي أنها حركة شيعية حسنة النيّة وأن تسعى في الوقت نفسه إلى تحقيق برنامج وجدت فيه إيران ما يدفعها لنقده بشدّة. ولقد تفاقمت معضلة أمل هذه مع استمرار تفشّي مناخ اليأس التام الذي دفع بالعديد من الشيعة إلى البحث لدى التشيّع المتطرّف عن أجوبة بدا أن القادة السياسيين المعتدلين قد فشلوا في توفيرها.

مع ذلك فقد واصلت أمل دعوتها، سواء في المحافل الخاصة أو العامة، إلى بقاء لبنان كوطن نهائي مستقل قادر على الدفاع عن نفسه، وعضو في عائلة الدول العربية. وأكّدت الحركة على دعمها لنظام الحكم البرلماني ـ ولو معدّلاً ـ وبينما ترى إلى التنوّع الأثني والتسامح الطائفي المتبادل بوصفه حسنة من حسنات البلد فإن أمل ترفض تطبيق نظام المحاصصة الطائفية، أي النظام الطائفي الحالي وترفض بالتالي النخب التي ولّدها. ولعلّ الأهم هو مطالبة الحركة بتبنّي الدولة دوراً فاعلاً في إعادة توزيع موارد البلاد الاقتصادية على مجالات التنمية الداخلية والخدمات الاجتماعية.

إستقلال لبنان:

كتب الباحثون أبحاثاً مطوّلة حول اصطناعية حدود الدول في الشرق الأوسط، ولاحظوا بحق أن دول المنطقة تفتقر إلى المشروعية الأثنية وإلى تطوّر طبيعي ذي مغزى. فالحدود، كما تعكسها خارطة المنطقة، غالباً ما تكون مرسومة من قِبَل ممثلين خارجيين لتسهيل الهيمنة بدلاً من المساعدة على توليد حكم ذاتي أهلي، إلاّ أن إحدى الظواهر الأكثر إثارة للاهتمام في حقبة ما بعد الأمبريالية، تتمثل في قدرة الدولة في الشرق الأوسط على البقاء، بالمقارنة مع احتضارية أيديولوجيات القومية العربية التوحيدية.[٣] أمّا لبنان، فهو كجيرانه، نتاج جغرافي لقرار عشوائي (إعادة رسم الفرنسيين لحدوده عام ١٩٢٠). لكن اللبنانيين، كجيرانهم أيضاً، يتقبّلون اليوم بشكل واسع، ما كان يُعتبر في أحد الأيام قراراً مزاجياً لسلطة أجنبية عليا. وبتعبير أبسط فإنّه بوسع اللبنانيين الاتفاق على الأقل على حدود بلادهم.

وبالطبع فإن الشيعة اللبنانيين يعكسون الظاهرة الأوسع. فحركة أمل ليست حركة شيعية دون انتماء وطني - فهي تدّعي، بشكل ملتبس إلى حد ما، بأنها حركة جميع محرومي لبنان - بل هي حركة لبنانية تمثّل مصالح المواطنين اللبنانيين، وتعرّف عن نفسها كما ورد في ميثاق الحركة بأنّها حركة وطنية «تتمسّك بالسيادة والوطنية وسلامة أراضي الوطن وتحارب الاستعمار والاعتداءات والمطامع التي يتعرّض لها لبنان».[٥] ويوضح المقطع التالي من الميثاق التزام الحركة الثابت بالوطن اللبناني:

«إن ما تركّز عليه الحركة هو التمسّك الشديد بالسيادة الوطنية والاستقلال في الإرادة ورسم السياسة ورفض الوصاية الخارجية على الوطن، والعمل على صيانة كيانه وحدوده، والحفاظ على كرامته من التشويه والتحطيم، ليبقى الوطن هو الصانع الوحيد لقدره ومستقبله وحاضره دون تدخّل الأيدي الخبيثة والمغرضة في أي شأن من شؤونه.

إن سيادة الوطن لا تتحقّق إلاّ بسيادة أبنائه فيه بعيداً عن التشنجات

والبهلوانيات السياسية وعمليات فرض الرأي والإرادة، مع التشديد على التحام الشعب في بوتقة الوطنية المتسامحة لإخراج البنية اللبنانية إخراجاً صحيحاً من مختبرات الحضارات. وليكون لبنان هو المثال الأول لعملية بناء الأوطان».

ثمّة زاوية أخرى لالتزام أمل ببقاء لبنان وهي الإقرار الصريح بأنه على الشيعة أن يحافظوا على لبنان حتى يتمكّنوا من المحافظة على سلامة طائفتهم السياسية والاجتماعية. وباختصار فإن الشيعة يدفعون ثمناً غالياً لأي انتقاص من سيادة لبنان على أراضيه واستقلاله. بل إن مسؤولي أمل يرون في بقاء لبنان بلداً مستقلاً ومتماسكاً شرطاً ضرورياً لبقاء حركة أمل. «إذا كان تقسيم لبنان وتوطين شعب (أي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان) يلحقان ضرراً بالغاً بالبعض، فإنه يؤدّي بالتأكيد إلى تصفية حركة أمل».[٦]

عارضت الحركة كافة الجهود الهادفة إلى إنشاء أجهزة حكم بديلة بغض النظر عن الداعي أو المخطّط إليها. وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن القتال الذي نشب في بيروت في نيسان ١٩٨٢ بين أمل والميليشيات المنتمية إلى الحركة الوطنية اللبنانية، إنّما كان بسبب محاولة الحركة الوطنية إنشاء مجالس محلية في بيروت الغربية. إعتبرت أمل أن انتخاب هذه المجالس يشكّل «نوعاً من الحكم الذاتي» قد يمهّد لتقسيم البلاد.[٧]

ظلّت أمل تنظر إلى الجيش اللبناني، حتى الأشهر التالية للاجتياح في عام ١٩٨٢، بوصفه الأثر المتبقى من الشرعية اللبنانية، ففي السنتين أو الثلاثة التي سبقت الاجتياح، كانت أمل تؤيّد بثبات انتشار الجيش في الجنوب حتى ولو كان، كما قال نبيه بري، مرّة، مارونياً، مئة بالمئة.[٨] فقضايا الإصلاح والتوازن الطائفي في الجيش تأتي في المرتبة الثانية عندما يتعلّق الأمر ببقاء الطائفة الشيعية ككل. والجيش اللبناني ـ حتى ولو افتقد إلى الفعالية ـ يجسّد الشرعية اللبنانية، وهو بهذه الصفة يشكّل نقيضاً للبُنى السلطوية البديلة التي أنشأتها في الجنوب منظمة التحرير الفلسطينية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى. ولقد كان مسؤولو أمل من الذكاء بحيث أدركوا أن أي خطوة تقلّل من سلطة أخصامهم

هي بالنهاية خطوة لصالحهم. أضف إلى ذلك أن أمل حافظت، وللأسباب نفسها، على علاقة ودّية مع قوات الطوارئ الدولية.

لبنان العربي وسياسته الخارجية:

عرَّف مسؤولو أمل دائماً لبنان بوصفه دولة عربية ذات مصالح مشتركة مع أشقّائها العرب. بهذا المعنى فإن موقف أمل يتوافق مع واحد فقط من قطبي الهوية كما حدّدها الميثاق الوطني غير المكتوب. فبالتعارض مع الموارنة الذين كانوا أحياناً يعتبرون أنفسهم أحفاداً للفينيقيين (نافين أي أصل عربي) والذين يرون لبنان كبلد في الشرق الأوسط وليس من الشرق الأوسط، يرى المسلمون (والأرثوذكس أيضاً) أنهم شعب عربي في بلد عربي يعرف بشكل واسع باسم لبنان. طبعاً التوفيق بين المنظورين يتطلّب تنازلات من كلي الطرفين، لكن هذا لم يكن شكل التعاطي الذي ساد بشكل دائم في لبنان

أمّا فيما يتعلّق بحركة أمل فهي قد أقرّت بضرورة أخذ «التصوّر الماروني» (والمخاوف المارونية) بعين الاعتبار. فكما قال لي نائب شيعي: «نريد أن نعيد إعمار لبنان مع الموارنة، وليس رغماً عنهم». إلاّ أن القتال العنيف بين عامي ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦ عقّد بشدة من إمكانية التسوية. وبحلول عام ١٩٨٥ كان مسؤولو أمل قد أصبحوا أقل تحسساً بمطالب واحتياجات الموارنة. وأخذ بعضهم بمَن فيهم بري يتحدّث عن الحاجة إلى فرض هزيمة عسكرية على المليشيات المارونية.[٩]

مصدر آخر للمتاعب مع الطائفة المارونية تمثّل بطرح أمل لسياسة خارجية يجدها العديد من الموارنة غير مقبولة على الإطلاق. إذ دعت إلى حياد لبنان وطالبت على وجه التخصيص بأن لا ينحاز لبنان إلى أي من المعسكرين الدوليين. وبينما لم يعدم هذا المشروع بعض المؤيدين من الموارنة (مثلاً حركة لبنان المحايد التي يرئسها روجيه أدّه). إلاّ أن ميل الموارنة إلى التطلّع نحو أوروبا والولايات المتحدة لا العالم العربي، يجعلهم على خلاف مع أمل ومع المسلمين اللبنانيين بشكل عام.

ولكن العامل الأكثر أهمية يبقى، علاقة أمل الوثيقة بسوريا، والتي يمكن إرجاعها إلى أكثر من عشر سنوات. والتي تطرح مجموعة من الأخطار الحقيقية والمتخيّلة التي تهدّد استقلال لبنان حتى بالنسبة لغير المليشيا المارونية. ولقد مرّت أوقات، كما حدث عندما بدا في عام ١٩٨٢ وأوائل ١٩٨٣ أن السلم الأمريكي في طريقه للقضاء على النفوذ السوري في لبنان، حاولت فيها حركة أمل أن تحتفظ لها بمسافة عن سوريا، ولكنها عادت منذ ذلك الحين إلى أحضان دمشق والاعتماد على تأييدها في كافة المجالات الممكنة. ففي خطاب مهم له في بعلبك في آب ١٩٨٥ وهو خطاب ما كان ممكناً أصلاً لولا الدعم الذي وفّره الوجود السوري في البقاع، طرح بري منظوراً رسمت بنوده لاحقاً في الاتفاق الثلاثي السيّئ الحظ: «يجب أن يكون هناك تكامل مع سوريا عبر اتفاقيات حقيقية اقتصادياً وأمنياً وعسكرياً وسياسياً وإعلامياً وتربوياً ولا تخشوا على سيادة واستقلال لبنان أبداً. ففرنسا الأم الحنون لم تفقد استقلالها عندما انضمّت إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية أو عندما وقّعت ميثاق الدفاع الأمني الأوروبي».(١٠) من الواضح أن العديد من اللبنانيين يجدون في سوريا تهديداً أكبر بكثير ممّا قد تشكّله المجموعة الاقتصادية الأوروبية على أعضائها. وليس أمراً بلا مبرّر على الإطلاق أن يتوصّل الكثيرون إلى اعتبار أمل ستاراً لسوريا. لكن رغم جدّية هذه المخاوف فإن التزام أمل بوجود لبنان المستقل التزام ثابت. ومن المهم أن لا يُخْلَط بين حسابات المصالح المشتركة والرغبة في الخضوع لهيمنة سورية كليّة.

تدعو الحركة إلى تحرير الأراضي العربية من سيطرة الاحتلال، وقد أخذ هذا على أنه يعني بشكل خاص تحرير فلسطين. وهي قضية استمرّت أمل في إعلان التزامها بها، حتى عندما كانت تواجه بشكل عنيف الوجود الفلسطيني المسلّح في لبنان. لكن هذه المواقف المؤيدة لفلسطين يجب أن ينظر إليها بكثير من التشكّك كما يظهر تذكير بري «أن الدم الفلسطيني ليس أزكى من الدم اللبناني».(١١)

ولم تؤدِّ مشاكل الحركة مع الفلسطينيين إلى إضعاف عدائها والذي يكاد

يكون مقدّساً للصهيونية. ولقد استمعت في أكثر من مناسبة إلى المساواة بين إسرائيل ويزيد، العدو التاريخي للشيعة، المسؤول عن النهاية الدموية للإمام الحسين (في ٦٨٠ ميلادية). وبشكل عام فإنّ إسرائيل تُعتبر بوصفها «كياناً صهيونياً» عدواً للبنان والعرب. ورغم وجود بعض الاختلافات في وجهات النظر (أو «النفور» كما قال بري مرة) بين قيادة أمل غير الدينية وبين رجال الدين، إلاّ أن ثمة ما يجمعون عليه ـ وهو العداء لإسرائيل. ففي تصريح له، كان الممكن أن يكون الشيخ محمد مهدي شمس الدين أو السيد محمد حسين فضل الله أو أي زعيم ديني شيعي آخر هو الذي أدلى به، قال بري: «علمنا الإمام الصدر أنه على المحرومين في أرضهم أن يساندوا المحرومين من أرضهم وإن التعامل مع إسرائيل حرام، وإسرائيل شر مطلق وكلّ مَن يقف ضدّها يصبح في نظرنا بشكل أو بآخر خير مطلق». [١٢]

هذا لا يعني أن أمل تسعى إلى نقل القتال إلى داخل إسرائيل، فهي أكثر براغماتية في حساباتها السياسية ـ العسكرية من أن تفعل هذا. ولقد وجّهت الحركة نقداً مريراً للعرب الذين يسعون لمقاتلة إسرائيل بالدم الشيعي وعلى الأراضي اللبنانية. ورغم تمجيدهم للعروبة وقضاياها فإن نبيه بري وغيره من مسؤولي أمل قد أبدوا ضيقاً شديداً إزاء لا مبالاة العرب بالوضع في جنوب لبنان خاصة ولبنان كله عامة. [١٣] نزع هذا العامل إلى تحصين إحساس الحركة بمسؤوليتها المنفردة عن مصيرها وعزّز بالتالي من هويّتها كحركة محض لبنانية.

طبيعة المجتمع في لبنان:

يصوّر ميثاق الحركة لبنان كمجتمع تعددي يجب أن يحافظ فيه على حرية الفرد، ويعرِّف الحرية وفق مفهوم قد لا يجده طلّاب القانون الدستوري الأمريكي غريباً، فيرى أنها تكفل حق الفرد في القيام بأي عمل شرط ألاّ يتعدّى على حقوق الآخرين. ولا غرابة في الأمر، فمن الطبيعي أن تطالب حركة تعتبر نفسها طليعة للمحرومين بفرص متساوية لكافة المواطنين (وأن تطالب الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية بمعناها التقدمي الشامل).

ولقد أعلنت حركة أمل في مقدّمة ورقة العمل التي أعدّتها للمؤتمر الوفاقي الذي عقد في جنيف في تشرين الأول ١٩٨٣: «لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وفي مقدّمتها حرية الرأي والمعتقد وعلى مبدأ تقسيم السلطات وعلى العدالة الاجتماعية والتساوي في الحقوق والواجبات بين كافة المواطنين دون امتيازات أو تمييز. وهو يملك نظاماً اقتصادياً وخطّة اقتصادية وتنموية عامة لكافة إمكانيات ومتطلبات ونشاطات القطاعات المختلفة. أنه وطن الكرامة الإنسانية والطموحات الوطنية». (١٤)

الاقتصاد:

بشكل عام، طالبت حركة أمل الحكومة بلعب دور أكثر فعالية في توزيع الموارد (الاقتصادية). فاقتصاد لبنان الحر الذي يتّسم بلا مبالاة الدولة شبه الكلي في الشؤون الاقتصادية يُعتبر المسؤول عن حرمان الطائفة الشيعية وعن تركيز الثروة في يد الزعماء ومحاسبيهم. من ناحية أخرى وصفت الحركة، في محاولة للوي مفهوم الإقطاع، الذين يملكون الأراضي الشاسعة بالإقطاعيين (الإقطاع هو تملّك مجموعة قليلة من الناس لمعظم الأراضي). وهو وصف مفيد حتى ولو كان مشكوكاً بدقته. إلاّ أنه بغض النظر عن مدى دقّة التعريفات، فإن المطالبة بإعادة توزيع الموارد الاقتصادية تؤدي إلى ضرب السلطة السياسية لأولئك الذين يوصفون «بالإقطاعيين»، وهذا بالنهاية هو هدف حركة تعكس جزئياً طموحات الطبقة الوسطى الشيعية الجديدة.

أقرّ المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في عام ١٩٧٤، مجموعة شاملة من المطالب الشيعية (نذكّر القارئ أن الإمام الصدر كان يترأس في تلك الفترة المجلس الشيعي، بالإضافة إلى رئاسته لحركة المحرومين) رفعت إلى الحكومة في العام نفسه. (١٥) وبما أن هذه المطالب لا تزال تمثّل نواة برنامج أمل الاقتصادي فهي بالتالي جديرة بذكرها هنا باختصار:

١ ـ الدعوة إلى فتح الاعتمادات في الموازنة العامة لتأمين نمو متساوي تقريباً

لكافة المناطق (ويؤدّي ذلك عملياً إلى زيادة كبيرة للاعتمادات المخصّصة للمناطق المختلفة، خصوصاً الجنوب والبقاع).

٢ - القيام باتخاذ ما يلزم للمباشرة بمشاريع الري وتخزين المياه. (خدمة للطائفة التي تضم أكبر عدد من المزارعين، سواء بالمقارنة مع الطوائف الأخرى أم بشكل مطلق؛ الشيعة).

٣ - إعطاء الأولوية لفتح المدارس في المناطق المتخلّفة (بدلاً من تمويل بناء المدارس بالنسبة نفسها في كافة المناطق).

٤ - التسريع في إنشاء المستشفيات والمستوصفات، في المناطق المتخلّفة.

٥ - تحسين وإنشاء الطرقات خصوصاً بين بيروت وصور وبين بيروت وبعلبك. (وهما المدينتان اللتان تضمان أكبر نسبة من التركّز السكاني الشيعي).

٦ - تحسين وضع مزارعي التبغ. (يعني ذلك عملياً إعادة النظر ببنية احتكار الدولة المتمثّل بشركة الريجي أو إلغاءه، وهو الهدف الذي ركّزت عليه التظاهرة المشهورة التي اشترك فيها حوالى ١٠ آلاف مزارع صغير في عام ١٩٧٣).

٧ - تحسينات عامة في الزراعة مع التركيز على الاعتمادات الممنوحة للمناطق المحرومة.

٨ - مشاريع سياحية في بعلبك وصور.

٩ - مسح شامل للثروة المعدنية في لبنان.

١٠- نظام جديد لتوزيع الاعتمادات المالية على البلديات.

١١- عفو عام عن مخالفات البناء حتى يتمكن سكان ضواحي بيروت من الاستفادة من خدمات المياه والكهرباء (التي يحظر القانون تقديمها إلى المباني غير المرخّصة التي يشغلها عدد كبير من النازحين الشيعة).

١٢- تحسينات عامة في شروط العيش في ضواحي بيروت.

بالإضافة إلى ما سبق يدعو ميثاق أمل إلى وضع حد للاستدانة بالفائدة. وهو مطلب يبدو أن قلة قليلة من قادة أمل تتبنّاه بشكل جدي. إلتقيت لدى عودتي إلى لبنان في عام ١٩٨٢ بالعديد من المصرفيين الشيعة المتحالفين مع

أمل، إلّا أن أحداً منهم لم يفقد أي نفوذ له في الحركة، لكون المصرف الذي يعمل فيه، أو الذي يملكه - كما في إحدى الحالات - يستوفي نسبة الفائدة السائدة.

الإصلاح السياسي في لبنان:

قد نتناقش في مدى مفاقمة وتأجيج التدخلات الخارجية للانقسامات الداخلية، لكن يبدو أن دور الانقسامات السياسية الداخلية والطوائفية في توليد أرضية خصبة للنزاع المسلّح أمر لا يحتاج إلى نقاش فعلي. يعتقد العديد من اللبنانيين، من مسيحيين ومسلمين أن أكبر خطأ للنظام السياسي اللبناني هو اعتماده التقسيم الطائفي. والمفارقة أن الذين أعدّوا الميثاق الوطني كانوا يرون إلى الميثاق بوصفه أداة لتخفيف لا لترسيخ الاعتبارات الطائفية في السياسة. يقول رياض الصلح، أول رئيس وزراء في لبنان المستقل: «من مبادىء الإصلاح التي فرضتها المصلحة الوطنية اللبنانية ضرورة مواجهة الطائفية والقضاء على شرورها، بما أنها تعيق النمو الوطني وتقضي على سمعة لبنان الطيبة على الصعيد الدولي. بالإضافة إلى أنها تسمّم العلاقة بين العائلات الروحية المختلفة التي تؤلّف لبنان. لقد رأينا كيف أن الطائفية استُخدِمت في أغلب الحالات كأداة لتأمين مصالح خاصة أو لإضعاف الحياة الوطنية في لبنان لمصلحة حسّاده. إنّنا متأكدون من أنه ما إن تنمو المشاعر الوطنية تحت تأثير الاستقلال والحكم الشعبي، فإن الناس سيوافقون من تلقاء أنفسهم على إلغاء النظام الطائفي الذي يضعف البلاد. إنّ الساعة التي سنكون فيها قادرين على إلغاء الطائفية هي ساعة مباركة، ولسوف تمثّل يقظة وطنية شاملة في تاريخ لبنان. ولسوف نسعى إن شاء الله للوصول إلى هذه الساعة في المستقبل القريب».[١٦]

بالطبع هذه «الساعة المباركة» لم تأتِ بعد، لكن طموحات الصلح لا تفتقد إلى المؤيدين.[١٧]

لقد درست الفصول السابقة عدداً من العوامل التي عززت هوية الشيعة

الطائفية. لكن حتى مع نمو هويتهم الخاصة ومطالبة أمل بالمساواة السياسية وفقاً للمقاييس الطائفية، استمرّت الحركة في مطالبتها بإلغاء المعادلة الطائفية. باختصار، طالبت الحركة بمساواة فورية في ظل نظام يجب إلغاؤه في النهاية. إن وجود برنامجين في وقت واحد أمر ليس بالجديد على السياسة الشيعية. الأول عملي للحاضر والثاني مثالي للمستقبل. ففي عام ١٩٧٤ كان الإمام الصدر، حتى وهو يطالب بمنح الشيعة أحد عشر منصباً إضافياً في وظائف الفئة الأولى يطالب في الوقت نفسه بإلغاء الطائفية في وظائف الدولة، فلا تعود المناصب المحدّدة حكراً على طوائف معينة.

ويرى نبيه بري، انسجاماً مع ميثاق الحركة، أن الطائفية تعيق نمو الهوية الوطنية اللبنانية، وهي السبب الأساسي لمشاكل البلد. «إن هذه الهلوسة [الطائفية] قد جعلتنا نتصرف كعشائر بدلاً من مواطنين في بلد واحد. إن ميثاق عام ١٩٤٣ الوطني الذي خلقناه هو ميثاق تقسيمي. لقد ساعدنا على أن نبني مزرعة وليس وطناً. . . أنا أقول بأن هذا الاتفاق هو سبب كل مشاكلنا».(١٨) و«بما أن التنافس الاقتصادي والوظيفي مبني على أساس محض طائفي، فإن الطائفية مفروضة علينا. جعلونا نرتدي العمامات وثوب الكهنوت وفرضوا علينا التفكير بشكل طائفي».(١٩) وحتى أوائل ١٩٨٢ كانت أمل تطالب بإلغاء الطائفية من «أعلى الهرم إلى القاعدة»،(٢٠) باستثناء المناصب السياسية الثلاث التي استثنيت إلى أن يبرهن النظام الجديد عن فعاليته. في شباط ١٩٨٢ كان الموقف قد لان نوعاً ما، فرغم أن إلغاء الطائفية كان لا يزال الهدف النهائي لكن «إلغاء الطائفية يجب أن يبدأ في الجيش وفي التعليم على الأقل، أملاً في أن يؤدّي ذلك إلى الإلغاء التام للطائفية السياسية في النهاية».(٢١)

وفي عام ١٩٨٥، ومع تعثر الإتجاه نحو الوفاق الطوائفي، تصلب موقف بري بشكل ملحوظ. فدعا في آب إلى إنشاء مجلس رئاسة من ستة أعضاء يمثلون الطوائف الرئيسة الستة (السنة والموارنة والشيعة والدروز والارثوذكس والكاثوليك) ويتداورون الرئاسة سنوياً. وهنا أيضاً أظهر بري عن ميل للحلول

الطائفية، حتى وهو يدعو إلى إلغاء الطائفية.

للوهلة الأولى، قد تبدو دعوة بري إلى الغاء الطائفية، غير متماثلة مع المصالح الجماعية للطائفة الشيعية المؤهلة للإستفادة من إعادة توزيع المناصب السياسية بما يتناسب مع حجمها الديموغرافي. كذلك يبدو أن أمل لم تعمل دائماً بما يتلاءم مع هدفها المعلن. ففي خريف ١٩٨٠ مثلاً، نجحت الحركة في تأخير تشكيل حكومة جديدة لمدة ٥٦ يوماً لأنه لم تتم استشارتها في التشكيلة الحكومية ولم تمنح أي من الحقائب الأربعة الممنوحة للشيعة. ورغم أن حكومة شفيق الوزان تجاوزت بالنهاية اعتراضات أمل (واعتراضات المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى وجبهة المحافظة على الجنوب) إلا أن الحادثة أظهرت أن أمل لا تتجنب الخوض في السياسة الطائفية، وحتى ولو كانت تدعو إلى الغائها.

لتبرير دعوتها للإلغاء التدريجي للطائفية السياسية، قدمت الحركة عاملين مثيرين للإهتمام. الأول وهو الأهم؛ أن تولد المصالح الطائفية الضيقة هو الذي جعل الحرب الأهلية ممكنة وهو الذي منع توقف العنف. والثاني طرحه مسؤول في حركة أمل، حسن هاشم، الذي قال بأن القوى الخارجية - وخصوصاً المعسكرين الشرقي والغربي - تمكنا من استغلال الطائفية لخدمة هدفهما في السيطرة على الثورة الفلسطينية. يقول هاشم:

«لبنان هو ضحية اللعبة السياسية القذرة للمعسكرين الشرقي والغربي. كل المنظمات الفاعلة على الساحة اللبنانية (باستثناء حركة أمل) ارتبطت بإحدى الدول العربية، أو بأحدى القوى الخارجية، وكل هذه المجموعات والمنظمات تورطت بشكل عميق وكثيف في لبنان، وكافة التطورات التي جرت فيه».[٢٣]

وبالتالي، فإن ترك النظام السياسي اللبناني على حاله يعني أن نتركه عرضة لتدخل القوى الخارجية. بالتأكيد ثمة جرعة كبيرة من الحقيقة في هذا التحليل، لكن ثمة وجه آخر للموقف يتمثل في النقطة التي تذكرها جريدة أمل من آن إلى آخر، وهي أن الطائفة الشيعية هي الطائفة الوحيدة التي تفتقد إلى رعاية خارجية، وأن افتقادها هذا يجعلها غير قادرة على التمتع بالإمتيازات التي تحظى بها الطوائف الأخرى.[٢٤]

إذا كـان من الممكن فهم أهداف أمـل الآنية في إطـار الصراع المرير على السلطة السياسية، فإن طروحاتها الطويلة الأمد قد تؤدي إلى اعتماد شكل جديد لدوران العجلة السياسية في لبنان. ولعل مسؤولي أمل قد قدموا مبررات جدية ومقنعة لمطالبتهم بإلغاء الطائفية السيـاسية في لبنـان، إلا أن هذا التـوجه ـ على نزاهته ـ يشكل في الوقت نفسه وسيلة لإضعاف الـزعماء الـطائفيين التقليـديين. وفي الواقع فإن ميثاق أمل يساوي بين إنهاء الطائفية وإنهاء نظام الزعماء، الـذي غالباً ما يعتبر نظاماً متخلفاً سياسياً.

للوهلة الأولى قد يبدو أن إلغاء الطائفية السياسية يحمل معه بذور القضاء على حركة أمل، لأن القضاء على دور الـطائفية في السيـاسة يشكـل خطوة نحو تعزيز هوية المواطن بوصفه ببساطة مواطناً لبنانياً. وهكذا فـإننا قـد نتوقـع ابتعاد قسم مهم من القاعدة الشعبيـة عن حركـة هي في الأساس ـ وبغضّ النـظر عن ادعائها العكس ـ حركة طائفية. إلا أنه لا يوجد بين كافة قـادة أمل من هـو من السذاجة بحيث يتوقع ذوبان الهوية الطائفية، حتى ولو تم القضـاء على الصيغة الطائفية لتوزيع المناصب السياسيـة. والواضـح بالتـالي أنهم يتوقعـون أن تحافظ أمل على جمهورها، بل لعل اقـتراح أمل الـداعي إلى قيام تمثيـل نسبي يصب في هذا الإتجاه، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد الناخبين الشيعة. بالإضافة إلى ذلك، فإن أمل تؤيد إلغاء النظام الانتخابي الحالي الذي يقسم لبنان إلى ٢٦ دائـرة انتخابيـة. واستبدالـه بجعل لبنـان كله دائرة واحـدة وهو اقـتراح يقوض الأسس التي يعتمـد عليها السيـاسيون ذوي النفـوذ المحـلي ويصب في مصلحـة حركة سياسية «وطنية».

ورغم أن مـواقف أمـل قـد استثنت بشكـل واضـح أي حـل فـدرالي وكونفدرالي،[٢٥] كالحلول التي تدعو إليها الجبهـة اللبنانيـة من وقت لآخر،[٢٦] فإن الحركة حرصت على الخوض في نقاش كافة البرامـج السياسيـة. وباختصـار فإنها سعت لأظهار نفسها كقوة وفاقية، وبالتالي كمحاور طبيعي لأي فئة تـرغب في نقاش الإصلاح. ويقول بري أن اقرار أي تغيرات أخـرى يجب أن ينتج عن

حوار بين «كافة القوى الفاعلة في لبنان دون استثناء».[٢٧]

ويبقى أن نرى ما إذا كان ورثة موسى الصدر سيبرهنون عن كونهم أكثر اهتماماً بالمكاسب القصيرة المدى أم بالمثل البعيدة المدى، وهي نقطة سنبحثها في الفصل الأخير.

الهوامش

(١) Cf. Marius K. Deeb, «Lebanon: Prospects for National Reconciliation in the Mid-1980s, «Middle East Journal 38 (Spring 1984): 267-283; أنظر بشكل خاص ص ١٧١، حيث يقول ديب أن أمل والمجموعات المنشقة عنها هي «أولاً وأخيراً مليشيات مسلحة». إن هذا المنظور يسيء في رأيي فهم المعنى الإجتماعي - السياسي لأمل ويصب في النهاية في طاحونة الاقطاع السياسي القديم.

(٢) لخلاصة مفيدة حول موقف مختلف الفئات اللبنانية من قضايا من نوع استقلال لبنان، ومعنى القومية اللبنانية ودور الطائفية في السياسة. راجع: Abdo I.Baakilin, «Legislattive and Political Development: Lebanon», 1842-1972, pp.103-139.

(٣) أنظر Fouad Ajami, «The End of Pan-Arabirm, «Foreign Affairs 57 (Witer 1978-1979): 355-373.

(٤) في معرض حديثه عن الفرقاء الذين خاضوا الحرب الأهلية يلاحظ إيليا حريق «أن أياً من الفئات المتحاربة لم يطالب بقيام نظام سياسي جديد، أو بقلب النظام الدستوري، بل بتغييرات في النظام القائم». (Lebanon: Anatomy of Conflict, American Universities Field Staff Reports, no.49 [1981], p.3).

(٥) ميثاق حركة أمل؛ حصلت على نسختي في عام ١٩٨٢، لكني أظن أنها نسخة معدلة من الطبعة المنشورة في تشرين الثاني ١٩٧٤. والذي اقرته ١٩٠ شخصية عامة من غالبية الطوائف اللبنانية، وكل الاستشهادات اللاحقة، ما لم يذكر خلاف ذلك، منقولة عن الميثاق.

(٦) نبيه بري، الحوادث في ٩ أيار، ١٩٨٠.

(٧) مقابلة مع نبيه بري في «المندي مورننغ» في ١٠ - ١٦ أيار ١٩٨٢.

(٨) انظر ليديا جورج «داخل حركة أمل (نقاش مع نبيه بري) «في المندي مورننغ» ١ - ٧ شباط ١٩٨٢. يقول بري أنه يريد الجيش في الجنوب «حتى ولو كان مارونياً ١٠٠٪ لبسط سيادة الدولة على الحدود الدولية ولانهاء دويلة سعد حداد». وكذلك قول بري في مقابلة أخرى: «عندما تتعرض حدود الوطن للاعتداء، وعندما يواجه جزء من أراضيه خطر الاحتلال بينما ثمة مناطق أخرى محتلة بالفعل، وعندما ينقسم أهل الجنوب بين المهاجر والمنكوب، لا يعود ثمة مجال لنقاش حول جنس الملائكة. فإن حماية الوطن، وبوابته الجنوب، يستحق اهتماماً أكبر من طائفة هذا الضابط أو ذاك، ومن إذا كان هذا المنصب سيسند إلى هذا الضابط أو ذاك». (الوطن [الكويت]، ٢٠ حزيران ١٩٨٠).

(٩) كانت هذه إحدى النقاط المهمة التي أثارها بري في خطاب هام له في بعلبك في ٣١ آب ١٩٨٥، بمناسبة الذكرى السابعة لاختفاء الإمام موسى الصدر.

(١٠) المرجع نفسه.

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) المندي مورننغ» ١ - ٧ شباط ١٩٨٢.

(١٣) «يتعامل العرب مع الجنوب وكأنه ليس جزءاً من العالم العربي، أو كأنه محافظة في الصين أو الهند». (نبيه بري في المندي مورننغ، ١٠ ـ ١٦ أيار ١٩٨٢).

(١٤) ترجمت ورقة العمل ونشرت في AN-Nahar Report Memo (February 20, 1984): 4-7.

(١٥) انظر الحياة (بيروت) ١٢ شباط ١٩٧٤.

(١٦) انظر: Baaklini, Legislative and Political Development, pp.109-110.

(١٧) لوجهة نظر تمثيلية غير شيعية، انظر مقالة الرئيس سليم الحص في المستقبل ٣٠ تموز ١٩٨٣.

(١٨) نبيه بري في مقابلة مع ليديا جورجي: «The 'New Lebanon' File-Part 6 The Amal Movement: The Myth of Pluralism», Monday Morning, January 26-February 1, 1981. يتفق تحليل بري مع وجهة نظر عدد من المراقبين المخضرمين؛ بمن فيهم ما يكل هدسون الذي يقول: «ان النظام الطائفي نفسه ـ بما هو تجسيد لنموذج الغلبة الفئوية ـ هو أصل المشكلة». «The Lebanese Crisis: The Limits of Consociational Democracy», Journal of Palestine Studies 5, nos.3-4 [Spring/Summer 1976]: 114).

(١٩) بري في مقابلة مع جورجي، «The 'New Lebanon' File».

(٢٠) المرجع نفسه.

(٢١) بري في مقابلة مع جورجي «داخل حركة أمل».

(٢٢) خطاب بري في بعلبك في ٣١ آب ١٩٨٥.

(٢٣) مقابلة مع حسن هاشم، «أمل» ١٧ نيسان ١٩٨١.

(٢٤) أنظر مثلا التعليق المثير للإهتمام الذي كتبه أحد كتاب الحركة على المقالة التي ظهرت في صحيفة «العمل» الكتائبية حول حركة أمل، «أمل» ١٧ نيسان ١٩٨١.

(٢٥) أنظر ملاحظات بري في النهار العربي والدولي ٢٠ ـ ٢٥ نيسان ١٩٨١.

(٢٦) المرجع نفسه.

(٢٧) بري في مقابلة مع جورجي، «The 'New Lebanon' File.

الفَصلُ السَادسُ

الغزو الإسرائيلي ونتائجه

على مدى سبع سنوات من النزف الدموي، انتظر اللبنانيون، بفارغ الصبر الفصل الأخير من الحرب المدمرة التي قضت على بلادهم. وعشية الغزو الإسرائيلي في حزيران ١٩٨٢، كان كثيرون منهم قد وصلوا إلى آخر المطاف وإلى قناعة مشتركة تفترض أنهم قادرون على حل مشاكلهم بمجرد رحيل الفلسطيين والسوريين والإسرائيلين (وغيرهم). ومما له دلالته أن شعار «لبنان للبنانيين» كان يردده الشيعة والموارنة معاً، وأن الكثيرين شعروا أن بلادهم ضحية السلب والنهب من كافة اشكال القوى الخارجية.

إلا أن اللبنانيين جميعاً ادركوا أنهم عاجزون عن امتلاك الوسائل الكفيلة بطرد كافة القوى الأجنبية، وهكذا فعندما غزا الجيش الإسرائيلي لبنان في عام ١٩٨٢، انتعشت الآمال في جميع أنحاء البلاد، فقد حقق الإسرائيليون ما عجز اللبنانيون عن تحقيقه. - إعادة لبنان إلى اللبنانيين - وما أن انقشع الدخان في خريف ١٩٨٢ حتى تنفس اللبنانيون جميعاً الصعداء. ها هي «المعركة الأخيرة» التي طال انتظارها، وسوف ينعم لبنان أخيراً بالسلام. ولم يتوقف إلا قليلون ليثيروا السؤال «من الذي يحدد شروط هذا السلام؟» فقد وجهت الولايات المتحدة الكلية القوة أنظارها إلينا أخيراً، وعما قريب ترحل الجيوش الأجنبية (كما قال المفاوض الأمريكي فيليب حبيب للرئيس سركيس في آب ١٩٨٢) ويبدأ الأعمار والإصلاح السياسي. لقد انتهى على ما يبدو ليل لبنان الطويل.

من المحزن أن هذه الآمال - كما نعرف الآن - كانت واهمة. ففي السنوات

التي تلت غزو حزيران، تعرض لبنان إلى مستويات جديدة من العنف والتمزق، وبدا أن البلاد بعيدة جداً بالفعل عن أن تنعم ولو بقدر ضئيل من السلام والاستقرار. فليس هناك حل سهل لمعضلة لبنان لا في وصفات وتحليلات الخبراء ولا في فرضيات علماء الاجتماع. فالحلول، كما المسؤولية، تقع في آن معاً داخل لبنان وخارجه. فمن السهل جداً، بل من المريح، أن يحكم المرء بشكل دغماتي على لبنان بالفشل - بوصفه كارثة طال انتظار حدوثها - إلا أن هذه الأحكام الحتمية تتجاهل التأثير المتفاوت للأحداث والسياسة. هذه النقطة تبدو صحيحة على الأخص بالنسبة لحركة أمل، وعلى ضوئها نستطيع أن نفهم الأحداث التي حصلت مؤخراً في داخل المجتمع الشيعي وفي لبنان ككل بشكل أفضل.

ندرس فيما يلي العوامل المتفاعلة التي تحكمت بالتعبئة السياسية للشيعة منذ عام ١٩٨٢. وكما سنرى فإن الأحداث التي جرت منذ ذلك الحين سرَّعت من إمكانية تحول التعبئة السياسية للشيعة إلى عملية طاردة لا جاذبة. رغم أن الحركة كانت تكسب قبل ١٩٨٢ تأييداً متسارعاً وتدفع بأعدائها إلى الظل والهامشية.

تخطي عقبة ١٩٨٢:

في أوائل عام ١٩٨٢ كانت العلاقات بين أمل والقوات المشتركة التي تسيطر عليها فتح، قد تخطت نقطة اللارجوع. فبعد اصطدامات خطيرة في كانون الثاني ونيسان أصبح من الواضح أن مصالح الشيعة لم يعد بإمكانها أن تتوافق مع الوجود الفدائي. وبينما كانت الحركة لا تزال أضعف، على الصعيد العسكري من خصومها، ساعدت التحسينات التكتيكية والقيادة العسكرية الأكثر نضجاً على جعلها أكثر فأكثر قوة عسكرية لا يستهان بها. وحتى في الجنوب حيث تفتقد أمل للتمركز الجغرافي الذي تتمتع به في ضواحي بيروت (حيث كان مقاتلوها يتوزعون على القرى)، فلقد عوضت عن ضعفها باستخدام أسلوب «أضرب واهرب» والهجمات التمويهية في الوقت الذي كانت

تدافع فيه بشدة عن مراكزها القروية القوية.

من المرجح أن ازدياد فعالية أمل [في الصدامات] مع الفلسطينيين شجع مهندسي الغزو الإسرائيلي الذي كان يستهدف القضاء على منظمة التحرير عسكرياً وسياسياً، إلا أنه سرعان ما بدا واضحاً أن المخططين الإسرائيلين قد اخطأوا في تقديرهم للدلالات البعيدة المدى لموقف أمل. إذ لم تترجم ضآلة التأييد للفدائيين نفسها إلى تأييد أعمى طويل الأمد لإسرائيل. فلا قائدَ حركياً بارزاً قادر على تقبل علاقة مع اسرائيل أو مع دميتها سعد حداد. ورغم تضخيم بعض التقارير لحجم التعاون بين جيش الاحتلال الإسرائيلي والحركة، إلا أنه من الواضح أنه في الأسابيع الأولى من الغزو بشكل خاص، قدم سكان الجنوب مساعدات من نوع تحديد مواقع مخازن أسلحة الفدائيين أو التعرف إلى قادة الجماعات المناوئة. بل أن أحد القادة قال إنه لو لم تقم إسرائيل بغزوها لما كان هناك مفر من وقوع الحرب بين الفلسطينيين وأمل. إذن ليس من قبيل المبالغة القول بأن عدداً من شيعة الجنوب رحب بالغزو الإسرائيلي إلا أنهم إنما - وهنا ينبغي التشديد - فعلوا ذلك ظناً منهم أن إسرائيل لن تتلكأ في الإنسحاب من لبنان.

هذا المزاج الجنوبي لم ينتقل حرفياً إلى معقلي أمل الآخرين في بيروت والبقاع، فالجنوب هو المنطقة الوحيدة التي تعرض فيها الشعب بشكل دائم لثقل الآلة العسكرية الإسرائيلية، وهو أيضاً المنطقة التي فرضت قواعد الجغرافيا عليهم الاختيار بين تحمل منظمة التحرير أو مقاومتها. لكن قصر نظر منظمة التحرير الفلسطينية، وخصوصاً جناحها المسيطر فتح، ما لبث أن ساعد في الوصول إلى قرار بالمسألة. فبغضّ النظر عن قيام حملة إسرائيلية فاعلة تهدف إلى تنفير الأهالي في الجنوب من الفدائيين، فإن سلوك هؤلاء (أو سلوك حلفائهم اللبنانيين) الكريه حسم الأمر بما لم يترك مجالاً لخيار فعلي.

خارج الجنوب، حددت أمل إطار اخصامها بشكل أضيق. فمثلاً كان القتال (الذي كانت أمل طرفاً فيه) الدائر في محيط برج البراجنة في جنوبي

بيروت يميل إلى أن يكون قتالاً ضد القوى التي رأت أمل في عدائيتها للشيعة (أو لإيران) عدائية مطلقة، كجبهة التحرير العربية التي ترعاها العراق. بالإضافة إلى أن العديد من معارك ضواحي بيروت لم تكن ناتجة عن خلافات ايديولوجية بقدر ما كانت نتيجة للتنافس على استقطاب الاعضاء الجدد، كما هي حال عدة صدامات مع الحزب الشيوعي. ولقد ظهر هذا التباين في الظروف بوضوح في اكتفاء مقاتلي أمل في الجنوب بمراقبة أرتال الدبابات الإسرائيلية الزاحفة، بينما شنّ مقاتلون حركيون من الشياح والأوزاعي والغبيري بعضاً من أشد الأعمال العسكرية الدفاعية عزيمة وإيماناً ضد الغزاة. (مثلاً الدفاع عن مثلث خلدة، الذي كبد جيش «الدفاع» الإسرائيلي المهاجم خسائر فادحة، كان في معظمه شيعياً أملياً).

صحيح أن الغزو حقق ما لم تتمكن أمل من تحقيقه، وهو طرد الفدائيين من الجنوب، إلا أن ابتهاج الشيعة لم يدم طويلاً. فسرعان ما بدا واضحاً أن ما شهدوه هو مجرد استبدال احتلال باحتلال آخر! أضف إلى ذلك أن أمل وجدت نفسها مع الإجتياح، أمام جملة من المشاكل التي إن لم تحل بنجاح قد تهدد حيوية الحركة وحتى استمراريتها.

وكما حدث في مرحلة سابقة عندما انقطت عملية التعبئة السياسية للشيعة باندلاع أحداث ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، بدا من المرجح أن أحداث ١٩٨٢ ستؤدي إلى قطع جهود التعبئة التي بدأت في ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، واكتسبت زخماً مشهوداً في ١٩٨١ ـ ١٩٨٢. فقد بدا للوهلة الأولى وكأن مبرر وجود أمل نفسه ـ الأمن المجتمعي ـ قد سقط. وبينما شكل النموذج الإيراني واختفاء موسى الصدر رمزين تعبويين فائقي الأهمية. إلا أن العامل الحاسم في دفع الاستقطاب كان تزايد النفور الشيعي ـ الفلسطيني الذي اكتسب بشكل متزايد أشكالاً أكثر خطورة وعنفاً. وهكذا فمع إزالة الفدائيين برز السؤال الأساسي التالي: هل يمكن المحافظة على عضوية تغذت على جاذبية الأمن المجتمعي عندما تكون ضرورة هذا الأمن أضعف بكثير أو حتى أقل وضوحاً؟ وبمعنى آخر هل يمكن

لأمل أن تعيد توجيه جهودها بما يكفل المحافظة على دورها القيادي الأولي لمجتمع شيعي متسيس، أم هل ستفقد الحركة أي مبرر تاريخي لوجودها مع قيام لبنان الجديد؟ وفي الواقع، فقد واجهت الحركة تحديات على ثلاث مستويات متميزة، من داخل الحركة ومن داخل الطائفة ومن الطوائف الأخرى.

التحديات الداخلية:

لم تكن أمل في أي وقت من الأوقات منظمة متماسكة داخلياً، بل كان احتمال بروز انشقاقات تنظيمية قائماً بشكل دائم. كانت الحركة مثالاً، وموقفاً سياسياً اجتماعياً، بقدر ما كانت كياناً مستساغاً حسن التنظيم. وعلى عكس غيرها من المليشيات في لبنان، فقد كان مقاتلوها يقبضون رواتب ضئيلة جداً بحيث دفعت الحاجة الاقتصادية عدداً منهم إلى معاودة البحث عن رزقهم، كلما تسنى لهم ذلك. فإذا أخذنا الطبيعة التنظيمية الأولية للحركة بعين الاعتبار، لا يعود من المستغرب أن تحدث انشقاقات في المناطق المتاخمة للحدود الإسرائيلية (والسورية). إذ احتوت أمل بالإضافة إلى خلافات محلية المنشأ، على مزيج من الإتجاهات السياسية والتفضيلات الايديولوجية.

حافظت أمل بشكل دائم على حصتها من العملاء والانتهازيين الذين كانوا مستعدين تماماً للرجوع إلى علاقات السيد ـ التابع خارج التنظيم. إذ لم تمثل لهم سوى البديل عن سيدهم المفضل ـ سواء كان هذا الزعيم أو ذاك، أم منظمة سياسية منافسة. أكثر من ذلك فإن عدداً ليس بالقليل من الشيعة وجدوا أنه من الأسلم بل ومن الأفيد لهم أن يؤيدوا الحركة أو ينتسبوا إليها من أن يعارضوها بشكل علني. تساقط أغلب هؤلاء من الحركة بعد الغزو الإسرائيلي في عام ١٩٨٢، أي بعد تضاؤل جدوى هذا المنطق البراغماتي.

شكل الذين طرحوا تساؤلات خطيرة حول الأهداف السياسية لحركة أمل، بما في ذلك التساؤل عن مدى مصداقيتها كحركة شيعية، تهديدات إضافية. كان أحدها ذلك الذي أثاره حسين الموسوي عضو مجلس القيادة

(المؤلف من ٣٠ عضواً). ففي تموز ١٩٨٢، أتهم الموسوي قادة الحركة بالتعامل مع الغزاة الإسرائيليين. وحاول، بمساعدة إيرانية على ما يبدو، أن يعيد توجيه الحركة نحو ما يشكل حسب رأيه أهدافها الحقيقية؛ استنساخ الثورة الإسلامية في لبنان. وبحسب مسؤولين في أمل، فإن الموسوي طرد بعد ذلك من الحركة في صيف ١٩٨٢، أو لعله ببساطة ترك الحركة. ثم أقام منذ منتصف ١٩٨٦ في بعلبك ـ البقاع الخاضع للسيطرة السورية، حيث يرأس حركة أمل الإسلامية بالتعاون على ما يظهر مع كتيبة من (الحرس الثوري) كانت إيران قد ارسلتها إلى لبنان في منتصف ١٩٨٢. ورغم أن دوره لم يعرف بعد بشكل محدد فقد اتهم بالتورط بعدد من أعمال العنف السياسية بما فيها خطف رئيس الجامعة الأميركية دافيد دودج في ١٩٨٢، وتدمير السفارة الأميريكية في نيسان ١٩٨٣. وفي تشرين الثاني ١٩٨٣ كان الموسوي وأتباعه هدفاً لغارات جوية إسرائيلية وفرنسية للرد على دورهم المشتبه به في حادث تفجير شاحنة مفخخة في مقر الوحدة الفرنسية في القوات المتعددة الجنسيات (التي هوجمت في اليوم نفسه الذي هوجم فيه مقر قيادة قوات المارينز الأمريكية حيث قتل ٢٤٣ جندياً أميريكياً) في تشرين الأول. وتفجير مقر قيادة إسرائيلي في صور في تشرين الثاني. بالإضافة إلى اتهام عنصرين من اتباعه بمحاولة اغتيال رئيس الوزراء شفيق الوزان في تموز ١٩٨٣[٢] ورغم أن عدد اتباعه محدود إلا أن نشاطاته المدعومة كما يبدو من إيران والتي كانت سوريا تغض النظر عنها أو حتى تشجعها، على الأقل حتى منتصف ١٩٨٤، قد قامت بحمل جزء من السكان الشيعة في البقاع على الخروج عن الخط الرئيسي لحركة أمل[٣].

ورغم كون نشاطات الموسوي قد حظيت درجة لابأس بها من الشهرة إلا أن المهمة الفورية الأكثر الحاحاً أمام حركة أمل كانت تتمثل في كيفية المحافظة على كتلتها الحيوية من الشخصيات السياسية المعتدلة في ظل راية واحدة. ولهذه الغاية عقدت الحركة مؤتمراً عاماً في منتصف نيسان ١٩٨٣. أعاد هذا المؤتمر تنصيب نبيه بري دون معارضة تذكر في منصب الرئاسة الذي كان يتولاه منذ منتصف نيسان ١٩٨٠. كذلك وافق على خطة أعدها بري وعدد من معاونيه

الأقربين تهدف إلى إعادة تنظيم البنية التنظيمية لحركة أمل. إذ ألغي مجلس القيادة الذي كان يتألف من ثلاثين عضواً، وحل محله مكتب سياسي من ٦٠ عضواً على أن يرئسه العقيد المتقاعد عاكف حيدر، وهو سياسي معتدل يمتاز بنشاطه وحضور بديهته ويحظى باحترام واسع خارج نطاق الطائفة الشيعية، لكن يبدو أنه يفتقر إلى الشعبية التي يتمتع بها العديد من قادة أمل في الشارع الشيعي. لذلك ورغم تكريسه الرجل الثاني في حركة أمل إلا أنه من غير المرجح أن يخلف نبيه بري يوماً ما.

ويبدو أن بري المعروف بحسه الغريزي للبقاء، يسعى إلى استخدام حيدر لأحداث توازن في وجه بعض منافسيه الأكثر جدية داخل أمل مثل حسن هاشم الذي برز كاهم منافس جدي له في داخل الحركة والذي تولى مهام رئاسة اللجنة التنفيذية المكلفة بتنفيذ قرارات المكتب السياسي. يتمتع حسن هاشم، من قرية الزهراني الجنوبية، بتأييد شعبي ملحوظ في الجنوب. بالإضافة إلى حسن هاشم اعطيت مقاعد في اللجنة التنفيذية المؤلفة من ١٢ عضواً إلى زكريا حمزة وهيثم جمعة، وغسان سبلاني وهو (مواطن امريكي). ولعل القرار الأهم كان إنشاء مجلس قيادة مكلف بالقيادة اليومية للحركة برئاسة بري وعضوية حيدر وهاشم وشقيقة الإمام موسى الصدر السيدة رباب الصدر (التي تسكن في صور) والمفتي الشيخ عبد الأمير قبلان (من كبار قادة رجال الدين الشيعة).

من النتائج الواضحة للمؤتمر التأكيد على سلطة بري بوصفه الأول بين متساويين. لكنه ليس بأي شكل من الأشكال الزعيم المطلق. صفّت إعادة التنظيم عدداً من «الموالين لإيران»، الذين كانوا ينتقدون سياسات بري المعتدلة وعدم رغبته في محاكاة الخط الإسلامي الثوري الإيراني. كما اسقطت من عضوية القيادة الجديدة واحداً من المتعاملين بشكل صارخ مع إسرائيل في الجنوب. وبينما كان من المستحيل الحصول على قائمة شاملة بأسماء مسؤولي أمل، فمن الجدير بالإشارة أن الشيخ شمس الدين (الذي سنتحدث عنه لاحقاً)، توقف كما يبدو عن لعب أي دور رسمي. أشار بري في أحاديث خاصة إلى أن هدف

إعادة التنظيم كان التخفيف من التشديد على الطابع العسكري للحركة وتعزيز إمكـانياتها للعب دور سياسي أكـثر فاعليـة، يهـدف بشكـل خـاص إلى تـأمين مكاسب اقتصادية للشيعة وتحسين ظروفهم الاجتماعية. ولتحقيق هـذه الأهداف أعـطيت عـدة مقـاعـد في المكتب السيـاسي والهيئة التنفيـذيـة إلى عـدد من التكنوقراطيين (أمثال هيثم جمعة وغسان سبلاني).(٤)

يعكس أسلوب بـري في القيادة عـدم تمتعه بسلطة شـاملة. فهـو لايقـود بالتوجيه بقدر ما يقود بالإقناع والمحاباة. فقد كان الوصول إلى أي قـرار يفترض كشرط ضروري مسبق، مرحلة من المفاوضـات والمساومـات الداخليـة. لذلـك فقد كان من الأسهل في أغلب الأحيان اتخـاذ قرار بعـدم اتخاذ قـرار من السعي لتـوفير قيـادة إيجابيـة. وبأختصـار شكلت ضرورات البقاء السيـاسي والمـادي في أغلب الأحيان، مصدراً لتبني بري سياسـة اللاحسم المتعمـد، واعتماده لسيـاسة تميل إلى ترك كل الخيارات مفتوحة.

المنافسون الشيعة:

شهدت فترة ما بعد الغزو عودة عـدد من الزعـماء التقليديـين إلى البروز، والذين كانوا على افتقارهم إلى قاعدة شعبية قوية داخـل الطائفـة الشيعية، وما برحوا يحتفظون بصلات سياسية هـامة خـارجها. وبـالطبـع فإن أهم هؤلاء هـو كامل الأسعد رئيس المجلس النيابي (حتى هزيمته في تشرين الأول ١٩٨٤)، أما الآخـرون فبينهم من يحمل اسـماء مألـوفة مثـل حمادة وعسـيران والخليل. هؤلاء الـزعماء الـذين يطلق عليهم اخصـامهم عادة صفـة «الاقطاع السيـاسي»، عفا عليهم الزمن ولم يعد لهم أي مكان في لبنان المعـاصر. فالسيـطرة التي تمتعوا بها على جزء من الطائفة الشيعية إلى ما قبل ١٩٧٥، أخذت تتلاشى، وهو مـا يبدو بـوضوح لـدى مراجعـة النجاحـات التي حققها السيـد موسى الصـدر في أوائـل السبعينـات. فالعمليـة ـ التعبئة الاجتـماعية ـ نفسهـا التي سـاعـدت على اتـاحـة الطائفة للعمـل السياسي، قللت من عـزلتها وتمزقها وقلصت بـالتالي من قـدرة الزعيم على الهيمنة على أجزاء معينة من الطائفة.

تنتمي قيادة أمل - فيما خلا استثناءات قليلة - إلى عائلات لم تتمتع تقليدياً بنفوذ سياسي. ولا يوجد من يجسد هذه الحقيقة أحسن من نبيه بري نفسه، فهو لا يملك أن يقول - كما يفعل الزعماء التقليديون بأنه سليل أسرة من الأعيان - وتاريخه الشخصي يكاد يلخص حكاية العديد من أخوانه الذين كانت الهجرة مفتاحهم للهروب من طغيان النظام السياسي القديم والدخول في حقبة سياسية جديدة. ولد نبيه بري في فريتون سيراليون، لأب مهاجر يعمل في التجارة، هاجر إلى سيراليون كالكثير من أخوانه هرباً من النظام الاقتصادي المحبط في الجنوب. عاد بري الطفل إلى مسقط رأسه في بلدة تبنين الجنوبية. ولم تعرف عائلته بغناها أو بنفوذها رغم كونها عائلة كبيرة نسبياً. باختصار، بري رجل ذو أصول برجوازية صغيرة، لا يملك أسلوب منافسيه الزاهي البراق، ولا اتصالاتهم. أحد منافسيه الرئيسيين، وهو نائب بوسعه أن يفاخر بنسبة وكافة المظاهر الأخرى التي يفتقدها بري، تساءل مرة في حضوري: من هو ابن مصطفى بري هذا؟ (إلا أنه بالطبع يعرف الجواب عن ظهر قلب). كما أن اخصامه داخل الطائفة الشيعية يشيرون تكراراً إلى أنه لم يرافق الإمام الصدر قبل عام ١٩٧٤، ويلمحون إلى أنه كان عضواً في حزب البعث.

من السهل أن تسيء تقييم رجل كبري؛ فهو رجل لا لون له، على الأقل، بالمقارنة مع عدد من اخصامه السياسيين. هو قادم جديد إلى صرح السياسة، ولديه من المخاوف كل ما يتوقعه المرء من رجل كان نجاحه مفاجأة بالنسبة إليه، بقدر ما كان مفاجأة لاخصامه. وهي المخاوف التي نمت فيه غريزة بقاء تستحق الأعجاب والتقدير.

بري محام، درس الحقوق في الجامعة اللبنانية. وفيها مارس نشاطات طلابية - سياسية، حتى وصل إلى منصب رئيس اتحاد الطلاب. بعد تخرجه في عام ١٩٦٣، سافر إلى السوربون ليكمل دراسته. أمضى بري بضعة سنوات في أفريقيا الغربية، وزار الولايات المتحدة مرتين على الأقل في الفترة الواقعة بين ١٩٦٣ وأوائل السبعينات (زوجته السابقة وأطفاله الستة ما زالوا يعيشون في الولايات المتحدة، ولقد حصل بري على بطاقة اقامة «غرين كارد»). وهو،

بـالتعارض مـع حسين الحسيني، الـذي خلفه بـري في رئاسـة الحركـة، نمـوذج للطبقة الوسطى الشيعية الجديدة ـ التي تجد في سياسة الزعماء التقليديين سياسة قائمة على القمع. أنه رجل ذو مرجع سوسيولوجي، استطاع لـدهشة مناوئيه، أن يحافظ على تأييد نسبة لا بأس بها من أغنياء الشيعة العصاميـين، مع حفاظه على تأييد فقرائهم. (في منتصف الثمانينات كـان يناضـل للاحتفـاظ بتأييـد الفئة الأخيرة له.):

إن التغيرات السياسية ـ الاجتماعية التي ساعدت على نمو نفوذ بري المتزايد لم تخف عن انـظار الزعـماء الشيعة وحلفـائهم. إلا أنهم لم يسارعـوا بالـطبع إلى إفسـاح المجال أمـام القادمـين الجدد. وكـما سأشرح أدنـاه، فإن محـاولة تجـاهل تسيس الشيعة أو حتى ارجاع عقارب ساعة التسيس الشيعي إلى الوراء، والذي ليس بـوسع من يقف أمـام احتمال فقـدان الكثير سـوى اللجـوء إليهـا غـير أنها منـاورة محكومـة بالفشـل. فقد تـطيل المنـاورات والاعيب السياسيـة من الأجل المحتوم لهذه الفئة، إلا أنه من المشكوك فيه كثيـراً أن تكون قـادرة على استعـادة ولو جزء بسيط من النفوذ والهيمنة التي كانت تتمتع بهـا. وهذا الحكم لا ينـطبق على الشيعة فقط، بل وخصوصاً على الموارنة الذين تبدو أنساق تحديثهم المتأخرة في أحيان كثيرة موازية بشكل مدهش لمثيلاتها لدى الشيعة.[٥]

أحـد التحديـات الأكثر جـدية داخـل الطائفـة على أولـوية أمـل في قيادة الشيعة خصوصاً في أواخر ١٩٨٢، وخلال عام ١٩٨٣ كله، كان مصدرهـا فرد واحد هو، الشيخ محمد مهدي شمس الدين. من مسؤولي أمـل السابقـين (من الأعضـاء البـارزين في مجلس القيـادة حتى ١٩٨٣) وأحـد أهم علماء الـدين في لبنان. فلا منافس فعلي له، فيما يتعلق بـالشرعية المؤسسيـة، إلا المفتي الجعفري الممتـاز الشيخ عبـد الأمير قبـلان (الذي حـافظ بالمقـابل عـلى عـلاقـات وثيقـة بالحركـة).[٦] منذ اختفـاء الإمام الصـدر الذي كـان قـائـد حركـة أمل ورئيسـاً للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في آن، انقسم هذان الموقعان القياديـان إلى منصب يتولاه مسؤول غير ديني، وآخر يتولاه مسؤول ديني. فتولى النائب حسين

الحسيني قيادة حركة أمل حتى ١٩٨٠، حينما استقال وخلفه نبيه بري. ثم تحالف الحسيني مع شمس الدين الذي يرأس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى (بينما يحتفظ بلقب نائب الرئيس، احتراماً للإمام الغائب موسى الصدر المنتخب رئيساً حتى عام ١٩٩٢). وجاء انتصار الحسيني على كامل الأسعد في انتخابات رئاسة المجلس في تشرين الأول ١٩٨٤، لتعزز من احقيتهما (الحسيني وشمس الدين) في المطالبة بزعامة الطائفة.

قد تكون تفاصيل الصراع على الزعامة بين شمس الدين وبري مضللة ومخادعة، لكن الواضح أن كلا منهما يعتبر الآخر منافساً سياسياً رئيسياً له. ففي أوائل ١٩٨٢ مثلاً، أشارت التقارير الصحافية إلى وجود صراع على السلطة بين بري وشمس الدين.[٧] ثم دفع الاجتياح الإسرائيلي ببري إلى شمس الدين، على الرغم من بروز بعض الخلاف المتعلق بالى أي مدى يجب على مقاتلي أمل مواجهة الجيش الإسرائيلي. كان بري، بحسب بعض المصادر، يدفع إلى دور أكثر هجومية وخصوصاً في رأس بيروت، لكن يبدو أن شمس الدين تمكن من فرض رأيه في النهاية. (ومع ازدياد جذرية المناخ السياسي في أواخر ١٩٨٢، أصبح شمس الدين من الدعاة الصاخبين لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي). في الشهور التالية للإجتياح، تغلب الإثنان على خلافاتهما، أو على الأقل، وضعاها جانباً، إلا أن سنة ١٩٨٣ شهدت عودة المنافسة بينهما إلى الظهور.

رغم اكتساب بري لبعض الشرعية عبر الدعم النشط للشيخ قبلان الذي دعا أمل «العمود الفقري للطائفة الشيعية».[٨] إلّا أن شمس الدين، مؤكدا على دوره في مؤسسة تستمد شرعيتها من الدولة، حاول عزل بري باعتباره مجرد أحد قادة المليشيات. وبالتالي فهو لا يعدو كونه أحد أعراض الأزمة التي حلّت بلبنان. ففي أوائل عام ١٩٨٣، أعلن المجلس الشيعي الأعلى عن قطع شمس الدين لكافة العلاقات مع قيادة حركة أمل.[٩] وأدّت هذه القطيعة إلى وضع الشيخ شمس الدين فوق الصراع وأكسبت سعيه الى لعب دور سياسي قيادي للشيعة، بعض المصداقية. وجعلته في الوقت نفسه محاوراً جذاباً لدى ممثلي الطوائف الأخرى.

فبينما كان بري ورفاقه يناضلون على الجبهة السياسية للحفاظ على سلامة بنية أمل التنظيمية، تجاوز شمس الدين هذا الصراع، وانضم إلى زعماء مسلمين آخرين، في تبني ما سمّي بـ «الموقف الإسلامي». شارك شمس الدين، إضافة إلى المفتي حسن خالد (سنّة) والشيخ حليم تقي الدين (درزي) ورئيسي الوزراء السابقين سليم الحص وصائب سلام (سنة) وغيرهم من الشخصيات الإسلامية المعروفة، بالتوقيع على برنامج كان من السهل أن يكون صادراً عن أمل. يعلن البرنامج عن التزام موقعيه بلبنان وطناً نهائياً مستقلاً، وبجمهورية ديمقراطية برلمانية تؤمن بالحرية وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية. ويدعو إلى إلغاء الطائفية السياسية (بينما يحافظ ضمنياً على قانون الأحوال الشخصية)، ويرفض أي مخطط لتقسيم وكنتنة ولا مركزة لبنان.

والنقطة هي أن الفروقات الجوهرية بين «الموقف الإسلامي» وأمل قليلة جداً. فشمس الدين وبري لا يتنافسان بسبب أي اختلاف حاد في البرنامج السياسي بل بسبب غيرتهما أو حتى خصومتهما المتبادلة. فقاعدة بري هي الشارع بينما يكتسب شمس الدين مكانته من المؤسسة الشيعية المحترمة، مع الذين أحبط في يدهم من الفعاليات الجامحة وغير المصقولة التي تملك السلاح والرجال. وهكذا نجد رجالاً مثل رجل الأعمال الثري محمد حمود ونواباً مثل عبد اللطيف الزين وحسين الحسيني يقفون مع شمس الدين ضد بري. وهم يقفون بالتالي مع الشرعية والمدنية وهما صفتان لا تتمتع بهما في رأيهم حركة أمل. وفي كافة الأحوال فإن الذين وقفوا مع شمس الدين والمجلس الشيعي الأعلى هم من مرافقي الإمام الأوائل. [11] وهم جميعاً يدركون الأهمية الماسة للإصلاح السياسي في لبنان، إلاّ أنهم يسعون لأن يكونوا عملاء الإصلاح، أي أنهم يريدون إدارته، وهو أمر لا بدّ لهم من القيام به إن أرادوا أن ينجوا من الغرق خلال العملية. فهذه ليست مباراة في تحقيق الذات؛ إنها مسألة بقاء سياسي. والنتيجة النهائية، بغض النظر عن بعض الانتصارات الثانوية التي حققها الفريقان، لا تزال في علم الغيب.

في الوقت الذي انخرط بري وشمس الدين فيه في صراع لتحديد الناطق

الرسمي باسم الشيعة، كانت تجري عملية تفتيت أخرى هددت بجعل الصراع بينهما مسألة فيها نظر. فبعد أن كانت أمل في السنوات الثلاث او الأربع السابقة لاجتياح ١٩٨٢، تحظى بنجاح كبير في تعزيز هيمنتها، شهدت خاتمة الاجتياح بدء عملية معاكسة تماماً.

بينما كان الغزو الإسرائيلي يمضي قدماً، اشترك نبيه بري في لجنة الإنقاذ الوطني، التي أُنشئت لتبدأ ما برهن لاحقاً على أنه طريق طويل جداً ومضنٍ إلى الوفاق الوطني. ورغم أن حركة أمل لم تؤيد علناً انتخاب بشير الجميّل في آب ١٩٨٢، مثلها مثل الشيخ عبد الأمير قبلان والشيخ محمد مهدى شمس الدين، القائدين الرئيسيين لرجال الدين الشيعة. لكنها عادت وأيّدت انتخاب أمين الجميّل بناء على ملفه السياسي الأقل إشكالية، على افتراض أنه سيسعى لتحقيق الوفاق بين الطوائف والإصلاح السياسي.(١٢)

لسوء الحظ كان الشيخ أمين الجميّل يفتقد إلى قاعدة شعبية هامة داخل الطائفة المارونية، مما دفعه إلى التنافس، دون نجاح مع إرث أخيه التنظيمي - القوات اللبنانية. واجه الرئيس ميليشيا مارونية ضخمة وقوية على ما يبدو، كانت مقتنعة بخلاف ما حدث في أزمة ١٩٥٨، حين تمكّن الرئيس فؤاد شهاب من تحقيق الوفاق على قاعدة لا غالب ولا مغلوب، بأنها خرجت منتصرة من هذه الحرب ولو بالنيابة. أذكر جيداً حواراً أجريتُه مع أحد مسؤولي القوات اللبنانية في تشرين الأول ١٩٨٢، ما لبث أن سادته البرودة ما إن أدليت بملاحظة مفادها أن هناك لوماً يكفي ليطال الجميع. لم يكن الموارنة، في نظر محادثي، قد ارتكبوا أي خطأ على الإطلاق - وهو رأي لم يكن غير شائعٍ في أوساطهم.

في مواجهة طائفة مارونية متصلبة ومستاءة من تولي أمين الجميّل للسلطة التي هي ملك شرعي للشهيد بشير، اضطر الرئيس الجديد لقضاء الكثير من وقته في إلقاء نظرات خاطفة إلى الخلف. فلم تكن استمراريته السياسية وحدها هي المهددة، بل بقاؤه على قيد الحياة أيضاً، كما يظهر من الشائعات الدورية

الصـادرة عن مصادر مسؤولـة حول المخـططات التي تحيكهـا القـوات اللبنـانية (والتي قد تكون قد خططت بـالفعل لـلإطاحـة به في أواخـر عام ١٩٨٣). أما افتقاده للتأييد الماروني فقد برز بشكـل دراماتيكي في ربيـع ١٩٨٥، عندما شن أخصامه في القوات اللبنانية انتفاضة لتعزيز سلطتهم وللتأكيـد، بطريقـة لا تدع مجالاً للشك، على عدم رغبتهم في الخضوع لأمين الجميّل.

والمفارقة هي أن سعي أمين الجميّل الفاشل لاكتساب قاعدة تأييـد داخل طائفته قد بدّد التأييد المعقول الذي كـان يتمتع بـه لدى الـطوائف الإسلاميـة. فبدلاً من أن يحاول تـوظيف تعاون قـادة حركـة أمل، بـدا أنه أكثر ارتياحـاً في التعامل مع الزعماء التقليديين. فاختار التحالف مع كامـل الأسعد، الـذي كان قد سهّل، بوصفه رئيساً للمجلس النيابي انتخاب بشير وأمين (يُشاع أن مساعدة رئيس المجلس لم تكن عملاً خيرياً، بل لعلّه تلقى على الأقل بحسب مـا تقولـه مصادر لبنانية مارونية تعويضات طائلة). ولعلّه من المثير للاهتـمام وممّا لـه دلالته أيضاً، أن كامل الأسعد الذي تمتّع بتأييد قوي لدى الموارنة، لم يتمتّع بأي تأييد تقريباً في طائفته، كما يظهر من إقامته الدائمـة منذ عـام ١٩٧٦، في جبل لبنان بدلاً من جبل عامل (الذي تقع فيه قرية الطيبة مسقط رأسه). كما أنه ليس من المستغـرب من الناحيـة الأخرى، أن تكـون صلته القـوية بـالرئيس قـد أعادت تأجيج الخصومة القديمة بينه وبين أمل.

في خـريف ١٩٨٢، كـانت أمـل قـد تـوصلت إلى تبني مـوقفـاً معتـدلاً واعتمدت مبدأ «الصـبر مفتاح الفـرج». وبينما أدركت الحـركة أن أيـام القتال لم تنتـه بعد، إلاّ أنها اتّخذت عدة مبـادرات لتوسيـع نشـاطـات الحـركـة في مجال الإنعـاش الاجتماعي، في محـاولة لاستعـادة جوهـرها الأصـلي كحـركـة إصلاح اجتماعية ـ سياسية. فأنشأت في الجنوب مثلاً سلسلة من المستوصفات العسكرية المجهزة بشكل جيد، على أن تقدّم خدماتها لكـافة المـواطنين لقـاء أجر زهيـد. (مع توفير الخدمة المجانية إذا دعت الضرورة). وهي مستوصفات تنم ـ كما بدا لي عندما زرتُها في عام ١٩٨٢ ـ عن تخـطيط جيد، ونيـة في الاستمرار. كـما موّلت

أيضاً ـ رغم محدودية مواردها المالية ـ بعض المشاريع التحسينية العامة، كغرس بعض أشجار الجوز وتعبيد الطرقات داخل القرى.

أمّا مجلس الجنوب، بؤرة الفساد التي طالما لاكتها ألسنة الناس، فقد تم بعد طول انتظار وبعد عدة تدخلات من حركة أمل، تعيين حسين كنعان رئيساً له. وهو رجل، أكثر اهتماماً ـ اسمياً على الأقل ـ بالخدمة المدنية من الخدمة الشخصية. ثم استُبدل لاحقاً بمحمد بيضون الذى تمتع بعلاقة طيبة مع نبيه بري والذى ينتمي فعلاً ـ بخلاف كنعان ـ إلى الجنوب. أضف إلى ذلك، أن مهرجان صور قد قدم تأكيداً مبكراً على حيوية الحركة إذ تجمّع أكثر من ٢٥٠٠٠٠ شيعي في أيلول ١٩٨٢، لإحياء الذكرى الرابعة لاختفاء الإمام الصدر. (وأُقيم في النبطية مهرجان آخر. كان أصغر من مهرجان صور، إلاّ أنه اتّسم أيضاً بطابعه المؤثر). وعملت الإضرابات الدورية والمظاهرات المحلية على التذكير بأن أمل ما زالت تحتفظ بقاعدة شعبية هامة.

في الوقت نفسه كان مسؤولو حركة أمل الرئيسيون يتوقعون بادرة حسن نية من الحكم على شكل تنازلات إضافية متواضعة نسبياً، لكن للأسف خاب فألهم. فلم ينبعث طائر الفينيق من الرماد، بل تدهور الوضع الأمني طوال أشهر الخريف في عام ١٩٨٢ وامتداداً حتى العام ١٩٨٣.

ففي تشرين الأول ١٩٨٢ نشب القتال في الشوف بين ميليشيا الدروز والقوات اللبنانية التي كانت قد عاودت الدخول إلى المنطقة «لتعزيز انتصارها». وبدا أن إسرائيل التي احتلت الشوف حتى انسحابها المتهوّر في أيلول ١٩٨٢، غير قادرة على إيقاف القتال. وفي الواقع، فقد يكون الإسرائيليون هم الذين سهّلوا اندلاع القتال كما تشير بعض التقارير الموثوقة.[١٣] عبّر بري ورفاقه عن دعمهم للدروز، إلاّ أنهم لم يقدّموا إي مساعدة جوهرية. وفي الوقت نفسه بدأ الجيش، الذى يعمل أحياناً بتعاطف ظاهر مع القوات اللبنانية، بشن سلسلة مداهمات لأحياء في بيروت الغربية والضاحية، ملقياً القبض على عدد من المناضلين الشيعة (غالباً بناء على أدلّة هشّة) ومحاولاً نزع سلاحهم. وكما أخبرني

مواطن شيعي في الغبيرى في تشرين الأول ١٩٨٢: «يعتبرونني عدواً لمجرد أني ملتح وزوجتي ترتدي كما ينبغي لامرأة مسلمة عادية أن تفعل. وفي كل مرة أقترب من أحد الحواجز أخشى أن يعتقلوني». (ترك هذا الرجل حركة أمل ليلتحق بمجموعة أكثر جذرية يعتقد بأنها ستدافع عن حقوقه).

شكّلت اتّفاقية ١٧ أيار ١٩٨٣ التي تم التوصل إليها عبر وساطة أمريكية بين إسرائيل ولبنان، نقطة تحوّل رئيسة في الوضع الداخلي المتدهور. نصت الاتّفاقية على شروط مخلّة بالسيادة اللبنانية بشكل جوهري بما في ذلك تقييدات على استخدام المجال الجوي وتحديد انتشار الجيش والأسلحة. أكثر من ذلك، فإن الاتفاقية لم تأت على ذكر قوات الأمم المتحدة اللّهم إلاّ في مجال مراقبة محيط المخيمات، ممّا أثار مخاوف العديد من المسلمين من أن تكون إزالة القوات الدولية مقدّمة لمنح القوات الإسرائيلية حرية في التحرك ما إن تكف عن كونها محط أنظار الرأي العام العالمي. وشكّلت الرسالة الجانبية السريّة التي وجهتها إسرائيل إلى الولايات المتحدة والتي تشترط تزامن الانسحاب الإسرائيلي الجزئي والمُمَرحل بانسحاب سوريا وبقية القوات الفلسطينية من لبنان عائقاً رئيسياً في وجه تطبيق الاتفاقية.

لقد أصبح واضحاً الآن أن اتّفاق السابع عشر من أيار، شكّل نهاية مرحلة التراجع السوري في لبنان، إذ ضمن بشروطه الملحقة معارضة سوريا التي رفضت مساواتها بالقوات الغازية الإسرائيلية جاعلة بالتالي من موقف الرئيس حافظ الأسد العنصر الحاسم في تحديد مصير تنفيذ الاتّفاق. إستند الأسد إلى الاتفاقية مستخدماً إيّاها كرمز فاعل في تعبئة المشاعر المعادية لأميركا ولإسرائيل. ووجدت المعارضة اللبنانية للاتفاقية ولأمين الجميّل أيضاً تعبيرها المؤسسي في جبهة الإنقاذ الوطني التي تأسست في تموز ١٩٨٣.

حقّقت الاتفاقية مكسباً واحداً، وإن لم يُدرك بشكل جيد، فقد نجحت عملياً، ودون تخطيط أمريكي مسبق بالضرورة، في أن تشكّل عملية إنقاذ للعلاقات العامة الإسرائيلية. فبتوقيعها على هذه الاتفاقية تمكّنت إسرائيل من

رد تهمة التعنت التي لازمتها منذ الخريف الفائت. لاحظ وزير الدفاع موشى آرنز بدقة أنه ليس لدى إسرائيل ما تخسره في هذه الاتفاقية فهي توفر لإسرائيل، في حال تطبيقها، بنية تحتية تتيح لها السيطرة على جنوب لبنان وتحيله إلى حزام أمني مفيد، وهي تصفّي، في الوقت نفسه، الوجود السوري العسكري الفاعل في لبنان. أمّا في حال فشل تنفيذها فستؤدي على أي حال لتحرير إسرائيل من الضغط الأوروبي والأمريكي.[١٤] رأى الشيعة في الاتفاقية أداة إسرائيلية لتقسيم لبنان سياسياً. واعتبروا الانسحاب الإسرائيلي الجزئي وسيلة لتخفيف كلفة الاحتلال دون استئصال الاحتلال نفسه. وهو رأي له ما يبرّره في نظري. إذ أجّل الإسرائيليون انسحابهم (المكتمل) حتى كانون الثاني ١٩٨٥، وقرروا، حتى في ذلك الوقت الاحتفاظ، بوجود متبقٍ في الجنوب عبر مليشيا رديفة في لبنان مدعومة بمئات الجنود الإسرائيليين والمستشارين العسكريين وعملاء المخابرات.[١٥]

كان لهذه الاتفاقية أثران هامان على حركة أمل: الأول دفعتها أكثر نحو التحالف مع سوريا، وهو تحالف كانت الحركة قد حاولت الابتعاد عنه في صيف وخريف ١٩٨٢. وثانياً شكّكت بمصداقية حيادية الولايات المتحدة الأمريكية والمساعي الدبلوماسية الحميدة التي تبذلها، كما طرحت أسئلة جدية تتعلق بنواياها في لبنان. ورغم كون السجلات الدبلوماسية تظهر أن الولايات المتحدة حضّت أمين الجميّل على الاتفاق مع الشيعة وخصوصاً بعد منتصف ١٩٨٣، إلّا أن اتفاقية السابع عشر من أيار منحت الشيعة ما يكفي من الأسباب للتشكيك بمصداقية الدور الأمريكي.

في النصف الثاني من عام ١٩٨٣، كانت الآمال التي انتعشت في الخريف الماضي تتبدّد بسرعة. إذ أحاط الشك بإمكانية تنفيذ اتّفاق ١٧ أيار وامتدّ ليتناول الجميّل، الرئيس الذي تمكّن من التوصل إلى إنجاز فريد، لم يسبقه أحد إليه، تمثّل في ضعف الثقة به في أوساط طائفته كما في أوساط الدروز والشيعة والسنّة. وسقطت مخططات إسرائيل في إقامة دولة يهيمن عليها الموارنة في لبنان. فانتشر

الجيش الإسرائيلي في أوائل أيلول جنوب منطقة الشوف مخلّفاً وراءه القتال المستمر بين ميليشيات الدروز والموارنة منذ الخريف السابق.

وفي وقت لاحق من الشهر نفسه اتخذت الولايات المتحدة قراراً مصيرياً يتعلّق بتوفير الإسناد المدفعي البحري لقوات الجيش اللبناني المدافعة عن سوق الغرب (في منطقة عاليه). وشكّل هذا التورّط خطأً فاصلاً آخر. حيث إنّ العديد من المراقبين يعتقدون بأن الولايات المتحدة، بعملها هذا، قد نجحت في أن تصبح مجرّد ميليشيا أخرى في وضع مثقل أصلاً بالتشكيلات العسكرية الفئوية.[١٦] إلاّ أنّه إنصافاً للولايات المتحدة، لا بدّ من القول إنّه بينما اعتبر كثير من اللبنانيين - مسيحيين ومسلمين - عمل الولايات المتحدة، تخلياً عن حياديتها، فإنه كان هناك شعور قوي لدى صانعي السياسة الأمريكية بأنهم يساندون السلطات الشرعية. وثمة احتمال بأن تكون قيادة الجيش اللبناني قد استدرجت الولايات المتحدة إلى دعمها في سوق الغرب بالضبط من أجل إجبارها على دعم فريق ضد آخر. خلال هذه الفترة كان الدروز والشيعة يعتبرون الجيش مجرد رديف للقوات اللبنانية، وهو رأي ليس غير مبرّر كلياً، نظراً لماضي بعض كبار ضباط الجيش وكون أول عمل قام به الجيش بعد إعادة بنائه كان قيامه بحملة قاسية لإزالة المنازل غير المرخّصة في الضاحية الجنوبية (وخصوصاً في الأوزاعي). إلاّ أنه بغض النظر عن النظريات التآمرية التي تفترض وجود المخططات داخل مخططات، فإن دعم الولايات المتحدة للجيش في سوق الغرب - والذي لم يكن له تأثير يُذكر كما كان من المفترض على مجرى المعركة - ساعد في مفاقمة الاستقطاب الطائفي المتسارع الخطى.

قُبيل التورّط الأمريكي الجديد في الشوف، وإثر فترة من الاضطرابات شن الجيش اللبناني في ٣١ آب هجوماً واسع النطاق شمل ١٠٠٠٠ جندي على المناطق الإسلامية. وبحسب بعض الروايات المنحازة فإن ضباطاً عسكريين أمريكيين شجعوا وشاركوا في التخطيط للهجوم على بيروت الغربية.[١٧] (لا يمكن تمييز الدور الأمريكي - إن كان ثمة دور - بشكل واضح في الروايات

الموضوعية). باختصار توصّل الشيعة إلى اعتبار الولايات المتّحدة حليفاً لمضطهديهم: إسرائيل والقوات اللبنانية، وأصبح صديق أعداء الشيعة عدواً للشيعة.[١٨]

رغم ذلك كلّه، تواصلت الدلائل التي تشير إلى استمرار تسليف أمل [للشرعية]. فرغم هجوم الجيش واستيلائه على منطقة رأس بيروت استمرّت الحركة في التعبير عن تأييدها للجيش كمؤسسة وطنية ينبغي الحفاظ عليها. وعندما قام زعيم الدروز وليد جنبلاط والرئيس السابق سليمان فرنجية ورئيس الوزراء السابق رشيد كرامي ـ بتأييد سوري إن لم يكن بناء للتعليمات السورية ـ بتشكيل جبهة الإنقاذ الوطني في تموز ١٩٨٣ التي تهدف إلى معارضة الرئيس أمين الجميّل واتفاقية ١٧ أيار، أعلنت حركة أمل عن تأييدها للجبهة إلاّ أنها لم تشترك فيها. وممّا تجدر ملاحظته هنا، أن وليد جنبلاط أخذ يردّد باستمرار بعد ذلك بعدة أشهر «نبيه معنا» بينما التزم «نبيه» الصمت. كان بري حذراً في الوقوف على مقربة أكثر ممّا يجب، من جبهة الإنقاذ الوطني وأظهر بعضاً من الحياء في الإفصاح عن دعمه لها. في تموز ١٩٨٣ مثلاً سُئِل بري عن علاقته بالجبهة، فأجاب «أنا اتّفق معهم ونحن نعمل معاً، إلاّ أني لا أريد أن أغادر بيروت، ولقد تلقيت عدة دعوات لزيارة زغرتا (مقرّ الرئيس فرنجية) إلاّ أني رفضت لأني لا أريد أن يتمكّن أحد من القول إن قراراتي يمكن أن تتأثّر بأي شكل بسوريا».[١٩]

تحدّي الجذريين (الراديكاليين):

لكن للاعتدال حدوده، خصوصاً عندما لا يقابله تعويض سياسي. فبعد فشل قيادتها الوسطية، بدأت أمل بالظهور بمظهر غير الفاعل. وفي النصف الثاني من ١٩٨٣، أخذ شعور الإحباط ينمو في المناطق الشيعية، وبدا أن أمل تكاد تفقد سيطرتها على الأهالي. وأعلن بري في عدة مناسبات عن خشيته من إزاحة كافة المعتدلين جانباً، ليحلّ محلّهم المتطرفون واعترف بأنه بدأ يفقد السيطرة على الشارع.[٢٠]

ومن داخل الطائفة ظهر - أو بشكل أدقّ عاد إلى الظهور - عدد من المجموعات الصغيرة المؤمنة بالعنف والإرهاب. ويمكن للمرء أن يخمن إلى أي مدى كانت منظمات مثل ألوية الصدر، وكتيبة الحسين الانتحارية بمنأى عن أي تدخل أو دعم خارجي. إلاّ أنه من الواضح في كافة الأحوال، أن هكذا مجموعات تمثّل مزيداً من التفتّت في سلطة أمل المتضائلة. أمّا التطوّر الأهم والوثيق الصلة بالموضوع فهو تزايد نشاط بعض رجال الدين الشيعة في كافة أنحاء البلاد. كانت أحداث السنة المنصرمة قد فاقمت من حدة الانقسامات في لبنان وساعدت على خلق مناخ، القادر فيه على استثارة الرمزية الدينية هو القادر على اكتساب المؤيدين. وهكذا برز إلى الواجهة عدد من رجال الدين، وجمع كل واحد منهم حوله عدداً من مؤيدي حركة أمل. ثم ما لبث أن بدا واضحاً أن هذه المنافسة ذات أهمية أكبر بكثير من التنافس القائم بين بري وشمس الدين.

فرغم حدة التنافس الشخصي على زعامة الطائفة فإن لدى كل من شمس الدين وحلفائه من جهة وبري وزملائه من جهة أخرى، مفهوماً مشتركاً عن لبنان بوصفه مجتمع متعدد الطوائف، التنوّع فيه معطى سلفاً وهو قيمة بحد ذاتها وكلاهما يعتبر أن تحقيق العدالة السياسية والاجتماعية يجب أن يتم في إطار إصلاح النظام السياسي. ولم يعمد أي من هؤلاء الوسطيين - أعترف بأني أتصرّف ببعض الحرية فيما يتعلّق بمصطلح «وسطي» - إلى اقتراح تبني الشيعة للنموذج الإيراني وإنشاء جمهورية إسلامية في لبنان. وفي الواقع فإن شمس الدين وعاكف حيدر وبري وغيرهم من ممثلي الوسط سفهوا علناً اعتماد مثل هذا الحل في لبنان. ففي رأيهم أن لبنان بتباين تكوينه الثقافي وتراثه في التسامح الديني (مهما تعرّض هذا التقليد للضرب في السنوات الأخيرة) والخيارات السياسية لأغلبية الشيعة تحول دون هكذا حل.

من المؤكد أن للثورة الإسلامية حضورها العميق في لبنان، لكن وكما يظهر الفصل الثالث من هذا الكتاب، فإنه بعد فترة من الفرح الطاغي بانتصار الثورة برهنت الأحداث في إيران على أنها أكثر أهمية كحافز على العمل منها

كنموذج للتقليد الحرفي. هذا لا يعني أن دعاة الحكم الإسلامي في لبنان كانوا غائبين عن الساحة، لكن أصواتهم كانت محجوبة بأصوات القادة الوسطيين، الذين كانت دعوتهم لإلغاء الطائفية السياسية في لبنان تلقى تأييداً جامحاً. وهي دعوة استندت بالضبط إلى عدم التشديد على دور الدين في تحديد السياسي، وعلى إلغاء نظام سياسي يقوم على التعددية. (لما يعود بالطبع بالفائدة على الطائفة التي تتمتّع بأكثرية الأصوات الشيعة). فلو تمّ بعد الاجتياح الإسرائيلي اتخاذ إجراءات لإصلاح النظام السياسي لكان الوسطيون قد انتصروا. لكن المحزن، وكما أظهر تطوّر الأحداث بوضوح شديد، أن ذلك لم يأخذ طريقه إلى حيّز الوجود.

مع تكشّف الأحداث بعد غزو ١٩٨٢ لم يجد الوسطيون ما يعرضونه مقابل سياستهم المهادنة سوى أيديهم الفارغة. فأمل التي كانت تتجّه إلى السيطرة شبه الشاملة على سياسة الشيعة في لبنان، أخذت تتعرّض لتحدّ خطير. أمّا المجلس الشيعي الأعلى فكان يتّجه في علاقاته مع الكتلة الشيعية المتسيسة، والتي لم تشهد سوى المزيد من الإحباط والمعاناة، إلى مزيد من الهامشية. وبدافع من اليأس وتحريض من التحالف الموضوعي الغريب بين إسرائيل وسوريا، وبمساعدة مادية من إيران، برز إلى الواجهة عدد من المجموعات الشيعية الجذرية.

ففي الجنوب، وكما سنرى في الفصل التالي، دُفِعَ السكان إلى مزيد من الراديكالية بفعل سياسات إسرائيل ومنطق المقاومة السريّة نفسه (السريّة واللامركزية التنظيميّة). ومن ناحية أخرى، قامت سوريا ـ التي خشيت في الفترة التي انتعشت فيها الآمال عام ١٩٨٢، من أن تتمادى أمل في تأييدها للسلم الأمريكي في لبنان ـ برعاية نمو المجموعات الشيعية الجذرية للتوازن مع حركة أمل ولتذكّر قوادها المنفلتين بنقاط ضعفهم. فسمحت في تموز ١٩٨٢ بتمركز ألف عنصر من الحرس الثوري الإيراني في بعلبك، أُتبع بإنشاء مركز قيادة لهم في بلدة الزيداني على الحدود السورية. وأصبحت بعلبك ومحيطها محور نشاطات حركة أمل الإسلامية (بقيادة حسين موسوي) وعدد آخر من رجال

الدين الراديكاليين. ومما له دلالته أن حزب الله كان يتمتع بأكبر قدر من حريّة التحرّك في البقاع، كما أنه ليس من قبيل الصدفة أن تعتبر الدوائر الغربية، بعلبك وخصوصاً ثكنة الشيخ عبدالله، في فترة لاحقة، من أهم مفاصل الشبكة الإرهابية التي برزت بقوة في عام ١٩٨٣. كذلك تجدر الملاحظة إلى أنه مع بداية اتخاذ الأحداث وجهة تتّفق مع السيناريو السوري في عام ١٩٨٤، خفت الحماس السوري للراديكاليين في البقاع.[٢١]

إنّ اتجاه بعض المراقبين الغربيين إلى التمحور حول الذات، المتمثّل بفرض النظام والانبناء على غير المنتظم وغير المنبني، لا يبدو بالوضوح نفسه في أي مكان كما يبدو في رؤيتهم للشيعة في لبنان. فلا يمكن أن نعتبر أننا اكتشفنا شيئاً مهماً عندما نعلن أننا اكتشفنا في مجتمع حرم طويلاً من أي تنظيم سياسي بُنى تنظيمية أولية وضعيفة. فالعضوية هنا، هي غالباً، حالة فكرية ـ إحساس بالانتماء ـ وليست انتساباً شكلياً. والمتسيّسون الجدد ـ الغاضبون والمحبطون والمستاؤون من أوضاعهم ـ تحملهم رياح الاتجاهات السياسية والديموغاجية فتلقي بهم من تنظيم إلى آخر. فسياسة الشيعة مائعة، ومفكّكة المفاصل، كما أن المنظمات التي تتنافس على كسب عضوية الشيعي تشكّل مجموعة باطنية من الصعب اختراقها بالتحليل أو حتى وصفها. وهذه الخصائص تنطبق على أمل تماماً كما تنطبق على غيرها. وحزب الله هو نفسه مثال على صدق ما نقول، فهو يجمع كافة المجموعات الدينية التي ترى في إيران نموذجاً لها، وفي الخميني قائداً لها. وهو من ناحية منظمة واضحة المعالم تتلقّى التوجيهات والأوامر من إيران، إلّا أنه من الناحية الأخرى عبارة عن مجموعة مائعة من الجماعات التي يمكن للنفوذ الإيراني عليها أن يكون اسمياً فقط. ومن المؤكّد أن الجمهورية الإسلامية تدعمه بقوة بما أنه يشكّل العلاج الناجع لمراوغة بري المفترضة ولمراوغة شمس الدين أيضاً في بعض الأحيان.[٢٢] تأسّس حزب الله في عام ١٩٧٨، وعاد إلى البروز عبر خلاياه في بيروت وقيادته في البقاع في عام ١٩٨٢. وأثبت أنه ند خطير لأمل رغم صغر حجمه بالمقارنة معها (بنسبة خمسة إلى واحد في بيروت).

وبينما لا يسيطر العلماء على أمل، يتألّف كادر حزب الله إلى حد كبير من علماء محرضين يسعون إلى إستثارة الثورة الإسلامية بالتعاون مع بعض المتطرفين الراديكاليين، بالإضافة إلى أولئك الذين يؤمنون ببساطة، أن النضال الإسلامي هو الجواب. أمّا قيادته فتشمل العديد من رجال الدين الشبان في عشريناتهم أو ثلاثيناتهم، كالشيخ صبحي الطفيلي - ٣٩ سنة، والذي يُعتبر عادة من الراديكاليين المتكلّمين كما يعتبره بعض المراقبين القائد السياسي لحزب الله - والشيخ عبّاس الموسوي - ٣٧ سنة - مدير المدرسة الدينية في بعلبك والمسؤول عن الشؤون العسكرية والأمن الداخلي - والشيخ إبراهيم الأمين - ٣٢ سنة، سليل عائلة مهمة من رجال الدين في الجنوب. وكان من المفترض أن يكون سفيراً لجمهورية لبنان الإسلامية (التي لم تبصر النور) إلى إيران - والشيخ حسن نصرالله - ٢٨ سنة، أيضاً من الجنوب، ويبدو أنه يلعب دور صلة الوصل بإيران وبقواتها في لبنان.

يُذكر أن علاقة إيران بحزب الله تتم عبر مجلس الدفاع الأعلى للجمهورية الإسلامية، وهي الأداة التي ينقل بها آية الله الخميني أوامره وتوجيهاته إلى حزب الله. ويتألف المجلس من الرئيس السيد علي خامنئي وعلي أكبر هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى ورئيس الحرس الثوري (باسداران) السيد محسن رفاعي، ويشكّل الهيئة المركزية لصنع القرار في المؤسسة الإيرانية العسكرية، والأمنية.[٢٣]

كذلك رعت إيران إنشاء مجلس شورى في لبنان، وهو يشرف على عمل حزب الله في لبنان ويلعب دور صلة الاتّصال العقدي بين إيران ولبنان. ويتألف من ١٢ عضواً غالبيتهم العظمى من رجال الدين وبعض المسؤولين العسكريين، وينقسم إلى سبع لجان هي: اللجنة الثقافية، واللجنة المالية، واللجنة السياسية، واللجنة الإعلامية، واللجنة العسكرية، واللجنة الاجتماعية واللجنة القضائية. والعملية كلها على ما يظهر تموّلها إيران، فهي لا توفر فقط نفقات الممارسة العملية بل وأيضاً التعويضات لعائلات شهداء حزب الله (حوالى ٢٢٥ ألف دولار توزّع شهرياً على عائلات الشهداء).[٢٤]

رغم أن تفاصيل العلاقة ليست معروفة إلاّ أنه من الواضح أن حركة أمل الإسلامية التي يرأسها حسين الموسوي على ارتباط وثيق بحزب الله، فكل مسلم كما يقول الموسوي ـ يعمل في سبيل الإسلام والثورة الإسلامية ويقبل بمبدأ ولاية الفقيه هو عضو في حزب الله.[٢٥] إلاّ أنه تجدر الإشارة إلى أن موسوي ينفي وجود حزب الله كمنظمة قائمة في ذاتها. ويزعم أن الحزب يفتقد إلى المناصب والعضوية الرسمية وغيرها من الخصائص التنظيمية.

بالإضافة إلى أمل الإسلامية، فإن حركة الدعوة ـ وهي حركة أُنشئت في الواقع عام ١٩٥٩ ـ هي أيضاً، على ما يبدو، جزء مكوّن من حزب الله بما أنها لم تعد موجودة في لبنان كحزب مستقل منذ عام ١٩٨٠.[٢٦]

كذلك يحيط الغموض بماهية الدور المحدّد الذي يلعبه السيد محمد حسين فضل الله، من سكان بئر العبد في الضاحية الجنوبية، في حزب الله. هو ابن المغفور له آية الله السيد عبد الرؤوف فضل الله، من قرية عيناتا الجنوبية، ولد السيد محمد حسين فضل الله في مدينة النجف العراقية في عام ١٩٣٥ أو ١٩٣٦. ودرس على يد آية الله أبو القاسم الخوئي، من كبار مراجع الشيعة في العالم. قدم فضل الله إلى لبنان في عام ١٩٦٦ وأقام في النبعة في ضاحية بيروت الشرقية، وعيّن في عام ١٩٧٦ وكيلاً للإمام الخوئي (ممثّله الشخصي) في لبنان. أقام في النبعة ـ حيث وعظ وكتب ـ إلى أن استولى عليها الكتائب في ١٩٧٦. فاضطر لمغادرتها كما فعل جميع سكان الحي من الشيعة.[٢٧]

برز فضل الله منذ خريف ١٩٨٣ بوصفه أحد أكثر علماء الشيعة نفوذاً في لبنان، وبخلاف مرشده آية الله الخوئي الذي يرفض التدخل في السياسة، مارس فضل الله دوراً فعّالاً على الساحة السياسية. وبدا أحياناً وكأنه يستمتع بوضعه كشخصية سياسية معروفة.

أصبح معروفاً على الصعيد العالمي في عام ١٩٨٣. عندما ذكر بعض المراسلين ـ نقلاً عن مصادر إسرائيلية ولبنانية معادية ـ أن فضل الله متورط أقله ببعض العمليات الإرهابية الموجّهة ضد الأمريكيين في السنوات الأخيرة.[٢٨]

ويُعتبر بشكل واسع، قائد حزب الله أو مرشده الروحي. وبصراحة فإن التوصل إلى الحقيقة ليس بالأمر السهل، كما أنه لدى فضل الله من الدوافع التي تحمله على المكر والتضليل ما لدى أعدائه أو يزيد. وعلى أي حال فالحقائق التالية هي حقائق ثابتة.

يزعم فضل الله بشكل ثابت بأنه ليس رئيساً لأي حزب أو حركة. إذ ليس المهم أن يكون رئيساً (أو مرشداً) لحزب الله بقدر ما هو مهم أن تلقى دعوته صدى لها في صفوف الطائفة الشيعية ككل. بالإضافة إلى ذلك تجدر الملاحظة إلى أن دعوته هي دعوة تقرن الدعوة إلى الالتزام بالشريعة الإسلامية بطلب المحافظة على التسامح الديني (ممّا يتعارض بشكل حاد مع عدم التسامح الذي يبديه عدد من رجال الدين من الذين يتولون مهاماً محددة في حزب الله) وثمة ما يحمل على الاعتقاد بأن رفض فضل الله خلال زيارة له إلى إيران في شباط ١٩٨٥ الدعوة إلى إقامة دولة إسلامية أدى إلى استقباله بشكل بارد. فبينما لا ينفي فضل الله أنه يفضّل أن يعيش في ظل دولة إسلامية، إلاّ أنه لا يعتقد أن الظروف في لبنان ملائمة لإقامة هكذا دولة. وقد عبّر عن رأيه هذا بوضوح كلي في عدة مناسبات: «في هذه المرحلة لا بدّ لنا أن نميّز بين وضع دولة ذات حزب ديني واحد أو وضع دولة ذات أكثرية مطلقة تتبنى وجهة نظر واحدة، حيث الدين هو الدولة من جهة، وبين وضع بلد مثل لبنان الذي هو وضع تنوّعي من جهة أخرى». [٢٩]

يرى فضل الله أن إقامة دولة إسلامية هي عملية بطيئة يجب أن تبنى على الحوار والتعليم والتفاهم المتبادل. وهو يفترض أنه مع تقدم العملية وعندما «تعتنق أغلبية الشعب العظمى الإسلام، وعندما تكون هناك ظروف سياسية مؤاتية، عندها فقط يمكن أن تنشأ جمهورية إسلامية.» [٣٠] إلا أنه يجب أن لا تحسب صبر فضل الله مهادنة فهو يطالب المسلمين بضرورة الالتزام بنهج الإسلام الحياتي بغض النظر عن النظام السياسي الذي يعيشون في ظله. أضف الى ذلك، اعتباره أن المعضلة النفسية التي يعاني منها المسلمون ـ هي بالتعارض

مع معضلة المسيحيين ـ معضلة لا تناظرية. إذ ليس لدى المسيحيين، في رأيه، شرعة دينية تحتم عليهم العيش في ظل دولة تحكمها المفاهيم الدينية نظراً للفصل الواضح بين الزمني والروحي في المسيحية. لكن الأمر مختلف تماماً لدى المسلمين فثمة نص واضح يفرض تجنب هذه الازدواجية: «أن مشكلة المسلم تكمن في الثنائية الناشئة عن الفرق بين ما هو قانوني على مستوى الدولة وبين ما هو شرعي على مستوى العقيدة. إن مشكلة الإسلام تتمثل في عدم وجود فراغ قانوني وبالتالي فعندما يعيش المسلم في ظل دولة لا تتبنى الإسلام تبقى حياته مرتبكة بفعل الثنائية التي يعيش في ظلها»[٣١].

رغم كثرة ما كتب من الدراسات والتحاليل لآراء فضل الله إلا أنه، بالمقارنة مع العديد من أخوانه العلماء، ليس إنساناً متطرفاً. وفي الحقيقة فإن مقابلاته تبدو نيرة وغنية وزاخرة بالعروض التفصيلية، وهي تترك على الأقل هامشاً للمساومة. وإذ يعتبر العديد أن آراء السيد محمد حسين فضل الله معتدلة أكثر مما ينبغي، إلا أنه مما له دلالته أن يعتبر بعض من هم في مركز السياسة الشيعية أن له دوراً أساسياً في تعزيز قيادة الطائفة. أما خلافه مع بري فهو شبيه بخلاف شمس الدين ـ الذي يبدو أنه قد تفوق عليه في النفوذ (على الأقل في الشارع) ـ في كونه خلاف شخصي من النوع الذي يصعب حله بسهولة.

أما بالنسبة للمزاعم حول دور فضل الله المزعوم في توليد أو تسهيل هجمات ارهابية، فيكفي أن نشير إلى أن أحداً لا يعرف ذلك معرفة فعلية. بالطبع لا مجال للإنكار، بأن دعوته قد أثارت نزعة العداء للولايات المتحدة وإسرائيل، فهو نفسه يقر بهذا. لكن أن يكون فضل الله قد لعب دوراً مباشراً فهذا أمر أقل ما يقال فيه إن أحداً لم يقم الدليل عليه، فلدى فضل الله نصيبه من الأعداء بشكل مستقل تماماً عن أي حادثة معينة، وعلى المرء أن يفترض أن هناك كماً من المعلومات الخاطئة التي تشيعها كافة الأطراف. ولقد كان حادث السيارة المفخخة، على يد أعدائه من الموارنة، في آذار ١٩٨٥، والذي أودى بحياة ثمانين بريئاً، عامل تذكير رهيب بأنه بغض النظر عن دوره التنظيمي، فمن غير المرجح أن ينتهي الأمر بهذا الرجل إلى النسيان.

بالتعارض مع آراء فضل الله العلنية المعتدلة نسبياً، تبنى حزب الله خطاً سياسياً نضالياً غير مساوم. يمثل حزب الله رؤية جازمة للمجتمع، عبر عنها في رسالته المفتوحة في شباط ١٩٨٥. فبخلاف أمل التي ترى في غموض البرنامج وسيلة مفيدة لتجنب الانقسامات القائمة بين مؤيديها، فإن حزب الله يعلن عن هدفه بشكل مباشر وصريح «إقامة حكم إسلامي في لبنان» ففي ظل التعقيدات والإربكات في لبنان المعاصر، يقدم حزب الله رسالة بسيطة ومريحة تصل مباشرة إلى أولئك الذين ملّوا سماع وعود السياسيين الطموحين الفارغة، فالجواب موجود في ثقافة الشيعة [التراث الحضاري] ومنابعها الأساسية «القرآن الكريم والسنة المعصومة والأحكام والفتاوي الصادرة عن الفقيه مرجع التقليد عندنا (الخميني). وهي واضحة غير معقدة وميسرة للجميع دون استثناء، ولا تحتاج إلى تنظير أو فلسفة، بل جل ما تحتاجه هو الإلتزام والتطبيق.»[٣٢]

والخميني هو القائد الذي لا منازع لسلطته، والذي تتجسد فيه الثورة الإسلامية. تعلن الرسالة المفتوحة بوضوح أن حزب الله يقف على أهبة الإستعداد لتنفيذ أوامره «أننا... نلتزم بأوامر قيادة واحدة حكيمة وعادلة تتمثل بالولي الفقيه الجامع للشرائط، وتتجسد حاضراً بالإمام المسدد آية الله العظمى روح الله الموسوي الخميني دام ظله.. مفجر ثورة المسلمين وباعث نهضتهم المجيدة.»[٣٣]

ويرى حزب الله أن الشيعة محاصرون ويواجهون مجموعة من الاعداء الخونة التي تشمل الكتائب المارونية، وإسرائيل وفرنسا، والاتحاد السوفياتي، والعراق. إلا أن الولايات المتحدة هي المصدر الأساسي لمشاكل الشيعة. «أمريكا وراء كل مصائبنا» تقول الرسالة المفتوحة، وكل ما عدا مواجهتها هو أمر هامشي. ويلاحظ حزب الله، بكلمات تذكرنا بفرانز فانون، أن النصر مساو للتضحية: «وعلى هذا الأساس رأينا أن العدوان لا يرد إلا بالتضحيات... والكرامة لا تكون إلا ببذل الدماء، والحرية لا تعطي وإنما تسترد ببذل المهج والأرواح..»[٣٤]

أما عداوة حزب الله لنبيه بري وللمنظور السياسي الذي يمثله فلا مجال للإلتباس فيها. فليس لدى دعاة حزب الله مجال للمساومة مع العدو، سواء كان امين الجميل أم الولايات المتحدة أم إسرائيل. وهكذا فإن مشاركة بري عام ١٩٨٢ في لجنة الانقاذ الوطني والتي «ليست أكثر من جسر امريكي - إسرائيلي يعبر عليه الكتائب لاضطهاد المستضعفين.»[٣٥] هي مبرر كاف لادانته. وأكثر من ذلك فإن قبوله الاشتراك في حكومة رشيد كرامي في أيار ١٩٨٢، هي دليل آخر على تغاضيه عن أخطاء العدو. وبالطبع فهي لا يمكن أن تكون إلا كذلك لدى النيو- مانويين من جماعة حزب الله في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية البائسة. وليس أمراً بلا دلالة أن يقدِّم حزب الله بالإضافة إلى فضيلة البساطة الايديولوجية، مردوداً مالياً مجزياً. فمهما كبر رهان المرء على محصلة الصراع السياسي على تجسيد الروح المحركة للشيعة، فلا بد من تغذية الجسد. والحقيقة أن حزب الله لا يعاني - على ما يبدو - من عجز في رأسماله العامل. فالمقاتلون يتلقون راتباً لا بأس به، رغم أنه لا يكفي وحده لتأمين الولاء الثابت فإنه يساعد بالتأكيد على حشد القوة البشرية في اللحظات الصعبة. ومن الناحية الأخرى فإن أمل تعتمد - بالتعارض مع ندها السياسي، الذي يبدو أنه يتمتع بتمويل سخي من إيران - على الشيعة في لبنان كمصدر أساسي لتمويلها. وفي ظل المناخ الاقتصادي المريع الذي يسود لبنان في منتصف ١٩٨٦، وفي وقت من المحتمل فيه أن يكون راتب عنصر المليشيا هو مصدر الدخل الوحيد المتوفر لعائلته، فإن قدرة حزب الله على تجنيد عناصر متفرغة، بينما الكثير من عناصر أمل أما متطوعين أو غير متفرغين، ليس بالأمر البسيط، بالإضافة إلى أنه راكم من الأسلحة والذخيرة ما يكفي لاعتباره، وفقاً للمقاييس اللبنانية، ميليشيا لا يستهان بها.[٣٦]

كان لبروز الراديكاليين أثره العميق على حركة أمل. فرغم أنها لا تزال قادرة على الاحتفاظ بموقعها القيادي، إلا أنها وفي خلال عملية الرد على المنافسين المتطرفين، قد تبنت مواقف أكثر تطرفاً. ومازالت أمل تمثل الوسط في

السياسة الشيعية، إلا أن هذا الوسط قد ابتعد كثيراً عن المكان الذي كـان عليه في ١٩٨٢. أن عمليـة تجذر الشيعـة بشكل عـام، وأمل بشكـل خاص، تـظهر بوضوح في الجنـوب، حيث شكل الاحتـلال الإسرائيلي دافعـاً مهما نحـو تزايـد راديكالية الطائفة.

الهوامش

(١) حول اطماع إسرائيل في جنوب لبنان انظر كتابي Augustus R. Norton, «Israel and South Lebanon, «American-Arab Affairs 4 (Spring 1983): 23-31; and kdem, «Lebanon for the Lebanese», New York Times, Februare 22, 1983.

(٢) أنظر مقالة: Bob Woodward, Richard Harwood, and Christian Williams, «Beirut bombing: Political Warrios Used Men Who grave Death», Washington post, February 1, 1984. لسوء الحظ، تحفل هذه المقالة بالأخطاء، ويجب استخدامها بحذر شديد. انظر أيضاً: Augustus R.Norton, «Politicad Violence and Shïa Factionalism in Lebanon», Middle East Insight 3, no.2 (1983): 9-16 ويمكن إيجاد مختصر للبحث في: New Outlook, January 1984.

(٣) بعد تواتر عدد من التقارير الصحافية التي تشير إلى أن السوريين بدأوا بالحد من نشاطات القوى الايرانية والقوى الموالية لها في منطقة بعلبك، يبدو أنهم قد لجأوا إلى ذلك فعلاً في آب ١٩٨٤، أنظر: G.G. La Belle, «Syrian Army Takes Controlof Baabeck in Lebanon, «Washington Post, August 17, 1984.

(٤) وفر هذه المعلومات حول مؤتمر أمل عام ١٩٨٣ ديبلوماسي غربي يعمل في بيروت. حول مؤتمرات أمل السابقة انظر المقالات التالية: Marc Kravetz, «The Shi ite Resugence, «Le Matin (Paris), May 28 1982; السفير ٥ نيسان ١٩٨٠؛ وعلي حماده «حركة أمل»، النهار العربي والدولي ٦ ـ ١٢ نيسان ١٩٨١.

(٥) أفضل عرض حول القوات اللبنانية والذي يعرض أيضاً للتطورات الموازية لدى الشيعة هو: Levis W. Snider, «The Lebanese Forces Origins and role in Levanon's Politics», Middle East Journal 38, no.1 (Winter 1984): 1-33.

(٦) التقيت الشيخ قبلان في قرية برج رحال الجنوبية في تشرين الأول ١٩٨٢، حيث حللنا ضيفين على اجتماع لحركة أمل. صعقت بطريقته المباشرة البسيطة وتقنيته الفعالة في إيصال وجهات نظره التي تعتمد على استخدام الأمثلة المحلية والبديهة الحاضرة. ومن المثير للاهتمام انه كان يحث أعضاء الحركة الحاضرين على أن يصبروا على الحكومة. كانت الحكومة في ذلك الوقت تقوم بهدم عدد من منازل الشيعة الفقراء، بالقرب من مطار بيروت. فبدلاً من أن يأخذ موقفاً قاطعاً في معارضته للحكومة، أوضح الشيخ أن البيوت المقامة تعرض حركة النقل الجوي للخطر، وأضاف متسائلاً: «من الذي يعمل في مطار بيروت؟» وهو يعني انه ما لم يبق المطار عاملاً فلن يجد الموظفون الشيعة عملاً لهم. لكنه ما لبث ان اتبع ذلك بالتشديد على ضرورة أن تجد الحكومة مأوى بديلاً للذين أخلوا من بيوتهم.

(٧) لمراجعة التقارير الصحافية حول هذه المنافسة أنظر: Kravetz, «Shi'ite Resurgence», and Jim Muir, «A strike that United Beirut», Arabia: The Islamic Review (June 1982): 26-27.

(٨) مقابلة مع الشيخ قبلان، مجلة المستقبل، ٨ تشرين الأول ١٩٨٣.

(٩) مقابلة مع الشيخ محمد مهدي شمس الدين، مجلة المستقبل، ٥ آذار ١٩٨٣.

(١٠) حصلت على نسختي من هذه الوثيقة من حسين الحسيني في تشرين الثاني ١٩٨٤. في ذلك الوقت كانت تجري عدة محاولات من قبل مؤيدي شمس الدين لنشر «الموقف الاسلامي» في الغرب. أقرت الوثيقة في ٢١ أيلول ١٩٨٣ في دار الفتوى الاسلامية في بيروت.

(١١) تشير رواية صحافية موثوق بها، على ما يبدو، إلى أن الثمن الذي طلبه الشيخ محمد مهدي شمس الدين للتصالح مع حركة أمل هو إعادة الأعضاء الستة عشر الذين عينهم موسى الصدر إلى المكتب السياسي والذين لم يبق منهم في موقع المسؤولية في قيادة حركة أمل سوى ثلاثة أعضاء هم بري، وحيدر، وحسين يتيم. أما وضع الثلاثة عشر الباقين فهو كالتالي: حسين الحسيني، الرئيس الحالي لمجلس النواب. حسين كنعان، رئيس مجلس الجنوب من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٤ بعد فترة إقامة طويلة في الولايات المتحدة. عباس مكي، عقيد في الجيش اللبناني. علي الحسن، طبيب. مالك بدر الدين، طبيب وصاحب مستشفى. أحمد اسماعيل (غير معروف). جمال منصور، طبيب. جعفر شرف الدين، من عائلة جنوبية بارزة ووزير سابق. رفيق شرف، رسام. محمد سعد (غير معروف). محمد يعقوب (رجل دين)، وعباس بدر الدين (صحافي) والأخيران إختفيا مع الإمام الصدر في عام ١٩٧٨. ومصطفى شمران، أول وزير دفاع إيراني في أول حكومة مشكلة بعد عودة الخميني من منفاه في عام ١٩٧٩، برئاسة مهدي بارزكان، والذي توفي في حادثة تحطم طائرة على الجبهة العراقية. وبالتأكيد فإن عودة الأعضاء العشرة الذين لا يزالون على قيد الحياة سيخفف من سلطة بري، بل ومن شرعيته. (أنظر التضامن [لندن] ٣ تشرين الثاني ١٩٨٤).

(١٢) بناء على عدة نقاشات مع قادة في الحركة في تشرين الأول ١٩٨٢.

(١٣) وكما يشير جيم موير، فإن الإسرائيليين كانوا يلعبون عدة أوراق في هذا القتال: «وكذلك اتبعوا، منذ الأيام الأولى، سياسة فرق ـ تسد الكلاسيكية في قضائي عاليه والشوف، فسمحوا بدخول الكتائبيين وتغاضوا عن تدفق السلاح والذخيرة إلى الدروز عبر الخطوط السورية والإسرائيلية، ثم اتبعوا، بعد أن فقدوا تعاون بيروت، سياسة تشجيع تفتيت لبنان إلى كيانات طائفية متناحرة». («Lebanon: Arena of Conflict, Crucible» of peace», Middle East Journal 38, no.2 [Spring 1984]: 204-227; quotation at p.211, fn.6.

(١٤) أنظر Hirsh Goodman, «A Progmatic Ideologue», Atlantic (September 1983) 22 FF. وبدوره شدد صامويل لويس سفير الولايات المتحدة في إسرائيل خلال الاجتياح الإسرائيلي (والذي اشترك في العملية الدبلوماسية التي أنتجت اتفاقية السابع عشر من أيار) على أهمية الاتفاقية في تحسين العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية: «كانت معامرة، إلا أنه كان من الأفضل الاستمرار بها ومن ثم رفضها على أن لا تبدأ بها على الإطلاق على انها لم تكن فشلاً أيضاً، لأنها كانت إنجازاً هاماً تمثل البدء بعلاج الانقسام الأمريكي ـ الإسرائيلي. ولقد كان من السخف

عدم إكمالها. (أنظر: «Tammi Gutner, «Samleuvis and His Middle East Mission SAISPHERE [winter 1986]: 12-13;).

(١٥) أنظر: Augustus R. Norton, «Lebanon for the Lebanese», New York Times February 22, 1983; idem, «Lebanese Quagmire, «New York Times July», 1984, and iden, «Occupational Risks and planned Retirement «Middle East Insight 4,no.1 (March/April, 1985): 14-18.

(١٦) يوضح جيم موير هذه النقطة فيقول «إن إرتباطهم بالحكومة اللبنانية التي هي في نظر العديد من المسلمين حكومة تهيمن عليها الكتائب جعل من قوات المارينز في عداد القوات المتعددة الجنسيات فريقاً في ما هو في أحد أوجهه حرباً أهلية»: «Lebanon: Arena of Conflict», p213.)

(١٧) يتحدث نبيه بري مثلاً عن: «الدعم والمشاركة الأمريكيين بهدف إرتكاب مجزرة بحق بيروت وضواحيها وسكانها». (إذيع من إذاعة صوت لبنان العربي) في ٣١ آب ١٩٨٣.

(١٨) لتحليل مطلع على سياسة أمريكا في لبنان في تلك الفترة أنظر: «Battle over Lebanon», Foreign Service Journal (July 1984): 28-33.

(١٩) Le Matin (Paris)، ٢٦ تموز ١٩٨٣. كذلك يعكس عاكف حيدر وجهة نظر بري مشيراً إلى أنه يعتقد أن جبهة الخلاص الوطني «على علاقة ارتباط وثيق جداً بالسوريين». (أنظر: Le Monde, Septkember, 20 1983).

(٢٠) ناقش بري هذه الاهتمامات معي بعد ذلك بعام، أي في تشرين الأول ١٩٨٤ فقال: «لا أزال قادراً حتى الآن على إزالة العقبات من أمام مجرى النهر، إلا أنه سيأتي وقت لن أعود فيه قادراً على ذلك». لا شك في أن بري يعرف التحديات التي يواجهها. انظر أيضاً: Le Monde, September 20, 1983

(٢١) ذكرت، Christian Science Monitor، ٢٩ نيسان ١٩٨٥، أن السوريين قد خفضوا عدد حراس الثورة من ألف إلى أربع مائة عنصر. ويتفق هذا مع تقرير سابق، «Syrian Army-takes Control» لرواية مطلعه وغنيه على غير العادة، حول إستخدام سوريا للراديكاليين الشيعة كأداة للهيمنة على الطوائف الأخرى في لبنان انظر: William Harris, «The Vien from Zahle: Security Economic Concerns in the Contral Bekaa 1980-1985, «Middle East Journal 39, no.3 (September 1985): 270-286.

(٢٢) رغم عدم توفر المعلومات الأكيدة، فإن بعض المعلومات الدقيقة على ما يبدو قد نشرت مؤخراً حول علاقة المجموعات الراديكالية والمتطرفة في لبنان بإيران. أخصها: Rabin Wright's book «Sacred Rage «The Wrath of Militant Islam» وانظر أيضاً: Augustus R. Norton, «Political and Religious Extremism in the Middle East».

(٢٣) شريف الحسيني، «حزب الله: حركة عسكرية أم سياسية أم دينية»؟ الشراع ١٥ آذار ١٩٨٦.

(٢٤) «Details about 'Hizbullah' and its Leaders, «Middle East Reporter, March 22, 1986. ذكرت الدستور في عددها الصادر في لندن في ١٤ تشرين الأول ١٩٨٥، أن ثلث (بليون ريال) المبالغ المخصصة لدعم «الجهاد الدولي» يذهب إلى لبنان.

(٢٥) أنظر النهار العربي والدولي، ١٠ ـ ١٦ حزيران ١٩٨٥.

(٢٦) الحسيني، «حزب الله»، ص ١٩.

(٢٧) يمكن مراجعة سيرة فضل الله السياسية بشكل مكثف في «الحركة الإسلامية في لبنان»، ص ٢٤٦ - ٢٧٧.

(٢٨) يعتبر روبين رايت أن السبب الأهم في بروز فضل الله يعود إلى التقارير التي ربطته بتفجير مقر القوات المتعددة الجنسيات في تشرين الأول ١٩٨٣: «بعد التفجير أصبح فضل الله بين ليلة وضحاها واحد من أكثر الرجال المعروفين والمهابين في المنطقة. وأشارت القوات اللبنانية، في تسريبات متعمدة ومحسوبة إلى احتمال أن يكون فضل الله هو الذي أمن السائقين الانتحاريين «المبتسمين» إلا أنها أكدت دوره في مباركتها في إحتفال ديني خاص أقيم ليلة الهجوم على المارينز والقوات الفرنسية. أكدت المصادر الأمريكية والإسرائيلية هذه التقارير رغم إعترافها بأنه ليس لديها ما يثبت صحة ذلك». (Sacred Rage, p.91).

(٢٩) من مقابلة في «المندي مورننغ»، ١٥ - ٢١ تشرين الأول ١٩٨٤.

(٣٠) من مقابلة في «Middle East Insight u, no.2»، (حزيران / تموز ١٩٨٥) ص ١٥.

(٣١) أنظر المقابلة مع فضل الله في «المندي مورننغ» ١٥ - ٢١ تشرين الأول ١٩٨٤.

(٣٢) نص الرسالة المفتوحة التي وجهها حزب الله إلى المستضعفين في لبنان والعالم.

(٣٣) المرجع نفسه.

(٣٤) المرجع نفسه، ص ١١.

(٣٥) المرجع نفسه، ص ١٢ - ١٣.

(٣٦) أحد المراقبين القدامى أشار في رسالة خاصة إلى أن: «حزب الله قد برز كمنظمة حقيقية بإعلامها، وبذلاتها العسكرية ومكاتبها. وقد قاموا مؤخراً (أوائل صيف ١٩٨٥) بالتجول في ناقلات الجنود الـ M113, التي تحمل رموز الحزب، وسلاح «Sagger» المضاد للدبابات وصواريخ الغراد المحمولة على ناقلات الجنود، وقطع المدفعية، مما يجعله قوة عسكرية يحسب لها الحساب (بالمقاييس اللبنانية).

الفصل السابع

صنع الاعداء في جنوب لبنان

ما من وجه من وجوه المغامرة الإسرائيلية الفاشلة في لبنان يمثل بوضوح كلي سؤ التقدير والسياسة التي ترتد لتهزم صانعيها، بقدر ما تمثلها سياسة إسرائيل في علاقتها مع السكان الشيعة في جنوب لبنان. وليس هذا حكماً استرجاعياً نطلقه بعد انقشاع الدخان، بل لعل هذه المحصلة كانت شبه واضحة منذ اليوم الأول للاحتلال[١]. فلقد فشل صانعو السياسة الإسرائيلية في إدراك مدلول التطورات الاجتماعية السياسية الشفافة التي مر بها شيعة الجنوب، ويبدو أنهم تجاهلوا تحذيرات من فهمها بالفعل من المستعربين الإسرائيليين.[٢] فمن بين كافة الحماقات التي ارتكبتها إسرائيل في لبنان، كانت أخطاؤها في جنوب لبنان هي الأقل ضرورة والأصعب من حيث إيجاد المبرر لها من وجهة نظر التاريخ، بل وربما الأبعد مدى في تأثيرها. فللمرة الأولى في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي يُهزم الجيش الإسرائيلي، لا من قبل جيش عامل، بل على يد مقاومة هشة التنظيم وضعيفة التجهيز.

والمفارقة أن يكون الشيعة هم الذين عقدوا بشكل هائل المأزق الإسرائيلي في لبنان، إذ لم يكن لهم مكان أصلاً في السيناريو الأولي لأريل شارون الهادف إلى إنشاء دولة مارونية في لبنان. وحتى عندما برهن الموارنة عن كونهم حليفاً ضعيفاً وغير مستقر، لعب الإسرائيليون الورقة الدرزية. مع أن الشيعة، وخصوصاً النصف المليون تقريباً الذين يعيشون في الجنوب، كانوا، من نواحي عدة، الحلفاء الموضوعيين لإسرائيل. فقدادركوا بفعل وجودهم في منطقة

حدودية متاخمة لشمال إسرائيل، كما أدرك مواطنوهم من المسيحيين والدروز الجنوبيين، سلامة المنطق البراغماتي الذي يدعو للحفاظ على علاقات سلم مع جار متفوق عسكرياً.

ورغم أن الشيعة كانوا قد أعاروا قواهم البشرية إلى قوات المقاومة الفلسطينية المتمركزة في لبنان، قبل الاجتياح بوقت طويل، إلا أنهم تعبوا من دفع ثمن الوجود الفدائي المسلح بين ظهرانيهم ـ من دمائهم وأحزانهم وأرزاقهم ـ وكما رأينا، فإنه في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ انخرط الشيعة في قتال ضار مع الفدائيين محرزين فيه بعض النجاح على الأقل. وفي الواقع فإنه ليس من قبيل المبالغة القول بأنه لو لم تقم إسرائيل بغزوها في عام ١٩٨٢، لحدثت مواجهة فلسطينية ـ شيعية خطيرة جداً في لبنان، وذلك كما كان يتوقع قادة أمل في الجنوب، وكما أشارت الصدامات المتصاعدة في عامي ١٩٨١ ـ ١٩٨٢. ومن المهم أن نلاحظ أن العديد من القرى التي كانت الأشد صلابة في مواجهة الفلسطينيين، برهنت في فترة صعود المقاومة، إثر استطالة إقامة إسرائيل، عن كونها من أهم مراكز المقاومة المناهضة لإسرائيل. مما يشير إلى أن الطائفة الشيعية المعبأة سياسياً لا ترغب في تحمل أي سيطرة أجنبية، سواء عربية أو أجنبية. وأنها ليست على استعداد لتحمل سلاسل الاحتلال الإسرائيلي بعدما بدأت بنزع الاصفاد الفلسطينية.

ومن المهم أن نشدد على أن حالة العداء الشيعي ـ الإسرائيلي لم تكن حتمية، بل أن تراكم الأخطاء خلال عدة سنوات من الاحتلال الإسرائيلي الأخرق، هي التي استعدت الشيعة، ولولاها لما وصل الوضع إلى ما هو عليه الآن. ويؤكد هذا الحكم المستعربون الإسرائيليون الذين خدموا كضباط للشؤون العربية في جنوب لبنان (والذين رفض صانعو السياسة الإسرائيلية الأخذ بنصائحهم). يعبر أحد هؤلاء، موشي شارون، أكاديمي محترم بشكل واسع، يدرس مادة التاريخ الإسلامي في الجامعة العبرية، عن هذه النقطة بوضوح، فيقول: «إن الوضع الحالي السيء للعلاقات الإسرائيلية الشيعية لم

يكن قائماً مباشرة بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ . كذلك فإن تطوره [إلى ما آل إليه] لم يكن أمراً حتمياً، بل على العكس فقد كان أغلب الشيعة في جنوب لبنان مستعدين لإقامة علاقات سلمية إن لم تكن ودّية مع إسرائيل».(٣)

منذ نشوء دولة إسرائيل وحوادث العنف بينها وبين الشيعة قليلة بشكل ملحوظ. لم يكن الشيعة يشعرون بالمودة نحو إسرائيل، إلا أنهم لم يكونوا يبادلونها العداء أيضاً. وفي الحقيقة فإن أحد الأوجه المذهلة في تدهور العلاقة بين الشيعة وبين منظمة التحرير، هي أن الأخيرة كانت تتحمل بالإضافة إلى تبعات أعمالها، المسؤولية عن الضربات الانتقامية الإسرائيلية أيضاً (سواء جاء الإنتقام الإسرائيلي مباشرة بعد العملية أم لا) ولقد كان هناك ما يحمل على الاعتقاد قبيل الغزو الإسرائيلي في حزيران ١٩٨٢ بأن إسرائيل قد تصل إلى تسوية مؤقتة مع حركة أمل في الجنوب. أضف إلى ذلك أن أغلب قادة أمل الموجودين في الجنوب كانوا يتوقعون ظهور مثل هذا التدبير، إذ يملك الطرفان هدفاً مشتركاً يتمثل في منع إعادة إنشاء الدويلة الفلسطينية في الجنوب، وكلاهما يراهن على عودة الهدوء والاستقرار إلى المنطقة. إلا أن النجاح العسكري قد يولد أحياناً ثقة زائدة في النفس، يرتد إلى نوع من التعجرف والعنجهية التي إذا ما خالطها شعور بانعدام الأمن قد تؤدي أحياناً إلى نتائج كارثية. وهذا هو ما حدث بالفعل في جنوب لبنان، عندما نجحت ممارسات إسرائيل بين عامي ١٩٨٢ - ١٩٨٥ في توليد مقاومة فعالة ضدها، انخرطت فيها حشود من الأعداء الجدد.

القراءة الخاطئة للعداء الشيعي لمنظمة التحرير الفلسطينية:

مبهورة بالاستقبال «الودّي» في حزيران ١٩٨٢، حاولت إسرائيل تجنيد تنظيم أمل في الجنوب كمليشيا تابعة أو حتى بديلة عن مليشيا الرعاع التابعة لسعد حداد، خصوصاً في المناطق التي لا تتمتّع فيها المليشيا العميلة إلّا بنفوذ ضئيل وتفتقر إلى عدد ولو بسيط من العناصر. إعتبر الجيش الإسرائيلي والأجهزة

الأمنية الإسرائيلية (الشين بيت بشكل رئيسي) فيما يمكن وصفه بسوء التقدير الأعظم، أن نفور الشيعة من الفلسطينيين يشكّل بحد ذاته دليلاً حاسماً على إمكانية إقامة علاقات ودّية رسمية بين إسرائيل والشيعة في الجنوب. بينما لم يكن في الواقع لدى أغلبية الشيعة الرغبة في استبدال أجنبي بآخر. لكن هذا النمط من التفكير الحالم ليس مفاجئاً. فلقد أعمت نشوة النصر بصيرة صانعي السياسة الإسرائيلية، إلاّ أنهم لم يخطئوا في تقدير حجم إمكانية الاستفادة المحدودة من سعد حداد كقائد يتمتع بمصداقية في جنوب لبنان. فبغض النظر عن بعض التقارير الأحادية الجانب في إسرائيل والولايات المتحدة، فإن المسؤولين الإسرائيليين أدركوا بشكل جيد أن سعد حداد ومليشياه الضعيفة، كانوا كما يقول مستشار في الجيش الإسرائيلي «غير مقبولين» لدى غالبية السكان، أي لدى الشيعة[٤]. وكما لاحظ كلنتون بايلي، أكاديمي إسرائيلي عمل كمستشار في الشؤون العربية في جنوب لبنان، في كانون الأول ١٩٨٢، فإن العناصر الشيعية في مليشيا سعد حداد ليست في نظر بقية أبناء الطائفة سوى «حثالة المجتمع الشيعي»[٥].

باءت جهود إسرائيل الخرقاء التي حاولت خلال شهري حزيران وتموز ١٩٨٢ إلحاق حركة أمل بالفشل. فلم تحاول قيادة أمل الجنوبية إقامة حوار هادىء مع الإسرائيليين، فهي غير قادرة ولا راغبة في السماح لنفسها باتّباع نموذج حداد في العمالة الصريحة. يقول فؤاد عجمي، على الشيعة «أن يكونوا كامرأة القيصر، أي فوق الشبهات. فهم متأكدون أن أحداً لن يغفر لهم إقامة علاقات وثيقة مع الإسرائيليين».[٦] ومع ذلك، لم تظهر أي أعمال عسكرية ملموسة خلال صيف ١٩٨٢.[٧] هذه المرحلة كان عمرها قصيراً وانتهت مع نفاذ صبر الإسرائيليين من قادة أمل، وقيامها باعتقال ثلاثة عشر مسؤولاً حركياً في صيف ١٩٨٢. مما بدأ عملية استقطاب استمرّت حتى فترة متأخرة من العام ١٩٨٥.

إعترف المسؤولون الإسرائيليون لاحقاً، سواء في مقابلات خاصة أجريتُها

معهم أم في لقاءات عامة، بأنهم يدركون أنّه كان بإمكانهم أن يبذلوا جهداً أكبر للوصول إلى نوع من الترتيبات العملية مع الشيعة (ومع أمل بشكل خاص). إلاّ أنهم لم يتخلّوا عن تشكّكهم في أن توجّهاً أكثر تنوّراً في العلاقة مع الشيعة ما كان ليسفر عن علاقة أكثر تجانساً. وهو تشكّك صحيح إذا أُخذ على نطاق محدود، إذ كان من المستحيل أن يتم التوصّل إلى عقد صفقة مع الشيعة ما لم تتخلَّ إسرائيل عن سعيها لإنشاء بنية تحتية تؤمّن لها السيطرة على الجنوب (بما يضرّ بمصلحة الحكومة في بيروت ودمشق). وحتى في هذه الحالة لن يكون الاتّفاق إلاّ اتفاقاً ضمنياً غير معلن. إلاّ أن صانعي السياسة الإسرائيلية وخصوصاً أولئك الذين كان لديهم يد في الموافقة على الغزو وفي التهليل له، لم يستسيغوا كلمة «ضمني». إذ كانوا يتطلّعون إلى ما هو أكثر بكثير من مجرّد الشراكة الصامتة التي كان العديد من قادة أمل على استعداد للقبول بها.

إنشاء بنية تحتية:

أُتبِعت المرحلة الأولى بحملة إسرائيلية لإضعاف أمل كحركة ولتجنيد عناصر منها بالإضافة إلى عناصر شيعية أخرى في شبكة من مليشيات القرى تعمل تحت الإشراف والتوجيه الإسرائيلي. وفي الوقت نفسه رعى الجيش الإسرائيلي عودة عدد من الزعماء الذين طال غيابهم، في محاولة للحد أكثر من نفوذ أمل في المنطقة. فعاد كاظم الخليل، من حزب كميل شمعون (الوطنيين الأحرار)، إلى صور بعد غياب سبع سنوات. عندما عاد الخليل في تموز ١٩٨٢ حاول أن يتصالح مع الحركة، لكن كما قال لي أحد قادة أمل «فقد تبخّرت الصلحة بسرعة على أثر بعض الأعمال الترهيبية العنيفة التي نفذها ابنه بمساعدة الجيش الإسرائيلي»[٨]. شكّل الخليل مليشيا صغيرة من ٤٠ رجلاً بسلاح ولباس إسرائيليين، لكنه كان قد فقد الكثير من نفوذه السياسي. وفي الحقيقة فإن أغلب الجنوبيين يعتقدون أن لا أمل له بالفوز بأي انتخابات تقرب من أن تكون نزيهة، وشكّل جزءاً من النسيج المتكامل للحملة الإسرائيلية الهادفة إلى تمزيق الطائفة الشيعية التي لم تستطع أن تسيطر عليها كطائفة.

والمفارقة أن ما كانت إسرائيل تحاول القيام به هو عكس اتجاه قوى التحديث التي دفعت بالشيعة إلى كسر طوق عزلتهم الاجتماعية والبدء بإيجاد هوية مجتمعية. في وقت لاحق لاحظ إسحاق رابين وزير الدفاع الإسرائيلي منذ ١٩٨٤، أن الوجود الإسرائيلي في لبنان «أخرج المارد الشيعي من القمقم». لكن الأصح هو أن التغيير الاجتماعي ـ الاقتصادي هو الذي فعل ذلك. فالبرنامج الإسرائيلي كان من الممكن أن يُكتب له النجاح في مرحلة تاريخية سابقة، لكن هذه المرحلة بالذات قد أضحت مجرّد ذكرى، وذكرى لا يرغب سوى عدد ضئيل من الشيعة باستعادتها.

في مواجهة عدم تعاون قادة أمل أنشأت إسرائيل منظمة مستقلة اسمياً عن قوات حداد دعيت بـ «الحرس الوطني لقرى الجنوب» بهدف توحيد المليشيات التي أُنشئت في بعض القرى نتيجة للضغط الإسرائيلي. ورغم بعض النجاحات المحلية المؤقتة، فإن المحاولة ككل بائت بالفشل. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى عدم قدرة عملاء إسرائيل وحداد على تجنيد قادة محترمين محلياً. فحتى لو أراد هؤلاء التعامل مع إسرائيل في مسعى يهدف إلى استعادة الهدوء إلى بلادهم، لما أقدموا. فهم يعون بشكل عميق، حجم المخاطر والمحاذير المرتبطة بهذا العمل. بالإضافة إلى أن معاملة إسرائيل المميّزة لمليشيات حداد أشارت إلى عدم رغبتها في إعطاء مطالب الشيعة وزنها الذي تستحقه. وحتى عندما كانت هذه المليشيات فاعلة لبعض الوقت فهي لم تعدُ كونها مجرّد مجموعات مزروعة ودخيلة يقودها رجال بعيدون جداً عن التيار السياسي السائد.

أدرك الإسرائيليون أنهم فشلوا، فجددوا خطتهم المليشياوية. وأنشأوا في كانون الثاني ١٩٨٣ منظمة الجنوب الموحد، التي ما لبث أن تغيّر اسمها إلى تجمّع الجنوب الأوحد (United South Asembly) أو كما عرفت تندّراً فيما بعد بـ (U.S.A). هذا التنظيم، الذي أُنشئ على ما يبدو على غرار نموذج روابط القرى في الضفة الغربية، كان من المفترض أن يتألّف من لجان قروية من ٥ ـ ٨ أعضاء، على أن تقدّم كل قرية حوالى ٦٠ عنصراً. وبينما لم يلقَ التجمّع أي

ترحيب، أدى استخدام التهويل والضغط إلى إنشاء حوالى ٣٠ مليشيا. ففي الصرفند مثلاً، اعتقلت إسرائيل مسؤولاً حركياً محلياً وأبلغت أعيان القرية بأن ثمن إطلاق سراحه هو تشكيل مليشيا في القرية[٩] ولم يتوفر مَن يقود هذه المليشيات في العديد من الحالات إلاّ الذين كانوا قد اكتسبوا لسبب أو لآخر سمعة سيئة في قراهم. ولقد لاحظ العديد من سكان الجنوب أن الذين كانوا يلتحقوا بالمليشيات هم «الشبيحة» و«القبضايات» الذين أرهبوا الجنوب لسنوات خلت.[١٠] وهكذا حوكمت إسرائيل من خلال مَن اختارت أن تقترن بهم.

خدمت المليشيا هدفين إسرائيليين متكاملين. أولاً: قدّمت مبرراً للتدخل الإسرائيلي في جنوب لبنان وغطاء يمكّن عملاء الاستخبارات والقوات الإسرائيلية من العمل. فلقد كان واضحاً منذ بداية الاحتلال أن إسرائيل قررت إقامة بنية تحتية تمكّنها من السيطرة على جنوب لبنان بأقل تواجد بشري ممكن. هذا لا يعني أن إسرائيل كانت تسعى إلى ضم الجنوب بل إلى أنها كانت تنوي أن تكون القوة المهيمنة في المنطقة (وبأرخص سعر ممكن). ثانياً وهو ما قد يفسّر مورفولوجية هذه المليشيات الإسرائيلية المنشأ التي وإن شُكّلت بالإكراه، إلاّ أن إسرائيل كانت تأمل في أن تتحوّل إلى أجهزة تابعة اسمياً للحكومة اللبنانية (الأنصار)، بينها تحافظ على ولائها الفعلي لإسرائيل. إذ كانت اسرائيل تُعد العدة مسبقاًحتى تكون قوات الأنصار التي نصّت اتفاقية السابع عشر من أيار على تشكيلها.[١١] مليشيا تابعة لإسرائيل بغطاء شرعي لبناني. وهكذا يمكننا إدراك مغزى إعادة تسمية الحرس الوطني في أيار ١٩٨٣ «بأنصار جيش لبنان الحر» أو باختصار الأنصار، ممّا يجعلها تحمل الاسم نفسه للمليشيا التي أنشأتها الحكومة اللبنانية (على الورق إلى حد كبير) قبل عشر سنوات من تاريخه - وهي مناورة نفسية ذكية.[١٢] إلاّ أنّه من المشكوك فيه أن تستطيع أي مليشيا أن تلعب دوراً فعّالاً في غياب الرعاية الإسرائيلية. فهذه الأجسام الغريبة ليست - بالنسبة إلى غالبية الشيعة - سوى رمزاً لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي. وقد أصبحت مع ازدياد قوة المقاومة هدفاً رئيسياً لهجماتها.

شهد أواخر العام ١٩٨٢ حدوث بعض العمليات الثانوية والمتباعدة إلاّ

أن الـوضع في الجنـوب بقي هادئـاً نسبياً حتى ربيـع ١٩٨٣ . حـين أصبـح من الواضح أن الاحتـلال الإسرائيلي ينوي البقاء فترة طويلة. وهو ما أثبتته اتفاقية السـابع عشر من أيّـار، التي اعتبرت بشكـل واسع نـوعـاً من تسليم السلطة في الجنـوب إلى إسـرائيـل(١٣) شكـل عـدد من رجـال الـدين المحليين خـلايـا محلية صغيرة، يصعب اختـراقها، أمثـال الشيخ راغب حـرب (الذي اغتيـل في شبـاط ١٩٨٤) من جبشيت، والشيـخ عبـد الكـريم شمس الـدين من عـرب صاليم، والسيد علي مهدي إبراهيم من عدلون. تألفت هذه الخلايا من الشباب المحلي المناضل الذين برهنوا عن عدائهم الشديـد للاحتـلال الإسرائيلي، الأمر الذي دفع عدد من أعضاء أمل ومناصريهم للالتحاق بهم.

بدأت قيادة أمل في بيروت، يدفعها القلق من جراء جذب الـراديكاليـين لمناصريها في بيروت والجنوب عـلى السواء، بتبنّي خط أشـد كفاحيـة في مواجهـة جيش «الـدفاع» الإسرائيـلي وفي غضون ذلـك كان الضغط عـلى قيـادة الجنـوب يشتدّ. شكّل شهر تشرين الأول ١٩٨٣ نقطة تحوّل رئيسية عـلى غير صعيد، فهو الشهر الذي ارتكبت فيه إسرائيل إحـدى زلاتها الـرئيسية. في ١٦ تشرين الأول ١٩٨٣ ، كـان الشيعة يحيـون ذكرى عـاشوراء (العـاشر من شهر محرّم) ذكـرى استشهاد الإمام الحسين حفيد الـرسول في عـام ٦٨٠ ميلاديـة وأهم يوم ديني في السنة لدى الشيعة. فهو يوم العاطفة الهائلة؛ اليوم الذي يستشعـرون فيه مـدى معـاناة الحسـين وشجاعتـه في مسيرتـه النضاليـة ضد الـظلم والطغيـان. وتُعتـبر النبطية المركز الأهم للاحتفال بهذه الذكرى في لبنان. وهي بلدة جنوبية مهمـة، والمركز الديني لجبل عامل. ففي ذلك اليوم ذي الأهمية الروحية الفائقة، حاولت قافلة عسكرية إسرائيلية اختراق شوارع النبـطية التي احتشـد فيها مـا يزيـد عن ٦٠ ألف محتفـل بالـذكرى. والنتيجـة بالـطبع معـروفة: رأى الشيعـة في وجـود الشاحنات الإسرائيلية نوع من الازدراء بعاشوراء فردّوا بعدائية هائلة. وأمطروا القـافلة بـالحجـارة، وقلبـوا الشـاحنـات، ممّـا ألقى الـذعـر في قلوب الجنـود الإسرائيليين فبدأوا بإطلاق النار من أسلحتهم، فقُتل شيعيان على الأقـل وجرح عدد آخر.

قد تبدو هذه الحادثة بسيطة في بلاد فقدت ١٩ ألف قتيل على يد الغزاة الإسرائيليين. إلاّ أنها اتّخذت أبعاداً هائلة، إذ اعتبرها الشيعة في لبنان رمزاً لانتهاك الحرمات الدينية المقدسة، وتحوّلت إلى صرخة استنهاض ضد الاحتلال الإسرائيلي. يقول المستعرب الإسرائيلي موشي شارون إن صديقاً شيعياً له قد نبّهه إلى ضرورة عدم تحول إسرائيل إلى عدو للشيعة، وعدم التحاقها بركب سافكي دماء الحسين، قائلاً: «لا تنضموا إلى قاتلي الحسين، لأنكم إذا حملتم الشيعة على المماهاة بينكم وبين تاريخ معاناتهم فسيوجه نحوكم عداء لا حدود له، وستكونون قد خلقتم لأنفسكم عدواً تكتسي عدائيته طابعاً روحياً - صوفياً وتتميّز بزخم لن تتمكنوا من جمحه».(١٤) ومع ذلك، جاءت حادثة النبطية بالرمز الذي يستعيد الماضي، ولاحظ قادة رجال الدين بسرعة العلاقة البينة بين إحياء ذكرى استشهاد الحسين والانتهاك الإسرائيلي. فأصدر الشيخ محمد مهدي شمس الدين فتوى (تفسير أو تأويل مرجعي لواجب ديني) في ١٧ تشرين الأول ١٩٨٣، يدعو فيها كافة الشيعة إلى «مقاومة مدنية شاملة» ضد القوات الإسرائيلية ونبّه الشيعة إلى أن الذين يتعاطون مع الإسرائيليين مأواهم جهنم. ويبدو أن هذه الفتوى، بالإضافة إلى فتاوى أخرى صدرت في الوقت نفسه كفتوى علماء جبل عامل وفتوى المراجع الدينية في صيدا، قد حكمت بالفشل على الاحتلال الإسرائيلي في لبنان.(١٥) وانضمّت حادثة النبطية على صغر حجمها وعدد ضحاياها، إلى مثيلاتها من الأحداث التاريخية التي توفّر مادة الشعارات الثورية وصرخات الحرب. مجسّدة - كحادثة دنشواي في مصر عام ١٩٠٦، ومعركة بانكر هيل في أمريكا - الاستياء والغضب المتنامي في جنوب لبنان.

في يوم الجمعة الذي تلا الحادثة - ٢١ تشرين الأول - أدان رجال الدين المسلمون الإسرائيليين في المساجد في جميع انحاء البلاد، وجاءت الخطبة الحماسية للشيخ عبد الأمير قبلان المعروف بسياساته المعتدلة وعلاقته الوثيقة بحركة أمل وغريزته الفطرية في التقاط المزاج الشعبي لتضمن وصول الرسالة إلى الجميع:

«إذا وجهنا جميع بنادقنا وقدراتنا وإمكانياتنا ضد العدو الإسرائيلي فسننتصر. كلكم تعرفون ما حدث يوم الأحد في كربلاء لبنان، كربلاء جبل عامل. كلكم تعرفون الاضطرابات التي حدثت في عاشوراء.

إذا هذا السيف [سيف الشيعة] لم يحسب حساباً أن هناك بالونات حرارية وأن هناك جاذبية وآلات مدرعة، فتخطى كل الاعتبارات والخطط العسكرية فإذا بالسيف والكف واللحم العاري يقول لا للإحتلال ويؤكدون من جديد كلام الإمام الصدر أن إسرائيل شر مطلق. إنتفاضة النبطية أكدت من جديد أن لا حول ولا قوة إلا بالله. فلا حماة ولا دعاة إلا لمن كان مطيعاً لله. فعلينا أن نجعل من درس النبطية درساً لكل اللبنانيين وعلينا التعاون من جديد لنعيد اللحمة بيننا»[١٦].

قبل حادثة عاشوراء، كان الكثير من الهجمات على الإسرائيليين تنفذ من قبل مجموعات صغيرة منشقة، إلا أن الحادثة كانت بمثابة دعوة إلى حمل السلاح لدى العديد من الذين كانوا قد تجنبوا المشاركة الفاعلة. ووجد العديد من قادة أمل، يدفعهم الحرص على عدم تفتت حركتهم الذي يلوح في الأفق وتحضهم الفتوى، أن لا خيار أمامهم إلا تعزيز كفاحيتهم ضد الجيش الإسرائيلي. ونتج عن ذلك ازدياد ملحوظ في عمليات المقاومة. حتى قدرت مصادر مسؤولة. أنه في عام ١٩٨٤ كان جندي إسرائيلي واحد يقتل أو يجرح يومياً في الجنوب. ويشير تقدير للأمم المتحدة أن الإسرائيليين كانوا يواجهون هجومين مسلحين يومياً منذ أوائل ١٩٨٤ وأن المعدل ازداد طوال عام ١٩٨٤.[١٧]

في تشرين الثاني ١٩٨٣، ظهر حجم الفشل الإسرائيلي عندما عقد رجل شيعي، كانت إسرائيل قد اختارته قائداً للفرقة الشيعية، مؤتمراً صحافياً في إحدى ضواحي بيروت، ليعلن أنه كان مضللاً من قبل الإسرائيليين وأنه يسعى للإنضمام إلى حركة أمل.[١٨] قبل ذلك بشهر واحد وتحديداً في ٥ تشرين الأول ١٩٨٣، كان القائد السابق للفرقة (التي ذكر أنها تتألف من ٢٧٠ رجلاً) المدعو

حسين وهبي قد لقى مصرعه في تفجير سيارة في بلدة عدلون في الجنوب[١٩].
وفي كانون الثاني ١٩٨٤، مات سعد حداد قائد المليشيا الإسرائيلية التجهيز والتدريب والأشراف بمرض السرطان. وعندما لم تجد إسرائيل في الجنوب خليفة له يتمتع ولو بقسط من المهابة والفاعلية سواء لدى الشيعة أم لدى غيرهم، قام اوري لوبراني، منسق الشؤون الإسرائيلية في لبنان، بالتنسيق مع بعض كبار المسؤولين العسكريين اللبنانيين بالاتفاق مع لواء مسيحي متقاعد هو انطوان لحد للحلول محله[٢٠]. تخرج لحد من الكلية الحربية اللبنانية في عام ١٩٥٢، وخدم في الجنوب حتى بداية الحرب الأهلية في عام ١٩٧٥، ولحد شمعوني من بلدة دير القمر في الشوف، وفي الواقع فقد يكون داني شمعون (صديق شخصي مقرب من لحد) الذي نشط في الجنوب منذ عام ١٩٨٣، قد لعب دوراً رئيسياً في تعيينه قائداً للقوة التي أعيد تسميتها منذ ذلك الحين بجيش لبنان الجنوبي. ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن لحد شريك بالأعمال لابراهيم طنوس القائد الماروني للجيش اللبناني حتى أوائل عام ١٩٨٤.

وبينما علق المسؤولون الإسرائيليون آمالاً كبيرة - أقله علناً - على إمكانية أن يقوم جيش لبنان الجنوبي بالعديد من مهام الجيش الإسرائيلي، إلا أنه كان من الواضح أن هذا النجاح ليس بالأمر المتوقع. إن جيش لحد الذي يتألف من حوالي الفي رجل على الأكثر - ٨٠٪ منهم موارنة، والباقي ينقسم بشكل شبه متساوي بين الدروز والشيعة - ليس بالمليشيا التي يحسب لها الحساب. فهي لا تضم إلا قلة من العناصر التي تلقت تدريباً حسناً في حين ان الأغلبية لم تلق أي تدريب على الإطلاق، واعضاؤها في الكثير من المواضع هم من الذين لم يستطيعوا - أما لصغر سنهم أو لكبره - أن يخرجوا للبحث عن رزقهم خارج نطاق قراهم. وهي تعتمد، كما كانت على أيام حداد، بشكل حاد على الدعم الإسرائيلي، وتأتمر بأوامر عملاء المخابرات الإسرائيلية الذين يحرصون على البقاء في الظل.

وبينما كانت قوات حداد تتألف أساساً من عناصر مسيحية نظامية، عينت

في الجنوب قبل الغزو الإسرائيلي لعام ١٩٧٨، وهم رجال كانوا يمتلكون تفهماً معقولاً لضرورة الوفاق الطوائفي ونادراً ما أثاروا حساسيات الشيعة، لم يبق منها في جيش لحد سوى عدد قليل جداً. مما جعله يتشكل أساساً من عناصر القوات اللبنانية المارونية، التي حلت محلها، والتي دعمت بعناصر أخرى من جبل لبنان انتقلت إلى الجنوب بعد الاجتياح الإسرائيلي(٢١). كانت القوات اللبنانية في عام ١٩٨٢ وفي جزء من العام ١٩٨٣ تعمل، خصوصاً في منطقة صيدا، كمنافس لسعد حداد، على كيل الضربات الإنتقامية للفلسطينيين. ولقد كانت هذه الأعمال المزرية واللا إنسانية للقوات اللبنانية في المخيمات الفلسطينية وضد أعضاء أمل من الخطورة بحيث أثارت قلق المسؤولين في الحكومة اللبنانية والمسؤولين الأمنيين الإسرائيليين في آن. ذكر الصحافي روبن رايت، المتمكن في شؤون جنوب لبنان، أن تقريراً سرياً للحكومة اللبنانية نبه مسبقاً إلى أن استفزازات القوات اللبنانية تساعد على جعل احتمال نشوب القتال الشيعي - الماروني في أي لحظة هو الاحتمال الأكثر جدية.(٢٢) ولقد أعربت إسرائيل عن قلق مماثل، فطالبت الوحدات المسيحية بمغادرة الجنوب في تموز ١٩٨٣. وبحسب ناطق باسم القوات اللبنانية فإنها لم تمنحهم سوى أربع وعشرين ساعة ينهون فيها انسحابهم.(٢٣) بالطبع سهل رفض القوات اللبنانية، التعاون مع سعد حداد وتفضيلها العمل بشكل مستقل عنه، على إسرائيل اتخاذ مثل هذا القرار، لكن رغم اغلاق المكاتب التنظيمية الرسمية فإن عدداً من العناصر بقي في المنطقة؛ منهم من التحق بالمليشيا التابعة لإسرائيل ومنهم من عمل مرتزقاً لحسابه الخاص. لم تتحسن حظوظ لحد بالنجاح بدخول عناصر من القوات اللبنانية إلى مليشياه. ومن المهم أن نلاحظ أن العلاقات الشيعية ـ المارونية تدهورت بشكل خطير بفعل التجاوزات التي مارستها العناصر المارونية «المستوردة»، ولقد فاقم هذا الأمر العداء الشيعي لإسرائيل. فالقرى المارونية نعمت تاريخياً بعلاقة حسن جوار مع المحيط الشيعي المجاور المتفوق عددياً، إلا أن محاولة القوات اللبنانية الفاشلة في مد نفوذها إلى الجنوب ساعدت على تسريع عملية تراجع الموارنة والشيعة إلى هوياتهم الطائفية وخلق حالة من

العداء لم تكن موجودة قبل عام ١٩٨٢. وبسبب هذه التطورات فإن حماية القرى المارونية من شيعة يرغبون في الإنتقام هي إحدى أولى مهام حفظ السلام، إذا ما قدر للجنوب أن ينعم يوماً ما بالسلام.

في ضوء الحالة المتدهورة التي واجهت الإسرائيليين وعملائهم. فقد تصلح هذه التعليقات لصحافي إسرائيلي للنقش على ضريح الجهود الإسرائيلية في الجنوب: «صحيح أن القرى والبلدات في جنوب لبنان قد استقبلتنا بالورود والأرز، إلا أنهم يستقبلوننا الآن بالقنابل اليدوية والمتفجرات. لقد حدث شيء ما للطائفة الشيعية. ودباباتنا وناقلات جنودنا المدرعة لم تعد تقابل بالابتسام واللامبالاة. وفرحهم بوصولنا كشعب خلصهم من عبىء الإرهابيين، تغير مع الوقت إلى كراهية لاهبة. ويجب أن لا نستغرب ذلك، فلقد تصرفنا كحكم عسكري بكل ما يتطلبه ذلك، وسببنا معاناة كبيرة للسكان»[٢٤].

ومع استطالة الوجود الإسرائيلي في لبنان من أشهر إلى سنوات، تزايدت صعوبة عملية الخلاص، والمفارقة هي أنه باجبار قيادة الحركة على تعزيز كفاحيتها كانت إسرائيل تساعد على قيامة هذه القيادة، كما قام المسيح من بين الأموات. إذ كان بعض القادة مثل داوود سليمان داوود من العباسية، قد حاولوا حتى بعد حادثة النبطية، أن يقفوا فوق النزاع. لكن مع ازدياد العنف ومع إتضاح دور الحركة المتزايد بأطراد بدأ الإسرائيليون بملاحقة المعتدلين. ومع اجبار أشخاص مثل داوود على النزول تحت الأرض، عُمِّد هؤلاء قادة للمقاومة، وتمكنوا بالتالي من استلام زمام الأمور مجدداً في الحركة. وهكذا فإن حملة من أجل تدجين وتفتيت حركة أمل جعلت منها عدواً لدوداً ثابتاً.

إدراك الورطة:

منذ مطلعها تقريباً وسنة ١٩٨٤، هي السنة التي تحطمت فيها السياسات القائمة على الأوهام والخداع الذاتي على صخرة الحقيقة الباردة المتمثلة بالتطورات التي حدثت على الأرض في لبنان. مات سعد حداد في كانون الثاني

تاركاً فراغاً يصعب ملؤه. وردت حركة أمل وحلفاؤها، في شباط على قصف الحكم لاحياء الشيعة في محيط بيروت بالاستيلاء على بيروت الغربية، كاشفين زيف ادعاء امين الجميل بأنه أكثر من مجرد زعيم سياسي ضيق القاعدة، وترافق ذلك مع نداء لنبيه بري، لقي استجابة واسعة، يدعو فيه الجنود الشيعة لالقاء سلاحهم مما حول الوحدات ذات الأغلبية الشيعية في الجيش إلى تشكيلات نظامية تابعة لأمل. وفي منتصف الشهر نفسه انسحبت القوات المتعددة الجنسيات من لبنان أثر تلقيها خلال الخريف الفائت لعدة ضربات انتقامية على يد السائقين الانتحاريين، حاملة معها الذكريات المريرة الحافلة بالموت والدمار.

مع انسحاب القوات المتعددة الجنسيات من لبنان، كان من السهل رؤوية أن سوريا قد استعادت. مركزها كقوة مسيطرة في لبنان. فسارعت الحكومة اللبنانية الضعيفة، في آذار إلى التكيف مع الحقائق الجديدة الناتجة عن إعادة توزيع السلطة في لبنان ملغية إتفاق السابع عشر من أيار، وبعد ذلك بشهرين تكررت المحاولات لحمل نبيه بري، الذي كان قبل فترة قصيرة زعيماً منبوذاً لطائفة منبوذة، على الاشتراك في حكومة الوحدة الوطنية. وكان الثمن الذي طلبه بري للاشتراك في الحكومة الجديدة يتمثل في إنشاء وزارة للجنوب يتولاها بنفسه، مما وضعه في مواجهة مباشرة للاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان.

بدأت حركة أمل، مدفوعة بأحداث النبطية في الخريف السابق إضافة إلى نشاط اخصَامها السياسيين في محاربة إسرائيل، في لعب دور فاعل في محاربة الوجود الإسرائيلي في الجنوب. طوال عام ١٩٨٤ كان الإستياء من إسرائيل يزداد وفق متواليات هندسية تقريباً. ومع تطبيق إسرائيل لإجراءات أمنية هدفت إلى تعزيز سلامة قواتها، خلقت صعوبات اقتصادية جديدة وتمزقاً مجتمعياً لم يشهد الجنوب مثله في أي وقت مضى. فبعد نسف مقر مخابراتها في صور في تشرين الثاني الفائت بدأت إسرائيل بعزل الجنوب عن بقية لبنان، جاعلة العبور إلى القطاع الذي تسيطر عليه عملية مضنية تستهلك وقتاً طويلاً ما لبث أن فاقمت الاستياء واعاقت التبادل التجاري بشكل خطير. وفي الوقت نفسه كانت

إسرائيل تواصل اغراق الجنوب بمنتجاتها الزراعية بأسعار لم تتمكن الفاكهة والخضار المحلية من منافستها[٢٥].

وبحلول منتصف العام كان يمكن قراءة الديناميات الخطرة للوضع في الجنوب بسهولة فائقة. فمع استمرار الاحتلال بأثره السلبي على الاقتصاد والاستقرار السياسي في المنطقة فقدت الثقة بمزايا الإعتدال وافسح في المجال أمام التطرف. وأي حزب يحاول العمل على استتباب الأمن والنظام، كان يعتبر مجرد أداة مكملة للوجود الإسرائيلي. وهكذا دفعت ضرورات البقاء السياسي والمادي قادة وسطيين إلى المقاومة. وبنتيجة ذلك لم يجد الإسرائيليون قائداً شيعياً واحداً يرغب في الرد على مبادراتهم الهادئة. وبحلول شهر آب كانت أمل قد برهنت عن كونها عدواً رهيباً يمتلك القدرة على الحاق الخسائر بالإسرائيليين وعملائهم (لاحظ رابين في كانون الأول ١٩٨٤، أن أمل مسؤولة عن ٨٠٪ من الهجمات في الجنوب). وبلغ مجموع القتلى الإسرائيليين في لبنان في الفترة الواقعة بين شهري آب ١٩٨٣ وآب ١٩٨٤ ٧٢ جندياً لقي أغلبهم مصرعه على يد المقاومة في الجنوب.

ومع تزايد قوة المقاومة صعدت إسرائيل من إجراءاتها المضادة ومنحت مزيداً من حرية التحرك لعناصر الشين بيت العاملين في المنطقة. فأصبحت العناصر المشتبه بأنتمائها للمقاومين هدفاً للاعتقال أو ـ وكما أفادت مصادر متعددة ـ القتل، ورغم كون معظم الاغتيالات السياسية لم تخلف وراءها سوى ظلال من الشك، إلا أن بعضها عولج بطريقة غير متقنة فاضحة بالتالي دور الشين بيت في تنفيذها. ففي ١٤ حزيران ١٩٨٤ مثلاً، أغتال عملاء الشين بيت بدم بارد مرشد محمد النحاس (أصيب بجراح قبل بضعة سنوات في صدام مع منظمة التحرير) في قرية بدياس الجنوبية. ولم يحط بهذه القضية أي غموض بخلاف القضايا الأخرى، فقد غطتها الصحافة بشكل واسع وأكدها جنود اليونيفل الذين راقبوا حركة ثلاث سيارات محملة بعناصر الشين بيت وهي تدخل إلى القرية.[٢٧] أدى مقتل نحاس واغتيال حسن الساحلي (الذي لعبت عائلته دوراً فاعلاً في المواجهة مع منظمة التحرير الفلسطينية) في ١١ حزيران

١٩٨٤، إلى نتائج عكسية تماماً، بما أنهما وفرا دليلاً إضافياً على نية إسرائيل بتصفية العناصر التي تسعى إلى تحرير الجنوب من أي نفوذ أجنبي. استغلت المقاومة اتجاه الجيش الإسرائيلي إلى الرد على الهجمات المسلحة بتضييق الخناق على القرويين لدفعها إلى القيام بهجمات على قرى لم تعرف باشتراكها بالمقاومة من قبل.

بعد انتخابات تموز التي جاءت بشيمون بيريز إلى رئاسة الوزراء واسحاق رابين إلى وزارة الدفاع برزت تغيرات أساسية في أهداف إسرائيل المعلنة في لبنان، أهمها تصميم بيريز ورابين على الانسحاب من الجنوب. لكن عدة أشهر مضت قبل أن تنعكس سياسة الحكومة الجديدة على الأرض. وهكذا بينما شهد عام ١٩٨٤ تقلصاً متزايداً للأهداف الإسرائيلية في لبنان ـ خصوصاً بعد إلغاء اتفاقية ١٧ أيار والإنتخابات الإسرائيلية في تموز ـ لم يدرك بيريز ورابين مدى خطورة المأزق الإسرائيلي في لبنان إلا في أواخر العام نفسه. فبعد محاولة غير ناجحة للتوصل إلى ترتيبات عملية مع حركة أمل ـ بما في ذلك اقتراح هدنة في تشرين الثاني ١٩٨٤ ـ[٢٨] بدا واضحاً أنه لا مجال للإرتياح إلا عبر الخروج من المستنقع الجنوبي. وفي الواقع فقد خضعت الحسابات الإسرائيلية لتغيير هام، فحتى أواخر عام ١٩٨٤ كان الإسرائيليون يضعون المعضلة في الإطار التالي:

نريد أن نخرج لكن كيف يتسنى لنا ذلك في ظل المحاذير الأمنية، إلا أنه في أواخر عام ١٩٨٤ أصبح السؤال على الشكل التالي: كيف يمكننا أن نبقى رغم كل مخاطر البقاء، ولقد تزامن ذلك مع تزايد راديكالية الشيعة وازدياد تقبلهم بالتالي إلى طروحات القادة المتطرفين من خارج حركة أمل. أكثر من ذلك، كان القادة الوسطيون يندفعون بالضرورة وبفعل ضغط المزاج الشعبي نحو تبني موقفاً أكثر نضالية بكثير في مواجهة إسرائيل. وباختصار، فإن الأفق الوحيد لتطور الوضع على الأرض كان يتجه إلى مزيد من التدهور. وبدا احتمال القيام بهجمات داخل إسرائيل أكثر واقعية من أي وقت مضى.

في ١٨ كانون الثاني ١٩٨٥ نجح بيريز في الحصول على موافقة مجلس

الوزراء على خطة انسحاب ممرحل من لبنان قامت جزئياً على حقيقة كون الأغلبية العظمى من الشيعة هم أعداء لإسرائيل في لبنان وليسوا أعداء لإسرائيل في حد ذاتها[٢٩]. وحاول المسؤولون الإسرائيليون وخصوصاً أوري لوبراني، منسق السياسة الإسرائيلية في لبنان، طوال مراحل الانسحاب الثلاث التوصل إلى اتفاق مع حركة أمل. وكما أخبرني لوبراني نفسه في كانون الأول ١٩٨٤، لم تكن إسرائيل تريد من أمل إلا تحمل مسؤولية الأمن في الجنوب. وبحسب تعبيره فقد أرادت أن تجد من تسلمه المفاتيح. لكن تنافس أمل على الساحة اللبنانية مع الأحزاب الشيعية الراديكالية بالإضافة إلى شك أصيل في النوايا الإسرائيلية قضى على أي إمكانية للتوصل إلى أي اتفاق مع إسرائيل.

أدى رفض حركة أمل إلى ازدياد الاحباط في إسرائيل الأمر الذي أدى بدوره إلى نتائج كارثية على بعض القرى الجنوبية التي عانت من ثقل وطأة الدرس العملي الإسرائيلي المسمى بالقبضة الحديدية، فقد شنت القوات الإسرائيلية حملة قمع وحشي لتظهر للناس ما الذي سيعاني الجنوب منه إذا استخدم كقاعدة انطلاق للهجمات ضد إسرائيل. ولقد أوضح رابين هذه النقطة عدة مرات لمن فاته إدراكها ففي مقابلة له نشرت في آذار قال: «نريد أن نؤكد (للقيادة الشيعية) بأنه ليس أمامهم سوى خيارين فقط أما أن يسيطر الهدوء على جانبي الحدود أما وفي حال مهاجمتهم لنا تعطل حياتهم بطريقة ترغمهم على التعايش السلمي معنا. تماماً كما توصلت منظمة التحرير الفلسطينية إلى الإستنتاج نفسه تقريباً، في عام ١٩٨١ (إشارة إلى وقف اطلاق النار الذي التزمت فيه منظمة التحرير الفلسطينية في تموز ١٩٨١ إلى أيار ١٩٨٢)»[٣٠]. تزامن ذلك مع استمرار إسرائيل بالسعي إلى عقد اتفاق مع أمل، دون أن تتخلى عن تصعيد سياسة العنف. ولقد ظهر نفاذ صبر إسرائيل في الدعوة إلى عقد اتفاق سري بين أمل واسرائيل وجهها لوبراني عبر صحيفة النيويورك تايمز، وهي منبر غير تقليدي على الإطلاق للدعوة إلى مفاوضات سرية[٣١].

أما أمل فكانت ترسل من جهتها. أشارات معينة، فقد أعلن مسؤوليها في الربيع عن معارضتهم للهجمات الموجهة ضد إسرائيل من جنوب لبنان. كان داوود داوود (المعروف منذ عام ١٩٨٠ على الأقل بمعارضته الحازمة للوجود العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان) يتحدث بالنيابة عن الكثيرين من الشيعة الذين يشاطرونه الرأي عندما أعلن أن للفدائيين ملء الحرية في العمل من أجل فلسطين داخل فلسطين نفسها لا إنطلاقاً من جنوب لبنان: «يمكنهم إذا أرادو أن ينظموا خلايا مقاومة في الضفة الغربية وقطاع غزة لا في جنوب لبنان، فشعبنا في الجنوب بأغلبيته الشيعية قد عانى بما فيه الكفاية من جراء الحرب الفلسطينية ـ الإسرائيلية»[٣٢]. وأوضح داوود ـ وهو قائد حركي يحظى باحترام واسع وتنبع شعبيته لا من دوره كواحد من أول مرافقي ومعاوني الإمام موسى الصدر فحسب بل وبفضل نزاهته ونكرانه لذاته أيضاً ـ بما لا يقبل الشك أن أمل لن تتوقف عن مهاجمة الجيش الإسرائيلي وعملائه في لبنان إلا أنه أكد أيضاً على عدم السماح بالهجمات على الأراضي الإسرائيلية أو استخدام الأسلحة غير المباشرة (وخصوصاً صواريخ الكاتيوشا) ضد الحزام الأمني الإسرائيلي. ويبدو أنه يستند إلى كون استخدام هذه الأسلحة في الجنوب يؤدي إلى استفزاز إسرائيل لأنها تربط ما بين هذه الأسلحة والهجمات التي كانت تشن على مستوطناتها وبلداتها الحدودية: «أنا ضد أي قصف من المناطق المحررة إلى المناطق المحتلة، لقد قلت لرجالي أن يذهبوا إلى المناطق المحتلة ويواجهوا الإسرائيليين وجهاً لوجه ويطلقوا النار عليهم من مسدساتهم فهي أكثر فعالية بكثير من اطلاق القذائف من الخارج»[٣٣].

لم يكن رفض أمل لعودة منظمة التحرير مبنياً فقط على العداء الناتج عن أكثر من عشرة سنوات من تحمل اليد الغليظة لمنظمة التحرير الفلسطينية بل ولتقديرها وفقاً لحسابات براغماتية أن إسرائيل جدية في تهديدها وأن الشيعة هم الذين سيدفعون ثمن الأعمال العسكرية الإسرائيلية. وهو ما اوضحه عاكف حيدر أكثر من مرة:

«لا لبنان ولا حركة أمل يملكان القوة الكافية لأخذ موقف فيما يتعلق بالمشاكل التي تقسم الفلسطينيين. لقد أيدنا دائماً وحدة المقاومة الفلسطينية وسوف ندافع عن القضية الفلسطينية حتى النهاية. لكن وجودهم على الأراضي اللبنانية هو مسألة أخرى. إذ لا يوجد بعد الآن أي مكان للفلسطينيين المسلحين في لبنان. إن تحرير لبنان هو مشكلة لبنانية، أننا نشكر الجميع على مساعدتهم لنا، إلا أننا قادرين على التصدي لها بأنفسنا. أننا نرحب بوجود فلسطيني مدني طالما أن مشكلتهم لم تحل. ونقدم لهم إمكانية العمل السياسي والدبلوماسي، لكن على أخواننا الفلسطينيين في المخيمات أن لا يحملوا السلاح[٣٤].

ذكّر القتال الدامي الذي دار داخل المخيمات الفلسطينية وبينها وبين محيطها خلال عامي ١٩٨٥ - ١٩٨٦ أن ملاحظات حيدر لم تكن مجرد تهديد فارغ، وبينما تكبدت أمل خسائر فادحة لم يكن معنى الاشتباكات يحتمل أي لبس،إن أمل لاتنوي السماح بعودة الدور العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي قد لا يقتصر على مواجهة حملة أمل الهادفة لاخضاع أخصامها من السنة في بيروت الغربية، ولكنه قد ينتقل أيضاً إلى الجنوب. لخص نبيه بري هذا الخوف بقوله: «ما يحاول الفلسطينيون عمله هو تهيئة المسرح للعودة إلى الجنوب وبصراحة لن نسمح بحدوث ذلك»[٣٥].

وفي الجنوب ارفقت أمل كلامها بتبليغ الفلسطينيين في المنطقة رسالة واضحة المضمون[٣٦] فقامت بتنظيم حركة الدخول والخروج من وإلى المخيمات، وعمدت، في مناسبة واحدة على الأقل بحركة معدة للفت الإنظار، إلى محاصرة مخيم البص قرب صور، لتتأكد من أن الرسالة قد وصلت إلى ساكنيه. وقامت للغاية ذاتها، بالرد على نشاطات حزب الله، مجردة الراديكاليين من سلاحهم ومانعة شحنات السلاح من الوصول إلى الجنوب (مما دفع حزب الله إلى الدعوة إلى جبهة مقاومة متحدة تستثني حركة أمل). ولقد أعلن كبار المسؤولين الإسرائيليين، حتى قبل سحب الكتلة الإسرائيلية الرئيسية في حزيران ١٩٨٥،

أن أمل تقوم بدور نشط ضد المتطرفين الساعين إلى مهاجمة إسرائيل.[٣٧] لكن رغم إشارات أمل الواضحة، إضافة إلى اظهارها نيتها في الحفاظ على السلام، لم تشأ إسرائيل أن تترك أمنها في يد غيرها. فبدلاً من الإنسحاب الكامل، آثرت الاحتفاظ بشريط حدودي، أكبر إلى حد ما من الذي كان تحت سيطرتها منذ عام ١٩٧٨ حتى اجتياح ١٩٨٢.

طوال عام ١٩٨٥ كانت قوات لحد تشهد عمليات فرار جماعية تزامنت مع تعرضها لأكثر من ١٠٠ عملية شهرياً في المعدل (تخطى عدد العمليات في شهر آذار المائتي عملية) - تتراوح بين حوادث القنص وصولاً إلى الألغام المفجرة لاسلكياً والكمائن. وفي حزيران بات واضحاً أن لحد لن يتمكن بقدراته الذاتية من السيطرة على الشريط الحدودي، فعززت إسرائيل قوته ب ٤٠٠ «مستشار» يشكلون حوالي ٢٥٪ من حجم مليشياه، (بالإضافة إلى ذلك تم نشر من كتيبة ميكانيكية إلى إثنتين مع اسنادها المدفعي في القطاع الشرقي من المنطقة الأمنية، كانوا لا يزالون في أمكانهم في نهاية عام ١٩٨٥. وقال أحد المراقبين المرموقين بعد التقائه ببعض «المجندين الشيعة» الجدد في مليشيا لحد: «أنها المرة الأولى التي يتسنى فيها لأحد أن يرى شيعياً يرتدي اليرملوك (القلنسوة اليهودية)»[٣٨].

الفخ:

يبدو، في الظاهر أن لأمل وإسرائيل عدد من المصالح المشتركة في جنوب لبنان. فرغبة أمل في عودة الهدوء إلى الجنوب تعادل أصرار إسرائيل على المحافظة على استقرار حدودها الشمالية. وكلا الطرفين لا يبدي إستعداداً حتى للنظر في إمكانية عودة الوجود الفلسطيني العسكري الفاعل إلى الجنوب. وكلاهما مصمم على منع حدوث أي انتصار شيعي راديكالي في المنطقة أو حتى في لبنان كله. فتحدي حزب الله يلقي بثقله غل جانبي الحدود.

لقد أدركت إسرائيل - ولو متأخرة - أن التيار الرئيسي في حركة أمل يشكل قوة سياسية وسطية لا ترغب في إستثارة الهجمات الإسرائيلية على لبنان. ومن

الناحية الأخرى فقد كانت دروس الاجتياح قاسية على أمل كما على كافة اللبنانيين في الجنوب، فمهما بلغت قسوة سياسة «القبضة الحديدية» إلا أنها نجحت في إظهار إسرائيل كقوة قادرة على اتباع سياسة لا تعرف الرحمة في الدفاع عن النفس مثلها مثل أي دولة شرق أوسطية أخرى.

من الواضح أن أمل وإسرائيل وقعتا في فخ يشبه الملزمة، (الكماشة) بحيث لا يستطيع أي منهما بإرادته الذاتية أن يخرج منه. إذ تتحكم بالطرفين القوى الاجتماعية الشعبية التي تحدد حرية كل منهما في الحركة. فالثمن الذي تطلبه إسرائيل للإنسحاب الكامل من لبنان هو عملة لا تتعامل أمل بها، أي ابرام صفقة مع إسرائيل. فلو وافقت أمل بشكل علني على الترتيبات الأمنية التي تطالب بها إسرائيل لجازفت باختلال موقعها في المنافسة الدائرة بينها وبين حزب الله للفوز بالقيادة السياسية للطائفة الشيعية. أكثر من ذلك، فإذا كانت سياسة «القبضة الحديدية» قد حققت الهدف المنشود منها. فسياسة حافظ الأسد قد حققت أيضاً الغاية المنشودة منها مظهرة قدرتها على «تعيير» دعمها للمجموعات الشيعية المختلفة بحيث تكافىء الذين لا يحيدون عن الخط السوري وتلقن من يحيد عنه دروساً عملية. وهكذا وانطلاقاً من متطلبات وسطها السياسي، يمكننا القول إن معضلة أمل تبدو واضحة، إذ يتعين عليها أن لا تظهر كمدافع عن المصالح الإسرائيلية، وعليها في الوقت نفسه أن تقدم نفسها بوصفها القوة الرئيسة المسؤولة عن طرد الغزاة الإسرائيليين.

من الناحية الأخرى يطغى في إسرائيل شعور بانعدام الأمن يجعل من الصعب عليها أن تراهن على منظمة سياسية بدائية التنظيم ذات قيادة وعضوية غير مستقرة، يصعب التنبؤ بما قد تقوم به. كما أن عدداً من مهندسي الغزو الإسرائيلي مازالوا أعضاء في الحكومة الاصطناعية التركيب وهؤلاء ليسوا على أهبة التوقيع على صك الأدانة النهائي للغزو الذي روجوا له ودافعوا عنه وفي حالة شارون ـ خططوا له وقادوه. فحتى بعد اتخاذ القرار بالإنسحاب في كانون الثاني ١٩٨٥ ورغم طغيان المشاعر الإسرائيلية المطالبة بالخروج من لبنان، فإن

رجالاً مثل موشي ارينز واريبل شارون استمروا في محاولة حرف الإنسحاب عن وجهة سيره[٣٩].

فالفريقان إذن، وقعا في فخ مميت، لا يستطيع أي منهما أن ينجو منه بقدراته الذاتية والعنصر المأساوي فعلاً هو أن كلي الطرفين يعرف بانهما قد وقعا في الفخ. فبعض كبار مسؤولي أمل قد اعترفوا في مجالسهم الخاصة بهذه المعضلة كما أقر بذلك المسؤولون الإسرائيليون. ويشير اتجاه سير الأحداث إلى احتمال نشوء تسوية مؤقتة، إلا أنه من المحتمل أيضاً أن يرتكب أحد الطرفين أو كلاهما خطأ ما يعيد به عملية التجذر والعداء التي سادت في الجنوب في عام ١٩٨٤ وأوائل ١٩٨٥ إلى سابق عهدها. هذه المخاطر يعبر عنها خير تعبير الصحافي الإسرائيلي هيرش غودمان: «أن الخطر (في سياسة إسرائيل في الرد الآلي) أن الجيش الإسرائيلي قد يجد نفسه يرد على الناس الذين نريد منهم أن يكونوا حلفاء لنا في المنطقة الأمنية الجنوبية، وعلى أعمال لا سلطة لهم عليها في أغلب الأحيان»[٤٠]

إذا تجنبت إسرائيل رد الفعل المبالغ فيه وإذا تمكنت أمل من الاستمرار في ممارسة قيادة فاعلة، فلن تكون المحصلة كارثية بالضرورة. إلا أن كيمياء التسوية المؤقتة دقيقة جداً ويمكن لأي تحرك أسرائيلي مبالغ فيه أو أي رد فعل متهاون من جانب الحركة أن تفسدها. فلو تم كل شيء على أفضل وجه فإن إسرائيل ستكون من الحكمة بحيث تخفف تدريجياً من دعمها للقوات العميلة حتى يقتصر انتشارها على محيط عملها الطبيعي، أي القرى المسيحية المحاذية للحدود الإسرائيلية، على أن يتزامن ذلك مع بسط أمل لسلطتها على المناطق التي تخليها قوات لحد. لكن الرهان على حدوث هكذا تطورات يبقى رهاناً محفوفاً بالمخاطر. فإمكانية تجدد اندلاع العنف تحوم كالشبح.

الهوامش

(١) أنظر Augustus R. Norton, «Israel and South Lebanon», American - Arab Affairs 4 (Spring 1983): 23-31.

(٢) أبرز مستعربين خدما في جنوب لبنان هما: كلنتون بايلي وموشي شارون.

(٣) Moshe Sharon, «Storing Up Troubles with the Shi'ites», Jerusalem Post, February 15, 1985.

(٤) Clinton Bailey, «A change of Partners», Jerusalem Post, December 14, 1982.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) Fouad Ajami, «Lebanon and Its Inheritors», Foreign Affairs 63 (Spring 1985): 778-799; quotation at p.787

(٧) Major James C. Judkins, Jr., «The Expanding Role of the Shi'a in Lebanon., (ماجستير في العلوم العسكرية من كلية القيادة والأركان العامة في الجيش الأمريكي، ١٩٨٣) ص ٩٥.

(٨) بناء على مقابلات خاصة مع مسؤولين في أمل في جنوب لبنان في تشرين الأول ١٩٨٢.

(٩) تستند هذه المعلومات إلى تقرير رائع لـ Robin Wright in Christian Science Monitor, September 8, 1983.

(١٠) David Hirst, «Israel's Strange Partners in the Occupied Zone, «Guardian, August 14, 1985.

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) استخدمت إذاعة صوت الأمل الاسم الجديد في ١٣ أيار ١٩٨٣.

(١٣) لمقابلة مع قيادي في جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية انظر الحرية ٢٢ أيار ١٩٨٣. يقول هشام ملحم أن جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية انشأت في ١٦ أيلول ١٩٨٢. («The case for the Lebanese Resistance», AAUG [Association of Arab-American University Graduates] Mideast Monitor no.3 [May 1985]; 2-4,6).

(١٤) Jerusalem Post, February 15, 1985.

(١٥) حول نص الفتوى انظر النهار ١٨ تشرين الأول ١٩٨٣، وحول موقف مختلف العلماء المسلمين في خطبة الجمعة في ٢١ تشرين الأول ١٩٨٣ أنظر السفير ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٣.

(١٦) السفير، ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٣.

(١٧) زودني بهذه المعلومات مسؤول في الأمم المتحدة. تحدثت إسبوعية «بيروت المساء» في عددها الصادر في ١٧ أيلول ١٩٨٤ عن ٧٠ عملية في أشهر حزيران وتموز وآب ١٩٨٤.

(١٨) السفير ١ كانون الأول ١٩٨٣.

(١٩) New York Times, October 7, 1983.

(٢٠) كان لوبراني يعمل سابقاً في أيران كضابط ارتباط إسرائيلي مع عرش الطاووس، وهذا لم يغب عن نظر الجنوبيين. وفي الحقيقة فإنه على ضوء عمل لوبراني السابق يمكن القول أنه لم تجر أبداً أي محاولة جدية لإنشاء علاقة مع الشيعة.

(٢١) Robin Mannock, «Hit and Myth of the Occupation Forces' Policy of Terror in South Lebanon. «Daily Star (Beirut), June 21, 1984. See also Scott Macleod, «A Dangerous Occupation», New York Review of Books, August 16, 1984.

(٢٢) Robin Wright, Christian Science Monitor, August 4, 1983

(٢٣) New York Times, July 29, 1983

(٢٤) Yisre'el Zamir, «The Bluff Called Security Arrangements, «al Hamishamar, February 23, 1984

(٢٥) انظر الحوادث ٤ آذار ١٩٨٣؛ المستقبل، ٢٣ تشرين الاول ١٩٨٢؛ والمجلة ٢٣ ـ ٢٩ حزيران ١٩٨٤.

(٢٦) Clinton Bailey, «Facing a Wounded Tiger», Jerusalem Post Magazine, March 15, 1985

(٢٧) تدعي المصادر العسكرية الاسرائيلية ان نحاس قتل وهو يحاول الهرب من المعتقل (تلفزيون القدس ١٥ آب ١٩٨٤). إلا أن الروايات الصحافية وتقارير مراقبي الأمم المتحدة الحياديين تدفع الى الشك في مدى صحة الرواية الاسرائيلية. أنظر: Colin Smith, «Daeth in Lebanon: Israel Admits Guilt», Observer, August 19,1984; and John Kifner, «Southern Lebanon: A Trauma. for Both Sides, «New York Times, July 22, 1984.

(٢٨) New York Times, November 12, 1984

(٢٩) حول القرار الاسرائيلي في ١٨ كانون الثاني أنظر: Augustus R. Norton, «Occupational Risks and Planned Ritirement: The Israeli Withdranwal from South Lebanon», Middle East Insight 4, no.1 (March/April 1985): 14-18

ولعل الحادثة الاسوأ تعريضاً لسمعة إسرائيل، والتي حدثت في ربيع ١٩٨٥ ـ عندما كانت سياسة «القبضة الحديدية» في أوجها ـ هي تفجير حسينية قرية معركة في ٤ آذار، فرغم أنه لم تبرز أدلة حاسمة تشير إلى تورط إسرائيل في القيام بالعملية، إلا أن العديد من اللبنانيين ورجال الأمم المتحدة يعتقدون أن الأدلة الظرفية الثابتة هي أدلة مقنعة.

كان محمد سعد إنساناً ملتزماً يعمل بصمت ويحظى بحب الناس وتقديرهم. وبخلاف العديد من أقرانه في قيادة حركة أمل كان سعد متواضعاً وخجولاً، يبدو للمراقب السطحي أنه يفتقد إلى دينامية القائد. لكن الحقيقة هي غير ذلك، كان محمد سعد تلميذاً لمصطفى شمران في مؤسسة جبل عامل في البرج الشمالي، ولعب منذ أواخر السبعينات دوراً هاماً في حركة أمل. كنت أعرفه معرفة جيدة، وكنت معجباً جداً باخلاصه وتفانيه وروحه الشجاعة التي لا يعرف الخوف إليها سبيلاً. كان خطيباً مؤثراً وأوحد من ثلاثة أو أربعة من قادة أمل في الجنوب الاكثر فعالية. والمؤكد أن اتباعه لن ينسوه بسرعة.

رداً على حادثة معركة، القرية المشهورة بأنها موطن أجداد الامام الصدر، والصخرة الصلبة في مواجهة الاسرائيليين ومنظمة التحرير في آن، دعا الشيخ محمد مهدي شمس الدين

إلى الجهاد الدفاعي ضد اسرائيل (أنظر السفير ٥ آذار ١٩٨٥).

(٣٠) مقابلة مع رابين: Eytan Gaber, Yedi'ot Aharonot (Weekend Supplement), March 15, 1985

(٣١) حتى زملاء لوبراني الاقربين دهشوا من قراره الدعوة لمفاوضات سرية من على صفحات الصحف.

(٣٢) عن الـ: New York Times ٩ ايار ١٩٨٥، وحتى السيد محمد حسين فضل الله أشار إلى أن اللبنانيين لا يملكون الوسائل الكفيلة لتحرير فلسطين، وعليهم بالتالي أن لا يحاولوا القيام بذلك.

(٣٣) Associated Press dispatch Published in Daily-News Record (Harrisonburg, Va.) July 5, 1985

(٣٤) مقابلة مع عاكف حيدر، L'Unité, March 1-1985

(٣٥) نقلت عن النيويورك تايمز، ٢٦ أيار ١٩٨٥.

(٣٦) نقلت النيويورك تايمز في عددها الصادر في ٢٦ حزيران ١٩٨٥. عن عبد المجيد صالح، أحد قادة أمل في الجنوب (والذي مارس منذ ١٩٨٠ نشاطات مناوئة لمنظمة التحرير الفلسطينية) قوله: «في اليوم الذي دخلنا فيه صور، أعلنا أنه لن يسمح لأي مقاتل فلسطيني بدخول المنطقة. لقد جذب حزام الأمن الاسرائيلي كافة أنواع المجموعات إلى المنطقة. فإذا لم يكن هناك حزام أمني، لن تأتي أية مجموعة أخرى. لا ترغب أمل في القيام بعلميات داخل اسرائيل ونحن ضد إطلاق الصواريخ، نريد فقط أن تنعم هذه المنطقة بالسلام.»

(٣٧) فمثلاً، لاحظ قائد القطاع الشمالي للجيش الاسرائيلي الجنرال أوري أور أن امل قد سيطرت على صيدا والنبطية وأنها لا تسمح بدخول «المخربين». عن الاذاعة الاسرائيلية في ١٣ أيار ١٩٨٥. وفي ٩ أيار اذاع راديو الجيش الاسرائيلي، ان امل تمنع النشاط الفلسطيني المعادي لاسرائيل.

(٣٨) حول القوات الإسرائيلية المتبقية في جنوب لبنان انظر: Uristopher Walker, «Incognito Israeli Troops Join SLA Militia as Withdrawal Hopes Fade, «Times, June 6, 1985; and William Claiborne, «U.N.Officers in South Lebanon Complain of Israeli Encroachment, «Washington Post, September 27, 1985.

(٣٩) يلاحظ زئيف شيف في مقالة له في صحيفة هارتس في ٧ آذار ١٩٨٥، أن موشي آرينز وأريل شارون كانا لا يزالان يحثان اسرائيل على اقتطاع أجزاء من الجنوب.

(٤٠) الجيروزالم بوست ١٧ أيار ١٩٨٥.

الفصل الثامن
التناحر الطائفي والتفتّت الاجتماعي

إنّ تاريخ السياسة اللبنانية هو تاريخ السياسة الطوائفية، وهي ليست بالأمر الجديد بل إنّ الطابع المميّز لأشهر وأنجح الزعماء السياسيين في لبنان هو القدرة على اللعب على حبال مصالح الطوائف. لكن بينما لا يمكن اعتبار تعدّد الأفرقاء والمليشيات، والأحزاب على الساحة اللبنانية بالأمر الجديد، إلاّ أن الوضع الحالي - الذي يجد فيه المتنافسون أنفسهم في محيط قد استوطن فيه، على ما يبدو، العنف هو وضع جديد تماماً سواء في تعقيداته أم في مداه. فالعديد من شبان (وأحياناً شابات) المليشيا ليست لديهم أدنى فكرة عن نظام سياسي يعمل بأي طريقة أخرى باستثناء سفك الدماء.

ولم يغب بعد المخضرمون عن مسرح السياسة اللبنانية إلاّ أن دورهم ضيّق ومحدود. فالحرب هي لعبة الشباب، والدم الجديد المندفع والمناضل هو الذي يمسك اليوم بزمام السلطة داخل كل طائفة من الطوائف اللبنانية. فالعلماء الشيعة المجاهدون لم يتجاوزوا العقد الثالث من أعمارهم. أمّا قادة القوات اللبنانية فبعضهم في العشرينات والبعض الآخر في الثلاثينات، كما أن القيادة الدرزية ليست أكبر سناً بكثير، حتى يكاد نبيه برّي وهو في الخامسة والأربعين من عمره أن يكون عجوزاً. ولعلّ المناصب المحترمة والألقاب ما تزال بحوزة المخضرمين، إلاّ أنها تكاد لا تعني شيئاً في غياب ميليشيا موازية. والإحساس بالعقم الذي يسود الجيل الأكبر يجد خير تعبير له في التصريح الذي أدلى به مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد:

«عندما يعقد الزعماء الروحيون اجتماعاً، ويدلون بالتصريح تلو الآخر» لا يصغي إليهم أحد. . . إن المسلحين هم الذين يصنعون الأشياء لا صانعو القرار ورجال الفكر الذين يعدّون الخطط والبرامج وخطط العمل. هؤلاء الناس لم يعد لهم نفوذ مؤثّر في لبنان. ولهذا نجد أن القادرين على صنع الأشياء هم المسلحون الذين يسعون وراء المصالح المحدودة، ولا أريد أن أحطّ من شأن هؤلاء الناس فقد يكونوا أحسن منّا، إلاّ أنهم لا يعرفون عن التشريع والقانون. بمقدار ما يعرف رجاله البارزون»!.

بمعنى مهم، فإنّ السياسة اللبنانية تشبه منذ زمن طويل سياسة توازن القوى الدولي، بأنساقها في تغيير التحالفات وبالتقبّل الجماعي المتحفّظ لوجود الطرف الآخر. لكن ذلك قد انتهى الآن، فصيغة «لا غالب ولا مغلوب» التي أنهت حرب ١٩٥٨ الأهلية ـ الثانوية نسبياً ـ هي صيغة مرفوضة الآن! فلا بدّ أن تنتصر الطائفة أو تنهزم أو تنسحب من الحلبة كما فعل الدروز أو كما يبدو أن الموارنة على استعداد لأن يفعلوا.

يسود الإعجاب بشكل واسع باللبنانيين نظراً لحيويتهم ومرونتهم وتفاؤلهم ولهذا الإعجاب ما يبرّره بالفعل فأصحاب الحوانيت والمكاتب قاموا بإعادة بنائها مرة ومرتين وثلاثة وحتى خمسة أو ستة مرات، وفي وجه الدمار الواسع والعبثية السياسية والأخلاقية استطاع اللبنانيون أن يروا الجانب المتفائل وتطلّعوا بأمل يشبه أحلام الأطفال نحو المستقبل. وأخذوا ينتظرون، سنة دموية بعد سنة المعركة الأخيرة، والموت الأخير، والسيّارة المفخّخة الأخيرة، والعمل الوحشي الأخير، الذي سيسدل الستار على مأساتهم. وما الآمال التي برزت بعد الاجتياح الإسرائيلي في عام ١٩٨٢ إلاّ نتيجة للاعتقاد الذي ساد آنذاك بأن الطلقة الأخيرة قد أُطلقت أخيراً. لكن الفترة التالية لم تحمل سوى خيبة الأمل.

واليوم يخيّم شبح من القلق فوق لبنان، ويسود شعور بانعدام الأمل ينعكس على وجوه الناس، بعد أن عمّ التشاؤم، ودُمّر الاقتصاد. ولعلّ الصعيد الاقتصادي هو الصعيد الذي يعكس بشكل صارخ حالة لبنان المحزنة. فخلال

العقد الأخير المليء بالأحداث التي شملت غزوين وثلاثة تدخلات أجنبية ناهيك عن استشراء الفوضى العامة، حافظ النقد اللبناني على قيمته وبرهن رغم عومه على الحوالات الكثيفة التي تلقّتها منظمة التحرير الفلسطينية، عن مرونة اللبناني وطواعية اقتصاده الحر. فمنذ اندلاع القتال في ١٩٧٥ وحتى الغزو الإسرائيلي في ١٩٨٢ لم تتراجع الليرة اللبنانية إلاّ بنسبة ضئيلة جداً. ففي الخريف الذي تلا الاجتياح وعندما ظنّ الكثيرون أن البلد على عتبة الولادة الجديدة كان سعر الدولار لا يتجاوز الثلاث ليرات لبنانية، ثم اختفت هذه الآمال، وأصبح سعر الدولار وفي أوائل عام ١٩٨٥، ١٢ ليرة لبنانية وبيع في نهايتها بسعر ١٨ ليرة. أمّا في عام ١٩٨٦ فقد ازداد الوضع سوءاً، إذ هبطت قيمة الليرة إلى حوالى ٦٠ ليرة للدولار.

عانت القطاعات الاقتصادية من ضرر يكاد لا يصدق. إذ كشفت إحدى الدراسات عن تدمير ٤٠٪ من المعدّات الزراعية وانخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة ٣٠٪ وانخفاض الصادرات الزراعية بنسبة ٨٠٪ وانخفاض الإنتاج الصناعي بنسبة ٦٠٪ وتوقّف كل مرافق قطاع الخدمات الرئيسة عن العمل. وتشير كل الدلائل إلى أن الوضع يزداد سوءاً[٣].

الآمال المحبطة والفقر واستمرار العنف، عناصر دفعت العديد من اللبنانيين إلى الحضن المريح لهوياتهم الطائفية. فعادت الهوية المركّبة للبنانيين كلبنانيين - موارنة، ولبنانيين - شيعة، ولبنانيين - دروز، ولبنانيين - سنّة لترسم أكثر من أي وقت مضى حدود المسرح السياسي. إن الانسحاب إلى الهويات الطائفية المألوفة تولّد عن الإقرار الواسع بأن احتفاظ طائفة ما بالامتيازات يعني حرمان طائفة أخرى منها. وباختصار فإن السياسة في لبنان أصبحت أكثر من أي وقت مضى لعبة «الكل أو لا شيء». وأخذت تكاليف خسارة هذه اللعبة تبدو جسيمة جداً. لكن هذا لا يعني أن المدّ الطوائفي قد قوّى الوحدة داخل كل طائفة، فصراع الأجيال، والمصالح المناطقية المتنافسة والخصومات الشخصية، واستياء الفقراء، وأنانية الأغنياء، بالإضافة إلى الفهم المتناقض

لـدور الدين في المجتمـع جعل من الانقسـام والتفتت صفات محـدِّدة للسياسـة اللبنانية.

ويواجه الزعماء الطائفيون التحديّات سـواء داخل منـاطقهم أم خارجهـا. فالتحديث والتعليم وهجرة اليد العـاملة، وتوفّـر الاطّلاع عـلى وسـائـل الإعلام وتحسّن إمكـانية الـوصول إلى المـدن هي العوامـل الحاسمـة التي غـذّت تسييس الطبقة الدنيا والفئات الدنيا من الطبقـة المتوسـطة، فقد رُفضت أنمـاط السياسـة القديمة القائمة على الزعـامة التقليـدية والقيـادة الكاريـزمية دون أن يحلّ مكانها بديل فاعل. ويمكن اعتبار لبنان ـ الذي غرق في بحر من السلاح المتطوّر نسبياً ـ بلداً عمّمت فيـه أدوات العنف، والتعبير النهـائي عن العنف القاسي، في عـدم تفريقه، وغير العشوائي في استهدافه، يتمثل في الاستخدام المتواصل للسيـارات والشاحنات المفخخة التي تحصد من الأبرياء أكـثر ممّا تقتـل من المحاربـين. ففي عام ١٩٨٥ وحده قضى ٢٥٠ شخصاً في ثلاثـة حوادث فقط في طـرابلس، وبئر العبـد، وسن الفيل، كضحـايا لهـذا الشكل الصـارخ من الإرهاب. ولا زالت هـذه الأرقام الـرهيبـة تتـوالى في العـام ١٩٨٦. ورغم سيـطرة المليشيـات عـلى الأرض، إلّا أن سمتها البارزة تكمن في ضعفها لا قوتها. فلا مليشيا قادرة عـلى فرض إرادتها عـلى لبنان، بينـما لكل منهـا القدرة عـلى ضرب الاستقرار ورفض السلم.

من بـين طوائف لبنـان السبعـة عشرة تلعب ثـلاث طـوائف إضـافـة إلى الشيعـة دوراً مهماً بشكـل خاص في الـدوامة المستمـرة. إثنتـان منهـا، المـوارنـة والسنّة، مفتّتتان سياسياً ومشتّتتان جغرافياً. في المقاطع التاليـة نقدّم صـورة عن وضـع كل طـائفة لنعـطي القارئ لمحة عن الوضـع السياسي في لبنـان منتصف ١٩٨٦.

الموارنة:

كما يذكر القارئ وزّع الميثاق الوطني المناصب السياسية الرئيسـة الثلاث ـ

الرئاسة ورئاسة الوزراء ورئاسة المجلس ـ على قاعدة نسبة السكان المفترضة، فاحتكر الموارنة رئاسة الجمهورية وأعطيت رئاسة الوزراء للسنّة ورئاسة المجلس للشيعة. كذلك وزّع الميثاق الوطني مقاعد البرلمان بين الطوائف المسيحية والإسلامية بنسبة ستة مقاعد للمسيحيين مقابل خمسة مقاعد للمسلمين. (فالمجلس الحالي المؤلّف من ٩٩ عضواً يضم ٣٠ مارونياً و٢٠ سنياً و١٩ شيعياً و١١ أرثوذكسياً و٦ دروز و٥ أرمن و٦ كاثوليك و٢ بروتستانت).

وكما رأينا في الفصل الثاني أن النمو السكاني المتفاوت طائفياً أبطل صحة الافتراضات الديمغرافية التي ساعدت على تبرير الصيغة الأصلية، كما أن التحديث الواسع الذي ميّز لبنان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد دفع إلى الإمام بصفوف من المواطنين الحديثي التسيّس الذين يرون أن التسوية السياسية لم تمنحهم حقهم. ممّا جعل الهيمنة المارونية (والمسيحية) عرضة لتحدّ متزايد. ففي وقت مبكر كالعام ١٩٧٦ كان رئيس الجمهورية، سليمان فرنجية قد وافق على «الوثيقة الدستورية» التي جرى التفاوض عليها في دمشق والتي تمنح المسلمين والمسيحيين مقاعد متساوية في البرلمان، كما تحدّ بشكل متواضع من سلطات الرئيس الكبيرة نسبياً. إلاّ أنها لسوء الحظ لم تبصر النور، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى إجراءات كمال جنبلاط ـ والد زعيم الدروز الحالي ـ التعطيلية.

خلال حرب السنتين ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، زجّ بعدد من الميليشيات ذات الغالبية المارونية إلى ساحة الميدان. وكان بعضها مرتبطاً بشكل مباشر بالأحزاب السياسية القائمة حزب الوطنيين الأحرار برئاسة كميل شمعون وحزب الكتائب برئاسة بيار الجميّل، إلاّ أن بعضها الآخر كان نتاجاً للأزمة كالقوات اللبنانية التي انبثقت عن القيادة التي أُنشئت في عام ١٩٧٦ لتنسيق نشاطات مجموعة من القوى المتباينة في إطار التنظيم السياسي الماروني المهيمن. في عام ١٩٨٠ كانت القوات اللبنانية تضم إلى صفوفها عدد من موارنة الطبقة الدنيا والفئة الدنيا من الطبقة الوسطى (بالإضافة إلى عدد لا بأس به من الكاثوليك وبعض الأرمن) الذين شعروا بأن الأحزاب التقليدية غير تمثيلية وغير جديّة.[٤] كانت القوات اللبنانية هي الأداة التي برز بواسطتها بشير الجميّل ابن بيار الجميّل، الذي

امتزجت جرأته العسكرية بأسلوبه الكاريزماتي السلطوي لتضعه في مقدّمة الواجهة السياسية المارونية.

كانت القوات اللبنانية ـ شريكة إسرائيل في التخطيط لغزو ١٩٨٢ ـ المنتصر بالوكالة في الحرب الأهلية أو هكذا خُيّل إليها في ذلك الحين، ثمّ جاء اغتيال بشير في أيلول ١٩٨٢ لينهي احتفالات النصر دون أن يقضي على طموحات ورثته. وشكّل انتخاب أمين الجميّل، شقيق بشير، رئيساً حقيقة مرّة، صعب على القوات اللبنانية أن تتقبّلها، فقد اعتُبر لدى العديد من الدوائر المارونية «مجرّد مغتصب للدور العائد شرعاً لأخيه الشهيد». وبدا منذ أيامه الأولى في سدّة الرئاسة أن أمين الجميّل لا يحوز على تأييد طائفته وأن الوجود القوي لبيار الجميّل الذي يحظى باحترام واسع (توفي في أيلول ١٩٨٤) هو وحده الذي وضع أخصامه الموارنة في وضع حرج. أدرك أمين حجم مشكلته مع القوات اللبنانية وقد أمضى فترة طويلة من رئاسته ينظر بقلق إلى الخلف.

وكان فشل أمين في إحراز تقدّم بنّاء في تحقيق الوفاق بين الطوائف عندما كانت لديه فرصة حقيقية لذلك في عام ١٩٨٢ وأوائل ١٩٨٣ يعود في جزء ليس بالقليل منه لالتزامه الشخصي بإعادة لبنان القديم بدلاً من بناء لبنان جديد، كما هو ناتج أيضاً عن حاجته لإرضاء قادة القوات اللبنانية الذين سعوا لتعزيز النصر الذي ظنّوا أن السلاح الإسرائيلي قد اشتراه لهم في عام ١٩٨٢.

بين عامي ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥ عانت القوات اللبنانية الهزيمة تلو الأخرى. إذ أسفرت محاولتها لإخضاع المناطق الدرزية في عالية والشوف عن هزيمتها على يد مليشيات الدروز التي برهنت عن بسالة عسكرية طالما ميّزت هذه الطائفة. ويمكن القول إن مغامرة القوات اللبنانية في المناطق الدرزية هي التي ساهمت بشكل عميق في تبديد الآمال التي انتعشت في عام ١٩٨٢. وكذلك حاولت القوات اللبنانية أن توسّع من نطاق سيطرتها في الجنوب وبيروت، إلّا أنها باءت بالفشل. فعندما حاولت مثلاً استغلال الانسحاب الإسرائيلي من صيدا في آذار ونيسان ١٩٨٥ هزمت على يد تحالف (ساهم السوريون في رعايته) ضم مقاتلي

الدروز والسنّة والشيعة مخلّفة وراءها آلاف المسيحيين المهجرين من قراهم.

ولقد كان واضحاً حتى منذ عام ١٩٨٤، أن القوات اللبنانية تلعب ورقة ضعيفة. فبعد قصف الجيش اللبناني الذي يفتقد إلى أي معنى أو تبرير، والذي يبدو أنّه تمّ بالتواطؤ مع القوات اللبنانية، ثار المسلمون الشيعة واستولوا على بيروت الغربية في ٦ شباط ١٩٨٤[٦]. وكان هذا التطوّر هو الذي فرض عملية «إعادة الانتشار» المتسرّعة التي قامت بها القوات المتعددة الجنسيات التي كانت قد أُرسلت مجدّداً إلى لبنان إثر الإحراج الذي تعرّضت له من جراء مذبحة صبرا وشاتيلا (التي جرت بعد الانسحاب الأول للقوات المتعددة الجنسيات في لبنان بقليل). مع انسحاب القوات المتعددة الجنسيات ومع تراجع الجيش الإسرائيلي إلى جنوب لبنان، بات من المؤكد أن لبنان يتّجه حتماً نحو أحضان سوريا.

في مواجهة الانحسار المتزايد للدعم العسكري الأمريكي وضغوط الشيعة والدروز المشتركة أصبح أمين الجميّل عرضة لمزيد من النفوذ السوري. وقد ظهر ذلك بوضوح في تشكيل حكومة الاتحاد الوطني في نيسان ١٩٨٤، التي جمعت أمين الجميل ووليد جنبلاط ونبيه بري في حكومة واحدة. وفي آذار ١٩٨٤ أُلغي اتفاق ١٧ أيار بين لبنان وإسرائيل، محققاً بذلك مطلباً سورياً رئيسياً. وفي تشرين الأول تمّ استبدال كامل الأسعد، الحليف الشيعي الرئيسي للطائفة المارونية، بحسين الحسيني المقرّب من دمشق والذي لا يستثير ذلك العداء الرهيب الذي يستثيره سلفه في صفوف الشيعة. وهكذا ففي نهاية ١٩٨٤ بدا أن اتجاه الأحداث يسير لصالح خصوم القوات اللبنانية.

رغم ذلك أصرّت القوات اللبنانية على رفض الاعتراف بضعف قوّتها. ففي أوائل ١٩٨٥ حاولت دمشق أن تثبت مكاسبها فبدأت بسلسلة من المفاوضات مع حلفائها وأصدقائها في لبنان وبالطبع لم تكن القوات اللبنانية من ضمنهم، فأخذت تتابع بقلق شديد مجريات النقاش في العاصمة السورية. وبدلاً من الإذعان للنفوذ السوري قام سمير جعجع، - (٣٣ سنة) - المقاتل المتمرّس الذي أمضى تسع سنوات في القتال على الخطوط الأمامية، بانقلاب

وضعه على رأس قيادة القوات اللبنانية، معلناً أن منظمته ترفض رفضاً قاطعاً أي اتفاق أمني أو أي اتحاد جمركي وأنه سيقف في وجه المطالب الشيعية والسنيّة والدرزية المتصاعدة. لكن إنقلاب جعجع المفاجىء لم يعمّر طويلاً.

في الأول من نيسان ١٩٨٥ أرسل الرئيس حافظ الأسد اللواء محمد الخولي إلى أمين الجميّل حاملاً معه رسالة واضحة وقاسية إمّا أن يقضي على الانتفاضة وإلّا[٧]. أمّا أمين الجميّل الذي لا يُعتبر الحزم من صفاته البارزة، فلقد تلقى مساعدة من الرئيس السابق المشهور بدهائه كميل شمعون. عقد شمعون مؤتمراً في بكركي في ٩ نيسان حضره العديد من السياسيين المسيحيين الرئيسيين والزعماء الدينيين، كانت محصلته المتوقعة بياناً كان المقصود به تهدئة الرئيس السوري ولقد ألزم المؤتمرون أنفسهم عبر هذا البيان بوحدة لبنان وهويته العربية وعلاقته الخاصة بسوريا. أدان المؤتمرون في بكركي تقسيم لبنان أو كنتنة، مبددين الشكوك السورية التي تتهم الطائفة المارونية بالعمل على تقسيم لبنان. تزامن ذلك مع رسالة قوية نقلتها في الكواليس السفارة الأمركية في بيروت ومفادها أن الولايات المتحدة لن تؤيد الانتفاضة وهي ترى فيها ضرراً بمصالح لبنان ومصالح المسيحيين فيه. وضع مؤتمر بكركي، مدعوماً بموقف الولايات المتحدة، ومعززاً بالهزائم التي تلقتها قوات جعجع في جنوب لبنان، حداً مؤقتاً للانتفاضة، على الأقل.

ففي التاسع من أيار استُبدل جعجع بإيلي حبيقة (الذي تولى قيادة القوات التي نفّذت مذابح صبرا وشاتيلا في أيلول ١٩٨٢). عيّن حبيقة رئيساً للجنة التنفيذية للقوات اللبنانية المشكّلة حديثاً. ولم يضع وقتاً في إعلان تأييده، لسوريا وقطع علاقاته بإسرائيل. ففي ١٨ أيار تم إغلاق مكتب القوات اللبنانية الذي فُتح في القدس عام ١٩٨٠، وصرح رئيسه بيار يزبك كاشفاً عن الدوافع المحركة لحبيقة وزملائه. «ليس لدينا أي خيار سوى التوصل إلى تفاهم مع سوريا. إن إستراتيجيتنا الآن هي ببساطة البقاء وإي شيء آخر لن يكون إلّا محض انتحار[٨].

أظهر حبيقة عن براغماتية وسعة حيلة، فالتقى في ٣١ تموز بسليمان فرنجية الرئيس السابق وصديق حافظ الأسد وأحد أمراء الحرب في زغرتا (شمالي لبنان). وكان ابن فرنجية طوني قد اغتيل هو وعائلته على يد القوات اللبنانية في عام ١٩٧٨، والرجل الكبير معروف برغبته في الثأر (لدى اغتيال بشير في أيلول ١٩٨٢، تحدث سليمان فرنجية عن أسفه لعدم تمكنه ادّعاء الفضل في هذا العمل). لذلك فاجأ الاجتماع العديد من المراقبين. إلاّ أنه من غير الواضح أن يكون هذا الاجتماع قد أنتج أكثر من «همروجة» إعلامية. فبرغم صلاته الوثيقة بسوريا رفض فرنجية أن يوافق على إي إصلاح يشارك فيه غير الموارنة في «الرئاسة». حضر فرنجية مؤتمري الوفاق في جنيف ولوزان ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ (المقاطعين من القوات اللبنانية) وكان هو المسؤول عن فشل مؤتمر لوزان ١٩٨٤ من جراء إصراره على تمسك الموارنة بالرئاسة.

مضى حبيقة في اتجاه مختلف تماماً، فتوجه يحدوه شعور بعدم القدرة على تجنب ما هو حتمي، نحو حل سوري التخطيط، يدعو إلى إعادة توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين وإلغاء التوزيع الطائفي للمناصب السياسية بما فيها الرئاسة والإقرار بالطبع بعلاقة لبنان الخاصة مع سوريا. وفي التاسع من أيلول ١٩٨٥ أصبح حبيقة أول قائد للقوات اللبنانية يقوم بزيارة دمشق حيث لقي استقبالاً حاراً من قِبَل الرئيس حافظ الأسد. ومن وجهة نظر حبيقة، فإنّ المغري في الأمر هو الضمانة السورية للمسيحيين اللبنانيين التي يصفها جيم ميور ـ أحد أذكى الصحافيين الموجودين على الساحة اللبنانية وأكثرهم ملاحقة للأحداث ـ كما يلي: «تقوم الصيغة غير المكتوبة في حال التوصل إليها على ضمانة سوريا لأمن مسيحيي لبنان مقابل تأكيدات على أن طائفتهم لن تكون في المستقبل منطلقاً لاعتداء على سوريا»[٩]. وفي محاولة لمقاربة لبنان بشكل واقعي، اختارت سوريا أن تتعامل مع أولئك الذين يملكون السلطة على الأرض أي زعماء المليشيات الرئيسية. فأصبحت دمشق منذ خريف عام ١٩٨٥ مسرحاً لسلسلة من المفاوضات الثلاثية التي شارك فيها قادة المليشيات الدرزية والشيعية والمارونية، جنبلاط وبري وحبيقة. وكانت النتيجة

الاتفاق الذي أُجّل عدة مرات إلى أن تم توقيعه في ٢٨ كانون الأول ١٩٨٦.

لكن ومنذ لحظة التوقيع الأولى كانت قدرة حبيقة على حمل الطائفة المارونية على القبول بالاتفاق موضع شك وتساؤل. فسلطته على القوات اللبنانية هي في أحسن حالاتها واهنة. لا يملك بالتأكيد القدرة على فرض إرادته على طائفته المهانعة. فقد واجهت جهود حبيقة معارضة من ثلاثة رؤساء سابقين ـ كميل شمعون وشارل حلو وسليمان فرنجية ـ بالإضافة إلى ابن فرنجية روبير وابن شمعون داني وكلاهما لم يبد ميلاً للابتعاد عن السياسة. ورغم أنه كان بوسع القوات اللبنانية بقيادة حبيقة أن تلجأ إلى تنفيذ إجراءات صارمة كما حدث في مواجهة العناصر الموالية لجعجع في شرقي بيروت في ١٤ تشرين الأول، إلّا أنه كان من المشكوك فيه أن يتمكن حبيقة الشاب (لم يكن سنه يتعدّى تسعة وعشرين عاماً عندما وقّع على الاتفاق الثلاثي) من حمل الطائفة المارونية على القبول بالاتفاق، وهو لم يتمكن من ذلك بالفعل.

نجحت الاتفاقية في تحقيق أمر لم يكن مخططاً له إذ توحدت الطائفة المارونية في معارضتها. وفي الخامس عشر من كانون الثاني قام سمير جعجع بالاتفاق مع حزب الكتائب الذي يقوده الرئيس أمين الجميّل بالهجوم على معقل حبيقة وتمكّن بعد قتال ضار من طرد حبيقة من بيروت. والمفارقة أن محاولة سوريا لحمل اللبنانيين على الوفاق لم تنجح إلّا في مصالحة الرئيس مع طائفته وهو إنجاز هام إذا تذكرنا عدم شعبيته في أوساط الطائفة المارونية.

منذ انتفاضة جعجع الثانية مورست جميع أنواع الضغوط المباشرة وغير المباشرة على الذين أجهضوا الاتفاق الثلاثي. فقُصِفَت قرية الرئيس بكفيا بضراوة حتى غدت شبه مدمرة وتعرضت مناطق مارونية إلى قصف مدفعي شديد وإطلاق قذائف صاروخية الأمر الذي لم يؤد إلّا لمزيد من العناد والتوحد في ظل الحصار، وهو الشعور الذي يسود الآن بين الموارنة.

الدروز:

إنقسم زعماء الدروز في القسم الأكبر من تاريخهم في لبنان إلى حزبين: اليزبكيين والجنبلاطيين. لكن وليد جنبلاط تمتع بفرصة تاريخيه بعد فشل العائلة الإرسلانية (اليزبكية) في إنتاج خليفة قوي للمرحوم مجيد إرسلان، الخصم السياسي لكمال جنبلاط (اغتيل الأخير عام ١٩٧٧). فقد إرتكب فيصل مجيد إرسلان الذي خلف أباه خطأً سياسياً قاتلاً عندما تحالف مع قوات بشير الجميل اللبنانية[١١]. أمّا بقية متحدي وليد فلا يملكون قاعدة شعبية واسعة ويفتقدون لامتياز وليد المتمثّل في حقّه الموروث في زعامة إحدى أكثر الطوائف تعصّباً على الصعيد اللبناني وحتى الإسلامي.

فالدروز الذي يشكّلون فقط ما نسبته حوالى ٦ إلى ٧٪ من مجموع سكان لبنان هم تاريخياً من أقوى الطوائف اللبنانية إذ وفرت لهم العوامل الجيو-سياسية إحساساً بالاطمئنان مردّه إلى أن أي غازٍ للجبل لن يتمكّن من الاحتفاظ به كما اكتشفت القوات اللبنانية نفسها. ومن الإنصاف القول إنّ الاتفاق الماروني - الدرزي هو الذي كان يجعل فترات الاستقرار ممكنة إلاّ أن الماضي شهد أيضاً فترات من العنف الدموي بين هاتين الطائفتين[١٢].

ووليد أيضاً هو رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي الذي يدعو للعلمانية، إلاّ أن عضويته تكاد تقتصر على الدروز وهو يعمل، في الواقع، كمليشيا الدروز، أما وليد الذي كان يوصف غالباً بعدم النضوج وغرابة الأطوار والسعي وراء الأهواء الشخصية وافتقاره الشجاعة، فقد فاجأ الكثيرين من كبار نقاده (وحتى عدد لا بأس به من مؤيديه) إذ برهن عن كونه اللاعب الأكثر ذكاء وفاعلية على الساحة اللبنانية. فما أن عبرت القوات الاسرائيلية قصره في المختارة حتى أدرك أن أيام الهيمنة الفدائية قد ولّت (الجدير بالذكر أنه على الرغم من رئاسة وليد جنبلاط للحركة الوطنية اللبنانية - التي تتألف من اليساريين والاصلاحيين والأحزاب الثورية المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية - فإنه لم يسمح بأي وجود فلسطيني فاعل في المناطق الدرزية في الشوف وعاليه).

ومع دخول القوات اللبنانية إلى منطقته، عقد وليد جنبلاط صفقة مع اسرائيل، التي كانت تجد في القوات اللبنانية حليفاً ضعيفاً (لا يساعدها) على استكمال مخططها في إعادة صياغة لبنان. قضت الصفقة بأن يتعهد جنبلاط بعدم السماح للفدائيين بدخول منطقته على أن تنسحب اسرائيل من الشوف. وحتى قبل أن تنسحب اسرائيل كان الاسرائيليون يغضون النظر عن السلاح الذي تمد به سوريا الدروز. بل أن الاسرائيليين أنفسهم ساهموا (نزولاً عند الضغوط التي مارستها الطائفة الدرزية داخل اسرائيل من ضمن عوامل أخرى) بإمداد الدروز بالسلاح دون أن يتوقفوا عن إمداد القوات اللبنانية أيضاً. وقد اعتبر كبار المسؤولين الاسرائيليين أن الترتيبات التي توصلوا إليها مع الدروز تمثل نجاحاً كبيراً (يودون لو كان باستطاعتهم أن يتوصلوا إلى مثله مع الشيعة في الجنوب). ولعلّه مما له دلالته أن القطاع الذي يتيح للجيش الاسرائيلي ممارسة أكبر قدر من الفعالية هو القطاع الذي يضم البلدات الدرزية في القطاع الشرقي.

آخذاً الدعم أنى يمكن الحصول عليه، اكتشف وليد في حركة أمل - وفي قائدها نبيه بري - حليفاً مفيداً، لكن ذلك لم يكن زواجاً مقدساً، بل شكل من أشكال التعايش السياسي من المرجح أن يشهد نهاية عاصفة، قدم الدروز مساعدات رئيسه لحركة أمل لدى استيلائها على بيروت الغربية في شباط ١٩٨٤، لكن حتى في ذلك الوقت كانت العلاقة بين الطرفين يشوبها التوتر.

كذلك برهنت مساندة الدروز عن أهميتها وتوقيتها الحاسم، عندما قامت أمل في نيسان وأيار ١٩٨٥ بضرب مليشيا المرابطون السنّية في غربي بيروت لكن حين بدأت حملاتها الدموية ضد المخيمات الفلسطينية في جنوب بيروت، لم يرفض الدروز المشاركة فيها فحسب بل وسمحوا أيضاً لعناصر من جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني المتمركزة في الشوف بتقديم الدعم المدفعي ضد المواقع الحركية. ويسود انطباع واسع بأن فشل الدروز في دعم الحركة ضد المخيمات خلق عدة أعداء للحزب التقدمي ولوليد جنبلاط داخل حركة أمل وبين الشيعة بشكل عام. لكن في الواقع كان العداء قد استحكم من قبل تصادم الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة أمل عدة مرات في بيروت الغربية، كان أكثرها

خطورة في تشرين الثاني ١٩٨٥، وثمة ما يدفع إلى الاعتقاد بأن تحالف أمل - التقدمي لن يعمر طويلاً، على الرغم من إنشاء العديد من الجبهات التي تضم الطرفين.

ففي ٦ آب التقى جنبلاط وبري في شتورا للاعلان رسمياً عن جبهة الاتحاد الوطني، وهي واحدة من سلسلة الجبهات الفاشلة. إنضم إلى الجبهة عدد من الأحزاب الصغيرة الموالية لسوريا مثل الحزب العربي الديمقراطي والحزب الشيوعي اللبناني. ودعا برنامجها إلى إنشاء دستور جديد، وإلى إلغاء الطائفية السياسية وإقرار قانون انتخابي جديد يجعل من لبنان كله دائرة انتخابية واحدة وتقوية دور البرلمان على حساب دور الرئاسة[١٣].

ينجم عن برنامج جبهة الاتحاد الوطني، في حال تطبيقه، تقليص سلطة الموارنة والسنّة السياسية الذين سيخسرون حقهم في الرئاسة ورئاسة الوزراء. أكثر من ذلك فسينجم عن إلغاء الدوائر الانتخابية المتعددة لصالح الدائرة الانتخابية الواحدة، فقدان الزعماء التقليديون للقاعدة المحلية التي تشكل ضمانتهم للوصول إلى كرسي النيابة. لذلك كله فإنه من غير المستغرب أن يحظى البرنامج بمعارضة واسعة من قبل السياسيين السنّة والموارنة، على السواء، إضافة إلى عدد من منافسي أمل في صفوف الشيعة الذين رأوا في البرنامج تعزيزاً لموقع أمل على حساب مواقعهم، وأخيراً فإنه من الغريب أن يتوقع من اجتماع عدة منظمات طائفية في جوهرها محصلة غير طائفية.

لا يشكل الدروز، رغم قوتهم العسكرية - نسبة كبيرة من السكان تكفي لإثارة طموحاتهم في لعب دور مهيمن في السياسة اللبنانية. في حين يرى الشيعة في المقابل، إنهم يشكلون القوى الصاعدة في السياسة اللبنانية. وليس العيش في ظل دولة يهيمن عليها الشيعة بالفكرة المحببة أن بالنسبة إلى الدروز أو لبقية الطوائف اللبنانية.

ويبدو أن وليد يعتمد على استراتيجية ذات شقين. الشق الأول: أن لا يقوم بأي عمل من شأنه أن يغضب الرئيس الأسد، مع محاولة الاحتفاظ بمسافة

عنه عندما يكون ذلك ممكناً. وفي هذا الاطار تجيء علاقته بليبيا والاتحاد السوفياتي التي تعمل على موازنة علاقته الجيدة مع سوريا، كذلك تصب ترتيباته العملية مع اسرائيل في الاطار ذاته. ثانياً: أن يواصل تعزيز مناطقه عبر استمراره في الحفاظ على استقلاله الذاتي عن حكومة بيروت وفي هذا الاطار في العام ١٩٨٤ تمّ فتح مرفأ خلده الذي يوفر للطائفة منفذاً حيوياً على المتوسط. أما تصريحاته العلنية المليئة بالسخرية المريرة فهي تعكس رغبته في وجود بلد يتمكن من السيطرة عليه أو عدم وجود أي بلد على الاطلاق، وهو واقعي بما فيه الكفاية لإدراك أن الاحتمال الأول ليس احتمالاً جدياً. وفي مقابلة له في آب ١٩٨٥ أعلن وليد جنبلاط بوضوح «أريد لبنان بحسب طريقتي وليس بحسب طريقتهم. . . لسنا حركة إصلاحية، وإذا كانت الحرب من أجل هذا الهدف فلا نريدها. لقد قلت أما قاتلاً أو مقتولاً. ولا زلت أعني ذلك. وهذا هو كل شيء، نريد أن نغير النظام كله»[١٤].

اشترك وليد جنبلاط في جميع المفاوضات التي هدفت إلى التوصل إلى تسوية، إلاّ أن قليلون يعتقدون بأنه كان يضع أهمية كبيرة على نجاح المفاوضات، فهو يعرف بوضوح أن أي حل سياسي سيضعف بالضرورة من قوة الدروز، وسيضعف بالتالي من قوته الشخصية.

السنّة

أما الطائفة السنيّة المدينية الحسنة التعليم والأمينة تقليدياً على منصب رئاسة الوزراء، فهي الطائفة الأكثر تمزقاً على الصعيد السياسي، وبينما لا يعاني السنّة ـ بخلاف الطوائف الأخرى التي تشكل أقليات سواء في لبنان أم في العالم العربي. من مخاوف كهذه. فطائفتهم تسيطر على العالم العربي. والأمة الاسلامية. وبما أن منظمة التحرير الفلسطينية لعبت دور مليشيا السنة فقد كان من الطبيعي أن تضعف قوة الطائفة السنية بضعف منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان. وهم يجدون أنفسهم الآن مكشوفين ومستهدفين وهم شديدو الحساسية من خطر أن يقوم النظام السوري بالتضحية بمصالحهم في إطار صفقة

مع مليشيات الموارنة والشيعة والدروز.

فقد وجد السنّة أنفسهم بعد السيطرة الشيعية على بيروت الغربية في شباط ١٩٨٤، يلعبون دوراً غير مألوف بالنسبة إليهم هو دور الخاضع للهيمنة، فلقد كان لهجوم أمل على المخيمات الفلسطينية تأثيراً صاعقاً عليهم. وهم على الأرجح محقين في الاستنتاج أن الشيعة يسعون عبر أضعافهم لقوة الفلسطينيين إلى أضعاف السنّة.

وكانت مليشيا المرابطون الصغيرة - الذي يكشف لجوء قائدها ابراهيم قليلات إلى العيش في باريس، عن مدى ضعفها - هدفاً لهجمات أمل المتعددة كان أهمها في ١٦ - ١٧ أيار ١٩٨٥، وذلك عندما هاجم مقاتلو أمل بدعم من الدروز مكاتب المرابطون ومواقعهم. استمرت الصدامات بين أمل والمرابطون. لكن من غير المتوقع أن تشكل هذه المليشيا خطراً جدياً على حركة أمل المتفوقة عددياً. ولقد ظهرت بعض المليشيات السنيّة الأخرى التي حاولت تحدي سيطرة أمل على بيروت الغربية، إلاّ أن أياً منها لم يصب نجاحاً ومؤخراً سحقت أمل حركة السادس من شباط التي يقودها شاكر البرجاوي وذلك في ٢ - ٣ حزيران ١٩٨٦. وقد خلف القضاء على القسم الأكبر من هذه المليشيات لدى العديد من السنّة الانطباع بأن الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان هو أملهم الوحيد في مواجهة الطموحات الشيعية.

ثمة ظاهرة مهمة، رغم عدم الانتباه إليها بشكل واسع خارج لبنان، هي ظاهرة انضمام بعض السنّة إلى حركات دينية شعبية تضع السنيّة في مواجهة التشيع. وقد استفادت عدة تنظيمات سنيّة بيروتية من التوتر الشيعي - السني لاستقطاب أعضاء جدد. وكما رأينا عند الشيعة فإن هذه التنظيمات تميل إلى أن تكون ذات بنية مفككة تقوم على قاعدة الحي. يقود عبد الحفيظ قاسم، رئيس اتحاد علماء المسلمين أحد أهم هذه الحركات «المجلس العسكري الاسلامي» الذي يسعى بشكل مباشر إلى ايجاد هوية سنيّة مستقلة. ولقد ذهب أحد رجال الدين السنّة إلى حد القول بأنه من المشروع (من وجهة نظر الشريعة الاسلامية) سفك دم الشيعة[١٥].

أما في صيدا فإن أهم قائدين سنيين هما نزيه البزري الذي اكتسب تأييداً محلياً هاماً بفضل معارضته الصلبة للاحتلال الاسرائيلي، ومصطفى سعد قائد التنظيم الشعبي الناصري. ولقد تميزت علاقة الرجلين بحركة أمل بالاضطراب وعدم الاستقرار. ومنذ أن فقد مصطفى سعد بصره في انفجار سيارة مفخخة في كانون الثاني ١٩٨٥ (والذي أودى بحياة ابنته أيضاً) تولى أخوة أسامة أعمال القيادة اليومية للتنظيم الناصري، بينما لا يزال مصطفى هو القائد الأعلى للتنظيم. ولقد لعبت القوات المشتركة التي أنشأها سعد دوراً هاماً في إلحاق الهزيمة بالقوات اللبنانية في القرى الواقعة في شرقي صيدا في نيسان ١٩٨٥.

في ظل الظروف المضطربة القائمة في لبنان لم تتمكن القيادة السنّية التقليدية من ممارسة أي دور فاعل في تمثيل المصالح السنّية، إلاّ أنهم انتقدوا بصراحة وبشدة الشراكة الشيعية ـ الدرزية. فاعتبر تمام سلام، رئيس جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية، إن برنامج جبهة الاتحاد الوطني ليس أكثر من نسخة معدلة من برنامج الحركة الوطنية(١٦). وتوجه زعماء السنّة أمثال رشيد كرامي، رئيس الوزراء الحالي، ورؤساء الوزارة السابقون رشيد الصلح وصائب سلام وسليم الحص إلى دمشق تكراراً مشتكين من تحكم الفوضى ببيروت الغربية لكن دون جدوى. وفي أيلول ١٩٨٥ وبعد أن نشب القتال مرة أخرى حول المخيمات وفي خضم القصف المتبادل بين بيروت الغربية والشرقية أرسل رئيس الوزراء كرامي، سليم الحص إلى دمشق ليطالبه بتدخل سوريا عسكرياً لإنهاء القتال. أخذ السوريون وقتهم في الإجابة ومضت تسعة أشهر أخرى قبل أن يجد الأسد نفسه مضطراً للعمل.

وفي طرابلس، ثاني أكبر مدينة في لبنان، يرأس الشيخ سعيد شعبان حركة التوحيد الاسلامي التي أسسها في عام ١٩٨٢. ويعتقد بشكل واسع أن الشيخ شعبان يتلقى دعماً مالياً من ايران، وهو على علاقة ممتازة بالجمهورية الاسلامية، يدعو شعبان إلى قيام دولة إسلامية فهو يرى أن البديل للحكم الاسلامي هو حكم الكفار(١٧). إلاّ أن شعبان لا يقبل بالنموذج الايراني للحكم الاسلامي

القائم على ولاية الفقيه، بل يدعو إلى العودة إلى الخلافة السنّية التي تمارس السلطة بدلاً من تمركزها في يد شخص واحد، كما في حالة آية الله الخميني. وشعبان المعروف بآرائه المعادية للمسيحيين لم يتوان عن عرض تصوره لحل المعضلة في لبنان: «لا أرى حلاً للمشكلة اللبنانية إلاّ باستيلاء المسلمين على السياسة والإدارة في لبنان، إذا حكم المسلمون فسوف يحكمون بالعدل، أما إذا حكم الآخرون فلسوف يقضون على الطوائف الأخرى»[١٨].

سعت حركة التوحيد بالتحالف مع بعض المجموعات الأخرى إلى السيطرة على طرابلس. فسيطرت على مرفأ طرابلس (لا تقل عائداته الجمركية عن ٨٠٠٠٠ دولار شهرياً) ولاحقت الحركة اليساريين والعلمانيين. ويقول أحد المؤلفين أنه في عام ١٩٨٣ قامت الحركة بذبح الشيوعيين وعائلاتهم وألقت بجثثهم في البحر لتخليص الأرض من «رجسهم[١٩]». والقوى المعارضة لحركة شعبان تشمل الحزب العربي الديمقراطي الذي يتلقى دعماً سورياً كثيفاً والذي تحوي صفوفه عدداً من العلويين المستوردين. نشب قتال عنيف في عام ١٩٨٤، ورغم جهود سوريا للتوصل إلى اتفاقية تعهد بالأمن في طرابلس إلى القوى السورية واللبنانية الشرعية، استمر القتال طوال عام ١٩٨٥.

نشب آخر قتال عنيف في طرابلس في ايلول ١٩٨٥، عندما ساندت المدفعية السورية رجال المليشيا اللبنانيين في الهجوم على مواقع التوحيد. وتشير التقارير الصحافية إلى مغادرة أكثر من ٢٠٠ الف نسمة المدينة هرباً من القصف الكثيف. وبدا أن حركة التوحيد التي تكبدت خسائر فادحة في الأرواح من قوة تفوقها عدداً، تتجه نحو هزيمة فادحة. إلاّ أن تضافر تطورين مترابطين على ما يبدو إدياً إلى وصول القتال إلى نهاية معقدة. ففي ٣٠ أيلول خطفت منظمة التحرير الاسلامي أربعة موظفين في السفارة السوفياتية في بيروت، مطالبة بايقاف سوريا للقتال في العاصمة الشمالية إذا ما شاؤوا اطلاق الرهائن. ثم، وعلى أثر وساطة ديبلوماسية ايرانية، توجه في اليوم التالي وفداً إيرانياً إلى طرابلس لمرافقة شعبان إلى دمشق.

وفي الثالث من تشرين الأول توصل الرئيس الأسد وشعبان إلى اتفاقية تنص على تسليم كافة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة إلى السوريين وتسمح لحلفاء دمشق العلمانيين بإعادة فتح مكاتبهم في طرابلس. وبالطبع كانت الاتفاقية قاسية على شعبان الذي رفض قبل ذلك بشهر شروطاً مماثلة، ولكنه لم يملك أي خيار آخر سوى الموافقة. أطلق ثلاثة من الدبلوماسيين في أواخر تشرين الأول (كان الرابع قد قتل أثر اختطافه بقليل). وشرع السوريون في تنفيذ الاتفاقية محرزين نجاحاً مؤقتاً على الأقل.

إذا حافظ الوضع على هدوئه في طرابلس، يكون السوريون قد أعادوا جواً من السلام إلى مدينتين لبنانيتين. وفي ٧ أيلول ١٩٨٥ أعد السوريون خطة أمنية لمدينة زحلة الأرثوذكسية تتعاون بموجبها فرقة سورية من مئة جندي وعشرين عنصراً من المخابرات مع قوات الأمن الداخلي المحلية على فرض النظام. في غضون ذلك، قد يعيد الشيخ الجريء، الذي لا يمكن أن يتهم بضعف الثقة بالنفس، الكرة محاولاً مد نفوذه إلى بيروت التي قد يجد فيها، بسبب التوتر السنّي ـ الشيعي آذاناً صاغية.

الشيعة:

الشيعة طائفة تمزقها الانشقاقات. فمع تدهور الوضع في لبنان وجد قادة أمثال نبيه بري أنفسهم عرضة لعدة تحديات داخلية وخارجية.

ظهر موقف بري الحرج هذا خلال حادثة خطف طائرة التي دبليو آي في حزيران ـ تموز ١٩٨٥، فرغم عدم تورط أمل في الأعداد للهجوم أو تنفيذه، إلّا أن بري سرعان ما وجد نفسه في وضع يقوم فيه منافسوه الأكثر تطرفاً في حزب الله (من المحتمل أنهم هم الذين اختاروا الخاطفين) بسرقة الأضواء وأضعاف سلطته داخل الطائفة الشيعية فقام بري باحتجاز الرهائن في خطوة شبيهة جداً بما قام به في شباط ١٩٨٤ حيث كانت خطوته في بيروت الغربية تهدف جزئياً إلى ايقاف تآكل قاعدته. إلّا أن محدودية خطوته تكشف على معضلته من جهة

وعن ديناميكيات بيئته السياسية من جهة أخرى. فنحن نتعامل مع حركات سياسية لا مع أحزاب، واضحة المعالم وفق المفهوم الغربي، وأعضاؤها يمكن تحريضهم واستثارتهم ودفعهم بسهولة أكثر مما يمكن توجيههم. فالاقناع هو أسلوب (تكنيك) رجل في مثل وضع بري، ليس بوسعه أن يتخطى المزاج السياسي لقاعدته الشعبية وإن هو نسي ذلك تعرض لخطر فقدانها ففي حالة طائرة التي دبليو آي السيئة الذكر كان بوسع نبيه بري أن يحافظ على حياة الرهائن إلّا أن إطلاق سراحهم كان عليه أن ينتظر تدخل بعض اللاعبين الأقوياء كسوريا وإيران. إستطاع بري أن يقلل خسائره حارماً منافسيه من إحراز نصر تام لكنهم نجحوا بالمقابل في إظهار عدم امتلاكه للسلطة التامة. وباختصار نجح بري في التوصل إلى توازن مؤقت إلّا أن المعركة لم تنته بعد.

أما في داخل أمل فيواجه نبيه بري مجموعة من المنافسين لكنه استطاع حتى الآن أن يتغلب على تحدياتهم. فبعد تأجيله سنتين متتاليتين، عقد المؤتمر السادس للحركة في ٤ نيسان ١٩٨٦ وبرهن الاجتماع الذي استمر يوماً كاملاً عن مهارة بري في تعزيز سيطرته على الحركة. فلم يسفر المؤتمر عن إعادة انتخابه رئيساً لحركة أمل فحسب بل تولى أيضاً رئاسة المكتب السياسي بدلاً من نائبه الاسمي عاكف حيدر الذي كلف برئاسة مكتب الأبحاث المنشأ حديثاً. قاطع حسن هاشم منافس بري الرئيسي داخل أمل بالإضافة إلى عدد من القادة الجنوبيين الهامين المؤتمر. واستطاع بري مستغلاً غيابه أن يعين أحد مؤيديه، عاطف عون، رئيساً للجنة التنفيذية. وتركت مغادرة هاشم للحركة ارتياحاً مشوباً بالقلق فهو يحتفظ بقاعدة هامة من المؤيدين في الجنوب، وعلاقات طيبة مع رئيس مجلس النواب حسين الحسيني، وروابط ودية مع عدد من رجال الدين المؤيدين لحزب الله. وباختصار فهو يستطيع أن يكون منافساً أشد خطورة خارج أمل منه في داخلها. ويبقى الشيخ عبد الأمير قبلان رجل الدين الأهم داخل حركة أمل، وهو يرأس قسم الشريعة في الحركة ولا تزال القيادة تضم، كما في السابق، عدداً من الشخصيات المعروفة بتأييدها لخط حزب الله أكثر من تأييدها لبري. ومن أهم هؤلاء مصطفى ديراني مسؤول الأمن المركزي، وزكريا حمزة،

عضو المكتب السياسي.

رغم نجاح بري الظاهر في تعزيز موقعه ـ كان بعض المراقبين يتوقع أن يشهد المؤتمر سقوطه ـ إلاّ أن الطائفة الشيعية شهدت تفتتاً ملحوظاً على مستوى السلطة. فالانتهازيون المحليون والشبيحة والقبضايات قد تكاثروا بشكل غير معقول مستفيدين من حالة انعدام الأمن الطاغية على عدد من المناطق التي يسيطر عليها الشيعة. فالقادة المحليون سواء الذين يسكنون في بيروت الغربية أم في القرى الجنوبية والمعروفين بجشعهم لا بكفاءتهم قد خففوا من قدرة أمل وحزب الله على الامساك بزمام الأمور وبالتالي فإن فرض النظام في ظل الظروف الفوضوية السائدة في منتصف عام ١٩٨٦ لن يكون مهمة سهلة. وهناك شيء واحد مؤكد: كلما إستطالت عملية التفتت كلما ازدادت مهمة فرض النظام صعوبة.

وقد زاد في حدة المشاكل ذلك الانتشار الواسع، للتخوف من صعود الطائفة الشيعية، التي تبدو في نظر العديد من اللبنانيين غير الشيعة كمارد يهدد بالسيطرة على لبنان ثقافياً واجتماعياً وسياسياً. الأمر الذي يجعل من أي خلط جديد للتحالفات بين الطوائف احتمالاً قائماً. وعلى أي حال فبينما يتنبأ البعض بهيمنة الشيعة على الدولة فإنه لم يبق من هذه الدولة شيئاً يستأهل الهيمنة عليه. يملك الشيعة مصلحة أكيدة في الدفاع عن سلامة أراضي لبنان واستقلاله بالإضافة إلى إنهم قد يوفرون بعد فترة المادة اللاصقة التي تعيد وصل أجزاء لبنان المتنافرة (بغض النظر عن الشكل) إلاّ أن أكثر السياسيين الشيعة تفاؤلاً يرون أنه لا يزال هناك طريق صعبة وطويلة بانتظارهم(٢٠).

الخلاصة

الطائفتان اللتان تملكان مصلحة في إعادة توحيد لبنان هما الطائفة المارونية والطائفة الشيعية وبالتالي فإن احتمال عملهما على تحقيق مصلحتهما المشتركة هو احتمال قائم لا يجوز الاستخفاف به، وبما أنهما من الطوائف الأقلوية في عالم

عربي يتميز بأغلبية سنّية طاغية فلن يستفيد أي منهما من تفكيك لبنان. فبخلاف السنّة الذين ينعمون بالأمان الذي يتيحه انتماؤهم إلى الأغلبية المناطقية لن يجد الشيعة والموارنة خارج لبنان إلاّ المخاوف ـ أما الدروز فإن صغر عددهم لا يتيح لهم أن يطمعوا إلى أكثر مما حصلوا عليه، الحكم الذاتي في منطقة الشوف. أضف إلى ذلك أن الدروز قد برهنوا عن قدرتهم على القيام بما يلزم لتبديد قوة منافسيهم وهي صفة تشمل الشيعة والموارنة على حد سواء.

إن الصدامات المتفرقة التي ميزت العلاقة بين الدروز والشيعة نتجت عن تضارب في المصالح. وبينما يحافظ الطرفان على وحدتهم المبدئية، فإنه ثمة ما يبرر التساؤل عن قدرة شراكة بري ـ جنبلاط على الاستمرار في المستقبل. فالحملة الشيعية على الوجود الفلسطيني المسلح في عامي ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ قد اخرجت التناقضات الكامنة في علاقة الدروز ـ الشيعة إلى العلن. ولسوف تستمر في تعميقها. وفي غضون ذلك ستواصل القوى الخارجية ممارسة قدر كبير من التأثير على الأحداث داخل لبنان. فاسرائيل رغم ـ وبعضهم يقول بسبب ـ فشلها في لبنان، لا تزال تحافظ على تفاهم مع الدروز وعلى اتصالات مع الموارنة، وبالتالي فإنه ليس واضحاً على الاطلاق ما إذا كانت اسرائيل ستؤيد إعادة تأسيس لبنان، خصوصاً إذا ما كان البديل هو الابقاء على الوضع المتأزم الذي يضعف قوة العديد من أخصامها.

وتستمر ايران في دعم مناصريها في لبنان وتبرز إشارات متزايدة تشير إلى ارتباط حزب الله الواسع بإيران. ولم يلق برنامج أمل السياسي المعتدل وقيادتها غير الدينية رضا ايران التام في السنوات الأخيرة ومن المرجح أن تواصل إيران دعمها لخصوم أمل[٢١].

لكن اليد السورية هي الأقوى. ويبدو أن السياسة السورية تعتمد على واقعية واضحة المعالم. فليس لديها أية أوهام، بل تتعامل مع لبنان كما هو. فبدلاً من تكرار المغامرة بالتدخل على نطاق واسع، كما فعلت في عام ١٩٧٦، فضلت دمشق أن تدعم تلك العناصر اللبنانية التي تخدم مصالحها والتي تملك

القوة على ممارسة هيمنة فاعلة على أجزاء من لبنـان. وكما يظهر الفشـل المريـع لاتفاقية ٢٨ كانون الأول فإنه حتى حافظ الأسد نفسـه لا يمكنه أن يحـدد بشكل حازم أين موطن السلطة الفعلية في لبنان.

بعد ستة أشهر من الصمت الكئيب الذي تلا المحاولـة الفاشلة للوصـول إلى تسـوية في لبنـان، رفض خلالهـا نائب الـرئيس خـدام عـدة تـوسـلات من اللبنانيين السنة لوضع حد للمأساة، تحرك السوريون على نـطاق ضيق. فأرسلوا في ٤ تموز فرقـة من الجنود وعنـاصر المخابـرات، بلغ عددهـا في منتصف الشهر نفسه حوالي ثمانمايـة رجل، لـدعم القوات الحكـومية الضعيفـة في محاولـة أخرى لفرض النظام في الشطر الغربي من العاصمة.

وكذلك هددت معركة المخيمات باستثارة السنـة في سوريـا، وهي مسألـة يوليها النظام السوري اهتـمامه الـدائم. ومارست ايـران حليفة سـوريا ضغـوطاً دبلوماسية ولعلّها قد عرضت أن تحد من مطالبتها بأن تدفع سوريـا فواتـير النفط الايراني التي تجاوزت تاريخ استحقاقها. أضف إلى ذلك أنه لا يـوجد مـا يحمل على التشكيك في رغبـة حافظ الأسـد في إظهار سـوريا كقـوة اقليمية قـادرة على إحلال الاستقرار (إن لم يكن الاصلاح) في لبنان، إضافة إلى كونها قوة يجب على الولايات المتحـدة أن تنظر إليهـا بجديـة في أي عملية سـلام. لكن لم ينتج عن التـدخل السـوري إلاّ التأجيـل، فرغم دفـع الـوجـود السـوري المليشيـات إلى الانسحاب من الشوارع إلاّ إنه لم تمضي عدة أيـام حتى كانت مـوجة جـديدة من السيارات المفخخة تنفجر في شطري العاصمة.

حتى مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الانزلاق المهني إلى المبالغـة في التهكم المرير - وهو انزلاق صحي - لدى التعاطي مع الأحداث اللبنانية، إلاّ أن القـول بأن اللبنانيـين لا يبغون السـلام هو قـول يغالي في عـدميته. ففي اليـوم السابق للمبادرة السوريـة الأخيرة، اشـترك اللبنانيـون جميعاً من مسلمـين ومسيحيين في إضراب عام للتعبير عن يأسهم من جراء استمرار الأزمة اللبنانية. فإذا ما قويت دعائم هذه الوحدة الأساسية بدلالاتها الـلاطائفيـة الهامـة، فقد تصـل إلى وضع

حد للتدمير الذاتي للبنان. لكن رغم أنه لا يمكن إنكار توق اللبنانيين إلى السلام. إلّا إنهم جميعاً، ولسوء الحظ، يريدون سلاماً وفق شروطهم، ويبدو أنه من المرجح أن تستمر الصراعات داخل - وبين - طوائف السنة والشيعة والدروز والموارنة، وإنه لن يكون هناك وقف قريب للقتال الناشيء عن وجهات النظر المتضاربة حول مستقبل لبنان.

وبينما يتابع معظم القادة الطائفيين رفضهم الاحتفالي للتقسيم، يأخذ التقسيم طريقه إلى حيّز الوجود، ومن المقدر على لبنان أن يبقى بلداً مجزأ لعدة سنوات قادمة. هذا لا يعني أن لبنان سيزول من الوجود فلسوف يتم على الأرجح الحفاظ على وهم الدولة التي قد تعود إليها الحياة عندما يكتشف أمراء الحرب وأقطابها عدم قدرتهم على تقديم أي بديل قابل للحياة. ولسوف يستمر لبنان في تجاوز طموحات ومخططات جيرانه الأقوياء في الشرق والجنوب، كما تمكن من تخطي تدخلات القوى الأجنبية في القرون الماضية. لأن الشيء الوحيد الذي يساعد لبنان على البقاء، بالإضافة طبعاً إلى حيوية شعبه وقدرته على التحمل، هو عدم قابليته للهضم. لكن المحزن أن السلام في لبنان ليس سوى حلم يتعهد الناس ذكراه في قلوبهم. والمؤكد أن الشيعة وبقية اللبنانيين لن ينعموا به قريباً(٢٢).

الهوامش

(١) مقابلة مع المفتي حسن خالد، الوطن العربي ١٩ ـ ٢٥ تموز ١٩٨٥.

(٢) يوجد تعبير واضح عن هذا الرفض في مقابلة مع وليد جنبلاط في السفير ٥ آب ١٩٨٥.

(٣) التضامن، ٦ نيسان ١٩٨٥.

(٤) أنظر Lewis W. Snider, «The Lebanese Forces: Their Origins and Role in Lebanon Politics, «Middle East Journal (May 6, 1985): 2-3

(٥) An-Nahar-Arab Report (May, 6, 1985) 2-3.

(٦) ثمة تعقيدات تكاد تستعصي على الفهم، فمثلاً يشاع أن الرجل الذي باع الجيش اللبناني القذائف التي استخدمت لقصف الضاحية هو رجل شيعي لعب دور الوسيط مع إسرائيل.

(٧) Jim Muir, «Assad Tightens His Grip on Lebanon», Middle East International 249 (May 3, 1985): 3-5.

(٨) Jim Muir, «In the Lap of the Syrians», Middle East International 258 (September 13, 1985): 8-9.

(٩) المرجع نفسه ص ٩.

(١٠) بثّت الإذاعة اللبنانية تقريراً عن اجتماع الرؤساء في سمار جبيل في ١٨ أيلول ١٩٨٥.

(١١) As'ad Abu Khalil, «Druze, Sunni and Shiite Political Leadership in Present day Lebanon», Arab Studies Quarterly 7, no. 4 (Fall 1985): 33.

(١٢) كمال جنبلاط «I Speak for Lebanon» trans. Michael Pallis.

(١٣) تدعو الفقرة الرئيسية من البرنامج إلى:

تحقيق التوازن الصحيح بين السلطة التشريعية والسلطة الإجرائية وضمان استقلالية القضاء في ظل نظام رئاسي غير طائفي برلماني ديموقراطي تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء الذي يمارس السلطات التنفيذية والإدارية ويعد سياسة الدولة العامة وهو مسؤول أمام مجلس النواب وأمام الشعب، ومجلس النواب هو الذي يختار رئيس الوزراء وهو الذي يمنح الثقة ويحجبها عن الحكومة. وتنشأ محكمة دستورية عليا. ويشكل مجلس أعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء...

(١٤) السفير ٥ نيسان ١٩٨٥.

(١٥) Abu Khalil, «Druze, Sunni and Shiite Political Leadership», PP. 40-41.

(١٦) صوت لبنان الحر (بالانجليزية) ٧ آب ١٩٨٥.

(١٧) مقابلة مع الشيخ شعبان، النهار العربي والدولي، ٢١ تموز ١٩٨٥.

(١٨) Daily Star (Beirut), November 14, 1984.

(١٩) Abu Khalil, «Druze, Sunni and Shiite Political Leadership», PP. 42.

(٢٠) Augustus R. Norton, «Changing Actors and leadership among the Shiites of Lebanon», Annals of the American Academy of Political and Social Science, no. 482 (November 1985): 109-121.

(٢١) كذلك وصل رونالد د. ماكلورين إلى نتائج مشابهة في دراسته: «Peace in Lebanon». (دراسة غير منشورة، ألقيت في جامعة كاليفورنيا، ٩ نيسان ١٩٨٥).

المُلحق - أ -

ميثاق حركة أمل

بسم الله الرحمن الرحيم

إن حركة المحرومين (أمل) في لبنان تمتد جذورها عبر الزمن مع وجود الإنسان منذ أن كان. إنها طموحه نحو حياة أفضل، تدفعه للتصدي لكل ما يفسد حياته أو يجمد مواهبه أو يهدد مستقبله.

لذلك فإنها حلقة من حركة الإنسان العامة في التاريخ، قادها الأنبياء والأولياء والمصلحون ودفعها المجاهدون وأغناها الشهداء الخالدون.

وهذا الترابط العميق عبر التاريخ، والمواكبة الشاملة في أنحاء العالم، وهذه التجربة المعاشة للإنسان، كل إنسان، تعزز حركة المحرومين (أمل) في لبنان وتنير طريقها وتضمن استمرارها ونجاحها.

وعندما نحاول رسم معالم حركة المحرومين (أمل) في لبنان، بما للبنان من أبعاد حضارية، وبما لهذه الفترة الزمنية الحافلة بالأحداث، وما لهذه المنطقة التي بدأت تدخل مجدداً في التاريخ من بابه الواسع من تفاعلات.

وعندما نحاول أن نرسم معالم هذه الحركة نجد الأبعاد التالية:

١ - إن هذه الحركة تنطلق من الايمان بالله، الايمان بمعناه الحقيقي لا بمفهومه التجريدي فإنه الأساس لكافة نشاطاتنا الحيوية ولعلاقاتنا الإنسانية وهو

الذي يجدد باستمرار عزيمتنا وثقتنا ويزيد طموحنا ويصون سلوكنا.
كما وإنها تعتمد على أساس الايمان بالإنسان، بوجوده بحريته وبكرامته.
والحقيقة أن الايمان بالإنسان هو البعد الأرضي للإيمان بالله، بعد لا يمكن فصله عن البعد السماوي والينابيع الأصيلة للأديان تؤكد ذلك بإصرار.

٢ - أما تراثنا العظيم في لبنان وفي الشرق كله، الحافل بالتجارب الإنسانية الناجحة، المشرق بالبطولات والتضحيات والزاخر بالحضارات والقيم، فهو الذي يرسم الخطوط التفصيلية للطريق، ويؤكد أصالتنا ويعطي سبباً واضحاً لوجودنا وسنداً قاطعاً لمشاركتنا الحضارية.
وبنفس الوقت فإن الاستفادة من التجارب في أقطار الأرض مع الاحتفاظ بالأصالة دليل رغبتنا الأكيدة إلى الكمال والتقدم وقناعتنا بوحدة العائلة البشرية وتفاعلها.

٣ - إن حركة المحرومين (أمل) انطلاقاً من هذه المبادىء تؤمن بالحرية الكاملة للمواطن، وتحارب دون هوادة كافة أنواع الظلم من استبداد وإقطاع وتسلط وتصنيف المواطنين، وتعتبر أن نظام الطائفية السياسية في لبنان لم يعط ثماره، وهو الآن يمنع التطور السياسي ويجمد المؤسسات الوطنية ويصنف المواطنين ويزعزع الوحدة الوطنية.

٤ - وترفض الحركة الظلم الاقتصادي وأسبابه من احتكار واستثمار الإنسان لأخيه الإنسان وتحول المواطن إلى المستهلك والمجتمع إلى تجمع المستهلكين وحصر النشاطات الاقتصادية في أعمال الربا والتحول إلى سوق للانتاج العالمي.

وتعتقد الحركة أن توفير الفرص لجميع المواطنين هو أبسط حقوقهم في الوطن. وإن العدالة الاجتماعية الشاملة هي أولى واجبات الدولة.

٥ - إن حركة المحرومين (أمل) هي حركة وطنية تتمسك بالسيادة الوطنية وسلامة أراضي الوطن وتحارب الاستعمار والاعتداءات والمطامع التي

يتعرض لها لبنان. والحركة هذه تعتبر أن التمسك بالمصالح القومية وتحرير الأرض العربية وحرية أبناءه هذه الأمة هي من صميم التزاماتها الوطنية لا تنفصل عنها.

وغني عن القول أن صيانة لبنان الجنوبي والدفاع عن تنميته هو جوهر الوطنية وأساسها حيث لا يمكن بقاء الوطن بدون الجنوب ولا تصور المواطنية الحقة بدون الوفاء للجنوب.

٦- وفلسطين، الأرض المقدسة، التي تعرضت ولم تزل لجميع أنواع الظلم هي في قلب حركتنا وعقلها وإن السعي لتحريرها أولى واجباتها وإن الوقوف إلى جانب شعبها وصيانة مقاومته والتلاحم معها شرف الحركة وإيمانها سيما وإن الصهيونية تشكل الخطر الفعلي والمستقبلي على لبنان وعلى القيم التي نؤمن بها وعلى الإنسانية جمعاء، وإنها ترى في لبنان بتعايش الطوائف فيه تحدياً دائماً لها ومنافساً قوياً لكيانها.

٧- إن هذه الحركة لا تصنف المواطنين ولا ترفض التعاون مع الأفراد أو الفئات الشريفة التي ترغب في بناء لبنان أفضل.

إنها ليست حركة طائفية ولا عملاً خيرياً ولا موعظة ونصحاً ولا تهدف إلى تحقيق مكاسب فئوية إنها حركة المحرومين جميعاً.

إنها تتبنى الحاجات وتنظر إلى حرمان المواطنين وتدرس الحلول وتتحرك فوراً لأجلها وتناضل إلى جانب المحرومين إلى النهاية.

لذلك فإنها تعتقد إنها حركة للبنانيين الشرفاء جميعاً، اولئك الذين يحسون بالحرمان في حاضرهم وأولئك الذين يشعرون بالقلق على مستقبلهم.

إنها حركة اللبناني نحو الأفضل...

إن العضو في حركة أمل هو الذي يتوفر لديه

١-الايمان بميثاق الحركة والعمل على تنفيذ مبادئها والتحلي بالانضباطية لجهة احترام القيادة وتنفيذ قراراتها.

٢ ـ أن يكون بالغاً وراشداً.

٣ ـ أن لا يكون منتمياً إلى أي حزب أو تنظيم أو قوة سياسية غيرها، أما إذا كان الراغب منتمياً إلى حزب سياسي أو أي قوة تنظيمية وأوقف نشاطه فيجب إثبات انسحابه من الحزب بواسطة الممارسة العملية والفعالية للقواعد والأسس المبدئية كما يجب تجاوزه مرحلة الاختبار لمدة ٦ أشهر.

٤ ـ أن ينصهر قلباً وقالباً بمبادىء الحركة وأهدافها وأن يكون مثالاً لهذه المبادىء والأهداف أمام الشعب.

٥ ـ أن يكون مدرباً عندما يكون سلم الجسم.

٦ ـ أن يتحلى بالصفات الخلقية والتربوية والاجتماعية اللائقة.

٧ ـ أن يقسم اليمين الحركي الآتي نصّه، أمام القائد أو من يفوضه القائد:
أقسم بالله العظيم أنني مؤمن بما ورد في ميثاق حركة أمل الذي أطلعت عليه وإنني أعمل بجميع طاقاتي لتحقيقه وفقاً لما يقره تنظيم الحركة وأن أقوم بخدمة التنظيم مفضلاً مصلحته على منافعي الذاتية معتبراً أعضاءه أخوتي محتفظاً بما أعلم عنه وديعة لا أبوح بها إلّا للتنفيذ وأن أكون نموذجاً صالحاً في سلوكي الخاص وفي تضحياتي وجهدي وفي التزامي بالقيم ومحبتي للناس، إنني أقسم بالله على ذلك وأشهده وأنبياءه والأولياء والشهداء الصالحين على ما أقول...

٨ ـ أن يوافق على عضويته، المكتب التنظيمي ويسجل اسمه في سجل هذا المكتب بعد تقديم طلب خطي موقع منه.

أضواء على الميثاق

المبدأ الأول

مقدمة

١ - إن حركتنا ليست ظاهرة آنية مؤقتة، أفرزتها ظروف اجتماعية معقدة، لكنها في ضمير كل إنسان آمن بالقوانين الصحيحة التي يجب أن تحكم العلاقات بين البشر، إنها القوانين الألهية التي تسير في خطين متوازيين.

- الخط الثابت، والجامع، لقوانين الحياة وأصول حفظها، إنسجاماً مع أسس خلق الكون والإنسان والحياة والتي تعتبر حقائق ثابتة، كالإيمان بالله الخالق على مرّ العصور، والايمان بمحدودية والإنسان وحاجته، والايمان بحقوق وواجبات كل فرد في المجتمع تجاه الآخرين.
- الخط المتطور، والحاوي المتغيرات في الحياة، والذي يتعلق بنوعية الوسائل المستخدمة، لتحقيق ضرورات الحياة من مآكل وملبس ومسكن، وتوزيع الأدوار والمهمات على أفراد المجتمع، واستحداث أسس تنظيمية تتوافق مع تطور المجتمعات المركزية واللامركزية، نظام السير.

٢ - إن حركتنا تنطلق من إحساس الإنسان بجوعه الفكري المتكامل - والذي يشكل الممون لطاقته الثورية الفاعلة - مستندة إلى حكم العقل، وانطلاقة الروح، مشاعر القلب.

٣ - إنها جزء من حركة الإنسانية، نحو أهدافها المتمثلة في العدالة والحرية

والمساواة. لذلك فهي الامتداد الطبيعي لحركة الأنبياء عليهم السلام الذين دعوا لرفع أظلم الحكام والأحكام عن كاهل البشرية المنكوبة بشرائع الأرض وأنظمة البشر، هذا الامتداد تغذي بنضال المجاهدين الذين استشهدوا فكانوا منارات تضيء طريق الحق.

٤ - هذا الترابط العميق عبر التاريخ، يعطينا الزخم الكبير والثقة بالنصر كما انتصر الأوائل في تحقيق أهداف الإنسانية، ولكن بعد الالتحام والترابط والنظرة لمبادىء الله وشريعته.
«أن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم».
ولتوضيح المبدأ الأول لا بدّ من ايراد النقاط التالية.

(١) وجود الله

إذا نظرنا إلى الكون وما فيه، والحياة ومدلولها، وعلاقة الإنسان والحيوان والنبات بالطبيعة، وتفاصيل خلقنا، لوجدنا العلامات الواضحة التي تشير إلى الدقة والتنظيم ومن الأمثلة على ذلك.

- دوران الأرض حول نفسها مما يحدث الليل والنهار، ودوران الأرض حول الشمس الذي يحدث الفصول الأربعة، ودوران القمر حول الأرض بتأثير جاذبية الأخيرة.

- وجود الغلاف الجوي حول الأرض، وهذا يمنع الغازات الموجودة ضمن كالأوكسجين وثاني أوكسيد الكربون... الخ. أن تغادر الأرض، كما يمنع النيازك والشهب أن ترتطم بنا لأنه يفتتها بمجرد الاحتكاك. هذا الغلاف يمنع أيضاً وصول كمية الشمس كلها إلينا وخاصة الأشعة الما فوق البنفسجية مما يحمي الحياة ويحافظ على استمراريتها.

- وجود العلاقة بين الإنسان والحيوان من جهة وبين النبات من جهة أخرى، حيث أن كلا الأولين يتنفس الأوكسجين ويرمي ثاني أوكسيد الكربون، هذه العملية فيها من التوازن ما يحفظ كمية الاوكسجين في الهواء ثابتة بمعدل

٢١٪، وثاني اوكسيد الكربون بمعدل ٠,٠٣٪.

- تبخير الشمس لقسم من المياه الموجودة على سطح الأرض وفي البحار وفي النباتات... الخ. هذا البخار يتحول في الطبقات العليا إلى غيوم، ليتساقط بعدها مطراً، يشرب منه الناس ويأخذون حاجاتهم، كما تروى الأراضي، وتسير الأنهار ليصب الماء أخيراً في البحر، وتعود دورة المياه مما يؤدي إلى حفظ الحياة بفضل وجود هذا العنصر الهام.

- النبات أساس مهم للحياة، إذ إن قسماً من الحيوانات يحتاج إلى النبات كغذاء والقسم الباي يأكل الحيوانات التي تأكل النبات، أما الإنسان فيأكل الحيوانات والنباتات. فلو إنعدم وجود النبات لانعدمت الحياة ولكن كيف تنمو النباتات إنها تنمو في الأرض بمساعدة المواد الغير عضوية التي من المواد العضوية بفعل المجزئين - حيوانات في غالبها لا ترى بالعين المجردة - الذين يجزئون جثث البشر والحيوانات والنباتات الميتة إلى هذه العناصر العضوية الأولية. وهكذا تستمر دورة الحياة.

- أما لو نظرنا إلى خلق الإنسان فهو معجزة بحد ذاته عملية أبصار العين تأثير الأوكسجين على أكسدة الغذاء داخل الجسم لتحويله إلى طاقة، تحول المأكولات التي تمر عبر الفم والمعدة بمساعدة إفرازاتهما مع إفرازات الصفراء والبنكرياس إلى سائل تمتصه الشعيرات الموجودة على جوانب الأمعاء الدقيقة لتنقله إلى الدم، الذي يتولى نقل هذا الغذاء إلى كافة أنحاء الجسم عمل القلب، عمل الكبد ومحافظته على كمية السكر في الدم، ارتباط الدماغ بكافة أنحاء الجسم لتلقي الصور والأحاسيس وإصدار الأوامر.

هذه بعض الأمثلة وغيرها الكثير الذي يملأ بطون الكتب. وتكفي جولة للعقل في آفاق الكون ونفس الإنسان للوصول إلى حقيقة أن أبسط الأشياء في حياتنا وواقعنا له مصدر أثر على وجوده، فالطاولة من صنع النجار، والقميص من صنع الخياط، والحذاء من صنع السكاف، إذاً لكل صفة صانع ولكل حادث محدث ولكل مخلوق خالق، وهذا الكون الفسيح الرحب المنظم، وهذه

العلاقات بين الموجودات والتي تسير على قوانين ثابتة، لا بدّ لها من واحد هو الله عز وجل.

(٢) من صفات الله

إنه المطلق في كل شيء، لا يحده مكان ولا زمان، فهو خالق المكان والزمان، وليس كمثله شيء، واحد لا شريك.

«قل هو الله أحد، الله الصمد، لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوءاً أحد».

إنه العليم بأسرار الوجود، وحاجات الإنسان وغرائزه وعلاقته بالكون.

«ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه».

ومهما إدعى علماء الطبيعة من فهم وإدراك فهو خالق للطبيعة ذاتها، ومهما إدعى علماء النفس فهو خالق النفس وأدرى بها، ومهما إدعى الناس بأساليبهم العصرية وفهمهم للأمور فالله خالق للعصور وما فيها. لذا فإنه أقدر على التخطيط للإنسان وحياته، وعلمه أفضل العلوم وأكملها، والمسير على منهاجه وشريعته هو الذي يوصل إلى الجادة والصواب.

إنه القدير الفعال لما يريد وكيفما يريد، ولقد خلق الإنسان من نطفة وحدد حياته في مرحلة يموت في نهايتها ليبعث من جديد في يوم الحساب، فيدخل الجنة إن كان مطيعاً والنار إن كان عاصياً. وهذا أمر لا شك فيه طالما آمنا بقدرة الله المطلقة وقراره الذي لا ينافسه فيه أحد.

إنه العادل الذي لم يخلق الحياة عبثاً، ليتمتع الكافر بكفره، ويتعب المؤمن في مجتمع الرذيلة، إنما قرر أن يحاكم الناس لينصف المظلوم ويجزي الصادق ويرفع المؤمن أعلى الدرجات.

(٣) المفهوم التجريدي للإيمان بالله

إن المفهوم التجريدي للإيمان يعني الفهم المشوه، الذي لا يرتكز على

أسس صحيحة، قادرة على أن تتفاعل مع الحياة أو تؤثر فيها، إنه الإيمان السلبي الجامد الذي ينعكس على المجتمع تخلفاً وانحطاطاً. وقد ساهم الاستعمار الملحد بوسائله وإغراءاته، في تركيز هذا الفهم السقيم لخوفه على مصالحه وزعامته وسيطرته العالمية.

أما أشكال هذا الفهم المجرد المريض للإيمان فإنها تتوزع حسب أشكال أربعة

الشكل الأول: الايمان الطقسي.

وهو الايمان الذي يحصر العبادة في ممارسات فارغة من المحتوى التوبري، لذلك ينصب على الأشكال الخارجية، ناسياً أن مجال التكامل النفسي هو الحقل الاجتماعي وإن المعاناة الجهادية تسير في اتجاهين اتجاه الذات واتجاه المجتمع، فيتقوقع على ذاته، مغلقاً باب روحه على ممارساته التعبدية، كما يغلق باب بيته ليؤدي ذاك الطقس الميت، الذي لا يعرف له معنى.

الشكل الثاني: الايمان الطائفي

إن التعصب الطائفي، هو خطر حقيقي على الايمان الواقعي باعتباره مطية الاقطاع والمحتكرين والمستغلين والمتزعمين، وإن هناك فاصلاً أساسياً بين الايمان الحق وبين ايمان المتسترين بالشعارات والشعائر.

وهذا النوع من الايمان، ينم عن عقلية ضيقة، وذهنية جامدة، وعقيدة فاسدة، وهو بالتالي سبب التفرق والتنابذ والعامل الأساسي في ضرب وحدة الأمة التي أكدت عليها الرسالة فقال سبحانه

«واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا»

«ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم»

الشكل الثالث الايمان... العنصر

بعض الناس يفهمون الايمان على أساس أنه صفة تلازم النفس، وسلوك

يجسد المبدأ وينسجم مع الخريطة الإلهية المرسومة للبشرية، بل على أساس ما ورثوه من آبائهم، وما حصلوا عليه، من اسم يكتب على هوياتهم الشخصية، مع تناقض سلوكهم وعقيدتهم، وتضاربها مع أصول وقواعد السلوك المطلوبة... لذلك فإيمانهم عنصر وليس صفة.

الشكل الرابع: الايمان المنفصل عن الحياة

هذا الايمان هو نتيجة تلقائية للمفاهيم الأوروبية عن الدين والايمان، والتي تتمحور حول مبدأ فصل الدين عن الحياة والسياسة والمجتمع، ولقد غدا هذا الايمان المزعوم، صلاة ركعات، وصيام أيام معدودات، وأفرز هذا الفهم عقلية هروبية عند أدعياء الايمان فرفضوا التعامل مع الناس بحجة أنه حرام، ورفضوا الاهتمام بأمور المجتمع بحجة أن لا علاقة للدين بالسياسة.

(٤) المعنى الحقيقي للايمان بالله

أ - الايمان بالله يعني التسليم والخضوع للخالق في كل شيء فكراً وسلوكاً، بتنفيذ أوامره والابتعاد عن نواهيه، وعدم الاستهتار أو إدعاء المرونة، فلسنا أعلم من الله في خلقه ولسنا أرحم من الله في عباده. يقول تعالى:

«وإن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله».

هذا الارتباط بالله هو المؤدي لسعادة البشر لانسجام أوامره مع فطرة الإنسان.

ب - تعزيز الرقابة الذاتية ومحاسبة النفس، مما يوثق العلاقات بين الناس ويصون سلوكهم.

ج - عدم الفصل بين المسألة الاجتماعية وعلاقة الانسان مع نفسه وبربه إذا أن كلاهما متمم للآخر.

«افتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلّا خزى في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب».

فالايمان بالله يعني أن تسود قوانين الأسرة ـ مثلاً ـ حسب شرع الله وكذلك الجوانب الأخرى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

د ـ الأخذ من الدنيا بقدر أن لا تستبعدنا وفي إطار فعل الحلال واجتناب الحرام، على أن تكون محطة عمل لا مكان استقرار.

«إنما هذه الحياة الدنيا متاع».

هـ ـ رؤية للأهداف البعيدة (الآخرة) التي تشكل الدافع للعمل والإخلاص دون الارتباط بالأرض، أو اليأس من الوصول إلى أفعل ما يبتغي الإنسان، وذلك أملاً بالفوز في الآخرة.

«وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة».

(٥) الانسان مقياس التشريع

إن المقياس الرئيسي للتشريع الالهي هو الإنسان، والاهتمام بشؤونه، وهذا يعني تحديد علاقته مع الله ومع نفسه ومع الناس، ليحقق الاطمئنان النفسي في حياته بسلامة المسيرة، ويرتاح إلى مصيره يوم الحساب.

وإذا كان المنهج الالهي يهتم بالإنسان فإنه يحث على الاهتمام به كإطار من أطر الطاعات التي تؤثر على قبول الأعمال كلها في بعض الأحيان.

وقد ورد في القرآن

«أرأيت الذي يكذب بالدين فذلك الذي يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين».

وفي الحديث الشريف

«الخلق كلهم عيال الله وأحبهم إليه أنفعهم لعياله».

فالايمان بوجود وحرية وكرامة الإنسان، هو من مقتضيات الايمان بالله، الذي يعني الاتصاف بصفاته الكمالية، وكسبها والتحرر من أضدادها.

المبدأ الثاني

«الالتزام بالتراث والاستفادة من التجارب في أقطار الأرض».

١ - إن الحديث عن التراث لا يقصد منه التغني بالتاريخ المشرق للأمة، بل جعل ذلك الماضي في خدمة الحاضر والمستقبل، واستلهامه من أجل صياغة وجود الأمة صياغة جديدة، لأن الأمة التي تنفصل عن تراثها تشبه الشجرة التي تستغني عن جذورها... لهذا فإننا نود أن نحلل أو نعلل الأسباب والنتائج لنتخذ من التراث دليلاً نصنع به أمجادنا الحاضرة، وليس لنقف على الأطلال البالية.

ولقد أثبتت الدراسات والاكتشافات أن العرب كان لهم حضارة قيمة، قبل بزوغ نور الإسلام، إلاّ إنها اندثرت، وتوقفت عند محطة الجاهلية السوداء، حتى قام الاسلام برفع تلك الروح الحضارية إلى قمة سامقة، فشملت مختلف نواحي الفكر والاقتصاد والاجتماع والأخلاق، وفعل التطور فعله في تنويع هذه الحضارة وتعقيدها وتلاقحت الديانات والفلسفات والعلوم، في عقل الأمة... وسيرت الجيوش لنشر رسالة التوحيد والتحرير الأمم، وأسست الدولة الإلهية في المدينة، على يد القائد الأعظم محمد (ﷺ) فكانت النواة الأولى، للدولة الكبرى التي أصبحت أضخم من دولة الرومان بضعفين.

ولعلّ أهم العوامل التي أدت إلى نجاح التجربة الإنسانية للأمة هي:

أ- الرؤية الخاصة للحياة والتي حددت على أساسها الأهداف والاستراتيجية والتكتيك (المنهاج الالهي).

ب- تحمل المسؤوليات بإخلاص وذلك نتيجة لوعي الرسالة والعمل من أجلها.

ج ـ طاعة القيادات الأمينة «واطيعوا الله والرسول وأولي الأمر منكم».
د ـ التغلب على المصالح الذاتية: أي تقديم المصالح العامة على المصالح الخاصة لأن في ذلك رضا الله تعالى.

(١) تراثنا الحضاري الفكري والأدبي والعلمي

أ ـ في الجانب الفكري:
- القرآن الكريم هو الأساس الفكري المتين لتطور الحضارة الإنسانية، ومثال البلاغة والمتمم للرسالتين المسيحية واليهودية والمصدق لهما، والمصدر الأول للدستور المنظم للحياة الاجتماعية.
- السنّة الشريفة وهي حديث الرسول (ﷺ) وفعله وتقريره، والشارحة والمفصلة للقرآن والمتممة لفهم الرسالة.
- الفلسفة والفكر التراثي الذي هو صفة المؤمنين العقلية في فهم التراث.

ب ـ في الجانب الأدبي:
- ظهور شعراء فحول في العصر الجاهلي والاسلامي، ووضع قواعد اللغة وفقهها على يد الكثيرين نذكر منهم أبو الأسود الدؤلي (واضع علم النحو بإشارة من الإمام علي (ع) ـ الحسن البصري ـ الكسائي ـ سيبويه ـ نفطوية).
- ظهور كتابات نثرية عظيمة الأثر منها نهج البلاغة للإمام علي (ع) كليلة ودمنة ـ الأغاني ـ البخلاء ـ البيان والتبيين والحيوان للجاحظ.

ج ـ في التاريخ والجغرافيا:
- ظهر الواقدي واليعقوبي والبغدادي والبلاذري وابن خلدون والمسعودي وياقوت وابن بطوطة.

د ـ في العلوم والرياضيات:
- ظهر ابن سينا ـ الرازي ـ أسامة بن منقد (في الطب) ـ جابر بن حيان (في الكيمياء، أخذ عن الإمام الصادق) ابن جابر الخوارزمي وابن الهيثم

(في الرياضيات) ـ كما توصلوا إلى اكتشاف الميكروب واختراع البوصلة والورق والزجاج والبارود واستخرجوا السكر. . .

ولقد قال «ارنست رنان»:

«إن الآثار والأسفار المحتوية على شتى العلوم والفنون والتي أضفاها علماء الاسلام على الكون ونقلتها الحملات الصليبية إلى جميع بلدان الغرب وما سبق ذلك من احتكاك بين العرب واوروبا عن طريق الأندلس، أدى إلى إفعام المكتبات الأوروبية الخاوية الفقيرة بكنوز لا تفني من العلم الذي انتجته قرائح المسلمين، وكان من نتائجه انتشار الثقافة والترعرع العلمي في البيئة الأوروبية بأسرها كما رفع مستوى شعوبها إلى أفق التمدن الذي نشاهده اليوم».

(٢) تراثنا القيمي

إن تراثنا غني بالقيم المستندة إلى الرسالات السماوية والمنهاج الالهي الزاخر بأنواع القيم الروحية التربوية والاجتماعية والعقلية والإنسانية.

أ ـ القيم الروحية

- الايمان بالله ورسله ورسالاته وملائكته وكتبه.
- الدعوة إلى عبادة الله وحده والخضوع له.
- اعتبار الدنيا مقدمة لحياة أخروية.
- الايمان بالقضاء والقدر (لا جبر ولا تفويض وإنما أمر بين أمرين) / الصادق (ع)
- الزهد في الدنيا (ليس الزهد أن لا تملك شيئاً بل الزهد أن لا يملكك شيء.

ب ـ القيم التربوية والاجتماعية

- إقامة الشعائر التربوية من صلاة وحج وزكاة.
- الدعاء (الدعاء سلاح المؤمن ونور السموات والأرض).
- العمل للحق (خوض الغمرات للحق حيث كان).

- النفس هي مقياس في العلاقات (أحبب لغيرك ما تحب لنفسك وأكره له ما تكره لها).

- معاشرة الأخيار (قارب أهل الخير تكن منهم وباين أهل الشر تبن عنهم).

- الصمود والصبر (اطرح عنك واردات الهموم بعزائم الصبر وحسن اليقين).

- طاعة الوالدين - احترام الناس - تجنب الفواحش - تنظيم حقوق المرأة...

ج - القيم العقلية

- محاربة الكهانة والسحر والتنجيم (ساحر المسلمين يقتل).

- النظر العقلي في مخلوقات الله.

«إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب».

- الانسان خليفة الله على الأرض.

«إني جاعل في الأرض خليفة».

- - العقل هو الحكم

«قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين».

- الدعوة إلى العلم

- الاجتهاد في الشريعة...

- القيم الانسانية

- تكريس حرية وكرامة وحقوق الإنسان «ولقد كرمنا بني آدم».

- تكريس حرية العقيدة (لا إكراه في الدين).

- الدعوة إلى السلام (يا أيها الذين آمنوا أدخلوا في السلم كافة).

(٣) تراثنا في البطولات والتضحيات

إن تراثنا مثقل بالبطولات الشامخة والتضحيات العظيمة، في سبيل دفع المسيرة إلى الامام تارة أو تصحيحاً تارة أخرى.

وبما أن الحضارة الأوروبية تزحف لتلتهم حضارتنا ومبادئنا، كان لا بدّ من العمل المنظم الجريء لمواجهة هذا الاعتداء بإيمان وأمانة وتضحية في سبيل القضية العادلة، وإذا كنّا مصممين على الزحف لمناهضة الأعداء فلتكن مسيرة الصفوة من شهدائنا وأبطالنا مقياساً ودافعاً لتحركنا.

وهكذا فإن حديثنا عن أبطالنا ما هو إلاّ رسم بياني للأمة في حياتها الجهادية من أجل أن تضع نصب عينيها النموذج الحي لتقتدي به أمثال موسى عيسى ومحمد (ﷺ) في جهادهم مع أعداء الحق، وأمثال حمزة وسلمان الفارسي وبلال والمقداد وعمار بن ياسر وحجر بن عدى وميثم التمار ورشيد الهجري.

(٤) الاستفادة من تجارب الآخرين مع الاحتفاظ بالأصالة

نحن نعلم بأن عادات الأمة وتقاليدها تتأثر بشكل مباشراً وغير مباشر بتراثها ووجود الأصالة في تراثنا هو الضمان لاستمرارية تأثيره عبر الأجيال، ولكن إذا وقفنا عند حدود المنجزات والمظاهر التراثية فإنها كارثة تضر بطرح جوهر التراث وحقيقته لذا فإن علينا:

أ ـ أن نعيد للمظاهر والعادات المتأثرة بتراثنا محتواها الحقيقي، وذلك بالتعبئة الفكرية والنفسية، كأن نعيد لذكرى عاشوراء أثرها التثويري ضد الباطل والظلم وأن نعيد للمظاهر الإيمانية من حجاب وحج.. الخ محتواها الحقيقي بإيجاد الفتاة المحجبة الواعية والحاج الملتزم بحدود الله. فنكون قد استبدلنا الرموز والمظاهر بحقائق وجواهر تمثل الأصالة فيخسأ الزيف.

ب ـ أن يكون كل عضو منّا مثالاً وقدوة، فلا يدعي بلسانه ما لا تترجمه جوارحه عملياً، إذ «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم».
(وليس الايمان بالتحلي ولا بالتمني، إنما الايمان ما وقر في القلب وصدقه العمل).

وبذلك نحصل على الجيل المؤمن الواعي، الذي ينفض غبار التخلف

عنه، ويترك السعي وراء حثالات الآخرين، ليشكل نهضته البديلة منطلقة من:

- المنهج الالهي كمقياس فما وافقه رضيناه في فكرنا وسلوكنا، وما خالفه رفضناه.
- الثقافة - وهي المعرفة التي تؤثر في عقيدة الإنسان وسلوكه كالفلسفة والاقتصاد والحقوق إنها غير العلم كالطب والهندسة والكيمياء - التي هي نتاج الأجيال السابقة والمتأثرة بمنهج الله كموجه ولا يعني هذا رفضنا للآخرين، إنما نستفيد من تجاربهم مع الاحتفاظ بالأصالة فنأخذ منهم:
- ما نراه مناسباً من الأساليب الشريفة لتحقيق أهدافنا الإنسانية.
- تجربتهم العلمية وما توصلوا إليه من تحليل للقوانين وفهمها.

المبدأ الثالث

(١) الايمان بحرية المواطن الكاملة

الحرية نزعة أصيلة في طبيعة الإنسان، وهي جزء من كرامته، لذلك حرمت الأديان على الإنسان الأعمال المتنافية مع سمو نفسه، وجابهت التفريق بين الرجل والمرأة، ونادت بها كحق فطري.

«متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً».

ومفهوم الحرية ـ عندنا ـ هو حق الإنسان في القيام بأي عمل شرط أن لا يضر بحقوق غيره، أو نفسه، لذلك فإن هذه الحرية مقيدة بحدود القانون وهي تسمى الحرية المسؤولة.

ولما كانت كلمة حرية ترادف كلمة حق، لأن وصول الإنسان إلى حقه هو جوهر حريته كان من المفروض التمييز بين عدة حقوق وحريات

أ ـ الحرية الخاصة أو الشخصية تتفرع إلى ما يلي:

- الحق في الحياة فلا يجوز قتل النفس المحرمة بدون حق ـ أو الاعتداء على السلامة البدنية للناس ـ ولا يجوز تعذيب الإنسان واسترقاقه ـ ويجب تأمين وسائل استمرار الحياة له.
- الحق في الكرامة الشخصية: المحافظة على حرمة المنزل والعائلة وعدم الاتهام أو القذف.
- حرية العمل: حق الفرد في اختيار نوع عمله ـ وحقه في الامتناع عنه عند عدم تأمين حقوقه.
- حرية الفكر: حرية إبداء الرأي ـ حرية المعتقد والتعلم والتعليم.

ب ـ الحرية الجماعية:

ـ الحقوق السياسية.

ـ الحرية المهنية (النقابات).

ـ الحرية الدينية (الجمعيات).

جـ ـ الحرية الاقتصادية المشروطة:

وهذا النوع من الحرية يجب أن يكون محدوداً بقوانين تحفظ حق الجماعة.

ولضمان تأمين الحرية الكاملة للمواطن كان من المحتم محاربة كافة أنواع الظلم من استبداد وتسلط وإقطاع وتصنيف للمواطنين.

ولهذا فإن أكبر ما يشنعه ميثاقنا على الناس هو الظلم والعدوان.

«ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون».

وقال الإمام علي (ع):

«والله لو أعطيت الأقاليم السبعة بما تحت أفلاكها على أن أعصي الله في نملة أسلبها حب شعيرة ما فعلت».

وإذا كان الأمر كذلك فكيف حال من يريق دماء الناس وهي أهون عنده من إراقة الماء، وكيف حال المستهين بالأعراض والكرامات.

وميثاقنا لا يجوز التساهل مع أهل الجور والظلم أو مناصرتهم.

قال تعالى:

«ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار وما لكم من دون الله أولياء ثم لا تنصرون».

والإنسان الحر، لا يعمل للاعتراف بالواقع وتبريره، بل هو ثورة على فساده، ورافض لطواغيت الأرض من أجل تحصيل الحرية الحقيقية في عبادة الله.. إنه ثورة في إيمانه، ثورة في فلسفته، ثورة في قيادته السياسية، متمرد على الظالمين والمزيفين (أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر).

(٢) **وجوب محاربة الاقطاع والاقطاع السياسي**

الاقطاع هو تملك مجموعة قليلة من الناس لمعظم الأراضي بطريقة غير مشروعة في أكثر الأحيان، وبعض قوانين النظام الاقطاعي كانت تنص على منع الفلاح من ترك مالك الأرض إلاّ بعد إيفاء الديون المتوجبة عليه، ولما كان هذا مستحيلاً.. باعتبار أن المورد السنوي للفلاح لا يكاد يسد رمق أطفاله... لذلك كان يضطر إلى الاقتراض من المرابين لتأمين بعض حاجاته الضرورية.. يضاف إلى هذا الحرمان والفقر والجوع والمرض، كل هذه المآسي كانت تضطره للبقاء تحت نير الاقطاعية.

وقد ورث الزعامة السياسية، في الدولة اللبنانية، أحفاد الاقطاعيين، ولعب الاقطاع السياسي دوره الفعال في الاحتفاظ بمناصب الدولة، وتجيير المنافع لحسابه الخاص، وللإبقاء على مكانته المتسلطة على الناس لذلك فإن الحركة، بجهادها سوف تعمل جاهدة لعزل هذه القيادات الاقطاعية وتعريتها وفضحها...

(٣) **محاربة نظام الطائفية السياسية**

لقد تحولت الظاهرة الطائفية في لبنان، إلى ظاهرة سياسية، تعمل لتسيير دفة الحكم، والاستئثار بالمنافع لمصلحة الطائفة، فحصل الصراع المرير بين مختلف الطوائف والتسابق على المصالح والامتيازات، والتكتل حول القيادات الطائفية التي كانت تلهث، محاولة أن تمد أيديها في الظلام لعلّها تلتقط من فتات مصالح الدولة ما ترضي به طوائفها، لتبقى على زعامتها، واستغل الاقطاع السياسي هذه الظواهر، واعتبرها السلطة المطلوبة في السوق التجاري، فقام بدوره الانتهازي خير قيام... كل هذا دفع الحركة أن تطالب بإلغاء نظام الطائفية السياسية، الرجعي مع الفصل بين الدين والطائفية، وذلك لأن هذا النظام يمنع التطور السياسي ويجمد المؤسسات الوطنية، ويصنف المواطنين، ويزعزع الوحدة الوطنية.

المبدأ الرابع

الواقع أن الدولة لم تفكر جدياً بخطة إنمائية، أو بتنفيذ المشاريع الاقتصادية ليشعر المواطن بالأمن والاستقرار ولتعزز الروح الوطنية، وذلك نتيجة للتمييز الأعمى بين المناطق ونتيجة للممارسات النفعية والذاتية لممثلي البلاد والشعب، لذلك عم الفقر الأكثرية وغدت عندهم الدولة مؤسسة لسرقة الشعب... وتفشت البطالة بين الشباب، وما جيوش العاطلين عن العمل إلّا الصورة الحقيقية للحرمان الفعلي، في بلد يفترض أن يكون بلد العدل والحرية.

وبحرمان المواطن من حقه في العمل والانتاج، فقد تحول إلى مستهلك، والمجتمع إلى تجمع المستهلكين فلا مصانع، ولا مشاريع انتاجية بل أنصب الاهتمام على قطاع الخدمات مما جعل الاقتصاد اللبناني يعاني من أزمة انعكست على الوضع العام للإنسان اللبناني فشاع القلق وعدم الاستقرار، وأدّى ذلك إلى تفسخ المجتمع وانحلاله وتفجر الأوضاع (كما حصل في الحوادث الأخيرة...)

والبلاد بحاجة إلى دراسة علمية إحصائية، يرفع على أساسها الظلم والحرمان عن كاهل المواطن الفقير، ويرفع بالتالي الخطر عن هذا الوطن، الذي عبثت به الأيدي المجرمة، وتناهشته أنياب المصلحين من الزعماء، وتمزق الكيان اللبناني، وامتدت يد الحرمان إلى الروح المعنوية لهذا الشعب.

ومعالجة الحرمان تكون (باجتراح خطة ليس فيها شيء من المعجزة الأعجوبة لتعميم العدالة وتهيئة الفرص المتكافئة في السياسة والاجتماع والعمران والتربية والثقافة وقد أصبح واضحاً أن رفع مستوى المحرومين لا يتم على حساب المكتفين، بل إن التنمية يمكن إنجازها عن طريق قروض وطنية وعربية

متوفرة تعود إلى مصادرها من ردود المشاريع نفسها).

على أن نقف بالمرصاد لمحاربة شيئين:

(١) محاربة الاحتكار

الاحتكار هو اختصاص شخص أو عدة أشخاص أو مشروع معين في عمل معين وقد يشمل الاحتكار البيع والشراء.

والاحتكار، في الاقتصاد اللبناني، هو الميزة الرئيسية لهذا الاقتصاد، وذلك بسبب الاعتماد على نظام الاقتصاد الحر الفاسد وعدم التخطيط، وسيطرة الروح الفردية الأنانية، مما جعل أكثر التجار يعمدون إلى إخفاء سلع معينة، من أجل بيعها بالأثمان الباهظة، عندما يحين وقت الاستغلال، بعد فقدان هذه المادة من السوق.. وهل بعد هذا الظلم ظلم؟

من هذا المنطلق فإن ميثاق حركة المحرومين (أمل)، قد ندد بالاحتكار والمحتكرين، وأوجب على الدولة أن تراقب البيع والموازين، وأن تسعر البضائع والسلع منعاً للتلاعب بالأسعار ورحمة بالجمهور العامل والفقير، مستنداً إلى الرسالة الإلهية التي تقرر على لسان الامام علي (ع) هذا المبدأ.

«وليكن البيع بيعاً سمحا بموازين عدل وأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع، فمن قارن حكرة بعد نهيك إياه فنكل به وعاقبه من غير إسراف».

وقال معلم الإنسانية محمد (ﷺ)

(كل محتكر خاطيء).

(٢) محاربة الربا

إن النظام الاقتصادي اللبناني الحر يبيح التعاطي بالربا بين الأفراد والمؤسسات ظناً من أربابه إن هذه العمليات الربوية تنشط الاقتصاد.

مع أن الربا هو أفضل عملية لاستغلال الناس وجني الأرباح الطائلة على

حسابهم بدون بذل أي جهد وهو الباب الأساسي للثراء الرأسمالي، فمحاربة الربا تعني محاربة الرأسمالية والاستغلال.

ولما كانت المصارف في الزمن الحاضر هي العصب الأساسي للحياة الاقتصادية وكان من المستحيل استمرار المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية بغير العمليات المصرفية كان لا بدّ من بديل للنظام الربوي... وهو نظام المضاربة الذي تقدمه الرسالة الإلهية كحل للمشاكل المصرفية الربوية والمضاربة هي أن تعطي جهة أو شخص لجهة أخرى رأس مال للاتجار به، ويقسم الربح بينهما، والخسارة على رأس المال والعامل في حال الخسارة يخسر أتعابه فقط.

وللربا نتائج اجتماعية سيئة منها أنه يخلق ويعمق الحقد بين الناس ويفسد المجتمع ويؤدي إلى انحطاط الأخلاق ويقضي على الوحدة الاجتماعية...

المبدأ الخامس

(١) حركة المحرومين (أمل) حركة وطنية

أ ـ التمسك بالسيادة الوطنية وسلامة أرض الوطن:

إن ما تركز عليه الحركة وهو التمسك الشديد بالسيادة الوطنية والاستقلال في الإرادة ورسم السياسة ورفض الوصاية الخارجية على الوطن، والعمل على صيانة كيانه وحدوده، والحفاظ على كرامته. من التشويه والتحطيم، ليبقى الوطن هو الصانع الوحيد لقدره ومستقبله وحاضره دون تدخل الأيدي الخبيثة والمغرضة في أي شأن من شؤونه.

إن سيادة الوطن لا تتحقق إلاّ بسيادة أبنائه فيه بعيداً عن التشنجات والبهلوانيات السياسية وعمليات فرض الرأي والإرادة، مع التشديد على التحام الشعب في بوتقة الوطنية المتسامحة لإخراج البنية اللبنانية إخراجاً صحيحاً من مختبرات الحضارات وليكون لبنان هو المثال الأول لعملية بناء الأوطان.

والسيادة الوطنية تتأثر من قريب أو بعيد بالتجاذب الحضاري القائم بين عوالمه الثقافية لرسالات السماء، والذي يؤكد على أن لبنان هو النافذة الحضارية التي عندها يلتقي الغرب بتجاربه مع الشرق بإيمانه وروحانيته، لذلك كانت السيادة الوطنية مطلباً جوهرياً للحفاظ على هذا الدور الحضاري لهذا الوطن.

وانطلاقاً من مبدأ التمسك بالسيادة كان مبدأ سلامة أراضي الوطن المبدأ الأساسي الذي يكرس هذه السيادة لا بل هو الأساس الأول لتحقيق السيادة الوطنية.

(٢) محاربة الاستعمار والاعتداءات والمطامع التي يتعرض لها لبنان

لا شك أن للاستعمار مطامع تستهدف سلامة هذا الوطن، لذلك نراه يحاول مد اخطبوطه محاولاً تمزيقه، وذلك بغية تقزيم دوره الحضاري وشل حركة التحرر العربية.

لهذا أكدت الحركة في برنامج عملها السياسي ضرورة متابعة النضال من أجل ترسيخ وحدة لبنان أرضاً وشعباً متنبهة إلى خطر الوجود الاستعماري، بكافة أشكاله،.. مشيرة بحذر شديد إلى الأطماع الصهيونية في لبنان ووجوب العمل على إحباط المؤامرات الهادفة إلى سلخ بعض المناطق اللبنانية وخصوصاً الجنوب وضمها إلى الدولة الصهيونية.

(٣) التمسك بالمصالح القومية وتحرير الأرض العربية، وحرية أبناء الأمة

جاء في التقرير السياسي الشامل للمكتب السياسي في حركة المحرومين، إن الوضع العربي يعاني من أزمات متعددة تساهم في استمرار حالة التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وفي طليعة هذه الأزمات تبرز أزمة التجزئة التي تعتبر الافراز الطبيعي والمباشر للمخطط الاستعماري الطويل الرامي إلى اخضاع المنطقة العربية والسيطرة عليها بسبب موقعها الاستراتيجي الهام.. وبسبب ما تحتويه أرضها من ثروات وموارد هائلة.

وقد استهدف الاستعمار مصادرة الوعي القومي الموحد الذي يمثل المناخ الضروري لنمو المجتمع العربي القوي والمتطور.. وقد نجح في (تشويش) الشعور القومي المشترك لدى الجماهير العربية، هذا الشعور الذي تغذيه باستمرار وحدة اللغة والثقافة والحضارة والتاريخ والدين، كما ترفده بعوامل القوة أيضاً النضالات التاريخية التي تخوضها حركات التحرر العربية المختلفة في مواجهتها لمؤامرات القوى الاستعمارية.

بناء على كل هذا فقد أعلنت الحركة أنه لا بدّ من الجهاد المتواصل من أجل:

١ ـ القضاء على الوجود الاستعماري في المنطقة العربية (الكيان الصهيوني)، وضرورة توجيه البنادق نحو قضية التحرير.

٢ ـ عدم السماح بتمرير الحلول الاستسلامية المتناقضة مع المصلحة القومية العليا مع تعزيز التضامن العربي.

(٤) جوهر الوطنية وأساسها صيانة الجنوب اللبناني والدفاع عن تنميته

إن الجنوب بسبب من موقعه الجغرافي الملاصق للعدو، وبسبب من الأطماع الصهيونية في أرضه ومياهه وانطلاقاً من ارتباط قضيته عضوياً بالقضية الفلسطينية.. فقد ساهمت حركة المحرومين بالمطالبة بضرورة الاعتماد على الذات وتحويل الجنوب إلى قلعة مسلحة وانتهاج خط الكفاح الشعبي المسلح المتلاحم استراتيجياً ومصيرياً مع الثورة الفلسطينية لمواجهة العدو الصهيوني المشترك. وكانت (أفواج المقاومة اللبنانية ـ أمل) التعبير المباشر عن هذا الاتجاه.

وترى الحركة أن تنمية الجنوب، هو طريق صيانته، لذلك فإن الضرورة تقضي الاهتمام بالمشاريع الانمائية والاقتصادية، لأنه لا بقاء للوطن بدون الجنوب ولا مواطنية صحيحة بدون الوفاء للجنوب.

المبدأ السادس

(١) الصهيونية العالمية

هي حركة سياسية هدفت لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وسميت كذلك نسبة إلى جبل صهيون حيث بني هيكل سليمان.

أما داعي الدعاة الصهيونيين فهو الهنغاري هرتسل الذي رأى أن يصفي اليهود ممتلكاتهم في جميع أنحاء العالم ليؤسسوا دولة حديثة، وتابع الانكليزي حاييم ويزمن المساعي واستطاع أن يستصدر من بلفور وزير خارجية بريطانيا وعدا لليهود بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين.

وفتح الانتداب البريطاني أبواب فلسطين للهجرة دون قيود، وساعدهم الانكليز على أخذ الأرض بالإغراء والقوة. وقد استمرت الهجرة اليهودية إلى فلسطين واشتد الضغط العربي وأحيلت القضية إلى هيئة الأمم المتحدة وتمّ تقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية وتدويل منطقة القدس. وثار عرب فلسطين على التقسيم، وقررت الجامعة مساعدتهم، وشنّ اليهود هجمات وحشية على الفلسطينيين الآمنين وعمد اليهود إلى حرب الأعصاب. ولم يلق العرب من اسرائيل سوى التشريد والاضطهاد والتعدي الدائم، وفيها نحو ربع مليون فلسطيني يعاملون معاملة وحشية، وقد هودت اسرائيل كل شيء وهي تحاول أن تقضي على اللغة العربية وعلى الاسلام والتراث والقيم، ومن هنا كانت مؤازرة المقاومة الفلسطينية والتلاحم معها ضرورة للعمق الاستراتيجي لخطنا الجهادي وذلك بالالتفاف الحقيقي حول الثورة الفلسطينية من أجل اقتلاع الوجود الصهيوني.

(٢) اسرائيل خطر فعلي ومستقبلي على لبنان والبلاد العربية

أ ـ الخطر الصهيوني يهدد لبنان تهديداً مباشراً لأنه يطمع بنهر القاسمية وباحتلال الجنوب باعتباره منطقة استراتيجية ومهمة، ويطمع أيضاً بمنابع نهر الأردن وروافده نهر الحاصباني، كما يقوم بدعاية واسعة لتحويل السياح إلى اسرائيل التي تزاحم لبنان بمنتوجاتها وتعزم على تحويل خطوط المواصلات العالمية إليها. والاسرائيليون يحاربون المغتربين اللبنانيين، وذلك عن طريق الصهيونية العالمية التي تحاول الاستيلاء على مؤسساتهم وتبغيض العالم بهم.

ب ـ الخطر الصهيوني على الدول العربية: إن موقع فلسطين الجغرافي يفصل الدول العربية عن بعضها ـ وموقعها الاستراتيجي يهدد العرب في السلم والحرب وهي المنافسة الاقتصادية للدول العربية ناهيك عن تشريد الشعب الفلسطيني، وتدنيسها للمقدسات ومحالفتها مع الاستعمار العالمي الذي يعتبرها رأس جسر له في المنطقة تفتعل التناقضات وتؤجج نار الحرب وتمنع العرب من التقدم.

(٣) الخطر الصهيوني على القيم وعلى الإنسانية كلها

إن المجتمع الاسرائيلي، هو مجتمع يقوم على أساس التعصب الطائفي. الذي هو الاحساس العنصري، وهو أرض خصبه للطغيان في جميع المجالات، لأن القاعدة المحركة للنشاط الإنساني فيها هي قاعدة مادية، هم الناس في هكذا مجتمع، إنماء وزيادة المال، والنمو المتزايد في الانتاج يؤدي إلى التفكير في الأسواق الخارجية وضم أراضٍ جديدة إليها...

والقيم، كل القيم، قد مسخت في اسرائيل فالتعايش قد غدا تفرقة، والمحبة غدت بغضاء والسلام غدا حرباً، والإدمان غدا خوفاً، والعدل تحول إلى ظلم، والوطنية صارت تعصباً وعنصرية وغارات ودمار.

هذه دولة اسرائيل، رغم إدعائها التدين تمثل العنصرية التعصبية والعلمانية الملحدة، التي لا تعتمد في علاقاتها على أساس الايمان بالله والاعتراف بالقيم... وهذه النتائج تهدد القيم والمعاني الانسانية بالخطر الشديد وهذا ما سعت إليه في لبنان لأنها رأت أن تعايش الطوائف فيه يشكل تحدياً لعنصريتها وإلحادها، وإدانة لها...

المبدأ السابع

(١) الحركة لا تصنف المواطنين وتتعاون مع الشرفاء

انطلاقاً من المساواة الفطرية والطبيعية بين الناس في المنشأ والأصل كان الأساس الذي اعتمدته الحركة هو عدم التمييز والتصنيف بين المواطنين في المسؤوليات الاجتماعية وفي الحقوق والوجبات.

والروابط التكوينية روابط راسخة، وهي المكونة للروابط العامة، التي يفترض أن تنبثق من قلب الإنسان وإحساسه واشتراكه مع غيره من المواطنين في المصير، ومن هنا فلا تمييز طائفي ولا اقليمي ولا عنصري (وقد سئل المسيح (عليه الصلاة والسلام) أي الناس أفضل فأخذ قبضتين من تراب وقال أي هاتين أفضل؟ الناس خلقوا من تراب فأكرمهم أتقاهم).

والحركة نتيجة لايمانها بهذه الوحدة الوطنية، والمساواة بين المواطنين، فإنها تمد يدها إلى جميع الأفراد الشرفاء والفئات الشريفة التي تريد بناء الوطن الأفضل وتتعاون على صناعة المستقبل وهذا نابع من ايمانها بجدوى التعاون الايجابي. وتقديرها للكفاءات والمواهب، وإنه لا يجوز عزل أية فئة أو شخص، بل صهر الجميع في بوتقة المصلحة الوطنية.

(٢) الحركة لا طائفية ولا فئوية

إن حركة المحرومين لا تعمل من أجل طائفة معينة، ولا من أجل فئة معينة، فمبادئها ملك للجميع وجهادها لخير الجميع، وهي تفرق بين الالتزام الديني والتعصب الطائفي الذي يعرقل سير تقدم الوطن.

كما إنها ترى طرحها الديني المتقدم هو الكفيل بنزع الصبغة الطائفية

التعصبية عن الدين، وإن الروح الدينية الواقعية هي القادرة على غرس المسمار الأول في نعش الطائفية البغيضة، والفئوية المقيتة.

والحركة لا تعتمد أسلوب الوعظ من فوق ولا أسلوب الجمعيات الخيرية، بل هي حركة تعمل لتهيئة الأرضية الصالحة للتغيير، وبإعداد القوى المساعدة على تحقيق عملية التمويل في الجانب الفكري والمادي والاجتماعي.

وأخيراً

- إن حركة المحرومين هي حركة الجميع
- إنها تتبنى الحاجات
- وتنظر إلى حرمان المواطنين
- وتدرس الحلول
- وتتحرك فوراً لأجلها
- وتناضل إلى جانب المحرومين إلى النهاية
- إنها حركة اللبنانيين الشرفاء جميعاً.
- أولئك الذين يحسون بالحرمان في حاضرهم
- وأولئك الذين يشعرون بالقلق على مستقبلهم
- إنها حركة اللبناني نحو الأفضل.

وأمل بنصرالله

الملحق - ب -

بسم الله الرحمن الرحيم

ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا
فإن حزب الله هو الغالبون

صدق الله العلي العظيم

الرسالة المفتوحة
التي وجهها حزب الله إلى المستضعفين
في لبنان والعالم
مبيناً فيها تصوراته ومنهجه
بمناسبة الذكرى السنوية
الأولى لاستشهاد رمز المقاومة الاسلامية
شيخ الشهداء راغب حرب (رضوان الله عليه)

بتاريخ ٢٦ جماد الأول ١٤٠٥ هـ
الموافق ١٦ شباط ١٩٨٥ م

إهـــداء

* إلى المشعل الذي ازداد تألقاً وضياء فأنار للمستضعفين في لبنان، درب الحياة الحرة الكريمة. وأحرق بوهج دمائه الطاهرة جبروت الكيان الصهيوني واسطورته.

* إلى الرائد الذي صدق أهله. فكان قدوة لهم في الجهاد، ولم يبخل عليهم بروحه حتى قضى شهيداً في سبيل نصرتهم، وشاهدا على ظلم الاستكبار العالمي وغطرسته.

* إلى رمز المقاومة الاسلامية الظافرة والانتفاضة الرائعة التي لا يزال أهلنا يسطرون أروع ملاحمها الحسينية في الجنوب والبقاع الغربي.

* إلى الذي بدد أحلام أمريكا في لبنان، وقاوم الاحتلال الاسرائيلي رافعاً لواء العمل بولاية الفقيه القائد الذي كان يحلو له دائماً أن يصفه بأمير المسلمين عبدالله الخميني..

* إلى شيخ الشهداء راغب حرب (رضوان الله عليه) نهدي في ذكراه السنوية هذه الرسالة المفتوحة إلى المستضعفين في العالم، مثبتين بين ثنايا سطورها الخط السياسي الاسلامي الثوري الذي جسده الشهيد السعيد مع أخوانه الشهداء ليكون نهجاً بيناً ودليلاً واضحاً لكل المجاهدين في لبنان.. سائلين المولى سبحانه وتعالى أن يفرغ علينا صبراً ويثبت أقدامنا وينصرنا على القوم الظالمين..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حزب الله

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وقل الحق من ربكم، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر، أنـا اعددنـا للظالمين ناراً أحـاط بهم سرادقها، وأن يستغيثـوا يغاثـوا بمـاء كـالمهـل يشـوى الوجوه، بئس الشراب وساءت مرتفقاً﴾.

صدق الله العظيم

من نحن وما هي هويتنا؟

أيها المستضعفون الأحرار

إننا أبناء أمة حزب الله في لبنان نحييكم ونخاطب من خلالكم العالم بأسره: شخصيات ومؤسسات، أحزاباً ومنظمات وهيئات سياسية وإنسانية وإعلامية.. ولا نستثني أحداً لأنها حريصون على أن يسمع صوتنا الجميع فيفهموا مقالتنا ويستوعبوا طروحاتنا ويتدارسوا مشروعنا.

(إننا أبناء أمة حزب الله نعتبر أنفسنا جزءاً من أمة الاسلام في العالم، التي تواجه اعتى هجمة استكبارية من الغرب والشرق على السواء) بهدف تفريغها من مضمونها الرسالي الذي أنعم الله به عليها لتكون خير أمة أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر وتؤمن بالله، وبهدف استلاب خيراتها وثرواتها واستثمار طاقاتها وكفاءات أبنائها، والسيطرة على كافة شؤونها..

(إننا أبناء أمة حزب الله التي نصر الله طليعتها في إيران وأسست من جديد نواة دولة الاسلام المركزية في العالم.. نلتزم بأوامر قيادة واحدة حكيمة وعادلة تتمثل بالولي الفقيه الجامع للشرائط، وتتجسد حاضراً بالإمام المسدد آية الله العظمى روح الله الموسوي الخميني دام ظله.. مفجر ثورة المسلمين وباعث نهضتهم المجيدة.

وعلى هذا الأساس فنحن في لبنان لسنا حزباً تنظيمياً مغلقاً، ولسنا إطاراً سياسياً ضيقاً.. بل نحن أمة ترتبط مع المسلمين في كافة أنحاء العالم برباط عقائدي وسياسي متين هو الاسلام الذي أكمل الله رسالته على يد خاتم أنبيائه محمد (ﷺ) وارتضاه للعالمين ديناً يتعبدون به إذ قال في القرآن الكريم:

﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً﴾.

ومن هنا فإن ما يصيب المسلمين في أفغانستان أو العراق أو الفليبيين أو غيرها إنما يصيب جسم أمتنا الاسلامية التي نحن جزء لا يتجزأ منها، ونتحرك لمواجهته إنطلاقاً من واجب شرعي أساساً وفي ضوء تصور سياسي عام تقرره ولاية الفقيه القائد.

أما ثقافتنا فمنابعها الأساسية، القرآن الكريم والسنّة المعصومة والأحكام والفتاوى الصادرة عن الفقيه مرجع التقليد عندنا.. وهي واضحة غير معقدة وميسرة للجميع دون استثناء، ولا يحتاج إلى تنظير أو فلسفة، بل جل ما تحتاجه هو الالتزام والتطبيق..

وأما قدرتنا العسكرية فلا يتخيلن أحد حجمها، وإذ ليس لدينا جهاز عسكري منفصل عن بقية أطراف جسمنا، بل إن كل واحد منّا هو جندي مقاتل حين يدعو داعي الجهاد، وكل واحد منّا يتولى مهمته في المعركة وفقاً لتكليفه الشرعي في إطار العمل بولاية الفقيه القائد.. والله هو من ورائنا يؤيدنا برعايته ويلقي الرعب في قلوب أعدائنا وينصرنا عليهم بنصره العزيز المؤزر.

العالم المستكبر متفق على حربنا

أيها المستضعفون الأحرار:

إن دول العالم المستكبر الظالم في الغرب والشرق قد اجتمعوا على محاربتنا وراحوا يحرضون عملاءهم ضدنا يحاولون تشويه سمعتنا وافتراء الأكاذيب علينا... (في محاولة خبيثة للفصل بيننا وبين المستضعفين الطيبين، وفي سعي حثيث لتقزيم ومسخ الانجازات المهمة والكبرى على مستوى مواجهتنا لأمريكا وحلفائها...

لقد حاولت امريكا عبر عملائها المحليين أن توحي للناس بأن من قضى

على غطرستها في لبنان وأخرجها ذليلة خائبة وسحق مؤامرتها على المستضعفين في هذه البلاد، هم ليسوا إلاّ حفنة من المتعصبين الإرهابيين الذين لا شأن لهم إلاّ بتفجير محلات الخمور والقمار وآلات اللهو وغير ذلك. .

ولكن كنّا على يقين بأن مثل هذه الايحاءات لن تخدع امتنا لأن العالم بأسره يعلم أن من يفكر بمواجهة امريكا والاستكبار العالمي لا يلجأ إلى مثل هذه الأعمال الهامشية التي تشغله بالذيل عن الرأس. .).

امريكا وراء كل مصائبنا

(إننا متوجهون لمحاربة المنكر من جذوره. . . وأول جذور المنكر امريكا. . ولن تنفع كل المحاولات لجرنا إلى ممارسات هامشية إذا ما قيست بالمواجهة مع امريكا. .

فالإمام الخميني القائد أكد ولمرات عديدة أن امريكا هي سبب كل مصائبنا وهي أم الخبائث. . ونحن إذ نحاربها فلا نمارس إلاّ حقنا المشروع في الدفاع عن إسلامنا وعزة امتنا).

إننا نعلن بصراحة ووضوح إننا أمة لا تخاف إلاّ الله ولا ترتضي الظلم والعدوان والمهانة. . وإن امريكا وحلفاءها من دول حلف شمال الأطلسي، والكيان الصهيوني الغاصب لأرض فلسطين الاسلامية المقدسة، كل هؤلاء قد مارسوا ويمارسون العدوان علينا باستمرار ويعملون على إذلالنا باستمرار. . . ولذا فإننا في حالة تأهب مستمر ومتصاعد من أجل رد العدوان والدفاع عن الدين والوجود والكرامة.

لقد هاجموا بلادنا ودمروا قرانا وذبحوا أطفالنا وهتكوا حرماتنا، وسلطوا على رقابنا جلادين مجرمين ارتكبوا مجازر رهيبة بحق أمتنا، ولا يزالون يدعمون هؤلاء الجزارين حلفاء اسرائيل، ويمنعوننا من تقرير مصيرنا بمحض اختيارنا.

إن قنابلهم كانت تتساقط على أهلنا كالمطر أثناء الاجتياح الصهيوني

لبلادنا ومحاصرة بيروت. . وطائراتهم كانت تغير بشكل متواصل في الليل والنهار على المدنيين من أهلنا وعلى أطفالنا ونسائنا وجرحانا. . وكانت مناطق الكتائبيين العملاء آمنة من قصف العدو ومركزاً لتوجيه وارشاد قواته. .

وكنا نستصرخ ضمير العالم آنذاك فلم نسمع له حساً ولم نجد له أثراً. . .

هذا الضمير الذي افتقدناه أيام المحنة هو نفسه كان مستنفراً ويقظاً يوم حوصر الكتائبيون المجرمون في مدينة زحلة البقاعية، ويوم حوصر المتحالفون مع اسرائيل في دير القمر الشوفية. . فهالنا الأمر وأيقنا أن هذا الضمير العالمي لا يهتز إلّا بناء لطلب الأقوياء واستجابة لمصالح الاستكبار. .

لقد ذبح الاسرائيليون والكتائبيون عدة آلاف من آبائنا وأطفالنا ونسائنا وإخواننا في صبرا وشاتيلا خلال ليلة واحدة فلم يصدر عن أية منظمة أو هيئة دولية أي استنكار أو شجب عملي لهذه المجزرة البشعة التي ارتكبت بتنسيق مع القوات الأطلسية التي غادرت قبل أيام بل ساعات، المخيمات التي قبل المنهزمون أن يضعوها تحت حماية الذئب استجابة لمناورة الثعلب الأمريكي فيليب حبيب.

وجاءت هذه الاعتداءات المجرمة لتؤكد ما ورد في معتقداتنا الثابتة أنه («ولتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا، اليهود والذين اشركوا»).

لا خيار لنا إلّا المواجهة

(وعلى هذا الأساس رأينا أن العدوان لا يرد إلّا بالتضحيات. . . والكرامة لا تكون إلّا ببذل الدماء، والحرية لا تعطى وإنما تسترد ببذل المهج والأرواح. .

فآثرنا الدين والحرية والكرامة على العيش الذليل والخضوع المستمر لأمريكا وحلفائها وللصهاينة وحلفائهم الكتائبيين. . وانتفضنا لتحرير بلادنا وطرد المستعمرين والغزاة منها وتقرير مصيرنا بأيدينا).

ولم يكن بوسعنا أن نصبر أكثر مما صبرنا عليه، فمحنتنا تجاوزت من السنين عشراً ولم نر إلا كل طامع أو متملق أو عاجز. .

تنسيق صهيوني كتائبي

- مئة ألف ضحية هو العدد التقريبي لجرائم امريكا واسرائيل والكتائب فينا. . .

- تهجير لنصف مليون مسلم تقريباً وتدمير شبه كامل لاحيائهم في النبعة وبرج حمود والدكوانة وتل الزعتر وسبنيه وحي الغوارنة وبلاد جبيل التي لا يزال من تبقى من أهلنا فيها يتعرضون للمحنة دون أن تتحرك هيئة عالمية واحدة لانقاذهم. .

- واحتلال صهيوني استمر في اغتصابه لأراضي المسلمين حتى وصل إلى احتلال لأكثر من ثلث مساحة لبنان (بتنسيق مسبق واتفاق كامل مع الكتائبيين الذين استنكروا محاولات التصدي للقوات الغازية. . وشاركوا في تنفيذ بعض خطط اسرائيل ليكملوا مشروعها ويعطوها ما تريد ثمناً لايصالهم إلى رئاسة الحكم.

وهكذا كان فلقد وصل الجزار بشير الجميل إلى سدة الرئاسة مستعيناً باسرائيل والنفطيين العرب وبالزعماء المستزلمين للكتائب من نواب المسلمين وأثر محاولة متقنة لتجميل صورته البشعة في إطار غرفة عمليات سميت «بلجنة الانقاذ» ولم تكن إلاّ جسراً امريكياً ـ اسرائيلياً عبر عليه الكتائبيون باتجاه التسلط على رقاب المستضعفين).

لكن شعبنا لم يستطع الصبر على هذه المهانة، فأباد أحلام الصهاينة وحلفائهم. . إلاّ أن امريكا أصرت على حماقتها فأوصلت امين الجميل لخلافة أخيه المقبور وكانت أول انجازاته تدمير منازل المهجرين والاعتداء على مساجد المسلمين وإعطاء الأوامر للجيش بقصف أحياء الضاحية المستضعفة على أهلها

واستدعاء قوات حلف الأطلسي للاستعانة بهم علينا وتوقيع اتفاقية ١٧ أيار المشؤوم الذي يجعل من لبنان محمية اسرائيلية ومستعمرة امريكية.

اعداؤنا الأساسيون

ولم يستطع شعبنا أن يتحمل كل هذه الخيانة فقرر مواجهة أئمة الكفر امريكا وفرنسا واسرائيل. ونفذ بحقهم أول عقوبة لهم في ١٨ نيسان، ثم في ٢٩ تشرين أول ١٩٨٣ وكان قد بدأ حرباً حقيقية ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي ارتقى خلالها إلى مستوى تدمير مركزين أساسيين لحكامه العسكريين، وصعد من مقاومته الاسلامية شعبياً وعسكرياً حتى ارغم العدو على اتخاذ قرار بالفرار المرحلي وهو قرار تضطر إليه اسرائيل لأول مرة في تاريخ ما سمي بالصراع العربي - الاسرائيلي.

(وللحقيقة نعلن أن أبناء أمة حزب الله باتوا الآن يعرفون أعداءهم الأساسيين جيداً في المنطقة: اسرائيل، امريكا، فرنسا والكتائب).

أهدافنا في لبنان

وهم الآن في حالة مواجهة متصاعدة ضدهم حتى تتحقق الأهداف التالية:

(- تخرج اسرائيل نهائياً من لبنان كمقدمة لإزالتها نهائياً من الوجود وتحرير القدس الشريف من براثن الاحتلال.

- تخرج أمريكا وفرنسا وحلفاؤهما نهائياً من لبنان وينتهي اي نفوذ لاية دولة استعمارية في البلاد.

- يرضخ الكتائبيون للحكم العادل ويحاكموا جميعاً على الجرائم التي ارتكبوها بحق المسلمين والمسيحيين بتشجيع من امريكا واسرائيل.

- يتاح لجميع أبناء شعبنا أن يقرروا مصيرهم ويختاروا بكامل حريتهم شكل نظام الحكم الذي يريدونه، علماً بأننا لا نخفي التزامنا بحكم الاسلام وندعو

الجميع إلى اختيار النظام الإسلامي الذي يكفل وحده العدل والكرامة للجميع ويمنع وحده أية محاولة للتسلل الاستعماري إلى بلادنا من جديد).

أيها الأصدقاء

إذا.. هذه هي أهدافنا في لبنان وهؤلاء هم اعداؤنا، أما اصدقاؤنا فهم كل الشعوب المستضعفة في العالم، وهم كل من يحارب اعداءنا ويحرص على عدم الاساءة إلينا.. أفراداً كانوا أو أحزاباً أو منظمات.. وإننا نتوجه إليهم ونخصهم بهذا الخطاب فنقول:

(أيها المحازبون والمنظمون أينما كنتم في لبنان وأياً كانت أفكاركم.. إننا متفقون وإياكم على أهداف كبيرة ومهمة.. تتمثل في ضرورة إسقاط الهيمنة الامريكية على البلاد.. وطرد الاحتلال الصهيوني الجاثم على رقاب العباد.. وضرب كل محاولات التسلط الكتائبي على شؤون الحكم والإدارة.. وإن كنّا نختلف في أساليب المواجهة ومستوى المواجهة..

فتعالوا نترفع عن التخاصم فيما بيننا على الأمور الصغيرة ونفتح أبواب التنافس واسعة أمام تحقيق الأهداف الكبيرة..)

فليس مهماً أن يسيطر حزب على شارع، وإنما المهم أن تتفاعل الجماهير مع هذا الحزب..

وليس المهم أن تكثر الاستعراضات العسكرية على المواطنين.. بل المهم أن تكثر العمليات ضد اسرائيل..

وليس المهم أن نصيغ البيانات وندعو إلى مؤتمرات، بل المهم أن نجعل من لبنان مقبرة للمشاريع الاميركية..

(إنكم تحملون أفكاراً ليست من الاسلام.. وليس في هذا ما يحول بيننا وبين التعاون معكم من أجل هذه الأهداف..) خصوصاً إننا نشعر بأن الدوافع التي تحرضكم من أجل النضال هي دوافع اسلامية في الأصل، منشؤها الظلم

اللاحق بكم من الطاغوت، والاستضعاف الذي يمارس عليكم من قبله.. وهذه الدوافع أن تشكلت بأفكار غير إسلامية فلا بدّ أن تعود إلى جوهرها حين ترون الاسلام الثوري هو الذي يتصدى لقيادة الصراع، ولمقاومة الظلم والاستكبار..

(على إننا لا نرتضي منكم تحرشاً ولا استفزاز ولا اعتداءات على أمننا وكرامتنا، ونلتزم معكم بمعالجة أي التباس بالتي هي أحسن أولاً، ونحرص على أن لا تشغلونا بما يعيق تحركنا لأهدافنا).

(وستجدونا حريصين على الانفتاح عليكم وستزداد العلاقة معكم كلما ازداد التقارب الفكري فيما بيننا وبينكم وكلما شعرنا باستقلالية قراركم - وكلما اقتضت مصلحة الاسلام والمسلمين تعزيز هذه العلاقة وتطويرها).

أيها المحازبون المستضعفون.

أنتم ممن قصدتم الحق فأخطأتموه.. وليس من قصد الحق فأخطأه كمن قصد الباطل فأصابه..

ولذا فإننا نمد أيدينا إليكم ونقول لكم مخلصين «يا قومنا أجيبوا داعي الله» و«استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم».

نلتزم بالاسلام ولا نفرضه بالقوة

أيها المستضعفون الأحرار

إننا أمة التزمت برسالة الاسلام وأحبت للمستضعفين وللناس كافة أن يتدارسوا هذه الرسالة السماوية لأنها تصلح لتحقيق العدل والسلام والطمأنينة في العالم..

والله تعالى ربنا يقول: **﴿لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغيّ فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم، الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور والذين كفروا**

اولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات اولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾.

(ولذا فإننا لا نريد أن نفرض الاسلام على أحد، ونكره أن يفرض الأخرون قناعاتهم وأنظمتهم علينا، ولا نريد أن يحكم الاسلام في لبنان بالقوة. كما تحكم المارونية السياسية الآن).

لكننا نؤكد أننا مقتنعون بالاسلام عقيدة ونظاماً، فكراً وحكماً، وندعو الجميع إلى التعرف عليه والاحتكام إلى شريعته، كما ندعوهم إلى تبنيه والالتزام بتعاليمه على المستوى الفردي والسياسي والاجتماعي.

وإذا ما أتيح لشعبنا أن يختار بحريته شكل نظام الحكم في لبنان فإنه لن يرجح على الاسلام بديلاً.

(ومن هنا فإننا ندعو إلى اعتماد النظام الاسلامي على قاعدة الاختيار الحر والمباشر من قبل الناس، لا على قاعدة الفرض بالقوة كما يخيل للبعض.

ونعلن أننا نطمح أن يكون لبنان جزءاً لا يتجزأ من الخارطة السياسية المعادية لأمريكا والاستكبار العالمي وللصهيونية العالمية، والتي يحكمها الاسلام وقيادته العادلة..

وهذا الطموح هو طموح أمة وليس طموح حزب، واختيار شعب لا اختيار عصابة).

الحد الأدنى لطموحنا في لبنان

وعلى هذا الأساس فإن الحد الأدنى الذي يمكن أن نقبل به على طريق تحقيق هذا الطموح المكلفين بالسعي لتحقيقه شرعاً، هو:

(إنقاذ لبنان من التبعية للغرب أو للشرق وطرد الاحتلال الصهيوني من أراضيه نهائياً واعتماد نظام يقرره الشعب، بمحض اختياره وحريته).

لماذا نواجه النظام القائم؟

هذه هي رؤيتنا وتصوراتنا عمّا نريده في لبنان، وعلى ضوء هذه الرؤية والتصورات نواجه النظام القائم لاعتبارين أساسيين:

١ - (لكونه صنيعة الاستكبار العالمي وجزء من الخارطة السياسية المعادية للإسلام.

٢ - لكونه تركيبة ظالمة في أساسها لا ينفع معها أي إصلاح أو ترقيع بل لا بدّ من تغييرها من جذورها «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون»).

موقفنا من المعارضة

وفي ضوء الاعتبارين الآنفين نحدد موقفنا من أية معارضة للنظام اللبناني...

(فنعتبر أن كل معارضة تتحرك ضمن خطوط حمر فرضتها القوى المستكبرة هي معارضة شكلية لا بدّ وأن تلتقي في نهاية المطاف مع النظام القائم...

وكل معارضة تتحرك ضمن دائرة الحفاظ والحرص على الدستور المعمول به حالياً، وتلتزم عدم إجراء أي تغيير أساسي في جذور النظام، هي معارضة شكلية أيضاً لا تحقق مصلحة الجماهير المستضعفة.

وكذلك فإن كل معارضة تتحرك في المواقع التي يريدها النظام أن تتحرك من خلالها، هي معارضة وهمية ليست إلاّ لخدمة النظام.

ومن ناحية أخرى، فإن كل طرح للإصلاح السياسي على ضوء النظام الطائفي العفن لا يعنينا فيه شيء، تماماً كما لا يعنينا تشكيل أية حكومة أو اشتراك أية شخصية في أية وزارة تمثل جزءاً من النظام الظالم).

كلمات برسم المسيحيين في لبنان

أيها المستضعفون الشرفاء

إننا نتوجه من خلالكم بكلمات قليلة نضعها برسم المسيحيين في لبنان وبرسم الموارنة على وجه الخصوص.

إن السياسة التي ينتهجها زعماء المارونية السياسية من خلال «الجبهة اللبنانية» و«القوات اللبنانية» لا يمكن أن تحقق السلام والاستقرار للمسيحيين في لبنان لأنها سياسة قائمة على العصبية والامتيازات الطائفية والتحالف مع الاستعمار واسرائيل...

ولقد أثبتت المحنة اللبنانية أن الامتيازات الطائفية كانت سبباً رئيسياً من أسباب الانفجار الكبير الذي قوض البلاد، وإن التحالف مع امريكا وفرنسا واسرائيل لم يجد نفعاً للمسيحيين يوم احتاجوا لدعم هؤلاء...

ثم أن الأوان قد آن ليخرج المسيحيون المتعصبون من نفق الولاء الطائفي ومن أوهام الاستئثار بالامتيازات على حساب الآخرين، وأن يستجيبوا لدعوة السماء فيحتكموا إلى العقل بدل السلاح وإلى القناعة بدل الطائفة.

إننا على يقين بأن رسول الله المسيح (عليه الصلاة والسلام) براء من المجازر التي ارتكبها الكتائبيون باسمه وباسمكم.. وبراء من السياسة الحمقاء التي يعتمدها زعماؤكم للتحكم بنا وبكم...

كما وأن رسول الله محمد (ﷺ) هو براء أيضاً ممن يحسب على المسلمين ممن لا يلتزمون بشرع الله ولا يسعون إلى تطبيق أحكامه علينا وعليكم...

فإذا ما راجعتم حساباتكم وعرفتم أن مصلحتكم هي ما تقررونه أنتم بمحض اختياركم لا ما يفرض عليكم بالحديد والنار، حينئذٍ نجدد دعوتنا لكم استجابة لقول الله تعالى: **﴿قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم إلّا نعبد إلّا الله ولا نشرك به شيئاً، ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من**

دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون﴾

يا مسيحيي لبنان. . .

(إن كان كبر عليكم أن يشاركم المسلمون في بعض شؤون الحكم. . . فإنه والله كبر علينا ذلك أيضاً، لأنهم يشاركون في حكم ظالم لنا ولكم. . . وغير قائم على أحكام الدين ولا على أسس الشريعة التي اكتملت بخاتم النبيين. . .)

وإن كنتم تريدون عدلاً، فمن أولى من الله بالعدل؟ وهو الذي أنزل من السماء رسالة الاسلام على امتداد بعثات الأنبياء من أجل أن يحكموا بين الناس بالقسط ويأخذوا لكل ذي حق حقه. . .

وإن كان أحد قد ضللكم وعظم لكم الأمور وخوفكم أن ينالكم منّا ردود فعل على ما ارتكبه الكتائبيون من جرائم بحقنا، فهذا ما لا مبرر لكم فيه أبداً، إذ أن المسالمين منكم لا زالوا يعيشون بيننا دون أن يعكر صفوهم أحد. . .

(وإن كنّا نقاتل الكتائبيين فلأنهم يشكلون حاجزاً أمام رؤيتكم للحقيقة ويصدونكم عن سبيل الله ويبغونها في الأرض عوجاً بغير حق وقد استكبروا وعتوا عتواً كبيراً. . .

وإننا نريد لكم الخير وندعوكم إلى الاسلام لتسعدوا في الدنيا والآخرة، فإن أبيتم فمالنا عليكم من سبيل إلاّ أن تحفظوا عهودكم مع المسلمين ولا تشاركوا في العدوان عليهم).

أيها المسيحيون. . .

حرروا أفكاركم من رواسب الطائفية البغيضة، وجردوا عقولكم من أسر التعصب والانغلاق، وافتحوا بصائركم على ما ندعوكم إليه من الاسلام ففيه نجاتكم وسعادتكم وخير الدنيا والآخرة. . .

ودعوتنا هذه نضعها برسم كل المستضعفين من غير المسلمين، أما المتنسبون للاسلام طائفياً فندعوهم للالتزام بالاسلام عملياً، والترفع عن

العصبيات التي يمقتها الدين...

ونؤكد للجميع بأن هذا العصر هو عصر انتصار الاسلام والحق، وهزيمة الكفر والباطل... فالتحقوا بركب الحق قبل أن يأتي يوم يعض الظالم على يديه، يقول يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلاً، يا ليتني لم اتخذ فلاناً خليلاً، لقد أضلني عن الذكر بعد إن جاءني وكان الشيطان للإنسان خذولاً..

قصتنا مع الاستكبار العالمي

أيها المستضعفون الشرفاء...

وأما قصتنا مع الاستكبار العالمي فنوجزها لكم بهذه الكلمات إننا نعتقد أن صراع المبادىء بين امريكا والاتحاد السوفياتي قد ولى منذ زمن بعيد وإلى غير رجعة... فلقد أخفق الطرفان في تحقيق السعادة للبشرية لأن الفكرة التي قدماها للناس وإن اختلفت من حيث الشكل إلى رأسمالية وشيوعية.... إلا إنها التقت في المضمون المادي وقصرت عن علاج مشاكل الإنسانية.

(فلا الرأسمالية الغربية ولا الاشتراكية الشرقية نجحتنا في إرساء قواعد المجتمع العادل والمطمئن، ولا استطاعتا أن تحققا التوازن بين الفرد والمجتمع ولا بين الفطرة البشرية والمصلحة العامة...).

وتوصل الطرفان إلى إقرار واعتراف متبادل بهذه الحقيقة، وأدركا أنه لم يعد من مجال للصراع الفكري فيما بين المعسكرين... وانعطفا سوياً إلى الصراع حول النفوذ والمصالح مستترين أمام الرأي العام وراء الاختلاف في المبادىء...

(وفي ضوء هذا الفهم فإننا نرى أن الصراع الفكري بين المعسكرين قد طوى نهائياً، وحل محله صراع المصالح والنفوذ بين دول العالم المستكبر التي يتزعمها اليوم امريكا والاتحاد السوفياتي...

وعلى هذا الأساس فالبلدان المستضعفة باتت هي محكم الصراع، والشعوب المستضعفة أصبحت وقوده. . .

ونحن إذ نعتبر الصراع بين الجبارين ناتجاً طبيعياً للمضمون المادي الذي يدفع كلاً منهما. . إلاّ أننا لا نستطيع أن نقبل بهذا الصراع على حساب مصالح المستضعفين وبلادهم ونواجه كل أطماع وتدخل في شؤوننا. .

وفي الوقت الذي ندين فيه جرائم امريكا في فيتنام وايران ونيكاراغوا وغرينادا وفلسطين ولبنان وغيرهما. . . ندين أيضاً الغزو السوفياتي لافغانستان، والتدخل في شؤون ايران، ودعم العدوان العراقي وغير ذلك. . .

(أما في لبنان ومنطقة فلسطين، فإننا معنيون بمواجهة امريكا بشكل رئيسي لأنها صاحبة النفوذ الأقوى بين دول الاستكبار العالمي، وكذلك اسرائيل زبيبة الصهيونية العالمية. . . ومن ثم فإننا معنيون بمواجهة حلفاء امريكا من دول حلف شمال الأطلسي التي تورطت في مساعدة امريكا ضد شعوب المنطقة. . . ونحذر الدول التي لم تتورط بعد، من الانجرار إلى خدمة المصالح الأمريكية على حساب حرية أمتنا ومصالحها. .)

اسرائيل يجب أن تزول من الوجود

أما اسرائيل فنعتبرها رأس الحربة الامريكية في عالمنا الاسلامي. . . . وهي عدو غاصب تجب محاربته حتى يعود الحق المغصوب إلى أهله. . . .

وهذا العدو يشكل خطراً كبيراً على مستقبل أجيالنا ومصير أمتنا خصوصاً أنه يحمل فكرة استيطانية توسعية بدأ تطبيقها في فلسطين المحتلة ويحاول التمدد والتوسع ليبني دولة اسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل. . .

وصراعنا مع اسرائيل الغاصبة ينطلق من فهم عقائدي وتاريخي مؤداه أن هذا الكيان الصهيوني عدواني في نشأته وتكوينه وقائم على أرض مغصوبة وعلى حساب حقوق شعب مسلم. . .)

ولذا فإن مواجهتنا لهـذا الكيان يجب أن تنتهي بـإزالته من الـوجود، ومن هنا فإننا لا نعترف بـأي اتفاق لـوقف إطلاق النـار ضده، أو أيـة اتفاقيـة هدنـة معه، أو أية معاهدة سلام منفردة أو غير منفردة.

(ونـدين بشدة كل مشاريع الوسـاطة بيننـا وبين اسرائيـل ونعتبر الـوسطاء طرفاً معـادياً لأن وسـاطتهم لن تخدم إلاّ الاقـرار بشرعية الاحتـلال الصهيـوني لفلسطين..

وعلى هذا الأساس نرفض معاهدة كمب ديفيـد، ونرفض مشروع فهـد، ومشروع فـاس، ومشروع ريغـان، ومشروع بـريجنيف، والمشروع الفـرنسي - المصري، وكل مشروع يتضمن اعترافاً ولو ضمنياً بالكيان الصهيوني).

ونسجل في هذا السياق إدانتنا لكل الدول والمنظمات المنحرفـة التي تلهث وراء الحلول الاستسـلامية مـع العدو وتقبـل «بمقايضـة الأرض بالسـلام» ونعتبر ذلك خيانة لدماء الشعب الفلسطيني المسلم ولقضية فلسطين المقدسة.

ومن جهة أخرى فـإن الدعـوة اليهوديـة التي اطلقت أخيراً لـلاستيطان في جنوب لبنان، وكـذلك هجـرة اليهود الأثيـوبيـين وغـيرهم إلى داخـل فلسـطين المحتلة، ننـظر إليها عـلى إنها جـزء من المشروع الاسرائيـلي التـوسعي في العـالم الاسـلامي... ومؤشر فعلي عـلى الخطر النـاجم من الاعتراف بهـذا الكيـان أو التعايش معه...

المقاومة الاسلامية المتصاعدة

وحين نتحدث عن اسرائيل الغاصبة لا بدّ أن نتوقف عند ظاهرة المقـاومة الاسـلامية التي انـطلقت من المناطق اللبنـانيـة المحتلة (لتفـرض تحـولاً تـاريخياً وحضارياً جديداً على مجرى الصراع ضد العدو الصهيوني...)

فـالمقـاومـة الاسـلاميـة المشرفـة التي سـطرت ولا تـزال، أروع المـلاحم والبـطولات ضد قـوات الغزو الصهيـوني، وحطمت بـإيمان مجاهديهـا اسـطورة

اسرائيل التي لا تقهر، واستطاعت أن توقع الكيان الغاصب في مأزق حقيقي من جراء الاستنزاف اليومي له عسكرياً وبشرياً واقتصادياً اضطر قادته أن يعترفوا بقساوة المواجهة التي يلقونها على أيدي المسلمين. . .

(هذه المقاومة الاسلامية لا بدّ أن تتواصل وتنمو وتتصاعد بعون الله تعالى، وأن تلقى من المسلمين جميعاً في كافة أقطار العالم كل الدعم والتأييد والمساندة والمشاركة حتى نستطيع أن نحتث الجرثومة السرطانية ونقتلعها من الوجود. .).

(وإذ نصرّ على تأكيد اسلاميتها فإنما يكون ذلك انسجاماً منّا مع واقعها الذي يبدو واضحاً أنه اسلامي في الدافع والهدف والمسلك وعمق المواجهة. . . وهذا لا يلغي وطنيتها أبداً بل يؤكدها. . على العكس مما لو طمست اسلاميتها فإن وطنيتها تصبح هشة إلى حد كبير. . .).

نداء من أجل مشاركة اسلامية واسعة

إننا ننتهز الفرصة لنوجه نداءً حاراً إلى كافة أبناء المسلمين في العالم ندعوهم من خلاله إلى مشاركة أخوانهم في لبنان بشرف القتال ضد الصهاينة المحتلين، أما مباشرة أو من خلال دعم المجاهدين ومساعدتهم. . . ذلك أن مقاتلة اسرائيل هي مسؤولية كل المسلمين في كافة الأقطار والمناطق وليست مسؤولية أبناء جبل عامل والبقاع الغربي وحدهم. . .

لقد استطاعت المقاومة الاسلامية بدماء شهدائها وجهاد أبطالها أن ترغم العدو ولأول مرة في تاريخ الصراع ضده، على اتخاذ قرار بالتراجع والانسحاب من لبنان. . . دون أي تأثير امريكي أو غيره، بل على العكس تماماً. . . (فإن قرار الانسحاب الاسرائيلي أظهر قلقاً امريكياً حقيقياً وشكل نقطة انعطاف تاريخية في مجرى الصراع ضد الصهاينة الغاصبين).

وأثبت المجاهدون. . . من خلال مقاومتهم الاسلامية التي شاركت فيها

النساء حيث سلاحها الحجارة والزيت المغلي، والأطفال حيث سلاحهم الصراخ والقبضات العارية.. والشيوخ حيث سلاحهم الجسد الضعيف والعصا الغليظة.. والشباب حيث سلاحهم البندقية والإرادة الصلبة المؤمنة... (هؤلاء جميعاً أثبتوا أن الأمة إذا ما تركت تدير أمرها بحريتها قادرة على أن تصنع المعجزات وتغير المتوهم من الأقدار).

سياسة الارتزاق الحكومي والتفاوض الخياني

(ونتوقف قليلاً عند الاستعراضات الحكومية التي تبرز في المواسم محاولة أن توهم الناس بمشاركة الحكم في دعم المقاومة ضد الاحتلال لنعلن بوضوح.

أن الدعم الاعلامي والكلامي بات شعبنا يمجه ويحتقر أصحابه.. وإن صدرت بعض التصريحات عن بعض أركان الحكم القائم، فلا يتوهمن أحد أن الجماهير في غفلة عن أن هذه التصريحات لا تمثل موقف الحكم برمته خصوصاً وإن الحكم ليس في وارد أن يزج جيشه لينال شرف المشاركة في التحرير...)

أما الدعم المالي للمقاومة فليس ذا قيمة إذ لم يصل إلى أيدي المجاهدين سلاحاً وذخيرة ونفقات قتال وما شابه...

(وإن شعبنا يرفض سياسة الارتزاق على حساب المقاومة وسيأتي يوم يحاكم فيه كل الذين تاجروا بدماء الشهداء الأبطال وبنوا لأنفسهم أمجاداً على حساب جروح المجاهدين...).

(ولا يمكننا إلّا أن نؤكد بأن سياسة التفاوض مع العدو، وهي خيانة كبرى للمقاومة التي يدعي النظام دعمها وتأييدها... وإن أصرار الحكم على دخول المفاوضات مع العدو لم يكن إلّا مؤامرة تستهدف الاعتراف بشرعية الاحتلال الصهيوني ومنحه امتيازاً على ما ارتكبه من جرائم بحق المستضعفين في لبنان..)

ونقول استطراداً... إن المقاومة الاسلامية التي أعلنت رفضها الالتزام

بـأية نتيجـة تصـدر عن المفـاوضـات، تؤكـد عـلى استمـرار الجهـاد حتى جـلاء الصهاينة عن المناطق المحتلة كمقدمة لإزالتهم من الوجود. . .

القوات الدولية ـ والدور المشبوه

وإن القوات الدوليـة التي يسعى الاستكبار العـالمي لإحلالهـا على أراضي المسلمين في المناطق التي سينسحب منها العدو بحيث تشكل حاجزاً أمنياً يعـرقل تحرك المقاومـة ويحفظ أمن اسرائيل وقـواتها الغـازية. . . . (هي قـوات متواطئـة ومرفوضة. . . وقد نضطر إلى معاملتها كما نعامل قوات الغزو الصهيوني على حد سواء. . .).

وليعلم الجميـع أن التزامـات النظام الكتـائبي المفـروض، (لا تلزم بـأي شكل من الأشكال مجاهدي المقاومة الاسلامية) وعـلى الدول أن تفكـر ملياً قبـل أن تتورط في المستنقع الذي غرقت فيه اسرائيل. . .

أنظمة الانهزام العربي

وأمـا الأنظمـة العربيـة المتهافتـة على الصلح مـع العدو الصهيـوني، فهي أنظمة عاجزة وقاصرة عن مواكبـة طموح الأمـة وتطلعـاتها. . . ولا تستـطيع أن تفكر بمواجهة الكيان الصهيـوني الغاصب لفلسـطين لأنها نشأت في ظـل وصايـة استعمارية كان لها الدور الأكبر في تكوين هذه الأنظمة المهترئة. .

إن بعض الحكام الرجعيين خصوصاً في الدول النفـطية، لا يتـورعون أن يجعلوا من بلدانهم قواعد عسكرية لأمريكا وبريطانيـا، ولا يخجلون من الاعتماد عـلى خبراء أجـانب يعينونهم في منـاصب رسمية عليـا، وينفذون مـا تقـرره لهم دوائـر «البيت الأبيض» من سياسـة تهريب الـثروات وتوزيعهـا على المستعمـرين بأساليب شتى.

ويـدّعي بعضهم أنه حـامي الشريعة الاسـلاميـة ليغـطي خيـانتـه وليـبرر

استسلامه لإرادة امريكا، وفي الوقت نفسه يعتبر عبور كتاب اسلامي ثوري واحد إلى بلاده أمراً محرماً وممنوعاً...

ونتيجة لسياسة الانهزام التي تتبعها هذه الأنظمة الرجعية تجاه اسرائيل، فقد استطاعت هذه الأخيرة أن تقنع الكثيرين منها بأنها أصبحت أمراً واقعاً، لا مجال لعدم الاعتراف بها فضلاً عن الاقرار بضرورة الالتزام بتوفير أمنها...

وسياسة الانهزام هذه هي التي شجعت السادات المقبور أن يرتكب خيانته الكبرى فيبادر إلى مصالحة اسرائيل وتوقيع معاهدة الذل معها...

وسياسة الانهزام هذه هي التي تحكم الآن تحرك مجلس التعاون الخليجي ومحور الأردن ـ مصر والعراق والمنظمة العرافتية....

وسياسة الانهزام أمام امريكا هي التي توجه موقف الحكام الرجعيين من الحرب العدوانية المفروضة على جمهورية الاسلام في ايران... وتقف وراء الدعم غير المحدود لصدام العميل، على مستوى التمويل والتموين الاقتصادي والعسكري ظناً منهم أن النظام التكريتي المتصهين يمكنه أن يقضي على الثورة الاسلامية ويمنع من انتشار وهجها الثوري ومفاهيمها. وسياسة الانهزام هذه هي التي تدفع الأنظمة الرجعية إلى تجهيل الناس وتمييعهم وتذويب شخصيتهم الاسلامية وقمع أي تحرك إسلامي مناهض لامريكا وحلفائها في بلادهم، كما إنها هي التي تدفعها إلى الخوف من يقظة المستضعفين ومنعهم من التدخل في شؤون السياسة لما في ذلك من خطر كبير على بقاء تلك الأنظمة ناتج عن وعي الشعوب على فساد حكوماتها وارتباطاتها المشبوهة، وعن تعاطف هذه الشعوب مع حركات التحرر في كافة أنحاء العالم الاسلامي والعالم...

(إننا نجد في الأنظمة العربية الرجعية ما يشكل حاجزاً أمام تنامي وعي الشعوب الاسلامية ووحدتها. ونعتبرها مسؤولة عن عرقلة المحاولات التي تستهدف إبقاء الجرح مفتوحاً والصراع مستمراً مع العدو الصهيوني...).

وأملنا كبير بالشعوب المسلمة التي بدأت تبدي تذمرها بوضوح في معظم

البلاد الاسلامية واستطاعت أن تتسلل إلى عالم الثورات لتستفيد من تجاربها وخصوصاً من الثورة الاسلامية الظافرة... وسيأتي اليوم الذي تتساقط فيه هذه الأنظمة الهشة أمام قبضات المستضعفين كما تساقط عرش الطاغوت في ايران.

ولا بدّ ونحن نخوض معركة شرسة ضد اميركا واسرائيل ومخططاتهما في المنطقة، إلاّ أن نحذر هذه الأنظمة الرجعية من العمل بالشكل المعاكس لتيار الأمة الناهض والمقاوم للاستعمار والصهيونية، وعليها أن تتعلم من المقاومة الاسلامية في لبنان دروساً كبيرة في الاصرار على مقاتلة العدو حتى الحاق الهزيمة به.

(كما إننا نحذر هذه الأنظمة من التورط بمشاريع استسلام جديدة، وبمشاريع عدوانية تستهدف الثورة الاسلامية الفتية.. لأن ذلك سيؤول بأقطاب هذه الأنظمة إلى نفس المصير الذي لاقاه أنور السادات ومن قبله نوري السعيد وغيرهما).

جبهة عالمية للمستضعفين

ونتوجه إلى كافة الشعوب العربية والاسلامية لنعلن لها أن تجربة المسلمين في إيران الاسلام لم تبق عذراً لأحد، حين اثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن الصدور العارية المدفوعة بإرادة الايمان قادرة بعون الله الكبير أن تحطم كل حديد الأنظمة الطاغوتية وجبروتها...

(لذا فإننا ندعو هذه الشعوب لتوحد صفوفها وترسم أهدافها وتنهض لكسر القيد الذي يطوق إرادتها، وتسقط الحكومات العميلة التي تتسلط عليها..

ونلح على جميع المستضعفين في العالم بضرورة تشكيل جبهة عالمية لهم تضم كافة حركاتهم التحررية بهدف التنسيق فيما بينها تنسيقاً كاملاً شاملاً من أجل تأمين الفعالية لتحركها والتركيز على نقاط ضعف أعدائها...

فإذا كان العالم المستعمر بكافة دولة وأنظمته يجتمعون اليوم على حرب المستضعفين. . . فإن على المستضعفين أن يجتمعوا لمواجهة مؤامرات قوى الاستكبار في العالم).

وعلى كافة الشعوب المستضعفة وخصوصاً الشعوب العربية والاسلامية أن تدرك بأن الاسلام وحده هو المؤهل ليكون الفكر المقاوم للعدوان بعدما أثبتت التجارب أن كل الأفكار الوضعية قد طويت إلى الأبد لمصلحة التوافق الأمريكي مع السوفيات وغيرهم.

وقد آن الأوان لندرك أن كل الأفكار الغربية عن أصالة الانسان وفطرته لا يمكن أن تستجيب لطموحاته أو تنقذه من ظلمات الضلال والجاهلية. . . وحده الاسلام يحقق نهوض الانسان وتقدمه وإبداعه لأنه («يوقد من شجرة زيتونه لا شرقية ولا غربية، يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار، نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء»).

الله الله في وحدة المسلمين

يا أيتها الشعوب المسلمة
(حاذري من الفتنة الاستعمارية الخبيثة التي تستهدف تمزيق وحدتك لتزرع الشقاق فيما بينك وتثير العصبيات المذهبية السنية والشيعية).

واعلمي أن الاستعمار ما استطاع أن يسيطر على ثروات المسلمين إلاّ بعد أن سعى في صفوفهم تمزيقاً وتفريقاً. . . يثير السنّة على الشيعة، ويحرض الشيعة على السنّة، وأوكل هذه المهمة فيما بعد إلى عملائه من حكام البلاد حيناً ومن علماء السوء أحياناً ومن الزعامات التي سلطها على رقاب العباد. . .

فالله الله في وحدة المسلمين. . . فإنها الصخرة التي تتحطم عليها خطط المستكبرين والمطرقة التي تسحق مؤامرات الظالمين. . .

فلا تدعوا لسياسة «فرق تسد» أن تمارس في بلادكم وقاوموها بالالتفاف حول القرآن الكريم

﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾.

﴿إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم﴾.

﴿واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته أخواناً وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها﴾.

يا علماء الاسلام

وأنتم يا علماء الاسلام

فإن مسؤوليتكم كبيرة جداً بحجم المصائب التي تحل بالمسلمين... وأنتم خير من يقوم بواجبه في قيادة الأمة نحو الاسلام... وفي توعيتها على ما يخطط له الأعداء للسيطرة عليها ونهب ثرواتها واستعبادها..

ولا شك أنكم تدركون أن المسلمين ينظرون إليكم بصفتكم حملة الأمانة من رسول الله (ﷺ) وبصفتكم ورثة الأنبياء والمرسلين... فكونوا القدوة في الترفع عن بهارج الحياة الدنيا وزخرفها والتوق إلى الجنة والشهادة في سبيل الله...

ولكم في رسول الله أسوة حسنة حيث كان يجوع مع الناس ويشبع مع الناس، وكان يؤم المصلين في المسجد ويتقدم صفوفهم في ساحات الجهاد...

وكان ملجأ لهم في المهمات يستدفئون بتوجيهاته وحلوله وينقادون له واثقين مطمئنين...).

يا علماء الاسلام...

إن الامام الخميني القائد أكد مراراً على ضرورة صلاح العالم واهتمامه بتزكية نفسه قبل الآخرين وقال في أكثر من مقام (أن الناس إذا عرفوا أن

صاحب حانوت غير صالح، فيقولون أن فلاناً غير صالح، وإذا عرفوا أن تاجراً يغش الناس، فيقولون أن فلاناً غشاش، أما إذا عرفوا أن عالم الدين ـ لا سمح الله ـ غير صالح فإنهم سيقولون أن الدين غير صالح).

فيا علماء الاسلام...

هذا الأمر وغيره... فإن مسؤوليتكم كبيرة جداً، فاستعينوا بالله على القيام بها وادعوا الله عز وجل بدعاء الامام علي (عليه الصلاة والسلام) «**اللهم أنا لا نسألك حملاً خفيفاً بل نسألك ظهراً قوياً**» وستجدون الأمة خير مستجيب لنداءاتكم وتوجيهاتكم وقيادتكم...

واعلموا أن موقعيتكم في الأمة قد عرف المستعمر أهميتها ولذا فإنها وجه أقوى طعناته إلى صدور العلماء المجاهدين... (فدبر مؤامرة شيطانية لإخفاء الامام السيد موسى الصدر بعدما أحس أنه عقبة كأداء في وجه مخططاته العدوانية.. وقتل الفيلسوف الاسلامي الشيخ مرتضى مطهري... وأعدم المرجع الاسلامي الكبير آية الله السيد محمد باقر الصدر حيث أحس منه بخطورة موقفه الذي جسده بهذه الكلمات «ذوبوا في الامام الخميني كما ذاب في الاسلام») وها هو يتربص الدوائر بكل عالم ديني يقوم بواجبه الاسلامي خير قيام..

ومن ناحية أخرى راح الاستعمار يخترق المسلمين بوعاظ للسلاطين لا يخافون الله ويفتون بما لا مجال فيه للفتوى فيجيزون الصلح مع اسرائيل ويحرمون قتالها ويبررون خيانة الحكام الظالمين...

وما كان المستعمر ليفعل ذلك لولا أهمية تأثير العالم الديني على الناس...

(من هنا فإن من أهم مسؤولياتكم يا علماء الاسلام أن تربوا المسلمين على الالتزام بأحكام الدين، وتوضحوا لهم الخط السياسي الذي يسيرون على هديه، وتقودوهم نحو العزة والرفعة... وتهتموا بالحوزات العلمية بحيث تستطيع أن تخرج قادة مخلصين لله وحريصين على نصرة الدين والأمة).

كلمة أخيرة حول المنظمات الدولية

وأخيراً لا بدّ من كلمة حول المنظمات والهيئات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وغير ذلك. . .

فإننا نسجل أن هذه المنظمات ليست منبراً للأمم المستضعفة بشكل عام وتبقى عديمة الفاعلية بسبب هيمنة دول الاستكبار العالمي على قراراتها إجراء أو تعطيلاً. . .

وما حق النقض ـ الفيتو ـ الذي تحظى به بعض الدول ألاّ دليلاً على صحة ما نقول. . .

(ومن هنا فإننا لا نتوقع أن يصدر عن هذه المنظمات ما يخدم مصلحة المستضعفين وندعو كل الدول التي تحترم نفسها إلى تبني مشروع إلغاء حق النقض الفيتو لدول الاستكبار. . .

كما ندعوها إلى تبني مشروع طرد اسرائيل من الأمم المتحدة باعتبارها كياناً غاصباً وغير مشروع فضلاً عن كونه معادياً للنزعة الانسانية).

أنها المستضعفون الأحرار. . .

هذه هي تصوراتنا وأهدافنا، وهذه هي القواعد التي تحكم مسيرتنا فمن قبلنا بقبول الحق فالله أولى بالحق، ومن رد علينا نصبر حتى يحكم الله بيننا وبين القوم الظالمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حزب الله

SELECTED BIBLIOGRAPHY

Newspapers and Magazines

Daily Star (Beirut) (1983-1985).
Guardian (1978- 1986)
Jerusalem Post (1978-1986).
Monday Morning (Beirut) (1980- 1986).
al-Nahar (1974- 1986).
al- Nahar al-Arabi wa al-Duwali (1980-1986).
New York Times (1943-1986).
al-Safir (1980-1986).
Times (London) (1980-1986).
Wall Street Journal (1982-1986).
Washington Post (1978-1986).

Sources of Translated Materials

Foreign Broadcast Information Service.
Joint Publications Research Service.

Books and Articles

Abu Iyad (Salah Khalaf) and Eric Rouleau. My Home, My Land: A Narrative of the Palestinian Struggle. Translated by Linda Butler Koseoglu. New York: Times Books, 1981.

Abu Khalil, As'ad. "Druze, Sunni, and Shiite Political Leadership in Presentday Lebanon." Arab Studies Quarterly 7, no. 4 (Fall 1985): 28-58

Adams, Raymond. "paradoxes of Religious Leadership among the Shi'ites of Lebanon. "MERA Forum 6 (Winter 1983): 9-12.

Ajami, Fouad. The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice Since 1967. New York: Cambridge University Press, 1981.

----,"The End of Pan-Arabish." Foreign Affairs 57 (Winter 1978/ 1979): 355-373.

----,"Lebanon and Its Inheritors." Foreign Affairs 63 (Spring 1985): 778-799.

----,The Vanished Imam: Musa Al Sadr and the Shia of Lebanon. Ithaca, N/Y/: Cornell University Press, 1986.

Almond, Gabriel A. "Approaches to Developmental." In Crisis, Choice and Change; Historical Studies of Political Development, ed. Gabriel A. Almond, Scott C. Flanagan, and Robert J. Mundi. Boston: Little, Brown 1973, pp. 1-41.

Almond, Gabriel A., and James S. Coleman, eds. The Politics of the Developing Areas. Princeton: Princeton University Press, 1960.

Almond, Gabriel A., And G. Bingham Powell, Jr. Comparative Politics: A Developmental Approach. Boston: Little, Borwn, 1966.

Alpher, Joseph, ed. Israel's Lebanon Policy: Where To! Tel Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv University, August 1984.

Antoun, Richard, and Iliya Harik, eds. Rural Politics and Social Change in the Middle East. Bloomington: Indiana University Press, 1972.

Apter, David E. The Politics of Modernization. Chicago: University of Chicago Press, 1965.

Arjomand, Said Amir, ed. From Nationalism to Revolutionary Islam. Albany: State University of New York Press, 1984.

Awwad, Tawfik Yusuf. Death in Beirut, trans. Leslie McLoughlin. London: Heinemann Educational Books, 1976.

Ayubi, Nazih N.M. «The Political Revival of Islam: The Case of Egypt." International Journal of Middle East Studies 12 (December 1980): 481-499.

Azar, Edard E., Paul Jureidini, Ronald D. McLaurin, Augustus R. Norton, Robert J. Pranger, Kate Shnayerson, Lewis W. Snider, and Joyce R. Starr. The Emergence of a New Lebanon: Fantasy or reality! New York: Praeger Publishers, 1984.

Baaklini, Abdo I. Legislative and Political Development: Lebanon, 1842-1972. Raleigh, N.C.: Duke University Press, 1976.

Bailey, Clinton, "Facing a Wounded Tiger". Jerusalem Post Magazine, March 15, 1985.

Ball, George W. Error and Betrayal in Lebanon: An Analysis of Israel's Invasion of Lebanon and the Implications for U.S.- Israeli Relations. Washington, D.C.: Foundation for Middle East Peace, 1984.

Bill, James A. Politics in the Middle East. 2d ed. Boston: Little, Brown, 1984.

"Resurgent Islam in the Persian Gulf." Foreign Affairs 63 (Fall 1984): 108'-127.

Binder, Leonard. The Ideological Revolution in the Middle East. New York: John Wiley and Sons, 1964.

----,In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt. Chicago: University of Chicago Press, 1978.

"National Integration and Political Development." American Political Science Review 58 (September 1964): 622-631-

----,ed. Politics in Lebanon. New York: John Wiley and Sons, 1966.

----,'Review Essay: Political Participation and Political Development." American Journal of Sociology 83 (November 1977): 751-760.

Binder, Leonard, James S. Coleman, Joseph La Palombara, Lucian W. Pye, Signey Verba, and Myron Weiner. Crises and Sequences in Political Development, Princeton: Princeton University Press, 1971.

Bulloch, John. Death of a Country: The Civil War in Lebanon. London: Weidenfelf and Nicolson, 1977.

'Final Conflict: The War in Lebanon. London: Century Publishing, 1983.

Calis, Raphael. "The Shiite Pimpernel." Middle East (November 1978): 52-54.

Cameron, David R. "Toward a Theory of Political Mobilization." Journal of Politics 36 (February 1974): 138-171.

Center for the Study of the Modern Arab World. "Islamic Law and Change in Arab Society." CEMAN Reports, Vol. 4 (1976) (Beirut: Dar Al-Mashreq Publishers, 1978).

Chamie, Joseph. "The Lebanese Civil War: An Investigation into the Causes." World Affairs 139 (Winter 1976/1977): 171-188.

----,Religion and Fertility: Arab Christian-Muslim Differentials. Cambrige, Eng.: Cambridge University Press, 1981.

Chrara Waddah. Transformations d'une manifestation religieuse dans un village du Liban and. Beirut: Publications du Centre de Recherches, Universite' Libanaise, 1968.

Cobban, Helena. The Making of Modern Lebanon. Boulder: Westview Press, 1985. Cole, Juan R.I., and Nikki R. Keddie, eds. Shi-

'ism and Social Protest. New Haven: Yale University Press, 1986.
Connor, Walker. "Nation-Building or Nation-Destroying!" World Politics 24 (April 1972): 319-355.
Coırow, Ralph E. "Electoral Issues: Lebanon." In Electoral Issues in the Middle East: Issues, Voters and Elites, ed. Jacob M. Landau, Erugun Ozbudun, and Frank Tachau. Stanford: Hoover Institution Press, 1980, pp. 39-68.
Deeb, Marius K. The Lebanese Civil War. New York: Praeger, 1980.
"Lebanon: Prospects for National Reconciliation in the Mid-1980s." Middle East Journal 38 (Spring 1984): 267-283.
"Lebanon's Continuing Conflict." Current History (January 1985): 13- 15, 34.
Dekmejian, Richard H. "The Anatomy of Islamic Alternatives. "Middle East Journal 34 (Winter 1978): 1-12.
"Consociational Denocracy in Crisis: The Case of Lebanon." Comparative Politics lo (January 1978): 251-266.
----,Patterns of Political Leadership: Egypt, Israel, Lebanon. Albany: State University of New York Press, 1975.
Dessouki, Ali E. Hillal, ed. Islamic Resurgence in the Arab World. New York: Praeger Publishers, 1982.
"Details about Hizbullah' and Its Leaders." Middle East Reporter, March 22, 1986.
Deutsch, Karl W. Nationalism and Social Communication, An Inquiry into the Foundations of Nationality. Cambridge: MIT Press, 1966.
----,Politics and Government: How People Decide Their Fate. 2d. ed. Boston: Houghton Mifflin, 1974.
"Social Mobilization and Political Development." American Political Science Review 55 (September 1961): 493-514.
Dominguez, Jorge, "Political Participation and the Social Mobilization Hy'pothesis: Chile, Mexico, and Cuba, 1800-1825. "Journal of Interdisciplinary History 5 (Autumn 1974): 237-266.
Early, Evelyn A. "The Emergence of an Urban Za'im: A Social Network Analysis." Journal of the Social Sciences (Kuwait) 5 (April 1977): 1-25
Eickelman, Dale F. "The Study of Islam in Local Contexts." Contributions to Asian Studies 17 (1982): 1-16.
Enayat, Hamid. Modern Islamic Political Thought. Austin: University of Texas Press, 1982.

Entelis, John P. "Ethnic Conflict and the Reemergence of Radical Christian Nationalism in Lebanon." Journal of South Asia and Middle Eastern studies (Spring 1979). Reprinted in Religion and Politics in the Middle East, Ed. Michael Curtis. Boulder: Westview Press, 1981, pp. 22 7-245.

----,Pluralism and Party Transformation in Lebanon: Al Kata'ib 1936-1970. Leiden, the Netherlands: E.J. Brill, 1974.

Fadl Allah, Muhammad Hussin. Al-Islam wa Mantaq al-Quwa. 2d. ed. Beirut: Dar al-Islamiya, 1981.

----,al-Maqawama al-Islamiya: Afaq wa Tatallu'at. 2d ed. Bir al-Abd, Lebanon: Lajnat Masjid al-Imam al-Rida, 1986.

Farah, Tawfic. Aspects of Consociationism and Modernization: Lebanon as an Exploratory Test Case. Lincoln, Neb.: Middle East Research Group, 1975.

Faris, Hani A. Beyond the Lebanese Civil War: Historical Issues and the Challenges of Reconstruction, Weshington, D.C.: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, April 1982.

Fawaz, Leila Tarazi, Merchants and Migrants in Nineteenth Century Beirut. Cambridge: Harvard University Press, 1983.

----,"Understanding Lebanon." American Scholar 54 (Summer 1985): 377-384'.

Fischer, Michael M.J. "Islam and the Revolt of the Petit Bourgeoisie." Daedalus III (Winter 1982): 101-125.

Flotz, William J. "Modernization and Nation-Building: The Social Mobilization Model Reconsidered." In from National Development to Global Community: Essaya in Honor of Karl W. Deutsch, Ed. Richard L. Merritt and Bruce M. Russett. London: George Allen and Unwin, 1981, pp. 25-45.

Fuller, Anne H. Buarij: Portrait of a Lebanese Muslim Village, Cambridge: Harvard University, Center for Middle Eastern Studies, 1969.

Geertz, Clifford. Old Societies and New States: The Quest for Modernity in Asia and Africa. New York: Free Press, 1963.

Gellner, Ernest. "Post-Traditional Forms in Islam: The Turf and Trade and Votes and Peasants." Daedalus 1o2 (Winter 1973): 191-206.

Gilmour, David, Lebanon: The Fractured Country. New York: St. Martin's Press, 1983.

Gilsenan, Michael. Recognizing Islam: Religion and Society in the Modern Arab World. New York: Pantheon Books, 1982.

Goodman, Hirsh.", A Pragmatic Ideologue." Atlantic)September 1983): 22ff ı.

Green, Jerrold. "Countermobilization as a Revolutionary Form." Comparative Politics 16 (January 1984): 153-169.

----,"Islam, Religiopolitics, and Social Change: A Review Article." Comparative Studies in Society and History 27 (April 1985): 312-322.

----,"Islam and Politics: Politics and Islam." Middle East Insight 3, no. 5 (1984): 3-7

----,Revolution in Iran: The Politics of Countermobilization. New York: Praeger, 1982.

Gutman, Roy. "Battle over Lebanon." Foreign Service Journal (June 1984): 28-33.

Gutner, Tammi. "Sam Lewis and His Middle East Mission." SAIS-PHERE (John Hopkins University School of Advanced International Studies) (Winter 1986) 12-23.

Haddad, Wadi D. Lebanon: The Politics of Revolving Doors. Washington Papers, no. 114. New York and Washington, D.C.: Praeger Publishers, and the Center for Strategic and International Studies, George town University, 1985.

Haddad, William. "Divided Lebanon." Current History (January 1982): 30-35.

----,"Lebanon in Despair." Current History (January 1983): 15-18ff.

Hagopian, Elaine, and Samih Farsoun, eds. South Lebanon. Detriot: Association of Arab-American University Graduates, August 1978.

Haley, Edward P., and Lewis W. Snider, eds. Lebanon in Crisis: Participants and Issues. Syracuse: Syracuse University Press, 1979.

Hamada, Ali, "Harakat Amal." al-Nahar al-Arabi wa al-Duwali, April 6-12 1981.

Harik, Iliya, Lebanon: Anatomy of Conflict. Hanover, N.H.: American Universities Field Staff Reports, no. 49, 1981.

----,"The Political Elite as a Strategic Minority." In Leadership and development in Arab Society, ed. Fuad I. Khuri. Beirut: American University of Beirut, Center for Arab and Middle East Studies, 1981, pp. 62-91.

----,The Political Mobilization of Peasants: a Study of an Egyptian Community. Bloomington: Indiana University Press: 1974.
----,"Voting Behavior: Lebanon." In Electoral Politics in the Middle East: Issues, Voters and Elites, ed. Jacob Landau, Ergun Ozbudun, and Frank Tachau. Stanford: Hoover Institution Press, 1980.
Harris, William. "The View from Zahle: Security and Economic Concerns in the Cemtral Bekaa: 1980-1985." Middle East Journal 39, no. 3 (Summer 1985): 270.-286.
Heeger, Gerald A. The Politics of Under development. New York: St. Nartin's Press, 1974.
Hegland, Mary. "Two Images of Husain: Accommodation and Revolution in an Iranian Village." In Religion and Politics in Iran: Shi'ism from Quietism to Revolution, ed. Nikki R. Keddie. New Haven: Yale University Press, 1983, pp. 218-235.
Hof, Frederic C. Galilee Divided: The Israel-Lebanon Frontier, Boulder: Westview Press, 1985.
Hooglund, Eric. "Rural Participation in the Revolution. "MERIP Reports 87 (May 1980): 3-6.
Horowitz, Dan. "Dual Authority Politics." Comparative Politics 14 (April 1982): 329-349.
Hourani, Albert H. Syria and Lebanon: A Political Essay. London: Oxford University Press, 1946.
Hudson, Michael C. Arab Politics: The Search for Legitimacy. New Haven: Yale University Press, 1977.
----,"Democracy and Social Mobilization in Lebanese Politics." Comparative Politics I (January 1969). Reprinted with a postscript in analyzing the Third World, ed. Norman W. Provizer. Boston: G.K. Hall, 1978, pp. 271-391.
----,"Islam and Political Development." In Islam and Development: Religion and Sociopolitical Change, ed. John L. Esposito. Syracuse: Syracuse University Press, 1980, pp. 1-24.
----,"Islamic Factor in Syrian and Iraqi Politics." In Islam in the Political Process, ed. James P. Piscatori. Cambridge, Eng.: Cambridge University Press, 1983, pp. 73-97.
----,"The Lebanese Crisis: The Limits of Consociational Democracy." Journal 32 (Summer 1978): 261-278.
----,The Precarious Republic: Political Modernization in Lebanon. New York: Random House, 1968.

----,The Precarious Republic Revisited: Reflections on The Collapse of Pluralist Politics in Lebanon. Washington, D.C.: Georgetown University Center for Contemporary Arab Studies, Institute of Arab Development, February 1977.

Humphreys, R. Steven. "Islam and Political Values in Saudi Arabia, Egypt and Syria." Middle East Journal 33 (Winter 1979): 1-19.

Huntington, Samuel P. "The Change to Change: Modernization, Development, and politics." Comparative Politics 3 (April 1971) 283-322.

----,Political Order in Changing societies. New Haven: Yale University Press, 1968.

Huntington, Samuel P., and Joan M. Nelson. No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries. Cambridge: Harvard University Press, 1976.

al-Husaini, Sharif. "Hizb Allah: Harakat "Askarriya am Siyasiya am Diniya!" al-Shira', March 15, 1986.

Jaber, Talal. "Le discours Shi'ite sur le pouvoir." Peuples Mediterraneens- Mediterranean peoples 20 (July-September 1982);ı: 75-92.

Jafri, S.H.M.The Origins and Development of Shi'a Islam. London: LongMan, Librairie du Liban, 1979.

Johnson, Michael. "Factional Politics in Lebanon: The Case of the "Islamic Society of Benevolent Intentions' (al-Maqasid) in Beirut)" Middle Eastern Studies 14 (January 1978)" & (-75.

----,"Political Bosses and Their Gangs: Zu'ama and Qabadayat in the Sunni Muslim Quarters of Beirut." In Patrons and Clients. ed. Ernest Gellner and John Waterbury. London: Duckworth, in Association with the Center for Mediterranean Studies of the American University Field Staff, 1977.

---,"Popular movements and Primordial Loyalties in Beirut." In Sociology of "Developing Societies": The Middle East, ed. Talal Asad and Roger Owen, New York Monthly Review Press, 1983, pp. 178-194.

Joseph, Suad,"Politicization of Religious Sects in Borj Hammoud". Ph.D.dessertation, Columbia University, 1975.

Joumbblatt, Kamal. I Speak for Lebanon. Translated by Michael Pallis and recorded by Philippe Lapousterle. London: Zed Press, 1982.

Judkins, (Major) James C., Jr. "The Expanding Role of the Shi'a in Lebanon". Master of Military Art and Science thesis, U.S. Army

Command and General Staff College, Fort Leavenwort, Ks., 1983.
Jureidini, Paul A., and Ronald K. Mclaurin. "The Impact of Social and Generational change on Lebanese politics". Unpublished paper, March 1984.
Kazemi.Farhad. Poverty and Revolution in Iran: The Urban poor, Urban Marginality and Politics. New York University Press, 1980.
Keddie, Nikki R. "Iran: Change in Islam; Islam and Change". International Jounal of Middle East Studies II (July 1980): 527-542.
Khalaf, Samir. "Adaptive Modernization: The Case for Lebanon". In Economic Development and Population Growth in the Middle East, ed. Charles A. Cooper and Sidney S. Alexander. New York: American Elsevier Press, 1972, pp. 657-598.
----,Changing Forms of Political Patronage in Lebanon." In Patrons and Clients in Mediterranean Societies, ed. Ernest Gellner and John Waterbury. London: Gerald Duckworth, 1977, pp. 185-205.
----,"On the Demoralization of Public Life in Lebanon, Some Impassioned Reflection". Studies in Comparative International Development 17 (Spring 1982): 49-72.
----,"parliamentary Elites: Lebanon". In Electoral Issues in the Middle East: Issues, Stanford: Hoover Institution Press, 1980, pp. 243-271.
----,Persistence and Chane in 19th Century Islam: A Sociological Essay. Beirut: American University of Beirut, 1979.
Khalid, Hasan. Al-Muslimin fi Lubnan wa al-Harb al-ahliya. Beirut: Dar al-Kindi, 1978.
Khalidi, Tarif. "Shaykh Ahmad Arif Al-Zayn and al-Irfan". In Intellectual Life in the Arab East, 1980-1939, ed. Marwan R. Buheiry, Beirut: American University of Beirut, Center for Arab and Middle East Studies, 1981, pp. 110-124.
Khalidi, Walid. Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East. Cambridge: Harvard University, Center for International Affairs, 1979.
al-Khouri, Touma. "The Election Bus". In Modern Arabic Short Stories, ed. Denys Johnson-Davies. London: Heinemann, 1967— pp. 173-181.
Khoury, Elias, and Nubar hovsepian. "Israel's Future in Lebanon". MERIP Report 108-109 (September-October 1982): 28-32.
Khuri, Fuad I. "The Changing Class Structure in Lebanon". Middle

East Jounal 23 (Winter 1969): 29-44.
----,"A Comparative Study of Migration Patterns in Two lebanese Villages." Human Organization 26, no.4 (1978): 206-213.
----,From Village to Suburb: Order and Change in Greater Beirut. Chicago: University of Chicago Press, 1975.
----,ed. Leadership and Development in Arab Society. Beirut: American University of Beirut, Center for Arab and Middle East Studies, 1981.
----,"The Social Dynamics of the 1975-1977 War in Lebanon". Armed Forces and Society 7 (Spring 1981): 383-408.
Kifner, John. "Life among the Ruins in Beirut." New York Times Magazine, December 6, 1981.
Koury, Enver M. The Crisis in the Lebanese System: Confessionalism and Chaos. Washington, D.C.: American Enterprise Institute, Institute for Public Policy Research, June 1976.
Kramer, Martin. "Muhammad Husayn Fadlallah." Orient: German journal for politics and Economics of the Middle East 26, No.2 (June 1985): 147-149.
----,ed. Shi'ism. Resistance and Revolution, Boulder: Westview Press, Forthcoming 1987.
Kravetz, Marc. "Le Shiite resurgence." Le Matin (Paris), May 28, 1982.
Lavran, Aharon, «Un Forces and Israel's Security: Modernizing the middle East. New York: Free Press, 1958.
Lijphart, Arend. "Consociational Democracy." World Politics 21 (January 1969): 207-255.
----,Democracy in Plural Societies. New Haven: yale University press, 1977.
Lipset, Seymour Martin, ed. Politics and the Social Sciences. New York: Oxford University Press, 1969.
Lustick, Ian. "Stability in Deeply Divided Societies: Conociationism versus Control." World Politics 31 (April 1997) 325-344.
McLaurin. Ronald D. "Peace in Lebanon." Unpublished paper read at the University of Southern California, April 9, 1985.
Macleod, Scott, "A Dangerous Occupation." New York Review of Books, August 16, 1984.
McRae, Kenneth. Consociational Democracy: Political Accomodation in Segmented Societies McCelland and Steward, 1974.

Mannock, Robin. "Hit andMyth of the Occupation forces Policy of terror in south Lebanon." Daily Star (Beirut), June 21, 1984.

Mazzaoui, Michel M. "Shi'ism and Ashura in South Lebanon." In Taziyah: Ritual and Drama in Iran, ed. Peter J. Chelkowski. New York: New York University Press and Soroush Press, 1979, pp. 228-237.

Melhem. Hisham. "The Case for the Lebanese Resistance". AAUG [Association of Arab-American University Graduate] Mideast Monitor 2, no.3 (May 1985):2-4, 6.

Melson, Robert, and Howard Wolpe. "Moernization and the Politics of Communalism: A Theoretical Perspective." American Political Science Review 64 (December 1970): 1113-1130.

----,Nigeria: Modernization and the Politics of Communalism, East Lansing: Michigan State University Press, 1917.

Meo, Leila M.T. Lebanon.: Improbable Nation: A Study in Political Development. Bloomington: Indiana University Press, 1965.

Migdal, Joel S. Peasants, Politics and Revolution: Pressures toward Political and Social Change in The Third World, Princeton: Princeton University Press, 1974.

Mortimer Edward. Faith and Power: The Politics of Islam. New York: vinTage books, 1982.

Mountjoy, Alan B. "Migrant Workers in the Arab Middle East". Third world Quarterly 4 (July 1982): 530-531.

Muir, Jim. "Assad Tightens His Grip on Lebanon". Middle East International 249 (May 3, 1985): 3-5.

----,"In the Lap of the Syrians". Middle East International 258 (September 13, 1985): 8-9.

----,"Lebanon, Arena of Conflict, Crucible of Peace." Middle East Journal 38, no.2 (Spring 1984): 205-227.

----,"A Strike that United Beirut." Arabia. The Islamic World Review (June 1982): 26-27.

al-Muqawama al-wataniya fi al-Janub al-Lubnani. Beirut: Dar Iqra, 1984. Nasr, Salim. Backdrop to Civil War: The Crisis of Lebanese Captialism." MERIP Reports 73 (December 1978): 3-13.

N ie, Norman H., G. Bingham Powell, and Denneth Prewitt. "Social Structure and Political Participation." American Political Science Review 63 (June 1996): 361-378.

Norton, Augustus R. "Changing Actors And Leadership among the

Shiites of Lebanon". Annals of the American Academy of Political and Social Science, no.482 (November 1985: 109-121.
----,External Intervention and the Politics of Lebanon. Washington, D.C.: Wasthington Institute for Values in Public Policy, 1984.
----,"Harakat Amal (The Movement of Hope)." Paper Presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Denver, Colorado, September 2-5, 1982. Revised edition in Religion and Politics (Political Anthropology, 3), ed. Myron J. Aronoff. New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1984, pp. 105-131.
----,"Israel and South Lebanon". American-Arab affairs 4 (Spring 1983): 23-31
----,"Lebanese Quagmire". New York Times, July 11, 1984.
----,"Lebanon for the lebanese." New York Times, February 22, 1983.
----,"Lebanon's Old Politic Must Yield, to the New". New York Times, January 3 1984.
----,"Lebanon's Shifting Political Landscape". New Leader (March 8, 1982): 8-9.
----,"Lebanon's shiites". New York Times, April 16, 1982.
----,"Militant Protest and Political Violence under the Banner of Islam". Armed Forces and Society 9 (Fall 1982): 3-19.

----,"Political Violence and Shi'a Factionalism in Lebanon." Middle East Insight 3, No. 2 (1983): 9-16. A shorter version appears in New Outlook: Middle East Monthly (Israel) (January 1984): 19-21.
----,"The Violent Work of Politics in Lebanon." Wall Street Journal, March 18, 1982.
Owen, Roger, ed. Essays on the Crisis in Lebanon. London: Ithaca Press, 1976.
Ozbudun, Ergun. Social Change and Political Participation in Turkey. Princeton: princeton University Press, 1977.
Pakradouni, Karim. La paix manquee. Beirut: Editions FMA, 1983.
Pearse, Richard. Three Years in the Levant. London: Macmillan. 1949.
Peters, Emrys L. "Aspects of Rank and Status among Muslims in a Lebanese Village." In Mediterranean, Countrymen: Essays in the Social Anthropolegy of the Mediterranean, ed. Julian Pitt-Rivers. Paris: Mouton, 1963, pp. 159-200.

----,"Shifts of Power in a Lebanese Village." In Rural Politics and Social Change in the Middle East, ed. Richard Antoun and Iliya Harik. Bloomington: Indiana University Press, 1972, pp. 165-197.

Picard, Elizabeth. "De la Communaute'-Classe a la resistance Nationale." Revue Francaise de Science Politique 35 (December 1985): 999- 1028.

Polk, William R. The Opening of South Lebanon, 1788-1840: A study of the Impact of the West on the Middle East. Cambridge: Harvard University Press, 1963.

Ramazani. R.K. "Iran's Islamic Revolution and the Persian Gulf." Current History (January 1985): 5-8, 40-41.

Randal, Jonathan C. Going All the Way: Christian Warlords, Israeli Adventurers, and the War in Lebanon. New York: Viking Press, 1983.

Al-Sadr!¿ Beirut: Dar al-Khalud, 1979.

Safa Muhammad Jabir Al. Tarikh Jabal Amil. Beirut: Dar al-Nahar, 1981.

Salem Elie Adib. "Lebanon's Political Maze: The Search for Peace in a Turbulent Land." Middle East Journal 33 (Autumn 1979): 444-463.

----,Modernization without Revolution: Lebanon's Experience. Indiana University Press, 1973.

Salibi, Kamal S. Crossroads to Civil War: Lebanon 1958-1976. Delmar, N.Y.: Caravn Books, 1976.

----,The Modern History of Lebanon. New York: Frederick A. Praeger Publishers, 1965.

Salman, Magida. "The Lebanese Communities and Their Little Wars." 10 (1983): 13-20.

Schiff, Zeév, and Ehud Yaári. Israel's Lebanon war. New York: Simon and Schuster, 1984.

Al-Shira. al-Harakat al-Islamiya fi Lubnan. Beirut: Dar al-Sanin, n.d. (1984).

Sicking, Thom, and Shereen Khairallah. "The Shia Awakening in Lebanon: A Search for Radical Change in a Traditional Way." Vision and Revision in Arab Society, 1974, CEMAN Reports 2 (1975): 97-130. Beirut: Dar al-Mashreq, 1975.

Skocpol, Theda. "what Makes Peasants Revolutionary?" Comparative politics 14 (April 1982): 351-375.

Smith, Donald E. Religion and Political Development. Boston: Little, Brown, 1970.

Smock, David R., Audrey C. Smock. The Politics of Pluralism: A comparative Study of Lebanon and Ghana. New York: Elsevier, 1975.

Snider, Lewis W. "The Lebanese Forces: Their Origins and Role in Lebanon's Politics." Middle East Journal 38 (winter 1984): 1-33.

----,"Political Instability and Social Changes in Lebanon: Unpublished paper, January 1984.

Stork, Joe. "Report from Lebanon." MERIP Reports 118 (October 1983): 3-13.

Suleiman, Michael W. Political Parties Culture. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1967.

Tabbarah, Lina Mikdadi. Survival in Beirut: A Diary of Civil War. Translated by Nadia Hijab. London: Onyx Press, 1979.

Tabbarah, Riad B. "Background to the Lebanese Conflict." International Journal of Comparative Sociology 20, nos. 1-2 (March 1979): 101-121.

----,"Rural Development and Urbanization in Lebanon." Population Bulletin of the U.N. Economic Commission for Western Asia 4(1977): 3-25.

Tueni, Ghassan."Lebanon: A New Republic." Foreign Affairs 6I (Fall 1982): 84-89.

----, Une guerre pour les autres. Paris: Editions Lettes, 1985.

U.S. Congress, House. Subcommittee on Europe and the Middle East of the Committee on Forign Affairs. Islamic Fundamentalism and Islamic Radicalism 99th Cong., Ist sess., 1985.

Urquhart, David. The Lebanon: Mt. Souria, A History and a Diary. London Thomas Cautley Newby, 1860.

Verba, Sidney, and Norman H. Nie. Participation in America. New York Harper and Roy, 1972.

World Bank. World Development Report. New York: Oxford University Press, 1982.

Wright, Robin. Sacred Rage: The Wrath of Militant Islam. New York: Simon and Schuster, 1985.

Zabih, Sepehr. "Aspects of Terrorism in Iran." Annals of the American Academy of political and Social Science 463 (September 1982): 84-94.

al-Zain, Muhammad Hussain. al-Shia fi al-Tarikh. Beirut: Dar al-Athar, 1979.

Zonis, Marvin. "Iran: A Theory of Revolution from Accounts of the revolution." World Politics 35 (July 1983): 586-606.

----,"Self-Objects, Self-Representation, and Sense Making Crises: Political Instability in the 1980s." Unpublished paper, 1983.

محتويات الكتاب

